الدكتور عصام محمد شبارو

قاضي القضاة في الإسلام



دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت - ص.ب ٧٤٩-١١

الطبعة الثانية
١٩٩٢


دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت - ص. ب ١١٠٧٤٩

* الإدارة : بيروت ، شارع مدحت باشا ، بناية كريدية ، تلفون : ٣٠٣٨١٦/ ٣٠٩٨٣٠
برقياً : دانهضة ، ص . ب ٧٤٩-١١
تلكس : NAHDA 40290 LE
29354 LE

* المكتبة : شارع البستاني ، بناية اسكندراني رقم ٣ ، غربي الجامعة العربية ، تلفون : ٣١٦٢٠٢

* المستودع : بئر حسن ، تلفون : ٨٣٣١٨٠

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ

(٤٥) المائدة

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ
وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ .

(٧) الحشر

المقدّمة

تندر المصادر التي عالجت خصوصية القضاء من خلال سيرة القضاة أو قضاة القضاة، بالرغم من تعدد المصادر التي تطرقت بشكل عام إلى القضاء في الإسلام. لذلك سعيت في هذا البحث إلى الإحاطة بمنصب قاضي القضاة، معتمداً على المصادر الإسلامية التي اهتمت مباشرة بالقضاء والقضاة، وتحمل عنواناً في هذا الموضوع مثل «أخبار القضاة» لوكيع القاضي (ت ٣٠٦/٩١٨)، و«الولاة والقضاة» للكندي (ت ٣٥٠/٩٦١)، وقضاة دمشق «الثغر البسام في ذكر من تولى قضاء الشام» لابن طولون، وقضاة الأندلس «المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا» للنباهي... وعلى المصادر الإسلامية التي اهتمت أيضاً بالقضاء والقضاة، ولا تحمل عنواناً في هذا الشأن، ولكن يلفت النظر إليها اسم مؤلفها الذي تقلّد منصب القاضي أو قاضي القضاة، مثل «نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة» و«الفرج بعد الشدّة» و«المستجاد من فعلات الأجواد» للقاضي التنوخي (ت ٣٨٤/٩٩٤)، و«الأحكام السلطانية والولايات الدينية» لأقضى القضاة الماوردي (ت ٤٥٠/١٠٥٨)، و«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لقاضي القضاة ابن خلكان (ت ٦٨١/١٢٨٢)... فلا غرو أن تأتي بعض أو معظم أخبار القاضي التنوخي وأقضى القضاة الماوردي وقاضي القضاة ابن خلكان، عن القضاء والقاضي وقاضي القضاة، فقد تقلّد كل منهم القضاء وعايش القضاة وقضاة القضاة، ومع ذلك كله، نلاحظ أن هذه المصادر جميعاً لا تحمل عنواناً يتعلّق بـ «قاضي القضاة» موضوع هذا البحث، ولكن أهميتها تكمن في تعلق هذه العناوين أو اسم المؤلف بالقضاء والقضاة مما يسهل عملية البحث والتنقيب عن قاضي القضاة.

هذا فضلاً عن المصادر الإسلامية الكثيرة مثل «الفهرست» لابن النديم (ت ٣٨٢/٩٩٣)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣/١٠٧١)، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي (ت ٥٩٧/١٢٠١)، و«معجم الأدباء» لياقوت

الحموي (ت ١٢٢٩/٦٢٦)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (ت ١٣٧٢/٧٧٤)، و«صبح الأعشى في صناعة الإنشا» للقلقشندي (ت ١٤١٨/٨٢١)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي، و«فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي . . . وغيرها، وهذه المصادر لا تختص مباشرة بالقضاء والقضاة أو قضاة القضاة، بل تتكلم عن الخلفاء والأمراء والوزراء والكتاب والتجار والعمال . . . إلى غير ذلك، مما أدّى إلى ورود أسماء كثيرة وحوادث عديدة لن يعرف القارىء العادي أنها قد تتعلّق بقاضي القضاة، وهذا يتطلّب التدقيق والمقارنة حتى نعرف هويتها، مما أوجد بعض الصعوبات في تتبّع أخبار قاضي القضاة من خلال هذه المصادر وغيرها، ثم إدراجها في صلب الموضوع. كما إن هذه المصادر تعتمد التواريخ الهجرية، وتسهيلاً للقارىء ذكرت ما يوافقها من التواريخ الميلادية معتمداً في ذلك على كتاب «التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية» للواء محمد مختار باشا (ت ١٨٩٧/١٣١٥).

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أنه مع كثرة المراجع العربية والأجنبية التي نقلت عن المصادر الإسلامية في حديثها أحياناً عن القضاء، فإنها لم تسد الفراغ في موضوع قاضي القضاة[1]، مما يزيد من أهمية هذا الكتاب الذي يتطرق مباشرة لأعلى منصب قضائي في الإسلام تحت عنوان «قاضي القضاة في الإسلام»، لنضيفه إلى كتابنا السابق «القضاء والقضاة في الإسلام»[2]، تكملة للفائدة المرجوة، ورداً على بعض الكتّاب المستشرقين الذين يتخذون من سيرة بعض قضاة القضاة البعيدة عن آداب قاضي القضاة، مثالاً يعمّمونه على الكل، وذلك لتشويه صورة الإسلام، فإذا تأثّر بعض قضاة القضاة بمجالس اللهو والرقص والشرب أو بقبول الرشوة والهدايا . . . فهذا لا يعني أبداً تشويه منصب قاضي القضاة، والواقع أن هؤلاء أقلية واستثناء، ومعظم قضاة القضاة كانوا يبتعدون عن مثل هذه المجالس ويحافظون على تعاليم القرآن الكريم وآداب قاضي القضاة. ولتوضيح هذه الحقيقة تتبّعت سيرة عشرة أسماء ممن

---

(١) في جامعة بغداد، رسالة ماجستير بعنوان «منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته حتى نهاية العهد السلجوقي»، وقد أعدها عبدالرزاق علي الأنباري سنة ١٩٧١، وهي في ٥٢٤ صفحة وستة فصول، الأول عن القضاء والقضاة في العصر العباسي الأول، والثاني عن ظهور منصب قاضي القضاة في العصر العباسي الأول، والثالث عن مراسيم تقليد قاضي القضاة في العاصمة العباسية، والرابع عن ممارسة قاضي القضاة لسلطاته في إدارة القضاء والحكم، والخامس عن اضطلاع قاضي القضاة بمهام غير قضائية، والسادس يتعلق بآداب قاضي القضاة.

(٢) عصام شبارو : القضاء والقضاة في الإسلام «العصر العباسي» بيروت ١٩٨٣.

تقلّد أصحابها منصب قاضي القضاة وهم: أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري «أول قاضي قضاة في الإسلام» (١١٣ ـ ١٨٢/٧٣١ ـ ٧٩٨)، وأبو عبدالله أحمد بن أبي دؤاد الأيادي (١٦٠ ـ ٢٤٠/٧٧٦ ـ ٨٥٤)، وأبو محمد يحيى بن أكثم (١٥٩ ـ ٢٤٢/٧٧٥ ـ ٨٥٧)، وأبو جعفر أحمد بن اسحق بن البهلول التنوخي (٢٣١ ـ ٣١٨/٨٤٥ ـ ٩٣٠)، وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن حماد الأزدي (٢٤٣ ـ ٣٢٠/٨٥٧ ـ ٩٣٢)، وابنه أبو الحسين عمر (٢٩١ ـ ٣٢٨/٩٠٤ ـ ٩٤٠)، وأبو الحسن محمد بن الحسن بن عبدالله بن علي بن محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب الأموي (عزل عن منصبه سنة ٣٣٥/٩٤٦)، وأبو السائب عتبة بن عبيدالله الهمذاني (٢٦٤ ـ ٣٥٠/٨٧٧ ـ ٩٦٢)، وأبو العباس عبدالله بن الحسن بن عبدالله بن علي بن محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب الأموي (عزل عن منصبه سنة ٣٥٢/٩٦٣)، وابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد الأربلي الشافعي (٦٠٨ ـ ٦٨١/١٢١١ ـ ١٢٨٢). وقد ارتأيت إضافة اسم الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (٣٦٤ ـ ٤٥٠/٩٧٤ ـ ١٠٥٨)، إلى هؤلاء العشرة رغم أنه لم يكن قاضي قضاة مثلهم، ولكنه كان أول من تقلَّد منصب «أقضى القضاة» في الإسلام، ولعب دوراً بارزاً في الدفاع عن الخلافة العباسية. ثم وزعت هذه الأسماء جميعاً على البابين الثاني والثالث، وذلك حسب الدور الذي لعبه كل منهم سواء في الحياة السياسية أو في الحياة الاجتماعية الخاصة، في حين أفردت الباب الأول للحديث عن دور قاضي القضاة في الحياة القضائية.

هذا وقد تعمدت ذكر أسماء كثيرة غيرها، تقلَّد أصحابها منصب قاضي القضاة في العواصم العربية الإسلامية، من بغداد إلى القاهرة ثم دمشق فقرطبة... وقد ترجمت معظمها أو تحدثت عنها في المكان المناسب وذلك تدعيماً للهدف المنشود.

ومع الإشارة، بأنه لا يوجد حد فاصل بين أبواب هذا البحث التي تتداخل فيما بينها لتؤلف عنواناً واحداً هو قاضي القضاة في الإسلام، فقد حاولت المستطاع في التنسيق بين أبواب وفصول هذا العنوان بطريقة علمية وموضوعية قدر الإمكان، بهدف أن يكون تحليل الأفكار المختلفة مستنداً إلى مادة موثقة وليس نابعاً من فراغ، وأرجو أن أكون قد وفقت فيما سعيت إليه، والله الموفق.

عصام محمد شبارو

بيروت، عين المريسة، في ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٨٨ الموافق ١٣ رجب ١٤٠٨

تمهيد

كان شيخ القبيلة يتولى القضاء عند العرب قبل الإسلام، معتمداً على العرف والتقاليد السائدة بين القبائل التي لم تعرف سلطة تشريعية تسن لها القوانين، وقد اشتهر في ذلك الوقت، أكثم بن صيفي «قاضي العرب»[1].

وباجتماع القبائل العربية تحت راية الإسلام، كان القرآن الكريم الأساس الرئيس الذي جعل من النبي العربي ﷺ، أول من قضى في الإسلام. ثم أذن النبي لبعض الصحابة بالقضاء، وأناب بعضهم في البلاد، مثل عتاب بن أسيد الذي وجهه على مكة يوم الفتح[2]، ومعاذ بن جبل والإمام علي بن أبي طالب على اليمن، ولكن دون أن يسمّي هؤلاء بالقضاة.

واستمر الأمر على هذا المنوال، في خلافة أبي بكر الصديق، الذي حرص على الإشراف بنفسه على القضاء، رغم تكفل عمر بن الخطاب بأمور القضاء[3].

ومع ذلك لم يكن هناك منصب خاص بالقاضي، حتى كانت خلافة عمر بن الخطاب الذي شرع في تنظيم القضاء بعد اتساع الدولة العربية الإسلامية، فكان أول من عيَّن القضاة في الإسلام، حيث عهد بالقضاء إلى شخص سمّي لأول مرة بالقاضي. وقد ولّى أبا الدرداء[4] على قضاء المدينة المنوّرة ثم دمشق، وسلمان بن

(١) لحمد أمين: فجر الاسلام ص ٢٢٥.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٤٩.

(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص ٣٩١.

(٤) أبو الدرداء (ت ٣٢/٦٥٢): هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، صحابي من الحكماء الفرسان القضاة. ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر من عمر بن الخطاب، وهو أول قاضي بها، مات بالشام.
الزركلي: الأعلام جـ٥ص٩٨.

ربيعة الباهلي على القادسية ثم المدائن[1]، وأبا أمية شريح بن الحارث[2] على قضاء الكوفة، وأبا موسى الأشعري على قضاء البصرة، وكعب بن يسار بن ضنة ثم قيس بن العاص على قضاء مصر. وهكذا كان القضاء بسيطاً في عصر الخلافة الراشدة (١١ - ٤٠/٦٣٢ - ٦٦١).

وكان العصر الأموي (٤٠ - ١٣٢/٦٦١ - ٧٥٠)، امتداداً لعهد الخلافة الراشدة، في اختيار القضاة الذين يعتمدون على القرآن الكريم والسنّة النبوية ثم الاجتهاد في القضاء بين المسلمين. وقد أنشأ عبدالملك بن مروان منصب صاحب المظالم للنظر في أحوال المتخاصمين في المشاكل العويصة التي يعجز عن حلها القاضي[3].

وفي العصر العباسي تعقّد القضاء بسبب تعقّد الحياة الاجتماعية في الدولة العربية الإسلامية، وخاصة في بغداد التي عرفت أساليب جديدة في الحياة الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية. لكن هارون الرشيد نظّم القضاء عندما استحدث منصب قاضي القضاة لأول مرة في الإسلام، وقلّده لأبي يوسف يعقوب بن حبيب الأنصاري الذي استقل في أمور القضاء، وكانت له الرئاسة على جميع القضاة، وأصبحت بغداد، حاضرة الخلافة، هي مقر قاضي القضاة.

وبقيام الخلافة الفاطمية في مصر سنة ٣٦٢/٩٧٣، أوجد المعز لدين الله الفاطمي قاضي قضاة آخر في القاهرة.

وبنشوء الدويلات داخل الدولة العباسية، أخذت كل دويلة تعيّن قاضي قضاة خاص بها.

---

(١) ابن قتيبة: عيون الأخبار جـ ١ ص ٦١.

(٢) شريح بن الحارث بن قيس القاضي (ت ٧٨/٧٠٧): أدرك الجاهلية، استقضاه عمر بن الخطاب على الكوفة، فمكث بها قاضياً خمساً وستين سنة. كان عالماً عادلاً كثير الخير، حسن الأخلاق، فيه دعابة كثيرة، وكان كوسجاً لا شعر بوجهه.

ابن قتيبة: عيون الأخبار جـ ١ ص ٦١، ابن كثير: البداية والنهاية جـ ٩ ص ٧٤.

(٣) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٧٣ - ٧٤.

وفي الأندلس، كان قاضي القضاة يعرف بقاضي الجماعة، وذلك في عصر الإمارة الأموية (٧٥٦ ـ ٩١٢/١٣٥٥ ـ ١٥٠٦)، ثم الخلافة الأموية (٩٢٩ ـ ١٠٣١/١٥٢٣ ـ ١٦٢٢)، واللتين عاصرتا الخلافة العباسية في بغداد. وكان قاضي الجماعة يقضي في قرطبة حاضرة الخلافة. وقد ظل هذا المنصب أرفع مناصب القضاء حتى عصر بني الأحمر.

وبظهور الممالك الصغيرة، نتيجة ضعف الخلافة الأموية في الأندلس، عرفت كل منها منصب قاضي الجماعة[1]. كما عرف المغرب أيضاً منصب قاضي الجماعة.

---

(١) E I². T4 P 391.

الباب الأول

في

الحياة القضائية

ابتكر الخليفة العباسي هارون الرشيد، منصب قاضي القضاة، وقلّده لأول مرة في الإسلام، إلى أبي يوسف الذي يعتبر أول من نظّم شؤون القضاء باستقلالية إلى حدٍّ ما عن السلطة التنفيذية، وأوجد الزي الخاص بالقضاة، وتحدَّدت مهام قاضي القضاة في بغداد، كما كرَّس أبو يوسف مذهب أستاذه أبي حنيفة في القضاء. وكان يوجد قاضي قضاة واحد في بغداد، ومع قيام الدولة الفاطمية في مصر، أصبح هناك قاضي قضاة آخر في القاهرة على المذهب الشيعي الإسماعيلي. ومع دولة المماليك، أصبح لكل مذهب من المذاهب الأربعة عند أهل السنة، قاضي قضاة. وكان تقليد قاضي القضاة يتم في احتفال يقرأ فيه عهد الخليفة، وبعد ذلك يباشر سلطته القضائية، هذه السلطة التي أضيف إليها وظائف أخرى غير قضائية، مثل إمارة الحج والخطابة والنظر في الجوامع والتدريس ووكالة بيت المال والحسبة ومشيخة الشيوخ ودار الضرب والأسوار. . . مما يدل على المكانة التي كان يحتلها قاضي القضاة، سواء في بغداد أو القاهرة أو دمشق. . وحتى في قرطبة حيث عرف بقاضي الجماعة.

الفصل الأول

نشوء منصب قاضي القضاة

كان النبي ﷺ هو القاضي الأعلى للمسلمين، وكذلك كان خليفته من بعده، وكان ولاته على البلاد يباشرون هذه السلطة بالنيابة عنه. ثم إن كثرة الواجبات تطلّبت الاستعانة ببعض القضاة، وقد احتفظ الوالي لنفسه بما كان «يعجز عنه القاضي»[١]، وإذا لم يقبل الوالي حكم القاضي لم يكن أمام القاضي إلا أن ينصرف عن الحكم ويعتزل أو يجلس في منزله مضرباً على الأقل[٢]، حتى كان العصر العباسي حيث خرج القاضي من سلطان الوالي وصار يعينه الخليفة مباشرة أو يقر تعيينه[٣].

وكان القاضي بمثابة حكم مهمته الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع، فيحل الخلافات بين المتخاصمين الذين يقصدونه، ويكون ذلك بالأدلة الشرعية، أي حسب الشريعة الإسلامية[٤]. وهو لا يملك سلطة تنفيذ الحكم، إلا أنه مخوَّل بسلطة يشرف بموجبها على جميع القضايا التي تؤثر في حياة الجماعة، والتي نظمتها الشريعة كالزواج والطلاق والعناية بالأيتام والمواريث وغيرها. وكان صاحب الشرطة ينفذ قرارات القاضي، ويطارد المجرمين ليجلبهم إليه. وعلى هذا الأساس كان منصب القاضي يتطلب معرفة تامة بالشريعة الإسلامية وبالنواحي الدقيقة فيها والتي عالجتها المذاهب الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، كل منها بطريقتها الخاصة، وعندما كثرت الحاجة إلى القضاة لم يعد ممكناً إيجاد عدد كاف من الذين لهم معرفة واسعة بالفقه والشرع، فأصبحت الطريقة في اختيار القاضي

---

(١) المقريزي. الخطط جـ ٢ ص ٢٠٧

(٢) الكندي: الولاة والقضاة ص ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٥٦ و ٤٢٧.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٤٠ و٢٥٣ و٢٥٧؛ جـ٣ ص١٣٦؛ جـ٤ ص٢٣ و٨٠ و١١٣؛ جـ٥ ص١٧٧ و١٩٣ و٢٠٤ و٢٣٧؛ جـ٦ ص٦٦ و١٢٢ و١٣١؛ جـ٧ ص٣٢.

(٤) ابن خلدون: المقدمة ص ١٥٤.

تعتمد على اتصافه بالأمانة والفطرة السليمة، ويستطيع القاضي ضمان معرفة الفقه باختياره مستشارين مثقفين، أو تأخير حكمه حتى يزود برأي صائب من أحد الفقهاء أو القضاة الضالعين في القضاء[1].

وهكذا يعتبر منصب القاضي هو الأساس الذي خرج منه منصب قاضي القضاة حيث يختاره الخليفة عادة من بين القضاة.

وكان الخليفة هارون الرشيد (ت ١٩٣/٨٠٩) أول من استحدث منصب قاضي القضاة، الذي يعتبر من مستحدثات الدولة العباسية والتي حاولت منذ عصر الخليفة المنصور تأكيد الحاجة إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وذلك بتدعيم الاستقلال القضائي والديني في الدولة، فاعتمدت في كثير من إداراتها على النظم الفارسية، ومن بين ذلك المنصب القضائي الساساني «موبذان موبذ»[2]، وتعريبه قاضي القضاة أو رئيس القضاة وهو أعلى الوظائف الدينية قدراً ورتبة. ومنذ تعيين أبي يوسف في منصب قاضي القضاة لأول مرة في الإسلام، بدأ القضاء في العصر العباسي يأخذ شكل سلطة يتولاها قاضي القضاة، يليه وظائف قضائية مختلفة لتسهيل أمور القضاء في مناطق الدولة الواسعة، فاتساع الدولة أدى إلى إيجاد منصب قاضي القضاة يليه القاضي، فخليفة القاضي[3]، ثم مساعدو القاضي (أمين، كاتب، خادم)[4]، فالشهود

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٩٦ و ١٩٧

(٢) Sourdel: Visirat Abbaside T 1 P 179-180.

(٣) خليفة القاضي: أدت الظروف الاجتماعية إلى زيادة أعباء القاضي، فاصطر إلى التنازل عن بعض مسؤولياته إلى مساعدين تحت سلطته يعينهم لإنجاز الواجبات التي كانت منوطة به، فكانت وظيفة خليفة القاضي، ومعظم القضاة كانوا خلفاء قضاة.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٩٣ و ٢٣٥ و ٢٨٤ و ٢٨٥؛ جـ ٢ ص ٩ و ٨٧ و ١١٠، جـ ٣ ص ١٣٧ و ٢٥١، جـ ٤ ص ٧؛ جـ ٥ ص ١٥؛ جـ ٦ ص ٧٥ و ١١٨؛ جـ ٨ ص ١٨٦

الفرج بعد الشدة: جـ ١ ص ١٠٣ و ١٣٤؛ جـ ٢ ص ١٣١؛ جـ ٣ ص ٧٣ و ٣٢١؛ جـ ٤ ص ٢٠١ و ٣٥٨.

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٨ ص ١٠٣ وجـ ٩ ص ٣٣٥.

(٤) مساعدو القاضي: نتيجة تزايد الأعباء الملقاة على عاتق القاضي، أخذ يعين نواباً عنه لإنجاز جميع الواجبات التي كانت منوطة به؛ وهي: أمين بيت المال، والمشرف على إدارة أملاك اليتامى والأوقاف، =

العدول[1]، ثم الوكيل على أبواب القضاة[2]، وكل ذلك بهدف تنظيم القضاء الـذي

= والوصي على أولئك الفاقدين الأهلية، وإمام خطبة الجمعة. . . وكان يساعد القاضي أيضاً الكاتب لتدوين قرارات الحكم وتسجيل أقوال الشهود، ويسمى كاتب القاضي «كاتب أحكام» ويشترط أن يكون «عالماً بالحلال والحرام والإختلاف والإحتجاج والإجماع والأصول والفروع». وكان للقاضي أيضاً خدم يساعدونه.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٠ و٨٩؛ جـ٢ ص١٥٧ و٢٧٠ و٣٢٩ و٣٣٠؛ جـ٣ ص١٥ و٢٢١ و٢٢٢؛ جـ٤ ص٤٧ و٤٨؛ جـ٥ ص ١١؛ جـ٦ ص١٦٣؛ جـ٨ ص ٢٠٤ و٢٠٦، جـ٨ ص٢٠ و٢١ و٢٢. الفرج بعد الشدة. جـ١ ص١٠٧ و٢٩٣؛ جـ٢ ص٢٦٨ و٣١٨؛ جـ٣ ص٧٣، و٧٦ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٣٠٩؛ جـ٤ ص٧٥ و١٠٨ و١٣٥ و١٤٨ و٢٠١ و٢٤١ و٤٢٦.

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ٣ ص٣٩٠. ابن العماد: شذرات الذهب جـ٢ ص٢٧٥.

ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ٣ ص ٥٤ و ٥٨.

(١) الشهود العدول: يمنح القاضي ثقة تامة وافية للشهادة، لذلك يصدر قائمة بأشخاص تكون أمانتهم مشهوداً بها في مفهوم العدالة، فيسمى الواحد منهم الشاهد العدل. وهؤلاء الأشخاص يختلف عددهم من عشرة إلى عدة آلاف، وهم الشهود العدول، وهم وحدهم لهم الحق بأداء الشهادة وتزويد القاضي بالمواد التي يبني عليها قراره ثم أصبح لدى القضاة أناس مخصوصون يقبلونهم كشهد عدول، ولم يعد أي شخص يمكن قبوله شاهد عدل إلا إذا توافرت فيه شروط معينة مثل «قلة الحياء» وأن يكون فيه «سوء الظن» وأن يكون مثل شيطان الأنس في «التيقظ والذكاء والتحرز والفهم».

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٤٦ و٢٦٢ و٣٠٧ و٣٥١؛ جـ٢ ص٩ و١٢ و١٧ و٢٤ و٧٧ و١١٠ و١١١ و١٧٠ و١٧١ و٢٦٩ و٣٣٣؛ جـ٣ ص٩ و٥٧ و٦٧ و١٢٩ و١٣٧ و١٦٧ و١٩٤ و٢٢١ و٢٥٢ و٢٧٤؛ جـ٤ ص٧٩ و٩٠ و٩١ و٢٠٤ و٢٠٥؛ جـ٥ ص٤٥ و٧٨ و١٩٦ و٢٢٢؛ جـ٦ ص١٣. الفرج بعد الشدة: جـ١ ص٢٢٢؛ جـ٣ ص٣٢١.

ابن الجوزي: المنتظم: جـ٧ ص ١٥٤. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٩ ص ٣٥.
ابن العماد: شذرات الذهب جـ٣ ص ٩٧. ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٨ ص ٧٦.
الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٢٨.

(٢) الوكيل على أبواب القضاة: وهو وكيل الدعاوي أو وكيل الحكم. ومهمته الحضور أمام القضاة وكالة من أحد المتخاصمين الذين لم تتيسر لهم معرفة أحكام الشريعة أو لم تكن أعمالهم تسمح لهم أو نور عند القاضي في كل حين.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٢ ص٩٥ و٣٤٥؛ جـ٣ ص٩ و١٢٠ و٢٢١ و٢٢٢؛ جـ٤ ص٦٨؛ جـ٧ ص١٨٦ و٢٤١؛ جـ٨ ص٢٧٢. الفرج بعد الشدة: جـ٢ ص١٤٩ و١٥٠ و١٥١؛ جـ٤ ص١٥٢.

ابن الجوزي: المنتظم جـ٦ ص١٣٦. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ٨ ص ٤٣٠.

تحوَّل إلى هيئة يتدرَّج فيها المرشح للقضاء من خليفة قاضي إلى قاضي فقاضي قضاة، وهو أعلى منصب قضائي في الدولة.

وكان يوجد قاضي قضاة واحد في بغداد زمن الدولة العباسية، وحيث إن الدولة اتسعت كثيراً، فقد أصبح لأمصار الأقاليم التي غدت عواصم لإمارات مستقلة قاضي قضاة أسوة ببغداد، فكان قاضي قضاة القاهرة زمن الدولة الفاطمية، وكذلك زمن الدولة الأيوبية واضطرت الظروف إلى إيجاد قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة عند أهل السنة سواء في القاهرة أو دمشق زمن دولة المماليك. أما في الأندلس والمغرب فكان قاضي القضاة يعرف باسم «قاضي الجماعة».

١ - في بغداد:

يعتبر أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري (ت ١٨٢/٧٩٨) أول من تقلَّد منصب قاضي القضاة في الإسلام[1]، وذلك زمن الخليفة العباسي هارون الرشيد، وبعد وفاة أبو يوسف، تقلَّد هذا المنصب أبو البختري وهب بن وهب القرشي (ت ٢٠٠/٨١٥)[2]، ثم قلَّد الرشيد منصب قاضي القضاة إلى علي بن ظبيان (ت ١٩٢/٨٠٧)[3].

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٣.

(٢) أبو البختري وهب بن وهب بن وهب بن كثير بن عبدالله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، القرشي الأسدي المدني. (ت ٢٠٠/٨١٥): كان فقيهاً إخبارياً جواداً سخياً، يحب المديح ويثب عليه العطاء الجزيل. انتقل من المدينة إلى بغداد في خلافة هرون الرشيد، فولاه القضاء بعسكر المهدي في شرقي بغداد، ثم عزله وولاه القضاء بمدينة الرسول بعد بكار بن عبدالله الزبيري، وجعل إليه ولاية حربها مع القضاء، ثم عزله فقدم بغداد وأقام بها إلى أن توفي زمن المامون وكان ضعيفاً في الحديث.

ابن خلكان: وفيات الأعيان، جـ ٦ ص ٣٧ - ٤٢؛ الاصفهاني: الأغاني، جـ ٨ ص ٢٥٣؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٣ ص ٤٥٥ وجـ ١٤ ص ٢٤٣؛ الذهبي: العبر جـ ١ ص ٣٤٤؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ١ ص ٣٦٠؛ ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١٩ ص ٢٦٠؛ ابن قتيبة: المعارف ص ٥١٦.

(٣) أبو الحسن علي بن ظبيان بن هلال بن قتادة العبسي الكوفي (ت ١٩٢/٨٠٧): رجل جليل، دين، متواضع، حسن العلم بالفقه من أصحاب أبي حنيفة، تقلد قضاء الشرقية ثم قلده الرشيد قضاء القضاة، =

ومن الـذين تقلّدوا قضـاء القضـاة، نـذكـر أحمـد بن أبي دؤاد، الـذي جعله المعتصم (ت ٢٢٧/٨٤١) قاضي قضاتـه[١]، وكان يسيـر بجانبـه في المواكب لأنـه يعتبـره من «أكبر أهـل مملكته»[٢]، وبعـد عـزلـه تقلّد يحيى بن أكثم منصب قـاضي القضاة[٣] سنة ٢٣٧/٨٥١ في سامراء[٤]، وكـذلك أصبح جعفر بن محمـد الكوفي (ت ٢٥٠/٨٦٤)[٥] قاضي قضاة سامراء[٦]. ويعتبـر أبو جعفـر أحمد بن اسحـاق بن البهلول التنوخي من الذين تقلّدوا منصب قاضي قضاة بغداد أطول فترة، فقد تقلّده منذ سنـة ٢٩٦/٩٠٨ وبقي فيـه عشـرين سنـة حتى سنـة ٣١٦/٩٢٨[٧]، ثم تقلّد هذا المنصب بعده أبو عمـر محمد بن يـوسف بن يعقوب بن اسمـاعيل الحمـادي الأزدي وذلك سنة ٣١٧/٩٢٩[٨]، وبقي أبو عمر في منصبه هذا حتى وفاته سنة ٣٢٠/٩٣٢،

= وكان يخرجه معه في أسفاره، ولما خرج إلى خراسان كان معه فمات في كرمنشاه (قرميسين).

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٤٤٥.

(١) التنوخي. المستجاد ص ١٤٨

(٢) التنوخي. نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢١٤.

(٣) المصدر نفسه جـ ٦ ص ١٠١

(٤) سامراء: بناها المعتصم وكانت عاصمة المملكة في عهد المتوكل، وهي مدينـة شمالي بغـداد تبعد عنهـا حوالي مائة كلم، بناها المعتصم سنة ٢٢١ هـ عندما ضاقت بغداد بجنوده الأتراك فـإنتقل إليهـا، وسكنها الخلفاء من بعده إلى أن استقر المعتضد ومن بعده ببغداد، فتقلصت سامراء وأصبحت بليدة بعد أن كانت حاضرة الدنيا

ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ٣ ص ١٤ ـ ٢٢.

(٥) جعفر بن محمد بن عمار البرجمي الكوفي (ت ٢٥٠/٨٦٤): ولي قضاء الكوفة زمن المتوكل ثم عزل عن قضاء الكوفة وحمل إلى سامراء، فولي قضاء القضاة ومات بسامراء.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٥٢ ـ ٥٣، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٧ ص ١٦٣.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٧و٨؛ جـ ٦ ص ٥٣.

(٧) المصدر نفسه: جـ ٤ ص ٢٣٢؛ جـ ٥ ص ٢١٣ و ٢١٥.

(٨) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢٠٩

فخلفه ابنه أبو الحسين عمر في منصب قاضي القضاة[1]. كما تقلّد حفيده أبو نصر يوسف بن عمر منصب قاضي القضاة سنة ٣٢٨/٩٣٩[2] وبقي فيه حتى سنة ٣٢٩/٩٤٠[3]، وكذلك تقلد أبو اسحاق اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل الحمادي الأزدي منصب قاضي القضاة في بغداد سنة ٢٦٢/٨٧٥[4].

ومن الذين اشتهروا بتقلد منصب قاضي القضاة عائلة عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي، فالحسن بن محمد بن عبدالمُلك بن أبي الشوارب أصبح قاضي قضاة سامراء[5] زمن المعتز والمهتدي، ثم توفي سنة ٢٦١/٨٧٤، وتقلد أخوه علي بن محمد قضاء القضاة[6] بعد ذلك سنة ٢٨٣/٨٩٦[7]. كما تقلّد هذا المنصب أيضاً أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن اسحاق الخرقي سنة ٣٣٠/٩٤١ زمن المتقي[8]. وكذلك تقلّده أبو السائب عتبة بن عبيد الله الهمذاني سة ٣٣٨/٩٤٩[9]، وبقي فيه حتى سنة ٣٥٠/٩٦١، حيث تولاه أبو العباس عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن أبي الشوارب[10]، وبعد عزله سنة ٣٥٢/٩٦٣[11] تقلّد منصب قاضي القضاة أبو بشر

---

١) التنوخي نشوار المحاضرة: جـ ٢ ص ٣٢٠، جـ ٤ ص ٢١٠؛ جـ ٦ ص ١٨١، جـ ٧ ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه جـ٤ ص٢٠٣ وجـ٧ ص١٧

(٣) المصدر نفسه: جـ ٤ ص ٢٠٤ وجـ١٧ ص ١٨

(٤) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه جـ ٤ ص ١٣٣.

(٦) المصدر نفسه حـ ٤ ص ١٣٤.

(٧) المصدر نفسه حـ ٤ ص ١٣٧

(٨) المصدر نفسه. جـ ٤ ص ٢٤٣

(٩) المصدر نفسه حـ ٥ ص ٩ وجـ ٧ ص ٥٦.

(١٠) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٣ ص ١٤٤؛ وجـ ٥ ص ٢٢١ - ٢٢٤؛ وجـ ٧ ص ٤٧؛ ابن مسكويه. تجارب الأمم جـ ٢ ص ١٦؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٢٣١.

١١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٤٣ وجـ ٧ ص ٤٧.

عمر بن أكثم بن أحمد بن حيان بن بشر الأسـدي[1]، زمن المطيـع لله، وعزل سنـة ٩٦٧/٣٥٦، فكانت مدة تقلده قضاء القضاة أربع سنين وأياماً[2].

أما قاضي القضاة أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن معروف (ت ٩٩١/٣٨١)[3] فقد تقلّد قضاء القضاة ببغداد زمن المطيع لله وكـذلك تقلّده أبـو الحسن محمد بن صالح الهاشمي سنة ٩٧٣/٣٦٣. وقد تقلد منصب قاضي قضـاة بغداد ابن الأكفـاني (ت٤٠٥/١٠١٤)[4]، وكـذلـك تقلّد هـذا المنصب أبـو عبـدالله محمـد بن عـلي الـدامغـاني[5]، في سنـة ٤٤٧/١٠٥٥ وزمن المقتـدر. وبعـد وفـاتـه سنـة

---

(١) أبو بشر عمر بن أكثم بن أحمد بن حيان بن بشر الأسدي: كان يكتب للقضاة ببغداد، وكتب لقاضي القضاة أبو السائب فاستخلفه على بغداد عندما سافر إلى البصرة ولما عاد إلى بغداد عاد إلى كتابته. وحيـان تقلد القضاء في نواح كثيرة وتقلد أصبهان ثم الشرقية، ثم قلده المطيع لله قضاء القضاة في بغداد خلفاً لابن أبي الشوارب سنة ٣٥٢ هـ وبقي في منصبه حتى سنة ٣٥٦ هـ.

التنوخي: نشوار المحاضـرة جـ٣ ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ جـ ٤ ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤، جـ٧ ص ٤٧. الخـطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١، ص ٢٤٩.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٤٤

(٣) أبو محمد عبيدالله أحمد بن معروف (ت ٩٩١/٣٨١) ولد سنة ٩١٨/٣٠٦ وولي قضاء القضاة في بغداد، وكان يلازم الوزير المهلبي، وكان مقرباً من الخليفة المطيع لله، وعندما تقلد الخلافة الطائع لله طلب منه تولي الوزارة فرفض. كان وسيم المظهر، مليح الملبس، عفيفاً عن الأموال

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١١٤ جـ ٣ ص ١١٦ و ١٦٨ جـ ٥ ص ١٦؛ جـ ٦ ص ٢٥٥.

ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ٦٤ و ٧٦ و ١٦٦؛ ابن كثير. البداية والنهاية جـ ١١، ص ٢٩٥ و ٣٠٥ و ٣١٠.

(٤) أبو محمد الأسدي، ابن الأكفاني. عبـدالله بن محمد بن عبـدالله بن ابراهيم (ت٤٠٥/١٠١٤): قـاضي قضاة بغداد كان عفيفاً نزهاً، صين العرض. يقال أنه أنفق على طلب العلم مائة ألف دينار.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ٣٥٤

(٥) محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبدالوهاب بن حسنوية، أبو عبدالله الدامغاني (ت ١٠٨٥/٤٧٨): ولد سنة ٤١٨ هـ وحصل العلم على فقر. ولي قضاء القضاة للمقتدر بالله ولأبيه بعد أن كان يحرس في درب الرياح. كان مثل قاضي القضاة أبي يوسف في أيامه حشمة وعقلاً. دفن بدارة درب العلابين.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٤ ص ١٣٩؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ٣ ص ١٠٩.، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ٥ ص١٢١، ابن كثير البداية والنهاية جـ١٢ ص٢٧ و١٢٧ و١٠٩ و١٢٩.

١٠٨٥/٤٧٨ تقلّد أبو بكر الشاشي قضاء قضاة بغداد[١]، وكذلك تقلّده أبو القاسم علي بن الحسين الزينبي (ت ١١٤٨/٥٤٣) زمن الراشد[٢]. وبعد وفاة الزينبي تولى أبو الحسن علي بن أحمد الدامغاني (ت ١١٨٧/٥٨٣) منصب قاضي قضاة بغداد، ثم عزل سنة ١١٦٠/٥٥٥ ليتقلّده من بعده أبو جعفر الثقفي عبدالواحد بن أحمد الذي توفي في السنة نفسها ليخلفه ابنه أبو البركات الثقفي جعفر (ت ١١٦٧/٥٦٣).

وسنة ١١٩٨/٥٩٥، تقلّد أبو الفضائل القاسم الشهرزوري[٣] منصب قاضي قضاة بغداد، ثم عزل بعد سنتين وأربعة أشهر.

وأيضاً يذكر القلقشندي اسم قاضي قضاة بغداد محيي الدين أبي عبدالله محمد بن فضلان[٤].

٢ ـ في القاهرة:

قامت الدولة الفاطمية في مصر، بعد أن فتحها القائد جوهر (ت ٩٩٢/٣٨١)، وذلك سنة ٩٦٩/٣٥٨، حيث أسّس القاهرة في هذا العام. وفي سنة ٩٧٣/٣٦٢، وبعد أن أقام فيها أربع سنين وتسعة عشر يوماً[٥]، حضر المعز لدين الله (٣١٩ ـ ٩٣١/٣٦٥ ـ ٩٧٦) ومعه خمسمائة جمل مملوءة دهباً، وكان في استقباله

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١٢٧.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٢ ص ٢٢٥؛ القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١٠ ص ٢٦٤.

(٣) أبو الفضائل القاسم بن يحيى بن عبدالله بن القاسم الشهرزوري، (ت ١٢٠٢/٥٩٩): وهو ابن أخي قاضي قضاة دمشق كمال الدين الشهرزوري الذي أوصى له بالقضاء فوليه، ثم عزل عنه بابن أبي عصرون. ثم تولى قضاء الموصل، ثم استدعى إلى بغداد سنة ٥٩٥ هـ حيث تقلد منصب قاضي القضاة لمدة سنتين وأربعة أشهر ثم عزل، وتقلد قضاة حماه في أواخر أيامه حيث توفي فيها.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٢٠ و ٣٥.

(٤) القلقشندي جـ ١٠ ص ٢٨٦

(٥) ادريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٧٣٧.

قاضي مصر أبو طاهر الذهلي البغدادي (ت ٩٧٨/٣٦٧)[١]، الذي استخلفه جوهر على قضاء مصر. وبذلك يكون المعز أول خليفة فاطمي في مصر، وكان النعمان بن محمد (ت ٩٧٤/٣٦٣) بصحبته عند قدومه إليها، وهو قاضي قضاته ومؤسس النظام القضائي الفاطمي. وهكذا أصبح هناك قاضي قضاة آخر في القاهرة، إضافة إلى قاضي قضاة بغداد. وبعد وفاة النعمان اشترك ابنه أبو الحسن علي[٢] (ت ٩٨٥/٣٧٤) مع أبي طاهر في القضاء، وعندما مرض أبو طاهر سنة ٩٧٧/٣٦٦، قلَّد العزيز بالله الفاطمي (٣٤٤ - ٩٥٥/٣٨٦ - ٩٩٦)، منصب قاضي القضاة إلى أبي الحسن علي بن النعمان، وبعد وفاته سنة ٩٨٥/٣٧٤، تقلَّد أخاه محمد بن النعمان (ت ٩٩٩/٣٨٩)[٣] منصب قاضي القضاة، وقد ارتفعت رتبته زمن العزيز ثم زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي (٣٧٥ - ٩٨٥/٤١١ - ١٠٢١)، الذي قلَّد المنصب بعد وفاته إلى الحسين بن علي بن النعمان (ت ١٠٠٥/٣٩٥)[٤]، ثم عزله من منصبه سنة ١٠٠٤/٣٩٤، وولَّى مكانه ابن عمه عبدالعزيز بن محمد بن

---

(١) أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر بن بجير بن صالح بن أسامة الذهلي (ت ٩٧٨/٣٦٧): قاضي مصر زمن المعز. كان القائد جوهر قد استخلفه على القضاء قبل مجيء المعز إلى مصر. وقد اشترك معه أبو الحسن علي بن النعمان في القضاء. وعندما مرض أبو طاهر سنة ٩٧٧/٣٦٦، تفرد أبو الحسن بالقضاء. وكان أبو طاهر كثير الرواية، حسن المجالسة، شيخ مع الشيوخ، كهل مع الكهول، شاب مع الشباب.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٧ و ٤٢٣.

(٢) أبو الحسن علي بن النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون (ت ٩٨٥/٣٧٤) ولد بالمغرب سنة ٣٢٩ هـ. قلده العزيز قضاء القضاة بمصر والشام والحرمين والمغرب. وكذلك الخطابة والإمامة والعيار في الذهب والفضة والموازين والمكاييل. وقد قرىء سجله في جامع القاهرة في احتفال عظيم. وقد سافر مع العزيز إلى الشام سنة ٣٦٧ هـ فجلس أخوه محمد للحكم بين الناس.
المصدر نفسه جـ ٥ ص ٤١٧ - ٤١٩.

(٣) أبو عبدالله محمد بن النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون (ت ٩٩٩/٣٨٩): ولد بالمغرب سنة ٣٤٠ هـ، قرىء سجله بقضاء القضاة بعد صلاة الجمعة في الجامع العتيق سنة ٣٧٤ هـ، وسنة ٣٧٥ هـ عقد نكاح ولده أبي القاسم عبدالعزيز على ابنة القائد جوهر على صداق ثلاثة آلاف دينار. وازدادت رتبته من العزيز والحاكم بأمر الله. وقد لازمه النقرس والقولنج حتى مات، فصلى عليه الحاكم ووقف على دفنه.
ابن خلكان: وفيات الأعيان، جـ ٥ ص ٤١٩ - ٤٢٢.
الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٥، ص ١٣١ - ١٣٢؛ الذهبي: العبر، جـ ٣ ص ٤٥.

(٤) أبو عبدالله الحسين علي النعمان (ت ١٠٠٥/٣٩٥): ولاة الحاكم قضاء قضاة مصر سنة ٣٨٩ هـ، ثم عزل =

نعمان (ت ٤٠١/١٠١١)[١]، ثم عاد وعزله سنة ٣٩٨/١٠٠٨، بعد أن فوَّض القضاء إلى أبي الحسن مالك بن سعيد بن مالك الفارقي.

وبقيام الدولة الأيوبية مع الناصر صلاح الدين الأيوبي (٥٣٢ - ٥٨٩/١١٣٧ - ١١٩٣)، انتهى الحكم الفاطمي سنة ٥٦٧/١١٧١، وتوحّدت مصر والشام، وأصبح قاضي القضاة على المذهب الشافعي.

وعندما قامت دولة المماليك، ومنذ عصر السلطان الظاهر بيبرس البندقداري (٦٢٥ - ٦٧٦/١٢٢٨ - ١٢٧٧)، وتحديداً سنة ٦٦٣/١٢٦٥، أصبح هناك قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة في مصر حيث تولى قضاء قضاة الشافعية تاج الدين عبدالوهاب بن بنت الأعز، والحنفية شمس الدين سليمان، والمالكية شرف الدين السبكي[٢]، والحنابلة شمس الدين محمد المقدسي[٣].

= سنة ٣٩٤ هـ. وفي سنة ٣٩٥ هـ، قتله الحاكم وأحرق جثته، وولي بعده ابن عمه عبدالعزيز.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ١٣ ص ١٩؛ المقريزي: اتعاظ الحنفاء ٣٠١ - ٣٠٣؛ السيوطي: حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٤٧، الكندي: الولاة والقضاة ص ٤٩٥، ٥٩٦ - ٦٠٠، ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٥٤؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٣ ص ١٣٢؛ الذهبي: العبر جـ ٣ ص ٤٥.

(١) أبو القاسم عبدالعزيز بن محمد بن النعمان (ت ٤٠١/١٠١١): عينه الحاكم بأمر الله في منصب قاضي القضاة فاستقل في الأحكام، وضم إليه النظر في المظالم، ولم يجتمعا قبله لأحد من أهله، وعلت رتبته عند الحاكم وأصعده معه على المنبر يوم عيدالفطر بعد قائد القواد، وكذلك في عيد النحر، وتصلب في الأحكام، وتشدد على من عانده من رؤساء الدولة. ثم صرفه الحاكم عن ذلك كله يوم الجمعة ١٦ رجب ٣٩٨ وفوَّض القضاء إلى أبي الحسن مالك بن سعيد بن مالك الفارقي، وأخرجه عن أهل بيت النعمان[١] ثم أمر الحاكم بقتل أبي القاسم عبدالعزيز بالسيف يوم الجمعة ٢٢ جمادي الثانية سنة ٤٠١ هـ.

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤٢٢.

(٢) شرف الدين أبو حفص عمر بن عبدالله بن صالح بن عيسى السبكي المالكي (ت ٦٦٩/١٢٧٠) ولد سنة ٥٨٥ هـ، وسمع الحديث وتفقه وأفتى بالصلاحية، وولي حسبة القاهرة ثم تولى قضاء قضاة المالكية في مصر سنة ٦٦٣ هـ، لما ولوا من كل مذهب قاضياً، وقد امتنع أشد الامتناع ثم أجاب بعد إكراه بشرط أن لا يأخذ على القضاء أجراً وكان مشهوراً بالعلم والدين.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٢٦٠.

(٣) شمس الدين الحنبلي: محمد بن الشيخ العماد أبي اسحق ابراهيم بن عبدالواحد بن علي بن سرور =

وسنة ٦٦٤/١٣٦٦، جعل الظاهر بيبرس بدمشق أربعة قضاة من كل مذهب قاض كما فعل بمصر[1]. وكان قاضي قضاة الشافعية شمس الدين بن خلكان، والحنفية شمس الدين عبدالله بن محمد بن عطا[2]، والحنابلة شمس الدين عبدالرحمن بن الشيخ أبي عمر، والمالكية زين الدين عبدالسلام بن الزواوي[3].

٣ - في قرطبة:

بقيام الإمارة الأموية (١٣٩ - ٣٠٠/٧٥٦ - ٩١٢)، ثم الخلافة الأموية (٣١٧ - ٤٢٢/٩٢٩ - ١٠٣١) في الأندلس، واللتين عاصرتا الخلافة العباسية في بغداد، كان أكبر القضاة الشرعيين يسمّى أول الأمر «قاضي الجند»، لأن المسلمين كانوا في تلك الفترة جنوداً. وعندما استقرت الإمارة الأموية زمن الأمير عبدالرحمن الأول «الداخل» (ت ١٧٢/٧٨٨)، وصارت قرطبة هي العاصمة، سمّي بقاضي الجماعة، فمن كلمة جند خرجت كلمة الجماعة، والجماعة هنا تعني الجماعة

= المقدسي (ت ٦٧٦/١٢٧٧): أول من ولى قضاء قضاة الحنابلة بالديار المصرية، رحل إلى بغداد واشتغل بالفقه، وتفنن في علوم كثيرة، كان شيخاً مهيباً كثير التواضع والبر والصدقة، وقد اشترط في قبول القضاء أن لا يأخذ عليه أجراً ليقوم في الناس بالحق في حكمه. وقد عزله السلطان الظاهر عن القضاء سنة ٦٧٠ هـ، واعتقله بسبب الودائع التي كانت عنده ثم أطلقه بعد سنتين فلزم منزله، ودفن بسفح جبل المقطم

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٢٧٧.

(١) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٤٦

(٢) شمس الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ شرف الدين محمد بن عطاء بن حسن بن عطاء بن جبير بن جابر بن وهيب الأذرعي الحنفي: ولد سنة ٥٩٥ هـ وسمع الحديث وتفقه على مذهب أبي حنيفة، وناب الحكم عن الشافعي مدة، ثم استقل بقضاء قضاة الحنفية بدمشق أول ما ولي القضاة من المذاهب الأربعة سنة ٦٦٤ هـ، كان من العلماء الأخيار كثير التواضع، قليل الرغبة في الدنيا وبعد وفاته دفن بالقرب من المعظمية بسفح قاسيون

المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٦٨

(٣) زين الدين أبو محمد بن عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي المالكي (ت ٦٨١/١٢٨٢): قاضي قضاة المالكية بدمشق، وهو أول من باشر القضاء فيها على المذهب المالكي سنة ٦٦٤، وعزل نفسه عنها تورعاً وزهداً، وتوفي في ٨ رجب سنة ٦٨١ عن ثلاث وثمانين سنة

المصدر نفسه: جـ١٣ ص ٣٠٠.

الإسلامية التي استقرت في العاصمة الجديدة قرطبة، ومنصب قاضي الجماعة يقابل منصب قاضي القضاة في بغداد ثم في القاهرة.

وكان مركز قاضي الجماعة في قرطبة، وتقتصر سلطته على العاصمة وصواحيها، مما يعني أن القضاء اتسم بطابع اللامركزية في الأندلس، في حين اتسم بطابع المركزية في بغداد والقاهرة حيث قاضي القضاة هو قاضي الدولة كلها. وكان مرسوم الأمير أو الخليفة بولاية القضاء يسمَّى «الظهير» في الأندلس، بينما يسمَّى «التقليد» في بغداد

وفي الأندلس خصص المسلمون لأهل الذمة قاضياً يعرف بقاضي النصارى أو قاضي العجم، وكان يتكلم باللغة الإسبانية القديمة ويناقش بها المتهمين المسيحيين، وهذا يدل على ظاهرة اجتماعية جوهرها انتشار اللغة الإسبانية بين مسلمي الأندلس.

وفي زمن الأمير عبدالرحمن الثاني (ت ٢٣٨/٨٥٢) أصبح الفقيه يحيى بن الليثي (ت ٢٣٥/٨٤٩) إمام عصره وبيده تعيين القضاة في مختلف مدن الأندلس، وتمكن من بسط نفوذه على جميع القضاة.

واستمر الأمر كذلك مع قيام الخلافة الأموية في قرطبة التي أعلنها عبدالرحمن الثالث في سنة ٣١٧/٩٢٩، وسمي بأمير المؤمنين الناصر لدين الله. وفي أيامه كان منذر البلوطي (ت ٣٦٦/٩٧٦)[١] قاضي الجماعة بالأندلس.

وبظهور الممالك الصغيرة نتيحة ضعف الخلافة الأموية في الأندلس، اتخذت كل منها قاضياً للجماعة[٢].

---

(١) منذر البلوطي (ت ٣٦٦/٩٧٦). قاضي الجماعة بالأندلس، كان إماماً عالماً فصيحاً خطيباً شاعراً أديباً، كثير الفضل، جامعاً لصنوف من الخير والتقوى والزهد، وله مصنفات واختيارات، منها أن الجنة التي سكنها آدم وأهبط منها كانت في الأرض وليست بالجنة التي أعدها الله لعباده في الآخرة
وكان يجلس الى جانب الناصر لدين الله عبدالرحمن الأموي.
ابن كثير. البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩

(٢) E.I². T4 P 390-391.

وفي قرطبة، تقلّد أبو جعفر الثعلبي القرطبي[1]، منصب قاضي الجماعة سنة ٥٢٩/١١٣٤، وكذلك أبو الوليد بن أبي عمر بن محمد بن عبدالله القرطبي[2].

وفي طليطلة، برز اسم قاضيها أبو القاسم القرطبي المعروف بالجيَّاني[3]، (ت ٤٦٢/١٠٦٩)، وقد استقضاه المأمون يحيى بن ذي النون.

وفي المغرب، عرف قاضي القضاة أيضاً بقاضي الجماعة، ففي مراكش، ولِّي أبو القاسم بن أبي الوليد القرطبي الأموي (ت٦٢٥/١٢٢٨)[4] قضاء الجماعة، مضافا إلى خطتي المظالم والكتابة العليا، وبعد صرفه تقلَّد قضاء الجماعة بقرطبة.

---

(١) أبو جعفر حمدين بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالعزيز بن حمدين الثعلبي القرطبي (ت ٥٤٨/١١٥٣): سمع أباه، ولي القضاء سنة ٥٢٩، بعد مقتل أبي عبدالله بن الحاج. وعندما سيطر ابن قسي علي غرب الأندلس، دعي له بالإمارة وتسمى بأمير المسلمين المنصور بالله، ودعي له على أكثر منابر الأندلس، وكانت مدة دولته أربعة عشر يوماً. ثم تكاثرت عليه المحن فنزل مالقة إلى أن توفي، أما ابن قسي فسلم إلى الموحدين وعفوا عنه.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ١٣ ص ١٦٧ - ١٦٨، الضبي: بغية الملتمس ص ٢٦١.

ابن الآبار. التكملة جـ ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧؛ ابن السبكي: طبقات المالكية ص ١٤٢.

(٢) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢ ص ١٤٤؛ ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة جـ ٣ ص ٣٥٠.

(٣) صاعد بن أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن صاعد؛ أبو القاسم القرطبي (ت ٤٦٢/١٠٦٩): استقضاه المأمون يحيى بن ذي النون. له كتاب «طبقات الأمم» و«حركات النجوم».

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ١٦ ص٢٣٢. القرطبي: الصلة ص٢٣٢.

الضبي: بغية الملتمس ص ٣١١

(٤) أحمد بن يزيد بن عبدالرحمن بن احمد بن محمد بن مخلد بن عبدالرحمن بن أحمد (ت ٦٢٥/١٢٢٨) ولي قضاء الجماعة بمراكش مضافاً إلى خطتي المظالم والكتابة العليا، فحمدت سيرته ولم تزده الرفعة إلا تواضعاً ثم صرف عن ذلك كله وأقام إلى أن تلا قضاء بلده ثم صرف عنه قبل وفاته.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٨ ص ٢٧٥.

المنذري: التكملة ص ١١٧، الباهي: المرقبة العليا ص ١١٥.

وفي تونس، كان العباس أحمد (ت ١٢٩٤/٦٩٣)[1]، قاضي الجماعة وكذلك أبو إسحاق إبراهيم الربعي[2] (ت ١٣٣٤/٧٣٤).

(١) أحمد بن محمد بن الحسن بن الغماز، أبو العباس (ت ١٢٩٤/٦٩٣)، ولد سنة ٦٠٩ هـ وكان إماماً محدثا فقيهاً مقرئاً، كبير القدر، كني أبا العباس، كان والده من زهاد بلنسية وفقهائها. سمع من أبي الربيع ابن سالم، وأكثر عنه أهل تونس، وكان أعلى أهل المغرب اسناداً في القرآن. وله معرفة بالفقه والحديث والشعر

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣٨٦.

(٢) ابراهيم بن حسن بن الرفيع الربعي التونسي، أبو اسحق (ت ١٣٣٤/٧٣٤). قاضي الجماعة بتونس. ألف كتاب «معين الحكام» في مجلدين و«الرد على ابن حزم في اعتراضه على مالك» و«مختصر التنويع في الفروع». وقد ولد سنة ١٢٣٨/٦٣٥.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٥ ص ٢٦؛ ابن تغري بردى: المنهل الصافي جـ١ ص ٤٥ ـ ٤٦، حاجي خليفة: كشف الظنون ص ٤٢٧ و ١٠٣٦؛ عمر كحالة: معجم المؤلفين: جـ ١ ص ٢٠.

الفصل الثاني

مذهب قاضي القضاة

كان قاضي القضاة يعين القضاة للقضاء بين الناس حسب الشريعة الإسلامية، وعليه أن يكون مسلماً عالماً بأصول الدين والفقه والحديث، خاصة وأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة العباسية التي عرفت منصب قاضي القضاة زمن الخليفة هارون الرشيد. وأمر بديهي أن يكون قاضي القضاة مسلماً، ولكن معرفته بأحكام القرآن الكريم والسنة[1]، فيما سمي «بالفقه»[2]، هو أهم الشروط لتقلد القضاء والفصل بين الخصوم. والفقه الإسلامي هو ثمرة اجتهاد وجهود متواصلة تعتبر بمثابة حلقة الاتصال بيننا وبين المصادر التشريعية الأصلية وهي الكتاب والسنة. وهذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين، فاختلاف مداركهم وأنظارهم خلافاً لا بد من وقوعه، واتسع ذلك اتساعاً عظيماً، وكان للمقلدين أن يقلدوا من شاؤوا منهم، حتى انتهى الأمر إلى أئمة المذاهب وهم طبقة من العلماء لجأ إليهم الناس للفتيا. وقد اشتهروا بالاجتهاد في فهم النصوص وتطبيقها. وشاعت فتاوى هذه الطبقة من الأئمة لإحاطتهم بآراء من سبقهم من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ولذكائهم في حل المشكلات التي تعرض عليهم مع ورع وتقوى وإيمان. وقد كان لهؤلاء الأئمة تلاميذ عاشوا معهم وتلقوا عنهم ونشروا آراءهم هنا وهناك، وقد عرفت هذه الآراء وتلك

---

(١) القرآن الكريم هو كتاب الله، والسنة ما صدر عن النبي من قول أو فعل أو تقرير.
وقد تمثل ذلك في الآية: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول» (سورة النساء، آية ٥٩). والآية: «وإن أحكم بينهم بما أنزل الله» (سورة المائدة آية ٤٩) والآية: «وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» (سورة الحشر آية ٧).

(٢) الفقه: في اللغة هو الفهم أو معرفة باطن الشيء والوصول إلى أعماقه وقيل هو العلم وقد اصطلح على تعريف الفقه بأنه «العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية» والأحكام جمع كلم يراد به اثبات أمر لآخر أو نفيه عنه «ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء» (سورة النحل آية ٨٩). «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» (حديث شريف).

الاتجاهات بالمذاهب. وأصحاب المذاهب كثيرون بعضهم لا تزال مذاهبهم موجودة متبعة وبعضهم فنيت مذاهبهم لقلة التلاميذ الذين نشروها وكتبوا فيها وأيدوها، وأهم المذاهب التي بقيت حتى الآن هي المذاهب الأربعة عند أهل السنة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية)، والمذهب الجعفري عند الشيعة.

ويعتبر أصحاب هذه المذاهب خاتمة سلسلة من المفكرين والمجتهدين في التشريع وسن القوانين الإسلامية، اقتصر المسلمون على تقليدهم ومنعوا من تقليد سواهم.

١ ـ المذهب الحنفي زمن الدولة العباسية:

كانت بغداد عاصمة الدولة العباسية، وقد ساد مذهب أبو حنيفة[1] فيها حتى أصبح المذهب الرسمي للدولة العباسية، وبالتالي مذهب قاضي القضاة ومعظم القضاة، ومذهب أهل العراق[2].

وفي العراق كان أشهر أساتذة التشريع من الصحابة عبدالله بن مسعود الذي تلقاه عن النبي ﷺ، ومن أشهر تلاميذه علقمة بن قيس والقاضي شريح، وأشهر تلاميذهما ابراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان الأشعري وعنهما أخذ أبو حنيفة. وهكذا تلقى أبو حنيفة العلم والفقه من فقهاء العراق السابقين وهم أكثر من غيرهم معرفة بأحوال العراق وطبيعة أهله، إضافة إلى نشأة أبو حنيفة في الكوفة حيث كان يبيع الثياب بصدق

---

(١) الامام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (٨٠ ـ ١٥٠/٦٩٩ ـ ٧٦٧): فارسي الأصل وهو إمام الحنفية، الفقيه، المجتهد، المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ ونشأ بها يبيع الخز ويطلب العلم، ثم انقطع للتدريس والافتاء وكان حسن الوجه، حسن الثياب، شديد الكرم، حسن المواساة لإخوانه وكان رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه، مشهوراً بالورع، كثير الصمت، قليل الكلام حتى ترد مسألة في حلال أو حرام فكان يحسن أن يدل على الحق، وكان من أعظم الناس أمانة. وقد طلب منه أن يتقلد القضاء أكثر من مرة فامتنع وكان عالماً زاهداً عابداً يؤثر رضاء ربه على كل شيء. مات ببغداد سنة ١٥٠هـ وعمره سبعين سنة.

التنوخي: نشوار المحاضرة، جـ ٦ ص ٢٠٢؛ جـ ٧ ص ٣٥ ـ ٤٣.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٣٩.
الزركلي: الأعلام جـ ٩ ص ٤. عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ١٢٢ ـ ١٢٩.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٢ و ٢١٤؛ جـ ٦ ص ٦٦ و١٤٦ و ١٧١؛ جـ ٧ ص ٣٢.

وأمانة وقناعة تم انتقاله إلى بغداد مع الفقهاء الذين استقدمهم الخليفة المنصور (ت ١٥٨/ ٧٧٥) بعد أن بنى هذه المدينة. وحيث أن أهل السنة ليسوا الأكثرية في العراق لذلك اعتمد أبو حنيفة في أحكامه على الاجتهاد وأصبح إمام أهل الرأي والقياس[1]، فكان اعتدال مذهبه مساعداً على انتشاره في العراق. ومما زاد تقربه من الناس اضطهاد الحكام له، فقد عاصر سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية، ومن العجب أنه كان مغضوباً عليه من كليهما، فعندما طلبه عامل العراق زمن الأمويين يزيد بن عمر بن هبيرة[2] على بيت المال امتنع فجلد بالسوط[3]. وفي رواية أخرى أنه أراده على القضاء فأبى فضربه بالسوط. كما حبسه المنصور لرفضه تقلد القضاء بعد أن عرض عليه عشرة آلاف درهم[4]، ثم مات في الحبس. وفي رواية أخرى أنه قبل القضاء[5] على كره، ثم مات بعد أيام أو مات مسموماً على يد المنصور[6]. ولم يكن اعتذاره عن القضاء بموجب الجلد أو الحبس لكن اعتذاره كان دليلاً على عدم رضاه عن الحاكمين، ومن هنا كان ما وقع به من إيذاء، وهذا ساعد في كثرة معتنقي مذهبه فيما بعد. كما أن أبا حنيفة يعتبر أول الأئمة الأربعة فقد ولد سنة ٨٠/٦٩٩، بينما الإمام مالك ولد سنة ٩٣/٧١١، أي بعد ١٣ سنة، والإمام الشافعي ولد عند وفاة أبي حنيفة سنة ١٥٠/٧٦٧، والإمام ابن حنبل ولد سنة ١٦٤/٧٨٠، أي بعد ١٤ سنة من وفاة أبي حنيفة، وقد يؤدي ذلك ولو بحدود معينة إلى انتشار مذهبه في العراق.

ولكن الفضل الأكبر في نشر مذهبه في العراق يعود إلى تلاميذه الذين نقلوا إلينا

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٧ ص٣٧ و٤٣.

(٢) أبو خالد يزيد بن عمر بن هبيرة (ت ١٣٢/٧٤٩): أمير، قائد، شجاع، خطيب، ولي قنسرين ثم العراقيين للأمويين وحاربه العباسيين ثم خرج إليهم بالأمان فقتلوه غدراً.

الزركلي: الأعلام جـ ٩ ص ٢٤٠.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٣٥.

(٤) مجهول: ألف ليلة وليلة جـ ١ ليلة ١٠٣ ص ٣٥٥.

(٥) التنوخي: المستجاد ص ٢١٨ - ٢١٩.
ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٧ ص ١٣.

(٦) التميمي: المحن ص ٢٥٥.

آراءه وفقهه، فأبو حنيفة لم يكتب كتاباً في الفقه، ولكن تلميذه أبا يوسف وصل أعلى المراتب زمن هارون الرشيد، فهو أول من عيِّن في منصب قاضي القضاة[1]، وقد ساعده مركزه بأن لا يعين قاضي في أنحاء الدولة إلا إذا كان من أتباع أبي حنيفة، وهكذا بدأ الأمر يتحوَّل إلى القضاء بمذهب معين وإن كان القضاة أنفسهم من المجتهدين، الأمر الذي جعل الراغبين في تولي القضاء ينتقلون من مذاهبهم إلى مذهب أبي حنيفة، حتى غدا المذهب الرسمي للدولة العباسية يسير القضاة عليه. كما ساعد أبو يوسف في تدوين آراء أبي حنيفة في كتب[2]، وصلنا منها كتاب «الخراج» وكتاب «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» وعلى هذا الأساس يمكن القول إن قاضي القضاة أبا يوسف هو الذي جعل مذهب أبي حنيفة مذهباً لقاضي القضاة، وبالتالي للدولة العباسية. وكل من تقلَّد منصب قاضي القضاة بعد أبي يوسف كان على مذهب أبي حنيفة. وحيث أن الدولة اتسعت كثيراً في العصر العباسي فقد أصبح لأمصار الأقاليم التي غدت عواصم لإمارات مستقلة، قاضي قضاة أسوة ببغداد، فانتقل هذا النظام إلى مصر أيام الفاطميين حيث سمي كبير القضاة أيضاً «قاضي القضاة».

٢ ـ المذهب الشيعي الإسماعيلي زمن الدولة الفاطمية (٣٦٢ ـ ٥٦٥/٩٧٣ ـ ١١٦٩):

بقيام الدولة الفاطمية في مصر سنة ٩٧٣/٣٦٢، أصبح هناك قاضي قضاة آخر في القاهرة، وظهر الانقسام في الخلافة الإسلامية بوجود خليفتين عباسي في بغداد وفاطمي في القاهرة، ولكل منهما قاضي قضاة أحدهما على المذهب الحنفي والثاني على المذهب الإسماعيلي.

نشأ المذهب الإسماعيلي بسبب الظروف التي واتته بعد تسلم العباسيين الحكم سنة ١٣٢/٧٥٠، وقد ظهر نتيجة الانشقاق بين فرعي الحركة الشيعية عند وفاة جعفر الصادق[3] سنة ١٤٨/٧٦٥ حيث اتبعت جماعة ابنه موسى الكاظم (ت ١٨٣/٧٩٩)

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة حـ ١ ص ٢٥٣.

(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٢٠٣.

(٣) جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي. وهو الإمام السادس.

ومنها نشأت الشيعة الإثني عشرية المعتدلة، واتبعت جماعة أخرى ابنه الثاني اسماعيل (ت ١٤٥/٧٦٢)، ثم حفيده محمد بن اسماعيل، وأعوانهما أمثال أبا الخطاب (ت ١٣٨/٧٥٥)[١]، وميمون القداح وعبدالله بن ميمون، وتعتمد الثورة أسلوباً للوصول إلى الحكم، ومنها نشأت الدعوة الإسماعيلية التي احتفظت بالتقاليد الرئيسية للتشيع الثوري. فقد كان اسماعيل ذا صلة وثيقة بالأوساط المتطرفة والثورية التي أوجدت الفرقة المسماة باسمه. ومن المحتمل أن أبا الخطاب واسماعيل أوجدا نظام عقيدة صارت أساساً للمذهب الإسماعيلي فيما بعد، وسعيا كذلك إلى خلق فرقة شيعية ثورية، لتجمع كل الفرق الشيعية الصغرى على إمامة اسماعيل وذريته[٢]، وبعد وفاة أبي الخطاب واسماعيل كثرت الفرق وتضاربت أفكارها لتلتقي حول محمد بن اسماعيل الذي استطاع أن يؤلّف منها، وبفضل أعوانه المخلصين لا سيما المبارك[٣]

---

(١) أبو الخطاب (ت ١٣٨/٧٥٥): من المؤسسين الأولين للإسماعيلية، كان المتبني لإسماعيل بن جعفر والأب الروحاني له. ويعرف بمحمد بن أبي زينب وبمقلاص ابن أبي الخطاب، من موالي بني أسد، وكان من المقربين للإمامين محمد الباقر وجعفر الصادق. وظل أحد أتباعهما المخلصين حتى تبرأ منه جعفر، بعد أن أدعى النبوة وأحل المحارم وأباح الشهوات وقال بالتقية. وقد حاربه والي الكوفة عيسى بن موسى وقبض عليه وقتله سنة ١٣٨/٧٥٥:

الكشي: معرفة الرجال ص ١٨٧ ـ ١٩٢؛

النوبختي: فرق الشيعة ص ٣٧، و٥٧ ـ ٦٠؛

الشهرستاني: الملل والنحل ص ١٣٦؛

Massignon: Salman Pak p.19.

(٢) برنارد لويس: أصول الاسماعيلية ص ٨٥.

(٣) المبارك: هو مولى محمد بن اسماعيل، فوضه اسماعيل بالإمامة، ومن المحتمل أنه كان معروفاً في الأوساط الإسماعيلية باسم آخر. وإليه يعزى تنظيم الفرقة التي التفت حول محمد بن اسماعيل وضمت إليها القسم الأكبر من الخطابية والفرق الإسماعيلية المخالفة، فأوجدت منها الدعوة الإسماعيلية الموحدة.

الأشعري: مقالات الاسلاميين ص ٢٧؛

البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٤٧؛

الشهرستاني: الملل والنحل ص ١٦ و١٢٨؛

المقريزي: الخطط جـ ٢ ص ٣٥١؛

برنارد لويس: أصول الاسماعيلية ص ٨٢ ـ ٨٤.

وعبدالله بن ميمون القداح[1]، حركة واحدة جلّها من أتباع اسماعيل وفيها القسم الأكبر من الخطابية، ونشأت حول محمد بن اسماعيل الحركة الإسماعيلية (أو الباطنية) المعروفة في التاريخ، وأصبح عبدالله بن ميمون القداح، بالتفويض، ابناً ووارثاً لمحمد بن اسماعيل، رغم أنه ليس ابناً طبيعياً له[2]. وأوجدت الدعوة الإسماعيلية ما يهدد المجتمع السني حيث ظل دعاتها عدة قرون يثيرون الثورات على الخلافة العباسية في كل أنحائها، وظل فلاسفتها يحكمون إنشاء مذهب ديني ليحل محل المذهب السني. وكانت الحركة الفاطمية استمراراً للدعوة الإسماعيلية، وقد بدأت في اليمن بزعامة منصور اليمن الشهير، واستمرت في شمال إفريقيا بزعامة أبي عبيدالله الشيعي، أول خليفة فاطمي، حيث بلغت الذروة بتأسيس الخلافة الفاطمية في المغرب سنة ٢٨٨/٩٠١ وكان الهدف الرئيس منها تأسيس خلافة شيعية إسماعيلية تحل مكان الخلافة السنية العباسية في بغداد، وذلك بالسيطرة على المغرب والأندلس ومصر والشام والعراق. وحاول الفاطميون فرض مذهبهم الشيعي الإسماعيلي بقوة السيف، غير أن المغرب لم يقبل بهذه السيطرة المذهبية، فتطلع إلى الخلافة الأموية الجديدة التي أقامها عبدالرحمن الثالث (ت ٣٥٠/٩٦١) في الأندلس سنة ٣١٧/٩٢٩. وقام الصراع بين الخلافتين الفاطمية في المغرب والأموية في الأندلس،

---

(١) عبدالله بن ميمون القداح (ت ١٨٠/٧٩٦): عبدالله بن ميمون بن ديصان بن سعيد غضبان، كان أبوه فارسي الأصل، عرف بالقداح، وهي صناعته، كان يبري «القداح» وهي السهام. وكان عبدالله ووالده ميمون شيعيين من أصحاب جعفر الصادق. ويعتبر قاضي القضاة عبدالجبار أن مؤسس مذاهب الباطنية ومنظم عقائدها هو عبدالله بن ميمون، الذي عرف بابن القداح، وهو من رجال الحديث، يعتبره أهل السنة واهي الحديث في حين يعتبر من الثقات عند الشيعة. ومن كتبه «مبعث النبي وأخباره» و«صفة الجنة والنار».

البغدادي: الفرق بين الفرق ص١٦ و٢٦٦ و٢٧٧؛ عبدالجبار: تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد ص ١٤٣ ـ ١٥٣، ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب جـ ٦ ص ٤٩، برنارد لويس: أصول الاسماعيلية ص ٨٩ ـ ٩٠ و١٠٣ ـ ١٠٦ و ١١٥ ـ ١١٦؛ الزركلي: الأعلام جـ ٤ ص ٢٨٦.

(٢) عندما بلغ عبدالله بن ميمون السابعة عشرة من العمر نادى والده ميمون بإمامته بعد أن اعتبره ابناً روحانياً لمحمد بن اسماعيل ووارثه الذي لا يتقدم عليه أحد، وبذلك يبرز التفويض في العقيدة الإسماعيلية. حيث يجعل الوارث الحقيقي التلميذ لا الابن الطبيعي. ومن هنا تبدو مشكلة نسب الخلفاء الفاطميين التي اختلف حولها المؤرخون إن كانوا علويين حقيقة، أم علويين بالتفويض من نسل ميمون القداح.

برنارد لويس: أصول الاسماعيلية ص ٨٩ ـ ٩٠؛ ١٠٣ ـ ١٠٦؛ ١١٥ ـ ١١٦.

مما جعل الفاطميين يتجهون شرقاً إلى مصر التي فتحها القائد جوهر الصقلي سنة ٩٦٩/٣٥٨، حيث أسَّس القاهرة. وبدأ يعمل لنشر الطقوس الشيعية الفاطمية شيئاً فشيئاً لعزل مصر عن الخلافة العباسية «السنية». ففي اليوم الأخير من شهر شعبان سنة ٩٦٩/٣٥٨، ركب قاضي مصر أبو طاهر في جمع عظيم لطلب الهلال كما جرت العادة قبل قدوم شهر رمضان. ثم ركب أبو طاهر في جمع عظيم أيضاً لرؤية هلال شهر شوال، فلم يره، في حين أصبح القائد جوهر مفطراً، فأقام صلاة العيد في عسكره حيث خطب قاضي عسكره علي بن الوليد الإشبيلي. وفي اليوم الثاني صلى القاضي أبو طاهر وأهل مصر صلاة العيد، وخطب فيهم رجل هاشمي يعرف بابن زبرج. وقد أنكر جوهر على أبي طاهر مسايرة أهل مصر في الاعتماد على رؤية الهلال، مع أنه أصبح من بطانته بعد أن أقره على منصب القضاء، لذلك كان يعيره أن يلتزم بطقوس الدولة الجديدة[1]. وهذا يوضح التباين بين مذاهب أهل السنة الذين يعتمدون على رؤية الهلال في الصوم والعيد، وبين المذهب الشيعي الفاطمي الذي يعتمد على الحساب من دون رؤية الهلال. والمعلوم أن الفاطميين يراوحون بين الأشهر القمرية شهراً ذا ٢٩ يوماً وشهراً ذا ٣٠ يوماً، وشهر رمضان له دوماً ثلاثون يوماً.

وتحوَّل الأزهر منذ افتتاحه سنة ٩٧٢/٣٦١، إلى مركز للدعوة الفاطمية التي تدعو للتخلص من الخلافة العباسية. ثم حضر المعز لدين الله من المغرب سنة ٩٧٣/٣٦٢، فكان أول خليفة فاطمي في مصر، ثم دخل الفاطميون دمشق سنة ٩٧٤/٣٦٣. وهنا اتخذ الصراع مظهر العداء للخلافة العباسية في بغداد، والتي أصبحت مهددة من الخلافة الفاطمية في القاهرة القائمة على أساس الدعوة الشيعية الإسماعيلية.

وبقيام الخلافة الفاطمية في مصر، أصبح هناك قاضي قضاة آخر في القاهرة. ويعتبر النعمان بن محمد (ت ٩٧٤/٣٦٣) قاضي قضاة المعز هو المؤسس الحقيقي للنظام القضائي الفاطمي.

وقد تقلَّد الكثيرون منصب قاضي قضاة مصر، على المذهب الشيعي الإسماعيلي، مثل علي بن النعمان (ت ٩٨٥/٣٧٤)، وأخوه محمد (ت ٩٩٩/٣٨٩)

(١) ادريس: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٦٩١.

زمن العزيز بـالله الفاطمي، والحسين بن علي النعمـان (ت ١٠٠٥/٣٩٥) وابن عمه عبد العزيز بن محمد النعمان زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي[1].

وبذلك يكون النعمان وولداه علي ومحمد وحفيداه الحسين والعزيز، قد تقلّدوا جميعاً منصب قاضي قضـاة الدولـة الفاطميـة. كما سـاهمـوا في العمـل للمـذهب الإسماعيلي. وفي تلك الأثناء استمر الصراع بين الخلافة الفاطمية في مصر من جهة، والخلافة العباسية في بغداد والخلافة الأموية في الأندلس من جهة ثانية، وقد حـاول رجل أندلسي اغتيال قاضي قضاة مصر، الحسين بن علي بن النعمان أثناء تأدية الصلاة في أحد مساجد القاهرة سنة ١٠٠١/٣٩١، ومنذ ذلك الحين اضـطر القضاة لاتخـاذ حرس خاص أثناء الصلاة.

كما أذيع في بغداد سنة ١٠١١/٤٠٢، البيان الشهير ضد الفاطميين، وقد كتبه جماعة من أعيان العلويين والقضاة وغيرهم، حيث أعلن للناس أن الخليفـة الفاطمي الأول عبدالله المهدي، هو ثنوي كافر، اسمه سعيد من نسـل ديصان مؤسس الفـرقة الديصانية (ولم يذكر البيان اسم ميمون القداح أو ابنه عبدالله)[2]، وهـذا قدح بنسب الفاطميين، ويعني أنهم ليسوا بعلويين.

واستمر الصراع المذهبي بين الخلافتين العباسية والفاطمية، في الـوقت الذي خذت فيه الدعوة الإسماعيلية تتعرض للخطر من داخـل الخلافـة الفاطميـة نفسها، حيث تصرف الحاكم بأمر الله (٣٧٥ ـ ٩٨٥/٤١١ ـ ١٠٢١)، بطريقة تدعو إلى تأليهه سنة ١٠٠٣/٣٩٣، وكانت خلافة الـظاهر بـالله (٤١١ ـ ١٠٢١/٤٢٢ ـ ١٠٣١)، ثم وفاة المستنصر بالله (٤٢٢ ـ ١٠٣١/٤٨٧ ـ ١٠٩٤)، بداية الانقسام بين أتباع الدعوة الإسماعيلية، حتى استـطاع صلاح الـدين الأيوبي (٥٣٢ ـ ١١٣٧/٥٨٩ ـ ١١٩٣)، في النهـاية إنهـاء حكم الفـاطميين في القـاهـرة سنـة ١١٧١/٥٦٧، والقضـاء على المذهب الإسماعيلي، مما دعم الخلافة العباسية في بغداد.

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٧ ـ ٤٢٢.

(٢) أبو الفداء: تاريخ أبو الفدا جـ ٣ ص ١٤ ـ ١٧؛ المقريزي: الإتعاظ ص ٢٢؛ ابن تغرى بـردى: النجوم الزاهرة جـ ٢ ص ١١٢ ـ ١١٣؛ لويس برنارد: أصول الاسماعيلية ص ٣٩ و١٠٧.

٣ ـ المذهب الشافعي زمن الدولة الأيوبية (٥٦٧ ـ ٦٤٨/١١٧١ ـ ١٢٥٠):

خلف صلاح الدين الأيوبي عمه شيركوه في وزارة مصر سنة ٥٦٥/ آذار ١١٦٩، وبعد وفاة الخليفة الفاطمي العاضد سنة ٥٦٧/١١٧١، أصبح صلاح الدين الحاكم الوحيد بمصر. وبذلك انتهت الخلافة الشيعية الفاطمية، وصار يذكر اسم خليفة بغداد في مساجد القاهرة.

ومع الدولة الأيوبية، أصبح قاضي القضاة الذي يلي مصر، على المذهب الشافعي، يعاونه نائب قاضي قضاة على المذهب الحنبلي. ويعتبر المذهب الشافعي مذهب أهل الحديث والرأي والقياس. وقد دوَّن الإمام الشافعي[1] مذهبه في كتابه «الأم». وقد زار الشافعي مصر حيث ساد مذهبه، ولم يكن له أتباع كثيرون في العراق رغم أن قاضي قضاة بغداد أبو السائب عتبة بن عبيدالله الهمذاني، تفقَّه على مذهب الشافعي[2]. ومن أبرز من تقلَّد منصب قاضي قضاة مصر على المذهب الشافعي،

---

(١) الإمام أبو عبدالله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي (١٥٠ ـ ٢٠٤/٧٦٧ ـ ٨٢٠): أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وهو عربي قرشي النسب، ولد في غزة وحمل إلى مكة وعمره سنتان، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر وتوفي فيها. وكان أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات، وكان أحذق قريش بالرمي، كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب وكان مفرط الذكاء. أفتى وهو ابن عشرين سنة. له تصانيف كثيرة أشهرها كتاب «الأم»، و «المسند»، و «أحكام القرآن» و «السنن».

التنوخي نشوار المحاضرة جـ٥ ص١٩ وجـ٧ ص١٢. المستجاد ص١٧٨ ـ ١٧٩؛.

السبكي: طبقات الشافعية جـ ١ ص ٢٨٤؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ٢ ص ٥٦ ـ ٧٣؛ ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٦ ص ٣٦٧ ـ ٣٩٨؛ ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة جـ ٢ ص ٦٠٦؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٥١؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ٢ ص ٩٢؛ الزركلي: الأعلام جـ ٦ ص ١٤٩؛ عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ١٣٢ ـ ١٣٤.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٥٥.

علي بن يوسف (ت ٦٢٢/١٢٢٥)[1].

وكذلك أبو المعالي عبد الرحمن بن مقبل الواسطي الشافعي(ت ٦٣٩/١٢٤١)، الذي تقلّد قضاء قضاة مصر زمن الخليفة الظاهر بن الناصر.

وكان أبو عبدالله الحراني الحنبلي (ت ٦٧٥/١٢٧٦)[2]، أول من حكم من الحنابلة في مصر نيابة عن قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز الشافعي.

وفي دمشق، تقلّد كمال الدين الشهرزوري، أبو الفضل محمد بن عبدالله (ت ٥٧٢/١١٧٦) منصب قاضي قضاة دمشق زمن نورالدين محمود بن زنكي. كما تقلّد ابن أبي عصرون أبو سعدٌ شرف الدين (ت ٥٨٥/١١٨٩) قضاء قضاة دمشق، عندما قدم إليها سنة ٥٨٣/١١٨٧ زمن صلاح الدين[3].

وكذلك تقلّد هذا المنصب ابن الزكي أبو المعالي القرشي[4]

---

(١) علي بن يوسف بن عبدالله بن بندار الدمشقي، أبو الحسن (ت ٦٢٢/١٢٢٥): ولد سنة ٥٥٠/١١٥٥ وكان والده مدرس النظامية في بغداد حيث تفقه عليه. سافر إلى الشام وهو شاب، وتوجه إلى مصر حيث استوطن فيها. وولي بمصر قضاء القضاة مرتين، ثم عزل. وكان شيخاً حسن الأخلاق، محباً للعلم وأهله.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢٢ ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦؛ الذهبي: العبر جـ ٥ ص ٩١؛ المنذري: التكملة لوفيات النقلة جـ٣ ص ١٤٩؛ السبكي: طبقات الشافعية جـ٨ ص ٣٠٤؛ ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة حـ ٦ ص ٢٦٣؛ السيوطي: حسن المحاضرة جـ ١ ص ٤١١؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٥ ص ١٠١.

(٢) محمد بن عبدالوهاب بن منصور، شمس الدين أبو عبدالله الحراني الحنبلي (ت ٦٧٥/١٢٧٦): وهو أول من حكم بالديار المصرية من الحنابلة نيابة عن قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز. ثم ولي شمس الدين ابن الشيخ العماد قضاء قضاة الحنابلة فاستناب به، ثم ترك ذلك ورجع إلى الشام يشتغل ويفتي إلى أن توفي.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٤) ابن الزكي: محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن عبدالعزيز أبو المعالي القرشي، محي الدين (ت ٥٩٨/١٢٠١) ناب عن قاضي القضاة شرف الدين بن أبي عصرون في القضاء، ثم تقلد قضاء قضاة دمشق وأضيف إليه قضاء حلب. حاول الاسماعيليون قتله فاتخذ له باباً من داره إلى الجامع ليخرج منه إلى الصلاة. وكان يعتريه شبه الصرع في أواخر أيامه إلى أن توفي في شعبان سنة ٥٩٨ ودفن بتربته بسفح قاسيون.

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٢ ـ ٣٣.

(ت ٥٩٨/ ١٢٠١)، وكان نائباً عن ابن أبي عصرون قبل تقلد قضاء القضاة. كما تقلَّد زكي الدين أبو العباس الشافعي[١] (ت ٦١٧/ ١٢٢٠) منصب قاضي القضاة مرتين قبل ابن الحرستاني وبعده.

وبعد عزل الزكي ابن الزكي، ولَّى المعظم على قضاء قضاة دمشق جمال الدين المصـري[٢] (ت ٦٢٣/ ١٢٢٦). وكذلـك تقلَّد هذا المنصب شمس الـدين الخويي الشافعي[٣] (ت ٦٣٧/ ١٢٣٩).

---

(١) الطاهر بن محمد بن علي بن محمد، زكي الدين أبو العباس (ت ٦١٧/ ١٢٢٠): وهو ابن قاضي القضاة محي الـدين أبي المعالي، ابن قـاضي القضاة زكي الـدين، ابن قاضي القضـاة أبي المعـالي، القـرشي الدمشقي الشافعي. ولي القضاء مرتين قبل ابن الحرستاني وبعده. كان عريقاً في القضاء رئيساً. كانت بينه وبين المعظَّم عيسى، حزازات. واتفق أن قاضي القضاة زكي الدين طلب جابي العزيزية وطالبه بالحساب وأغلظ له في الكلام وأمر بضربه، فضرب بين يديه كما يفعل الولاة. مما جعل المعظم يـأمره بلبس قبـاء أحمر وكلوتة صفراء من ملابسه ليحكم بن اثنين، ثم قام من مجلسه ودخل بيته ومرض حتى مات.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ١٦ ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

السبكي: طبقات الشافعية جـ ٨ ص ١٥٣.

(٢) جمال الدين المصري: يوسف بن بدران بن فيروز (ت ٦٢٣/ ١٢٢٦): كان معتنياً بأمره، تولى وكالـة بيت المال بدمشق، وترسـل إلى الملوك والخلفاء، ثم ولاه المعظم قضاء القضاة بدمشق بعد عـزله الـزكي ابن الزكي. كان كثير المذاكرة للعلم كثير الاشتغال حسن الطريقة، لم ينقم عليه أنه أخذ شيئاً لأحد توفي في ربيع الأول سنة ٦٢٣ هـ، ودفن بداره في رأس درب الريحان.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣) أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى، شمس الدين الخويي الشافعي (ت ٦٣٧/ ١٢٣٩): ولد سنة ٥٣٨، ودخل خراسان وقرأ الأصول والكلام على الامام فخر الدين الرازي، والأصـح أنه قـرأ على قطب الدين المصري تلميذه. حضر إلى الشام فأكرمه الملك المعظم وجعله قاضي قضاة دمشق. وكان فقيهـاً إمامـاً مناظراً بالكلام، أستاذاً في الطب، ديناً كثيراً، وله مصنف في «العروض». توفي بمدينة دمشق، ودفن بسفح جبل قاسيون.

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٤ ص ٢٥٨؛ الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٦ ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

السبكي: طبقات الشافعية جـ ٥ ص ٤٨؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٥ ص ١٨٣. ابو شامة الدمشقي: تراجم رجال القرنين ص١٦٩. ابن أبي أصيبعة: طبقات الأطباء ص٦٤٦ ـ ٦٤٧.

وفي سنة ٦٤٣/١٢٤٥، تولى صدر الدين بن سني الدولة[١] قضاء قضا دمشق، ثم عزل بالكمال عمر التفليسي[٢] (ت ٦٧٢/١٢٧٣).

وتقلّد أبو المحاسن الشافعي[٣] (ت٦٣٢/١٢٣٤) قضاء قضاة حلب.

٤ - المذاهب الأربعة عند أهل السنة زمن دولة المماليك (٦٤٨ - ٩٢٢/١٢٥٠ - ١٥١٦):

بقيام دولة المماليك استمر المذهب الشافعي كمذهب لقاضي القضاة، ثم كان أهم تطور حدث في النظام القضائي على يد السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٣/١٢٦٥، الذي قام بتحريم أي مذهب، عدا المذاهب الأربعة عند أهل السنة (الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنبلية). ذلك أنه عندما تقلّد ابن بنت الأعز الشافعي[٤] منصب قاضي قضاة مصر سنة ٦٥٩/١٢٦١، اضطربت الأحوال بسبب

---

(١) صدر الدين أبو العباس بن سني الدولة الشافعي (ت ٦٥٨/١٢٦٠): أحمد بن يحيى بن هبة الله بن الحسين بن يحيى بن محمد بن علي يحيى بن صدقة بن الخياط، تولى قضاء قضاة دمشق سنة ٦٤٣ هـ، ثم نزل بالكمال عمر التفليسي، فسافر إلى هولاكو لما أخذ حلب. ثم قصد بعلبك فقدمها وهو مريض فمات بها ودفن.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٢١ - ٢٢٤.

(٢) كمال الدين أبو الفتح عمر بن بندار بن عمر بن علي التفليسي الشافعي (ت ٦٧٢/١٢٧٣): ولد بتفليس سنة ٦٠١ هـ وكان فاضلاً أصولياً مناظراً، ولي نيابة الحكم مدة ثم استقل بالقضاء في دولة هولاكو. وكان عفيفاً نزهاً. ولما انقضت دولة المغول تغضب عليه بعض الناس، ثم ألزم بالمسير إلى القاهرة، فأقام بها إلى أن توفي بها.

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٢٤ و ٢٦٧.

(٣) أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة بن محمد الأسدي (ت ٦٣٢/١٢٣٤): قاضي القضاة بحلب كان رجلاً فاضلاً أديباً، أقام بحلب وولي القضاء بها. وله تصانيف وشعر.

المصدر نفسه جـ١٣ ص١٤٣.

(٤) تاج الدين عبدالوهاب بن بنت الأعز خلف بن رشيد الدين بن محمود بن بدر العلائي الشافعي: ولد سنة ٦٠٤/١٢٠٧ وكان ديناً، عفيفاً نزهاً، لا تأخذه في الله لومة، ولا يقبل شفاعة أحد، جمع له قضاء الديار المصرية بكاملها، والخطابة، والحسبة ومشيخة الشيوخ، وباشر الوزارة في بعض الأوقات وكان السلطان يعظمه. تولى القضاء بعده تقي الدين ابن رزين.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٤٨ - ٢٥٠.

القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٧٥ - ١٧٧.

اختلاف المذاهب مما اضطر قاضي القضاة للتوقف كثيراً في أمور تخالف مذهب الشافعي، وتوافق غيره من المذاهب. فأشار الأمير جمال الدين أيد غدي العزيزي[1] على السلطان الظاهر بيبرس بأن يولي من كل مذهب قاضياً مستقلاً يحكم بمقتضى مذهبه، فأجابه إلى ذلك عندما تم اجتماع في دار العدل يوم الاثنين ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٦٥/٦٦٣، حيث اقتضى رأي السلطان تعيين قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة[2]، مع بقاء الرئاسة للشافعية، وأصبحت لا تقبل شهادة أحد، ولا يرشح لوظائف القضاء أو الخطابة أو الإمارة أو التدريس، إلا إذا كان من أتباع أحد هذه المذاهب. وسنة ١٢٦٦/٦٦٤، حذت دمشق حذو القاهرة وأصبح لكل مذهب قاضي قضاة، ثم أصبح في كل نيابة من نيابات الشام، أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة[3]. واضطر المماليك للتهديد باستعمال القوة العسكرية للقضاء على المذاهب الأخرى، وخاصة رواسب المذهب الإسماعيلي الفاطمي[4].

(أ) المذهب الشافعي:

في مصر، أقر الظاهر بيبرس قضاء قضاة الشافعية لتاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز، وذلك سنة ١٢٦٥/٦٦٣. ومن الذين تقلّدوا قضاء قضاة الشافعية في مصر، أبو عبدالله تقي الدين بن رزين الشافعي (ت ١٢٨١/٦٨٠). وفي سنة ١٢٧٩/٦٧٨، عزل السلطان قاضي القضاة الشافعي ابن رزين[5] وولّى عوضاً

---

(١) الأمير جمال الدين أيد غدي بن عبدالله العزيزي (ت ١٢٦٦/٦٦٤): من أكابر الأمراء وأحظاهم عند الملك الظاهر، لا يكاد الظاهر يخرج عن رأيه. كان متواضعاً لا يلبس محرماً، كريماً وقوراً رئيساً معظماً في الدولة، توفي بدمشق ودفن بسفح قاسيون.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٤٥ و ٢٤٨.

(٢) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٤٥.

(٣) المقريزي: الخطط جـ ٤ ص ١٦١؛ السلوك جـ ١ ص ٥٣٨ و ٥٣٩.
سعيد عاشور: مصر والشام عصر الأيوبيين والمماليك ص ٣٠٧.
عصام شبارو: تاريخ بيروت ص ١١٤.

(٤) صالح بن يحيى: تاريخ بيروت ص ١٩٥.
عصام شبارو: تاريخ بيروت ص ١١٤.

(٥) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٨٨.

عنه صدر الدين عمر (ت٦٨٠/١٢٨١)[1]. كما تقلَّد برهان الدين الخضر بن الحسين بن علي السنجاري، قضاء قضاة الشافعية بمصر أكثر من مرة، ثم تقلَّدها عوضاً عنه تقي الدين عبدالرحمن ابن بنت الأعز في سنة ٦٨٦/١٢٨٧[2].

ومن الذين تقلَّدوا منصب قاضي قضاة مصر على المذهب الشافعي، ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢/١٣٠٢)[3]، وكان مالكياً ثم صار شافعياً، ثم بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣/١٣٣٢)[4]، الذي عزل سنة ٧٢٧/١٣٢٦ بقاضي القضاة جلال الدين بن

---

(١) صدر الدين عمر ابن قاضي القضاة تاج الدين عبدالوهاب بن خلف بن أبي القاسم الفلابي بن بنت الأعز (ت ٦٨٠/١٢٨١) كان فاضلاً بارعاً عارفاً بالمذهب الشافعي، متحرياً في الأحكام كأبيه، ودفن بالقرافة.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٠٩، ٣١٠.

(٣) الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب بن مطيع المصري المالكي الشافعي (ت٧٠٢/١٣٠٢): ولد بناحية ينبع سنة ٦٢٥ هـ، كان إماماً محدثاً فقيهاً أصولياً، أديباً شاعراً نحوياً، تام الورع شديد التدين، وكان سمحاً جواداً، قهره الوسواس في أمر المياه والنجاسات. وله التصانيف البديعة مثل «الإمام» و«الإلمام» و«علوم الحديث» و«شرح عمدة الأحكام».

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ١٦ ص ٤٥٨؛
ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ٣ ص ٤٤٢ - ٤٥٠؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٦ ص ٥؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ٨ ص ٢٠٦؛ ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة جـ ٤ ص ٢١٠؛ السبكي: طبقات الشافعية جـ ٦ ص ٢؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٢٧.

(٤) محمد بن ابراهيم بن سعدالله بن جماعة بن علي بن حازم بن صخر، «بدر الدين أبو عبدالله الكناني الحموي الشافعي» (ت ٧٣٣/١٣٣٢): ولد بحماة، سنة ٦٣٩ هـ، كان قوي المشاركة في علم الحديث والفقه والأصول والتفسير، خطيباً، درَّس وأفتى. ولاه الوزير ابن السلعوس قضاء مصر، ثم حضر إلى الشام قاضياً وولي خطابه الجامع الأموي مع القضاء، ثم طلب لقضاء مصر بعد ابن دقيق العيد. وعندما شاخ عزل بقاضي القضاة جلال الدين القزويني سنة ٧٢٧ هـ. وكثرت أمواله، وفي آخر أيامه باشر القضاء دون أجر، ثم أعيد بدر الدين ابن جماعة وولي مناصب كباراً. وله «رسالة في الكلام على الاسطرلاب».

ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ٣ ص ٢٩٧ - ٢٩٨؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٦ ص ١٠٥؛ ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة جـ ٣ ص ٣٦٧؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٦٣؛ ابن طولون: قضاة دمشق ص ٨٢؛ السبكي: طبقات الشافعية جـ د ص ٢٣٠.

عبدالرحمن القزويني (ت ٧٣٩/١٣٣٨)[١].

وفي دمشق، كان ابن خلكان (ت ٦٨١/١٢٨٢) أول من تقلّد قضاء قضاة الشافعية، عندما جعل الظاهر بيبرس أربعة قضاة من كل مذهب قاض سنة ٦٦٤/١٢٦٦. وقد عزل ابن خلكان عدة مرات ليتولى مكانه عزالدين بن الصائغ وكذلك أبو المفاخر عز الدين محمد[٢] (ت ٦٨٣/١٢٨٤) الذي تقلّد مرتين قضاء قضاة الشافعية بدمشق. وبعد عزله ولي القضاء بهاء الدين يوسف بن محيي الدين بن الزكي (ت ٦٨٥/١٢٨٧)[٣]. وفي ١٣ ربيع الأول سنة ٦٨٦/١٢٨٧، قدم شهاب الدين محمد بن شمس الدين بن الخليل الخويي من القاهرة على قضاء قضاة الشافعية بدمشق[٤]. وكان شهاب الدين يتولى قضاء القاهرة والوجه البحري، فلما مات بهاء الدين بن الزكي بدمشق نقل إليها وكان قد نشأ بها، وبذلك أصبح ذو الفنون شهاب

---

(٣) جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني الشافعي (ت ٧٣٩/١٣٣٨): وتولى الخطابة بدمشق سنة ٧٠٣ هـ، ثم تولى قضاء قضاة الشافعية بدمشق سنة ٧٢٥ هـ، وبقيت له الخطابة. ثم انتقل إلى مصر ليتقلد القضاء بعد أن عجز بدر الدين بن جماعة. ثم عزل سنة ٧٣٨ هـ، ثم أعيد إلى القضاء بعد موت شهاب الدين بن المجد عبدالله سنة ٧٣٩، وتوفي في هذا العام.

القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٨٩؛

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤، ص ١٨٥.

(٢) محمد بن شرف الدين عبدالقادر بن عفيف الدين عبدالخالق بن خليل الأنصاري الدمشقي، الإمام عز الدين أبو المفاخر (ت ٦٨٣/١٢٨٤)، ولد سنة ٦٢٨ هـ، وولي قضاء قضاة دمشق مرتين، عزل بابن خلكان، ثم عزل ابن خلكان به ثانية، ثم عزل وسجن وولي بعده بهاء الدين ابن الزكي، وبقي معزولاً حتى وفاته، ودفن بسفح قاسيون. كان مشكور السيرة، له عقل وتدبير واعتقاد كثير من الصالحين.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٣٠٤.

(٣) ابن الزكي الشافعي (ت ٦٨٥/١٢٨٧): يوسف بن محي الدين أبي الفضل يحي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن علي بن عبدالعزيز بن علي بن الحسين بن محمد بن عبدالرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان القرشي الدمشقي. ولد سنة ٦٤٠ هـ، وسمع الحديث. كان فاضلاً مبرزاً. توفي ليلة الاثنين ١١ ذي الحجة ودفن بقاسيون وتولى بعده ابن الخوي شهاب الدين.

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٠٨.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٠٩.

الدين الخويي الشافعي (ت ١٢٩٤/٦٩٣)[1] قاضي قضاة دمشق، وكذلك جمال الدين الأذرعي الشافعي (ت ١٣٣٣/٧٣٤)[2]، الذي تقلّد المنصب بعد نجم الدين بن صصري، وقبلهما تقلّد علم الدين المصري الشافعي (ت ١٣٣١/٧٣٢)[3]، قضاء قضاة الشافعية بدمشق.

وفي حلب، تقلّد محيي الدين الأسدي الشافعي (ت ١٢٧٣/٦٧٢)[4] منصب قاضي القضاة. وكذلك شمس الدين بن بهرام الشافعي (ت ١٣٠٥/٧٠٥)[5].

(١) محمد بن أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر، ذو الفنون شهاب الدين (ت ٦٩٣/ ١٢٩٤): وهو ابن قاضي القضاة شمس الدين الخوئي الشافعي. ولد سنة ٦٢٦ هـ، ونشأ بدمشق، اشتغل في صغره، فقد مات والده وله إحدى عشرة سنة. وصنف كتاباً كبيراً يحوي على عشرين علماً. ثم ذهب إلى القاهرة فولي قضاء القاهرة والوجه البحري. ولما مات القاضي بهاء الدين ابن الزكي بدمشق نقل الخويي إليها.

كان يعرف من العلوم التفسير والأصولين والفقه والنحو والخلاف والمعاني والبيان والحساب والفرائض توفي في بستان صيف به، وصلي عليه بالجامع المظفري، ودفن عند والده بتربته بالجبل.

ابن شاكر الكتبي. فوات الوفيات جـ ٣ ص ٣١٣ - ٣١٤؛ الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢ ص ١٣٧؛ الذهبي: العبر جـ ٥ ص ٣٧٩؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٣٢٧؛ السيوطي: حسن المحاضرة جـ ١ ص ٥٤٣.

(٢) سليمان بن عمر بن سالم، جمال الدين الأذرعي (ت ١٣٣٣/٧٣٤) ولي قضاء شيزر مدة، ناب عن القاضي بدر الدين ابن جماعة بدمشق، ثم بمصر، ثم ولي قضاء دمشق بعد نجم الدين ابن صصري. وصرف بعد سنة بالقاضي جلال الدين القزويني. توفي عن تسع وثمانين سنة.
الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ١٥ ص ٤١٦؛
ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٢٥٥.

(٣) علم الدين أبو عبدالله محمد بن شمس الدين أبي بكر بن عيسى بن بدران المصري الشافعي (ت ١٣٣١/٧٣٢): كان عفيفاً نزهاً ذكياً، محباً للفضائل، سمع الحديث في العادلية الكبيرة. دفن بسفح قاسيون.
ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٦٠.

(٤) محمد بن محمد بن عبدالرحمن «محي الدين الأسدي الشافعي» (ت ١٢٧٣/٦٧٢): ولد بحلب سنة ٦١٢ هـ، سمع وحدث ودرّس بالمدرسة المسرورية بالقاهرة. تولى قضاء حلب وأعمالها إلى حين وفاته، ودفن بتربة جدة.
ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٥) محمد بن محمد بن بهرام، «شمس الدين أبو عبدالله» (ت ١٣٠٥/٧٠٥): تفقه بمصر على الشيخ عزالدين ابن عبدالسلام، وبرع في المذهب الشافعي. كان محمود الأحكام، عزل بالقاضي زين الدين.
المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٠٩.

وأما أبو اليسر بن الصائغ[1] (ت٧٣٩/١٣٣٨) فقد تقلّد قضاء قضاة حلب ثم استعفى، وهو ابن عم قاضي قضاة حلب نورالدين الصائغ الشافعي (ت ٧٤٩/١٣٤٨)[2]، الذي كان قاضياً للعسكر بدمشق.

وفي حلب أيضاً، برز اسم قاضي القضاة جمال الدين ابراهيم بن أبي جرادة المشهور بابن العديم[3] وابنه قاضي القضاة كمال الدين عمر[4]. وكذلك قاضي القضاة ابن خطيب جسرين الشافعي[5] (ت ٧٣٩/١٣٣٨).

وفي طرابلس، تقلّد ابن النقيب الحاكم بحمص، قضاء القضاة سنة ٧٢٧/١٣٢٦[6]. وفي سنة ٧٢٩/١٣٢٨، تولى ابن المجد الشافعي[7] قضاء قضاة طرابلس وتوفي بعد أربعة أشهر فتولى ابنه تقي الدين.

---

(١) محمد بن محمد بن عبدالقادر «أبو اليسر ابن الصائغ» (ت ٧٣٩/١٣٣٨). ولد سنة ٦٧٦ هـ. وهو ابن قاضي القضاة عزالدين أبي المفاخر الدمشقي الشافعي، وابن عم قاضي القضاة نورالدين ابن الصائغ تولى قضاء قضاة حلب، ثم استعفى من القضاء فأحبه الناس واحترموه. مات بدمشق.

ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ٣٣٢.

(٢) نورالدين بن الصائغ محمد بن محمد بن عبدالقادر (ت ٧٤٩/١٣٤٨): ولد سنة ٦٧٦ هـ، وكان خيراً وقوراً، ولي قضاء العسكر بالشام، ثم تولى قضاء قضاة الشافعية بحلب عوضاً عن ابن الخشاب سنة ٧٤٤ هـ.

المصدر نفسه جـ ١ ص ٣٣٢ - ٣٣٣

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١٢ ص ٤٣٧.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٤٤٠

(٥) فخر الدين عثمان بن الزين علي بن عثمان الحلبي، ابن خطيب جسرين الشافعي (ت ٧٣٩/١٣٣٨). كان إماماً تولى قضاء حلب بعد عزل الشيخ ابن النقيب وقد صنف شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه؛ وشرح البديع لابن الساعاتي. وله فوائد غريرة ومصنفات جليلة

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٦) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٢٧.

(٧) شمس الدين محمد بن عيسى بن محمود البعلبكي (ت ٧٢٩/١٣٢٨). ويعرف بابن المجد الشافعي اشتغل ببلده وبرع في فنون كثيرة. ثم أقام بدمشق يدرس بالقوصية والجامع، ثم انتقل إلى قضاء طرابلس سنة ٧٢٩ هـ حيث توفي

المصدر نفسه: جـ ١٤ ص ١٥١

(ب) المذهب المالكي:

أما المذهب المالكي، فيعتمد على القرآن الكريم، ثم السنة وهي عنده وافرة كثيرة، ثم يلجأ إلى الإجماع. وقد دوَّن الإمام مالك[1] مذهبه في كتابه «الموطأ»، ليسود في الحجاز وخاصة المدينة المنوَّرة.

ومع الترتيبات القضائية التي قام بها الظاهر بيبرس سنة ٦٦٣/١٢٦٥، تقلَّد قضاء قضاة المالكية في مصر شرف الدين السبكي (ت ٦٦٨/١٢٦٩)، وكذلك تقلَّد هذا المنصب أبو يعقوب يوسف بن عبدالله بن عمر الرازي (ت ٦٨٣/١٢٨٤). وسنة ٦٨٥/١٢٨٦ تولى ابن مخلوف (ت ٧١٨/١٣١٨)[2] قضاء قضاة المالكية في مصر، لمدة تزيد عن الثلاثين عاماً، وبعد وفاته تقلَّد قضاء القضاة تقي الدين

---

(١) الامام أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري (ت ١٧٩/٧٩٥): ولد سنة ٩٣ هـ أصله عربي يمني، وهو إمام أهل الحديث، عاش ومات في المدينة المنورة، وهو أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه ينسب المذهب المالكي. وقد وشي به إلى جعفر عم المنصور العباسي فضربه بالسياط. وقصده الرشيد فحدثه. وسأله المنصور أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به فصنف «الموطأ». وله رسالة في «الوعظ»، وكتاب في «المسائل»، و«تفسير غريب القرآن».

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٥ ص١٨٨ ـ ١٨٩ وجـ٦ ص٩٨ ـ ٩٩ و١٣٨. المستجاد ص ١٧٥.

، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ ٢ ص ٩٦؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ١ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٢؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٧٤ ـ ١٧٥؛ الزركلي: الاعلام جـ ٦ ص ١٢٨؛ عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

(٢) زين الدين علي بن مخلوف بن ناهض بن مسلم بن منعم بن خلف النويري المالكي (ت ٧١٨/١٣١٨): سمع الحديث، واشتغل وحصل، تولى قضاء قضاة المالكية في مصر بعد ابن شاش سنة ٦٨٥ هـ. كان غزير المروءة والإحسان إلى الفقهاء والشهود ومن يقصده. دفن بسفح المقطم، وتولى الحكم بعده تقي الدين الإخنائي المالكي.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢٢ ص ١٨٩ ـ ١٩٠؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٩٠؛ ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة جـ ٣ ص ١٢٧؛ السيوطي: حسن المحاضرة جـ ٨ ص ٤٥٨؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ ٩ ص ٢٤٢؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٦ ص ٤٩.

الإخنائي[1]. وكذلك تقلَّد جمال الدين يوسف البساطي سنة ١٤٠١/٨٠٤[2] زمن السلطان الناصر فرج بن الظاهر برقوق (ت ١٤١٢/٨١٥)، وأيضاً جمال الدين عبد الله الأفقهي المالكي[3].

أما في دمشق، وبعد أن قلَّد الظاهر بيبرس قضاء قضاة المالكية سنة ١٢٦٦/٦٦٤ لزين الدين عبد السلام الزواوي (ت ١٢٨٢/٦٨١)، تقلَّد الكثيرون هذا المنصب، مثل قاضي القضاة جمال الدين الزواوي (ت١٣١٣/٧١٧)[4]، وكذلك قاضي القضاة معين الدين أبي بكر وابنه محمد (ت ١٣٤٧/٧٤٨)[5]، وكانا على المذهب المالكي[6]. وسنة ١٣٤٨/٧٤٩، كان جلال الدين المسلاتي قاضي قضاة المالكية بدمشق[7].

(جـ) المذهب الحنفي:

وبتعيين قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة في مصر سنة ١٢٦٥/٦٦٣، تقلَّد شمس الدين سليمان الحنفي قضاء قضاة الحنفية. وقد تقلَّد هذا

---

(١) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢٢ ص ١٩٠؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٨٤ و ٢٢٥.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٨١ ـ ١٨٧.

(٣) المصدر نفسه جـ ١١ ص ١٧٥.

(٤) جمال الدين أبو عبدالله محمد بن سليمان بن يوسف الزواوي المالكي (ت ١٣١٧/٧١٧): ولد بالمغرب سنة ٦٢٩ هـ، جاء مصر من المغرب، ثم قدم دمشق قاضياً سنة ٦٨٧ هـ. عزل عن القضاء قبل وفاته بعشرين يوماً ودفن بمقابر باب الصغير تجاه مسجد التاريخ. أقام شعار مذهب مالك، وعمر الصمصامية وجدد عمارة النورية.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٤ ص ٦٠.

(٥) محمد بن أبي بكر بن ظافر بن عبدالوهاب (ت ١٣٤٧/٧٤٨): قاضي القضاة بالشام، وهو ابن قاضي القضاة معين الدين أبي بكر. كان وقوراً محتشماً، يتجمل في ملبسه ومأكله. صلى عليه نائب دمشق يلبغا اليحيوي والقضاة والحجاب والأعيان في سوق الخيل.

الصفدي: الواقي بالوفيات جـ ٢ ص ٢٧٠؛

ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة جـ٣ ص ٤٠٤.

(٦) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢ ص ٢٧٠.

(٧) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٢٢٥.

المنصب أيضاً جمال الدين محمود القيسري المعروف بالعجمي زمن السلطان الظاهر برقوق[1]. وكذلك شمس الدين أحمد السروحي الحفي (ت ١٣١٠/٧١٠) [2]. وتقلّد هذا المنصب حسام الدين الغوري حسن بن محمد سنة ١٣٣٨/٧٣٩[3]، وعلاء الدين بن التركماني الحنفي سنة ١٣٤٨/٧٤٩[4].

أما في دمشق وسنة ١٢٦٦/٦٦٤، فقد تقلّد شمس الدين عبد الله بن محمد بن عطاء قضاء قضاة الحنفية. وبعد ابن عطاء، تولى مجد الدين عبد الرحمن بن العديم الحنفي (ت٦٧٧/١٢٧٨)، ثم باشر صدر الدين سليمان القضاء عوضاً عن ابن العديم. وبوفاة صدر الدين سليمان سنة ٦٧٧/١٢٧٩، تولى قضاء قضاة الحنفية حسام الدين أبو الفضائل الحسن بن أنوشروان الرازي الحنفي، الذي كان قاضياً بملطية قبل ذلك[5]. وسنة ١٢٩٧/٦٩٧ تقلّد جلال الدين بن حسام الدين قضاء قضاة الحنفية بدمشق[6]، كما تقلّده عماد الدين الطرسوسي[7] سنة ١٣٣٨/٧٣٩، ونجم الدين الحنفي[8] سنة ١٣٤٨/٧٤٩.

---

(١) القلقشندي. صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٧٥ و ١٧٨ ـ ١٨١.

(٢) شمس الدين أبو العباس أحمد بن ابراهيم بن عبدالغني السروجي الحنفي (ت ١٣١٠/٧١٠): كان بارعاً في علوم شتى، وولي الحكم بمصر مدة وعزل قبل موته بأيام. وله اعتراضات على الشيخ تقي الدين بن تيمية في علم الكلام، وقد رد عليه ابن تيمية وأبطل حجته

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٦٠.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٨٤.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٢٥.

(٥) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٨٠.

(٦) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٥٢

(٧) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٨٤

(٨) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٢٥.

(د) المذهب الحنبلي:

يعتبر ابن حنبل[1] إمام التعصب للسنة، لذلك أخذ على عاتقه نصرة السنة إذ كان الحديث الضعيف أحب إليه من الرأي، وقد دوَّن مذهبه بيده في كتابه «المسند»، الذي جمع فيه حوالى ٤٠ ألف حديث. ويذكر القلقشندي نسخة بتوقيع قضاء قضاة الحنابلة في مصر[2]. حيث تقلَّد قضاء قضاة الحنابلة سنة ١٢٦٥/٦٦٣ شمس الدين محمد المقدسي (ت ١٢٧٧/٦٧٦).

كما تقلّد هذا المنصب عز الدين المقدسي الحنبلي (ت ١٢٩٦/٦٩٦)[3]، ثم تولى بعده شرف الدين الحراني (ت ١٣٠٩/٧٠٩)[4]، ثم تقي الدين أبو العباس

---

(١) الامام أبو عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي (ت ٨٥٥/٢٤١): أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وهو تلميذ الإمام الشافعي. وتميز الحنابلة بشدة المحافظة والتقيد بالحديث والسنة. ولد ابن حنبل في بغداد سنة ٧٨٠/١٦٤ وتوفي فيها وله كتاب «المسند»، سجن زمن المعتصم وأكرم زمن المتوكل.

وصف «المسند» بيحتوي على ثلاثين ألف حديث وله كتب «التاريخ» و «الناسخ والمنسوخ» و «التفسير» و «الزهد».

التميمي المحن ص ٤٤٤؛ الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٤١٢ ـ ٤٢٣؛ ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة ص ٣ ـ ١١؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦٤ ـ ٦٥؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٢ ص ٩٦ ـ ٩٨؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣٢٥ ـ ٣٤٠؛ الزركلي: الأعلام جـ ١ ص٢٠٣ 286 - 280 E.I². T I P عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ١٣٤ ـ ١٣٩.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٩٣ ـ ١٩٦

(٣) عزالدين عمر بن عبدالله بن عمر بن عوض المقدسي الحنبلي (ت ١٢٩٦/٦٩٦): سمع الحديث؛ وبرع في المذهب الحنبلي، وتقلد قضاء قضاة الحنابلة في مصر. كان مشكوراً في سيرته وحكمه توفي في شهر صفر سنة ٦٩٦ هـ ودفن بالمقطم. وتولى بعده شرف الدين عبدالغني بن يحيى بن محمد بن عبدالله بن نصر الحراني.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٣٥٠.

(٤) شرف الدين أبو محمد عبدالغني بن يحيى بن محمد بن عبدالله بن نصر بن أبي بكر الحراني (ت ١٣٠٩/٧٠٩). قاضي قضاة الحنابلة بمصر، ولد بحران سنة ٦٤٥ هـ، سمع الحديث وقدم مصر، =

المقدسي الحنبلي[1].

وسنة ١٣٣٨/٧٣٩، كان قاضي قضاة الحنابلة في مصر يسمى موفق الدين بن نجا المقدسي، وقد استمر في منصبه حتى سنة ١٣٤٨/٧٤٩[2].

أما في دمشق، فقد تقلَّد شمس الدين عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر، قضاء قضاة الحنابلة سنة ١٢٦٦/٦٦٤. وفي أول صفر سنة ١٢٨٠/٦٧٩ باشر قضاء الحنابلة نجم الدين ابن الشيخ شمس الدين بن أبي عمر (ت ١٢٩٠/٦٨٩)[3]، وقد كان المنصب شاغراً منذ أن عزل والده نفسه عن القضاء[4].

ومن الذين تقلَّدوا قضاء قضاة الحنابلة بدمشق أيضاً، قاضي القضاة تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي (ت ١٣١٥/٧١٥). وبوفاته تقلَّد ابن مسلم الحنبلي (ت ١٣٢٦/٧٢٦)[5]، ثم جاء بعده قاضي

= فباشر نظر الخزانة وتدريس الصالحية، ثم أضيف إليه القضاء، وكان مشكور السيرة كثير المكارم وبوفاته تولى بعده سعدالدين الحارثي.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٥٦.

(١) أحمد بن عمر بن عبدالله، تقي الدين أبو العباس: وهو ابن قاضي القضاة عزالدين أبي حفص المقدسي الحنبلي، تولى هو وأبوه قضاء قضاة مصر للحنابلة، وما زال قاضياً للقضاة إلى أن عزل السلطان محمد بن قلاوون القضاة الثلاثة دون المالكي فلزم بيته.

الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٢٦٦؛ ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة جـ ١ ص ٢٢٥.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٨٤ و ٢٢٥.

(٣) نجم الدين أبو العباس بن الشيخ شمس الدين بن أبي عمر المقدسي (ت ١٢٩٠/٦٨٩). كان فاضلاً بارعاً خطيباً مدرساً بأكثر المدارس، وهو شيخ الحنابلة وابن شيخهم بدمشق. توفي في ١٢ رجب سنة ٦٨٩ هـ، فتقلد القضاء بعده ابن عمه شرف الدين حسن بن عبدالله بن أبي عمر المقدسي.

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٩٤.

(٥) ابن مسلم الحنبلي (ت ١٣٢٦/٧٢٦): شمس الدين أبو عبدالله محمد بن مسلم بن مالك بن مزروع بن جعفر الصالحي الحنبلي، ولد سنة ٦٦٠ هـ ونشأ يتيماً فقيراً لا مال له، ثم اشتغل وحصل وسمع الكثير. ولما مات التقي سليمان سنة ٧١٥ هـ، ولي قضاء الحنابلة. وسنة ٧٢٦ هـ خرج إلى الحج فمرض في الطريق، ثم زار المدينة حيث مات هناك. وتولى القضاء بعده عزالدين بن التقي سليمان.

المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٢٦.

القضاة عزالدين المقدسي (ت ١٣٣٠/٧٣١)[١]، وبعد وفاته تولى القضاء نائبه شرف الدين بن الحافظ عبدالله بن الحسن بن عبدالله بن الحافظ المقدسي الحنبلي (ت١٣٣٥/٧٣٦)[٢]. وسنة ١٣٣١/٧٣٢، خلع على علاء الدين بن الشيخ زين الدين ابن المنجا بقضاء قضاة الحنابلة عوضاً عن ابن الحافظ[٣].

وتقلَّد علاء الدين بن المنجا الحنبلي (ت ١٣٤٩/٧٥٠) قضاء قضاة الحنابلة بدمشق، منذ سنة ١٣٣٨/٧٣٩، زمن السلطان الناصر محمد بن المنصور قلاوون، وحتى سنة ١٣٤٨/٧٤٩، زمن السلطان ناصر الدين حسن بن المنصور[٤].

وفي القدس كان قاضي القضاة أبو اليمن مجير الدين (ت ١٥٢٠/٩٢٧)[٥]، آخر من تقلَّد قضاء قضاة الحنابلة زمن المماليك.

---

(١) عزالدين المقدسي (ت ١٣٣٠/٧٣١): عزالدين أبو عبدالله بن محمد بن تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي. ولد سنة ٦٦٥ هـ سمع الحديث واشتغل على والده. وبعد وفاة ابن مسلم، ولي قضاء الحنابلة بعده. وكان فيه تواضع وتودد وقضاء لحاجات الناس.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٥٤، ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٥٩.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٥٧.

(٤) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١٢ ص ٥٥. ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٨٤ و ٢٢٥.

(٥) أبو اليمن مجير الدين (ت ١٥٢٠/٩٢٧): هو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي، ولد بالقدس سنة ٨٦٠ هـ، وتلقى تعليمه في المسجد الأقصى والمدرسة الصلاحية ثم في مصر حيث أقام بين سنتي ٨٨٠ - ٨٨٩، وعكف على طلب العلم، ثم تولى قضاء القدس، وبقي فيه حتى وفاته سنة ٩٢٧ أو ٩٢٨، حيث دفن فيها وقبره ظاهر شرقي باب الأسباط قرب الجسمانية. وله مؤلفات كثيرة مثل «فتح الرحمن في تفسير القرآن» و«المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» و«التاريخ المعتبر في أنباء من غبر» و«أتحاف الزائر وأطواف المقيم المسافر». وأشهر كتبه «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» الذي وضعه في ١٥ ذي الحجة سنة ٩٠٠ هـ، وهو المؤلف الأكثر شهرة في تاريخ القدس منذ فجر الخليقة حتى سنة ٩٠٠ هـ، وهو في جزئين الأول من أول الخلق وقصص الأنبياء حتى وفاة صلاح الدين الأيوبي، والثاني وصف القدس بمساجدها ومدارسها وشوارعها... ثم يذكر أعيان العلماء ومن تولى قضاء القدس منهم في المذاهب الأربعة.

محمد جميل الشطي: مختصر طبقات الحنابلة ص ٢٧٣؛ حاجي

٥ ـ مذهب الأوزاعي ثم المالكي في الأندلس:

الأوزاعي[١] هو «إمام أهل الشام ولم يكن بالشام أعلم منه»[٢]. ومن بيروت انتشر مذهبه في بلاد الشام، ثم في المغرب والأندلس، حيث ظل الفقهاء يأخذون به مدة أربعين سنة[٣]. وزمن الأمير عبد الرحمن الأول الداخل (ت ١٧٢/٧٨٨)، مؤسس الإمارة الأموية في قرطبة، كان قاضي الجماعة على مذهب الإمام الأوزاعي، وقد أدخل صعصعة بن سلام هذا المذهب إلى الأندلس أثناء انتقاله إليها. ثم أدخل زياد بن عبدالرحمن القرطبي الملقب بـ «شبطون»، المذهب المالكي، في أيام الأمير هشام الأول بن عبدالرحمن (ت ١٨٠/٧٩٦). وأخذ المذهب المالكي ينتشر في الأندلس على حساب مذهب الأوزاعي حتى أصبح القضاء والفتيا على المذهب المالكي[٤]، زمن الأمير الحكم بن هشام (ت ٢٠٧/٨٢٢). ومن أشهر من تقلّد منصب قاضي الجماعة على المذهب المالكي، أبو جعفر الثعلبي القرطبي، وأبو الوليد القرطبي، وأبو القاسم القرطبي.

= خليفة كشف الظنون جـ ١ ص ١٧٧، الزركلي: الأعلام جـ ٤ ص ١٠٨، كامل جميل العسلي: مخطوطات فضائل بيت المقدس ص ١٠٥ ـ ١١٢

(١) الأوزاعي (ت ١٥٧/٧٧٤): عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد. ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها. عرض عليه القضاء فامتنع. وله كتاب «السنن» في الفقه و«المسائل». ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها. وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام.

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٩٢؛ ابن النديم: الفهرست جـ ١ ص ٢٢٧؛ صالح بن يحيى: تاريخ بيروت ص ١٣ ـ ١٥؛ الأصطخري: مسالك الممالك، ص ٦٥، ابن حوقل. صورة الأرض، ص ١٦٢؛ الزركلي: الأعلام جـ ٣ ص ٣٢٠؛ عصام شبارو: تاريخ بيروت ص ٤٨ ـ ٥٢.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٩٢.

(٣) صالح بن يحيى: تاريخ بيروت ص ١٣.

عصام شبارو: تاريخ بيروت ص ٥١.

(٤) عصام شبارو: تاريخ بيروت ص ٥١.

الفصل الثالث

تقليد قاضي القضاة

الخليفة هو الذي يقلِّد القضاة[1] أمر القضاء، وخاصة فيما يتعلق بأعلى منصب قضائي وهو منصب قاضي القضاة. وقد يقوم ممثله في الولايات وهو السلطان أو الوالي أو قاضي القضاة[2]، بتعيين القضاة وتقليدهم القضاء، والقاضي بدوره يعين مساعديه ليعاونوه في وظائفه المختلفة. ويسمى مرسوم الخليفة بتعيين قاضي القضاة بـ «العهد»، ويتم التعيين في احتفال هو «التقليد».

١ ـ شروط اختيار قاضي القضاة

لم تكن هناك شروط معينة في بادىء الأمر، لتقليد قاضي القضاة، فالظروف لعبت دورها عندما احتاج هارون الرشيد إلى أحد الفقهاء ليستفتيه في أمر يخصه، فجاء أبو يوسف حيث أعجب بفتواه وأصبح من المقربين إليه، حتى ابتكر له منصب قاضي القضاة لأول مرة في الإسلام[3]. وهكذا كانت المعرفة بالشريعة والفقه والفطرة السليمة ضرورية في هذا الاختيار. والحقيقة أن الشروط التي يجب توافرها في القاضي تطابق شروط اختيار قاضي القضاة، مع مراعاة شرط الخبرة والسن.

وحدد الماوردي الشروط المعتبرة بالشرع، والتي يجب توافرها فيمن يلي القضاء، وهي على الإجمال سبعة[4]:

ـ الذكورة والبلوغ: أي أن يكون رجلاً، ولا يمكن تقليد النساء للقضاء.

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٤٠ و٢٥٧؛ جـ ٤ ص ٢٣ و١١٣

(٢) المصدر نفسه: جـ ٣ ص ١٣٦؛ جـ ٤ ص ٨٠.

(٣) المصدر نفسه: جـ ١ ص ٢٥١ ـ ٢٥٣؛ جـ ٧ ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٤) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٦٥ ـ ٦٦. أدب القاضي جـ ١ ص ٦١٨ ـ ٦٤٣.

ـ الذكاء: حتى يتمكن من التمييز وإيضاح ما أشكل من القضايا.
ـ الحرية: فلا يجوز للعبد أن يتقلّد القضاء، أما إذا نال العبد حريته فيجوز له تقلّد القضاء إذا توافرت فيه الشروط الأخرى.
ـ الإسلام: ويعني ذلك عدم جواز تقلد أهل الذمة وغيرهم القضاء بين المسلمين.
ـ العدالة: وتشمل الصدق والأمانة والعفة والبعد عن الريب.
ـ سلامة السمع والبصر: ليتمكّن من التمييز بين الحق والباطل.
ـ العلم بالأحكام الشرعية: ويعني ذلك العلم بكتاب الله وسنة رسوله والإجتهاد.

واعتبر الماوردي القضاة موازين العدل وحراس السنة باتباعها في أحكامهم، وهنا أضاف صفات لا بد من مراعاتها في اختيار القضاة بعد الشروط المعتبرة فيهم بالشرع، وهي «أن يكون القاضي حسن العلانية، مأمون السريرة، كثير الجدِّ، قليل الهزل، شديد الورع، قليل الطمع»[1]. وعلى قاضي القضاة الإقتداء بالأئمة، ومشاورة أهل العلم والرأي[2].

وفي البداية كانت المعرفة بالمذهب الحنفي، مذهب أهل العراق، من أهم الشروط لتقلد القضاء، وقد عمل قاضي القضاة أبو يوسف في هذا الاتجاه، ولكن المعرفة بالمذاهب الأربعة تبدو ضرورية لتمييز قاضي القضاة وتدعيم مكانته.

ولا يوجد شرط السن في تقليد القضاء، فقد تقلّد البعض منصب القاضي في سن العشرين[3]، أو الثانية والعشرين[4]، أو الثانية والثلاثين[5]. ومع ذلك يبدو أن سن الأربعين كان يعتبر «حد التكهل والحنكة»[6]، فمن المستحب أن تبدو الهيبة والوقار والسن على القاضي حتى لا يقال إنه ما زال فتى قليل الحنكة. أما منصب

---

(١) الماوردي: تسهيل النظر ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٢) ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ١ ص ٦٢.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٤٠ ـ ٢٤١؛ جـ ٤ ص ١٥٦؛ جـ ٦ ص ١٨٠.

(٤) المصدر نفسه جـ ٥ ص ١٩.

(٥) المصدر نفسه جـ ٣ ص ١٣٦.

(٦) المصدر نفسه جـ ٣ ص ١٣٧.

قاضي القضاة فلم يتقلّده أحد في العشرين أو الثلاثين من عمره، وإن لم تحدد سناً معينة لتوليه، فقد جرت العادة على أن يتقلّد هذا المنصب قاض له خبرته الطويلة في القضاء وله هيبته ووقاره وسنه، فأبو جعفر أحمد بن إسحاق بن البهلول التنوخي تقلّد منصب قاضي القضاة في بغداد سنة ٩٠٨/٢٩٦[1]، وهو في الخامسة والستين من عمره، وأبو عمر محمد بن يوسف الأزدي سنة ٩٢٩/٣١٧[2]، وأبو السائب عتبة بن عبيدالله الهمذاني سنة ٩٤٩/٣٣٨، وهما في الرابعة والسبعين، وأبو جعفر الثقفي سنة ١١٦٠/٥٥٥، وقد ناهز الثمانين[3].

وفي دمشق، تقلّد أبو الربيع الحنفي منصب قاضي القضاة الحنفية سنة ١٢٧٨/٦٧٧، وهو في الثالثة والثمانين[4].

وفي مصر، كان ابن دقيق الشافعي في السبعين عندما تقلّد منصب قاضي قضاة الشافعية سنة ١٢٩٥/٦٩٥[5].

وبالرغم من ذلك، فقد تقلّد البعض منصب قاضي القضاة في سن مبكّرة، ويرجع ذلك إما لحظوتهم عند الخليفة أو لمكانتهم في القضاء. ويبدو أن أبا الحسين عمر بن محمد بن يوسف الأزدي هو أول من تقلّد هذا المنصب في بغداد دون أن يبلغ الأربعين من عمره، فيذكر التنوخي أن الخليفة الراضي ذهب إلى الموصل سنة ٩٣٨/٣٢٧ ومعه قاضي القضاة أبو الحسين عمر[6] (ولد سنة ٩٠٣/٢٩٠)[7]، أي كان عمره وقتذاك سبعة وثلاثون، ويبدو أنه تقلّد هذا المنصب قبل هذا التاريخ، وذلك نتيجة حظوته عند الخليفة الراضي[8].

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٤ ص٢٣٢ جـ٥ ٢١٥.

(٢) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢٠٩.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٢٤١ - ٢٤٣.

(٤) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٨١

(٥) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٧ و ٧٩.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ١٦.

(٧) المصدر نفسه جـ ٤ ص ١٥٦.

(٨) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢١٠.

وفي القاهرة، تقلَّد علي بن النعمان قضاء القضاة سنة ٩٧٧/٣٦٦، وهو في السابعة والثلاثين[1]، كما تقلَّد شقيقه محمد بن النعمان هذا المنصب سنة ٩٨٥/٣٧٤، وهو في الرابعة والثلاثين[2]، وذلك نتيجة حظوتهما عند الخليفة الفاطمي، ولمكانة أبيهما النعمان الذي يعتبر مؤسس النظام القضائي في الدولة الفاطمية.

٢ ـ احتفال التقليد:

وبعد اختيار قاضي القضاة، يكتب له الخليفة «عهداً» بتولي منصبه، وبعد إنشاء «عهد» الخليفة، «يجتمع الخلق من الأشراف والقضاة والشهود والجند والتجار وغيرهم على باب الخليفة»[3]، حيث يجري احتفال «التقليد» لمنصب قاضي القضاة في موكب فخم. وعندما تقلَّد أبو الحسين عمر بن محمد قضاء القضاة، خرج من عند الخليفة الراضي وعليه الخلع، وسار الموكب وفيه زحمة[4]، في شوارع بغداد.

وفي مصر، عندما قلَّد العزيز بالله الفاطمي منصب قاضي القضاة إلى علي بن النعمان سنة ٩٧٧/٣٦٦، اجتمع الناس في احتفال كبير في جامع القاهرة حيث قرىء العهد بتوليه منصبه، ثم انصرف إلى داره تحيط به جموع الناس[5]. وعندما تقلَّد أخوه محمد بن النعمان هذا المنصب سنة ٩٨٥/٣٧٤، قرىء عهد الخليفة العزيز بعد صلاة الجمعة في الجامع العتيق بالقاهرة[6].

وفي مصر أيضاً، وزمن المماليك، كان السلطان إذا ما قلَّد أحدهم قضاء القضاة على مذهب معين، فإنه يجتمع به ليوليه القضاء ويخلع عليه خلعة صوف ويعطيه بغلة

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٧ ـ ٤١٩.

(٢) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٤١٩ ـ ٤٢٢.

(٣) التنوخي. نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٧ وجـ ٤ ص ٢٣.

(٤) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٤٠

(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٧ ـ ٤١٩

(٦) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٤١٩ ـ ٤٢٢.

لركوبه[1]. وأحياناً يطلب السلطان أحد القضاة من خارج مصر، بواسطة البريد، ودلك لتقلد قضاء القضاة في مصر. وهكذا كان ينقل قاضي قضاة أحد المذاهب من دمشق إلى مصر، وكدلك من مصر إلى دمشق وغيرها، ليتولى قضاء مذهبه[2]. وعندما يخرج قاضي القضاة من دمشق إلى مصر لتولي القضاء، يخرج القضاة والأعيان لتوديعه[3]، وأحياناً يرسل عائلته قبل رحيله لتسبقه في قافلة من الجمال[4]. وعند وصوله إلى مصر يتوجه إلى السلطان ليسلّم عليه، ثم يمشي إلى دار الحديث ثم إلى المدرسة الركنية حيث يسلّم الناس عليه[5].

وفي دمشق، كان التقليد يتم عند وصول البريد من مصر، ومعه كتاب السلطان بالتقليد والخلعة في قضاء قضاة مذهب معيَّن، أو بتجديد توقيع قاضي القضاة[6].

وكان التقليد يتم في الجامع الأموي، حيث يجلس قاضي القضاة في محراب المقصورة، بعد أن يلبس الخلعة، علماً أن هناك مقصورة لكل قاضي قضاة من المذاهب الأربعة[7]. ثم يقرأ كتاب التقليد بحضور القضاة والأعيان، ويجلس القارىء، ويكون أحد الشيوخ المحدثين عادة، على السدة تجاه المحراب. وبعد ذلك يسير قاضي القضاة في موكب حافل إلى دار السعادة ليسلّم على نائب السلطنة[8]. وفي اليوم التالي، يباشر قاضي القضاة عمله حيث يحكم في النورية[9]،

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية حـ ١٤ ص ٢١، ١٣٤، ٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه حـ ١٣ ص ٣٣٦؛ جـ ١٤ ص ٨٢، ٩٣، ١٠٦، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٢، ٢٩٥، ٢٩٨

(٣) المصدر نفسه حـ ١٤ ص ٢٩٨.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٣١٠.

(٥) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٩٦.

(٦) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢١، ٣٨، ٤١، ١٣٤، ٣٢١

(٧) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٣٢٠، ٣٢١.

(٨) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٤٩. حـ ١٤ ص ٤٢، ٧٦، ٨٢، ٩٣، ١٢٩، ١٥٧، ١٦٦، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٢٠، ٣٢١.

(٩) المصدر نفسه حـ ١٤ ص ٤٢، ١٢٩، ٢٩٣

أو الجوزية[1]، أو العادلية[2]، وغيرها. وهناك يتلقى السلام والتهنئة من الناس الذين يتوافدون عليه [3].

ويمكن الإطلاع على «عهد» الخليفة أو السلطان، من نماذج مختلفة أنشئت بتقليد منصب قاضي القضاة في بغداد، والقاهرة، ودمشق، وحلب، وغيرها.

٣ - في بغداد :

كان يتقلَّد منصب قاضي القضاة في بغداد، قاضٍ على المذهب الحنفي، مذهب أهل العراق، وجاء في «عهد» المطيع إلى محمد بن صالح الهاشمي[4] (ت ٣٦٩/ ٩٧٩)، بتعيينه قاضياً للقضاة:

«هذا ما عهده عبدالله الفضل الإمام المطيع لله أمير المؤمنين إلى محمد بن صالح الهاشمي، حين دعا إلى ما يتولاه من القضاء في مدينة المنصور والمدينة

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٤ ص٧٦.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٤٤، ٢٩٨.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٤٩. جـ ١٤ ص ٢٦١، ٢٩٣، ٢٩٨، ٢٩٩.

(٤) أبو الحسن محمد بن صالح بن علي بن يحيى الهاشمي (ت ٣٦٩/٩٧٩): ويعرف بابن أم شيبان وهي والدة يحيى ابن عبدالله جد أبيه، وهي المكناة بأم شيبان، واسمها كنيتها. ولد أبو الحسن في الكوفة سنة ٢٩٤ هـ وبها نشأ وكتب الحديث وقدم بغداد سنة ٣٠١ هـ مع أبيه، ثم استقر فيها سنة ٣١٦ هـ، وصاهر قاضي القضاة أبا عمر محمد بن يوسف على بنت ابنته. وكان رجلاً عظيم القدر، وافر العقل واسع العلم، كثير الطلب للحديث، ينظر في فنون العلم والآداب، متوسط الفقه على مذهب مالك. ولا يوجد قاضياً تقلد القضاء بمدينة السلام من بني هاشم غيره. ثم قلده المطيع قضاء الشرقية مضافاً إلى مدينة المنصور سنة ٣٢٥ هـ، كما تقلد قضاء مصر وأعمالها والرملة وقطعة من أعمال الشام. توفي فجأة سنة ٣٦٩ هـ.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٧ - ٩.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ١٠٢.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٣٦٣.
الكندي: الولاة والقضاة ص ٥٧٣.

الشرقية من الجانب الغربي والجانب الشرقي من مدينة السلام[1]، والكوفة وشقي الفرات وواسط وكوخي وطريقي الفرات ودجلة وطريقي خراسان وقرقميسين وحلوان وديار مضر وديار ربيعة وديار بكر والموصل والحرمين واليمن ودمشق وحمص وجند قنسرين والعواصم ومصر والاسكندرية وجندي فلسطين والأردن وأعمال ذلك كلها، وما يجري مع ذلك من الإشراف على ما يختاره لنقابة العباسيين بالكوفة وشقي الفرات وأعمال ذلك، وما قلَّده إياه من قضاء القضاة وتصليح أحوال الحكام واستشراف ما يجري عليه أمر الأحكام، من سائر النواحي والأمصار والبلاد والأقطار التي تشتمل عليها المملكة وتنتهي إليها الدعوة وإقرار من يحمد هديه وطريقته، واستبدال من يذم سمته وسجيته نظراً منه للكافة، واحتياطاً للخاصة والعامة، وحنواً على الملة والذمة، عن علم أنه المقدم في بيته وشرفه، المبرز في عفافه وظلفه، المزكي في دينه وأمانته، الموصوف في ورعه ونزاهته، المشار إليه بالعلم والحجا المجمع عليه في الحلم والنهي، البعيد عن الإدناس، اللابس من النقاء أجمل لباس، النقي الجيب المحبور بصفاء الغيب، العالم بمصالح الدنيا، العارف بما يفيد سلامة العقبى.

أمره بتقوى الله فإنها الجنة الواقية، وأن يجعل كتاب الله في كل ما يعمل فيه رويته ويرتب عليه حكمه وقضيته، إمامه الذي يفزع إليه، وعماده الذي يعتمد عليه، وأن يتخذ سنة محمد رسوله ﷺ مطلوباً يقصده ومثالاً يتبعه، وأن يراعي الإجماع، وأن يقتدي بالأئمة الراشدين، وأن يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع، وأن يحضر مجلس قضائه من يستظهر بعلمه ورأيه، وأن يسوي بين الخصمين إذا تقدما إليه في لحظه ولفظه، ويوفي كلاً منهما نصيبه من إنصافه وعدله حتى يأمن الضعيف من حيفه وييأس القوي من ميله، وأمره أن يشرف على أعوانه وأصحابه ومن يعتمد عليه من أمنائه وأسبابه إشرافاً يمنع من التخطي إلى السيرة المحظورة ويدفع عن

---

(١) مدينة السلام: بناها الخليفة أبو جعفر المنصور سنة ١٤٥ ـ ١٤٦ هـ، واتخذها قاعدة ملكه وتقع في الجانب الغربي من دجلة ولها أربعة أبواب: باب الشام (الأنبار) وباب خراسان وباب الكوفة وباب البصرة. وقد سماها المنصور مدينة السلام تفاؤلاً. ويذكر التنوخي أنه لم يمت فيها خليفة منذ بنيت إلا الأمين.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٤٠ ـ ٤٣.

ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ١ ص ٦٨٢ وجـ ٢ ص ٩٥٤ وجـ ٤ ص ٤٥٣.

الإسفاف إلى المكاسب المحظورة. »[1].

وهذه نسخة بولاية قضاء حاضرة بغداد وسائر الأعمال[2]؛ كتب به المسترشد بالله لقاضي القضاة أبي القاسم علي بن الحسين الزينبي (ت ٥٤٣/١١٤٨)[3]، وهي:

هذا ما عهد عبدالله أبو منصور الفضلُ، الإمامُ المسترشدُ بالله أميرُ المؤمنين، إلى قاضي القضاة علي بن الحسين الزينبي: لمَّا تأمَّل طريقتِه، وشحذ عقيدته، وأحمدِ مذاهبِه، وأرتضى ضرائبه، وتكاثرت دواعيه، وحسُنِتْ مساعيه، ووجده عند الاختبار، وفي مضمار الاعتبار، راجعاً إلى عِقْلٍ رصين، ودينٍ متين، وأمانةٍ مشكورة، ونزاهة محمورة، وورع ثِمَر المشرع، عارٍ من دِنس المطمع، وعَلْمٍ توفَّر منه قَسْمُه، وأصاب فيه سهمه. وحين راعى فيه موروث شرف النَّسب، إلى شرف العلم المكتسب، مع ما سلِف لبيته من الحُرُمات المرعية المتأكِّدة، والقُرُبات المرضيَّة المتمهِّدة، والسوابق المُحكِمة المرائر، الحميدة المبادىء والمصاير، فقلَّده قضاء القضاة بمدينة السلام وسائر الأمصار، في الآفاق والأقطار، شرقاً وغرباً، وبُعداً وقُرباً؛ إنافةً به إلى ما أصبح له مستحقّاً، واستمرَّ استيجابُه مسترقّاً، وجذْباً بضبعه إلى ما يتحقَّق نهوضه بأعبائه، وحُسْنِ استقلاله به وغنائه؛ واقتفاءً لآثار الأئمة الراشدين في إيداع الودائع عند مستحقِّها، وتفويض الأمور إلى أكفائها وأهلها؛ لا سيَّما أولياء دولتهم، وأغذياء نعمتهم؛ الذين كشفت عن سِجْفَ خبرتهم التَّجارب، ووردوا من الخلال الرشيدة أعذب المشارب، وانتهجوا الجدِد الواضح، وتقبَّلوا الخُلُق الصالح، والله سبحانه يقرن عزائم أمير المؤمنين بالخَيرة في كلِّ رأي يرتئيه، وأمْر يؤمُّه وينتحيه؛ ويصدِّق مخيلته في كلِّ حال يأتيها، ويُمضي عزمه فيها؛ وما توفيقه إلا بالله عليه يتوكَّل وإليه يُنيب.

---

(١) ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١٠ ص ٢٦٤ ـ ٢٧٦.

(٣) علي بن الحسين بن محمد بن علي الزينبي، ابو القاسم (ت ٥٤٣/١١٤٨): قاضي القضاة ببغداد وغيرها، سمع الحديث وكان فقيهاً رئيساً، وقوراً حسن الهيئة، قليل الكلام، سافر مع الخليفة الراشد إلى الموصل، ثم عاد إلى بغداد فمات بها وقد جاوز الستين. وكانت جنازته حافلة.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٢٢٥.

أمره بتقوى الله التي لا يسعد أحد إلا بالتمسُّك بسببها، ولا يشقى إلا مع إضاعتها؛ فإنّها الجناب المريع، والمعقل المنيع، والنجاة يوم الفزع الأكبر، والعُدَّة النافعة في المعاد والمحشر، والقَصمة الحامية من نزغات الشيطان ومخايله؛ المنقذة من أشراكه وحبائله؛ وبها تُمحَّص الأوزار، وتُنال الأوطار، وتُدرك المآرب، وتنجح المطال، قال الله تعالى: ﴿يـأيُّها الّذِينَ آمَنُوا إنْ تَتَّقُوا الله يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانَاً وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ والله ذُو الفَضْلِ العَظِيم﴾.

وأمره باستشعار خشية الله سبحانه في قوله وفعله، واختلاف أطواره وأحواله، وتذكُّر ما هو قادم عليه، ووافدٌ إليه: ﴿يَوْمَ لَا يَجْزِي والدٌ عن وَلَدِه وَلا مَوْلُودٌ هو جازٍ عَنْ وَالِدِه شَيْئَاً﴾. فلا يقوده الهوى إلى اتباع شهوة، أو إجابة داعي هفوة أو صبوة، إلاَّ كان الخوف قادعه، والحَذار مانعه؛ وأن يجعل التواضع والوقار شيمته، والحلم دأبه وخليقته، فيكظم غيظه عند احتدام أواره، واضطرام ناره، مجنباً عزَّة الغضب الصائرة إلى ذلَّة الاعتذار، ومتوخِّياً في كل حالٍ للمقاصد السليمة الإيراد والإصدار، وأن يتأمَّل أحوال غيره تأمُّل من جعلها لنفسه مثالاً، واتخذها لسحه منوالاً، فما استحسنه منها فيأتيه، وما كرهه فيجتويه، غير ناهٍ عما هو من أهله، ولا آمر بما هو مُجانبٌ لفعله، قال الله جلَّت عظمته: ﴿أتَأمُرُونَ النَّاسَ بِالبرِّ وَتَنْسَوْنَ أنْفُسَكُمْ وَأنْتُمْ تَتْلُونَ الكِتَابَ أفَلَا تعْقِلون﴾.

وأمره بتلاوة كتاب الله مواظباً، والإكثار من قراءته دائباً، وأن يجعله إماماً يقتفيه، ودليلاً يتّبعه فيهديه، ونوراً يستضيء به في الظُّلُمات، وهادياً يسترشده عند اعتراض الشّبهات؛ وموئلاً يستند إليه في سائر أحكامه، وحصناً يلجأ له في نقضه وإبرامه، عاملاً بأوامره، ومزدجراً بزواجره، ومنعماً نظره في محكم آياته، وصادع بيِّناته، ومعملاً فكره في خوض غماره، واستخراج غوامض أسراره؛ فإنه الحقُّ الذي لا يجوز متبعه، والمتجر الذي لا يبور مبتضعه، والمنار الذي به يُقتدى، والمنهج الذي بأعلامه يُهتدى؛ والمصدر الذي تغرى به الأمور في ملبس الإشكال، وتشرع معه الأحوال المستبهمة في ورود الوضوح السِّلسال؛ وينبوع الحكمة الذي ضرب الله فيه الأمثال، وفرَّق فيه بين الحرام والحلال، والهداية والضلال؛ قال الله سبحانه: ﴿وَنزَلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانَاً لِكُلِّ شَيءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾.

وأمره بدراسة السُّنن النَّبويَّة صلوات الله على صاحبها، والاقتداء بما جاءت به

من مكارم الأخلاق التي ندب إليها، وحضّ عليها؛ وتتبّع ما يتداخلها من الأخبار الجريحة، والروايات غير الصحيحة؛ والفحص عن طُرقها وإسنادها، وتمييز قويمها وميّادها؛ والبحث عن رُواتها، منحوزها وثِقاتها؛ فما ألفاه بريئاً من الطعن، آمناً من القدح والوهن، عارياً من ملابس الشّكِّ والارتياب، عاطلاً عن حليٰ الشُّبهة والاعتياب، اتّبعه واقتفاه، وتمثّله واحتذاه؛ وكان به حاكماً، ولأدواء الباطل باتّباعه حاسماً؛ وما كان مترجِّحاً بين كفّتي الشكِّ والبقين، ولم تبد فيه مخايل الحق المبين، جعل الوقف حكمه، وردع عن العمل به عزمه؛ إلى أن يضح الحق فيه، فيعتمد ما يوجبه ويقتضيه: فإنه - عليه السلام - الداعي إلى الهُدى، والرحمة التي عصم الله بها من عوادي الردى، والهادي الذي لم يفصل بين العمل بفرائض كتابه وسُننه في قوله تقدّست أسماؤه وجلّت آلاؤه: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتّقوا الله إن الله شديد العقاب**﴾.

وأمره بإقامة الصّلوات الخمس المفروضة في أوقاتها، والمبادرة إليها قبل فواتها، والإتيان بشرائطها المحدودة وأركانها.

وأمره بمجالسة العلماء، ومباحثة الفقهاء، ومناقشة ذوي البصيرة والفهم، والفطنة والحزم؛ ومشاورتهم في عوارض الأمور المشكلة، وسوانح الأحكام المستبهمة المعضلة، حتى يُصرِّح محض رأيه وآرائهم عن زُبدة الصّواب، وتُنتَج أفكارهم باستجمامها نظراً شافيا بالجواب، رافعا مُنسدل الحجاب، وإنَّ في ذلك ثلجاً للصُّدور، واستظهاراً في الأمور، واحترازاً من دواعي الزَّلل، واستمرار الخلل، وأمناً من غوائل الانفراد، وحطّاً للتعويل على الاستبداد، فلرب ثقةٍ أدَّت إلى خجل، وأمن أفضى إلى وجل، وما زالت الشورى مقرونة بالإصابة، محكمة عرى الحق وأسبابه؛ حارسةً من عواقب النَّدم، داعيةً إلى السّلامة من زلَّة القدم؛ وقد أمر الله نبيه ﷺ، وأزْلف محلَّه لديه، بالاستظهار بالمشاورة مع عظم خطره، وشرف قدره؛ فقال: ﴿**وشَاوِرْهُمْ في الأمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتوكَّلْ عَلى الله إنَّ الله يُحِبُّ المُتَوَكِّلين**﴾.

وأمره أن يختار للحكم الأماكن الفسيحة الأرجاء، الواسعة الفضاء، وينظر في أمور المسلمين نظراً تفترُّ ثُغور العدل فيه، وتلوح خشية الله من مطاويه؛ فيوصِّل إليه كافة الخصوم، ويبرز لهم على العموم، غير مشدِّدٍ حجابه، ولا مرتجٍ دون المترافعين إليه بابه؛ وأن يُولي كُلّاً من الإقبال عليه، وحُسن الإصغاء إليه، ما يكون بينهم فيه

مساوياً، ولهم في مجمع الموازاة حاوياً؛ ولا يُعطى من التفاته [إلى] الشريف لشرفه، وذي الشارة الحسنة من أجل ثوبه ومطرفه، ما يمنعه من تقحمة العيون، وتترجّم في خموله الظّنون: فإنَّ ذلك مطمع لذي الرواء في دفع الحقِّ إذا وجب عليه، والتماس الباطل وإن ضعفت الدواعي إليه، مُؤيِّسٌ لذي الخُمول من الانتصار لحقِّه، وإن أسفر صبْحُ يقينه ونطقت ألسنة أدلته؛ فالناس وإن تباينوا في الأقدار والقيمة، وتفاوتوا في الأرزاق المقسومة، فالإسلام لهم مجتمع، والحقُّ أحقُّ أن يُتّبع؛ وهم عند خالقهم سواءٌ إلا مَنْ ميزته التقوىٰ، وتمسَّك بسببها الأقوىٰ، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ الله أَتْقَاكُمْ﴾. وقال تعالىٰ: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِياً أو فَقِيراً فالله أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ الله كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾.

وأمره أن يتأمَّل أحوال المترافعين إليه، والخصوم لديه؛ ويتطلَّب ما وقع نزاعهم لأجله في نصِّ الكتاب، ويعدل إلى السُّنَّة عند عدمه من هذا الباب؛ فإن فُقد من هذين الوجهين، فليرجع إلى ما اختاره السَّلف المهتدون، وأجمع عليه الفقهاء المجتهدون، فإن لم يُلْفَ فيه قولاً ولا إجماعاً، ولا وجد إليه طريقاً مستطاعاً، أعمل رأيه واجتهاده، وامتطى ركاب وسعه وجياده، مستظهراً بمشورة الفقهاء في هذه الحال، ومستخلصاً من آرائهم ما يقع عليه الإتفاق الآمن الاعتلال: ﴿وَالله يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيل﴾.

وأمره باستعمال الأناة عند الحكومات، واستماع الدعاوى والبيِّنات؛ من غير سرعةٍ تحدث خطلاً، ولا إفراطٍ في التأنِّي يورث مللاً؛ فإنَّ الحقَّ بين ذينك على شفا خطر، وظهر غرر؛ ولا سيما إذا كان أحد الخصمين منطيقاً، ينمِّق كلامه تنميقاً؛ فإنه يخلب ببلاغة نطقه مستمعه، ويُغطِّي وجه الباطل بألفاظه الموشَّعة؛ فإذا اتفق لديه ما هذا سبيله، شحذ له غرْب فطنته، وأرهف غرار فكره وبصيرته، ومنح كلاًّ من الإنصات ما يجتلي وجه النِّصف منيراً، ويغدو لأشياع الجور مبيراً، وإن ذو اللسن روعة، وأوهمه أن الحقَّ معه، بما يلفِّقه من كلام يقصر خصمه عن جوابه، ويحصر عن جداله واستيفاء خطابه؛ مع عدم البيِّنة المشهودة، وتعذر الحجة الموجودة، استعاد كلامه واستنطقه، واستوضح مغزاه وتحقَّقه؛ من غير إظهار إعجاب بما يذكره، ولا اغترار بما يطويه وينشره؛ ولا إصغاءٍ يبدو أثر الرَّغائب من فحواه، ولا اختصاص له بما يمنع صاحبه شرواه: لئلاَّ يولِّد ذلك اشتطاطاً، ويحدث له انطلاقاً في الخصومة وانبساطاً؛ حتى إذا ابتسم الحق، وانتصر الصدق، وفلج أحدهما بحجته، ولحن ببيِّنته، أقرَّ

الـواجب في نصابـه، وأداله من جنـود الظلم وأحـزابه؛ وأمضى الحكم فيـه باعتـزام صـادق، ورأي محصد الـوثائق؛ غيـر ملتفت إلى مـراجعـة الخصـوم وتشـاجـرهم، وشكـواهم وتنافـرهم، اعتماداً للواجب، وانتهـاجاً لجـدد العدل الـلاّحب. قـال الله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّـا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَـةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَـيْنَ النَّاسِ بِـالحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَـوىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّـذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَـذَابٌ شَدِيـدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾.

وأمره إذا انتُدب للقضاء أن يفرِّغ باله، ويقضي أمامه أوطاره وأشغالـه؛ ويُخلِّي من أحوال الدنيا سرَّه، ويشرح لما هـو بصدده صـدره؛ فلا تنـزع نفسه إلى تحصيـل مـأرب، ولا تتطلّع إلى درك مـطلب، فإنَّ القلب إذا اكتنفتـه شجونـه، وأحـاطت بـه شؤونه، كان عرضة لتشعّب أفكاره، وحمله على مركب اضطراره الجاري بضدِّ إشارة واختياره، حرياً بالتقصير عن الفهم والإفهام، والضَّجر عند مشتجر الخَصام.

وأمره بالتثبت في الحـدود، والاستظهـار عند إقـامتها بمن يسكن إلى قـوله من الشهود، والاحتياط من عجل يحيل الحكم عن بيـانه، أو رِيْثٍ يـرجيه عنـد وضوحـه وتبيانه؛ وأن يتجافى عمَّا لم يُصرَّح له بذكره وشرحه، ولا يُسرع إلى تصديق ساعٍ وإن تشبَّه بالناصحين في نُصحه؛ حتى يستبين له الحقّ فيمضيه، عاملاً بما يوجبه حكمُ الله فيه، وأن يدرأ من الحدود ما اعترضت الشبهة دليله، وكانت شواهده مدخوله؛ ويقيم منها ما قامت شهوده، ولم يمكن إنكاره وجحوده؛ قال الله تعالى: مكبـراً لتجافيهـا، ومعظماً للتجوز فيها: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَـأُولَئِـكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

وأمره بتصفُّح أحوال الشُّهود المعدلين، المسموعة أقوالهم في أمـور المسلمين وأحوال الدِّين؛ ومواصلة البحث عن طرائقهم، واستشفاف خلائقهم، مستخـدماً في ذلك سَرَّه وجهره، وواصلاً بعوان دأبه فيه بكره؛ فمن علمه سليماً في فعله، غير ظنين في أصله، مُتحرِّياً في كسبه، مرضيًّاً في مذهبه، حافظاً لكتاب الله سبحانه، مُتمسِّكاً من علم الشريعة بما يلوي عن مهاوي الخطأ عنانه، حالياً بالديانـة المنيرة المـطالع، حامياً نفسـه عن الإسفاف إلى دِنـايا المـطامع، حـاوياً من الـظَّلف والأمانـة، والقدر والصيانه، والاحتراس والتحفظ، والتحرُّز والتيقُّظ، ما تميَّز به على أشكالـه وأترابـه، وطال مناكب أمثاله وأضرابه، فقد كلمت صفاته، واقتضت تقديمه أدواته، ووجب أن يُمضي كونه عدلاً، ويجعله لقبول الشهادة أهلاً، ومن رآه عن هـذه الخلال مقصِّـراً،

وببعضها مستظهراً، وكان موسوماً بديانة مشكورة، ونزاهة مأثورة، رضي بذلك منه قانعاً، وحكم بقوله سامعاً. ومن كان عن هذين الفريقين نائياً، ولأحوالهم المبيَّن ذكرها نافياً، ألغى قوله مُطَّرحاً، وردَّ شهادته مصرِّحاً، فإنَّ هؤلاء الشهود أعوان الحق على انتصاره، وحرب الباطل على تتبيره وبواره، ومحجَّة الحاكم إلى قضائه، ووِزرُه الذي يستند إليه في سائر أنحائه، فإذا أعذر في ارتيادهم، واستفرغ وسعه في انتقادهم، فقد حرج من عهدة الاجتهاد، واستحقَّ من الله جزاء المجتهد يوم التَّناد؛ ومتى غرَّر في ذلك توجَّهت اللائمة عليه، وكان قمناً بنسبة التقصير في الاحتياط إليه؛ والله يتولَّى السرائر، ويبلو خفيات الضمائر، قال سبحانه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾. وقال جل ذكره: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونْ﴾.

وأمره أن يكل أمور اليتامى في أملاكهم وأموالهم، ومراعاة شؤونهم وأحوالهم، إلى الثقات الأعفَّاء، والكفاة الأتقياء، الذين لا تستهويهم دواعي الطمع، ولا يُوردهم الإسفاف موارد الطَّبع، وأن يتتبَّع أمورهم ويتصفَّحها، ويشارفها بنفسه ويستوضحها، عالماً أنه عمَّا في أيديهم مسؤول، فإنَّ عُذره في إهمال يتخلَّله غير مقبول، وهو سبحانه يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمَاً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾.

وأن يوعز إليهم بالإنفاق على أربابها بالمعروف: ليتَّهجوا فيها جِدد القصد المألوف، حتَّى إذا بلغوا الحُلُم، وأُونس منهم الرُّشد وعُلَم؛ وساغ لهم التصرُّف في نفوسهم، ووثق منهم باستدرار معايشهم، دفع إليهم أموالهم محروسة، ووفَّاهم إيَّاها كاملة غير منقوصة، مستظهراً بالشهادة عليهم، والبراءة منها بتسليمها إليهم، أتِّباعاً لقوله تعالىٰ: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدَاً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وَبِدَاراً أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِياً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللهِ حَسِيباً﴾.

وأمره بتزويج الأيامى اللواتي فقدن الأولياء، واعتدى عليهن صرف الدَّهر وأساء، وأضرَّ بهنَّ طول الإرمال، وبدت عليهنَّ آثار الخلَّة في الحال، فينكحهنَّ أكفاءهنَّ من الرجال، ويتمُّ عقد نكاحهنَّ على مهور الأمثال.

وأمره بتفويض أمر الوقوف الجارية في نظره إلى من يأمنه ويختاره، وتقرن

بإعلانه في ارتضائه أسراره، من أهل التَّجربة والحياء، ذوي الاضطلاع والغِناء، فإنهم أقلُّ إلى المطامع تشوُّفاً، وأبعد في عواقب الأمور نظراً وتلطُّفاً، وأن يوسِّع عليهم في الأرزاق، فيوصلها إليهم مهنَّأة عند الوجوب والاستحقاق، فبذلك يملك المرء نفسه ويستصلحها، ويتجنَّب مواقف التُّهم ويطرحها، وتجب عليه الحجَّة إن ثلم أمانة، أو فارف خيانة، مستظهراً بترتيب المشرفين الذين خبر أحوالهم وسبِر أفعالهم.

وأن يتقدَّم إلى المستنابين قبله بالإنفاق عليها حسب الحاجة من محصولها، حافظاً بما تعمَّده من ذلك لأصولها، وجباية ارتفاعها من مظانها، والتماس حقوقها في أوانها، وصرفها في وجوهها التي شرطها واقفوها، وعيَّن عليها أربابها وأهلوها، غير مخلٍّ مع ذلك بالإشراف والتطلُّع، ولا مُهملٍ للفحص والتبلُّغ، فمن ألفاه حميد الأثر، ورضي العيان والخبر، عزل عليه، وفوَّض مستنيماً إليه، ومن وجده قد مدَّ إلى خيانة يده استبدل به وعزله، جزاء بما فعله: **﴿إنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّاناً أَثِيماً﴾**.

وأمره أن يستخلف على ما نأى عنه من البلاد من جمع إلى الوقار الحلم، وإلى الدراية الفهم، وإلى التيقُّظ الاستبصار، وإلى الورع الاستظهار، ممَّن لا يضيق بالأمور ذرعاً، ولا تحدث له مراجعة الخصوم ضجراً ولا تبرُّماً، ولا يتمادى في أسباب الزَّلَّة، ولا يقصِّر عن الرجوع إلى الحق إذا اتَّضح له، ولا يكتفي بأدنى معدلة عن بلوغ أقصاها، ولا تتهافت نفسه على طاعة هواها، ولا يُرجى الأخذ بالحجة عند انكشافها، ولا يعجِّل بحكم مع اعتراض الشُّبهة واكتنافها، ولا يستميله إغراء، ولا يزدهيه مدح وإطراء، وأن يعهد بمثل ما عهد أمير المؤمنين إليه، ويعذر في الإجهاد بإيجاب الحجة عليه: ليبرأ من تبعة بادرةٍ عساه يأتيها، أو مزلفة تناديه فيهبُّ ملبِّيا لداعيها، قال الله تعالىٰ: **﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ البِرِّ والتَّقْوىٰ وَلاَ تَعَاوَنُوا علىٰ الإِثْمِ والعُدْوَانِ واتَّقُوا اللهَ إنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ﴾**.

وأمره أن يمضي ما أمضاه الحكَّام قبله ولا يتعقَّب أحكامهم بتأويل، مجتنباً تتبُّع عثراتهم، والبحث عن هفواتهم، ومهما رفع إليه من ذلك مما الإجماع عليه موافق، ولسان الكتاب والسُّنَّة به ناطق، أمضاه وحكم به، وإن كان مبايناً لمذهبه، فإنَّ الحكومات كلها ماضيةٌ على اختلاف جهاتها، مستمرَّة على تنافي صفاتها، محمية عن التأويل والتعليل، محروسة من التعيير والتبديل، ما كان لها مخرج في بعض الأقوال، أو وُجد لها عند الفقهاء احتمال، إلا أن يكونَ الإجماع منعقداً على ضدِّها، آخذاً

بإلغائها وردِّها، فيستفرغ في إيضاحها جهده، وينفق في تلافيها من الاستطاعة وجده، حتَّى يعيدها إلى مقرِّها من الواجب، ويمضيها على الحقِّ للَّازب. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون﴾.

وأمره أن يتَّخذ كاتباً بالطَّلب موسوماً، وبأدقِّ ما يُناط به قِسْوماً، خبيراً بما يسطره، عالماً بما يذكره، عارفاً بالشُّروط والسِّجلَّات، وما يتوجَّه نحوها من التأويلات، وبتداخلها من الشّبه والتلبيسات، مطَّلعاً على أسرارها وعللها، وبتصاريف حيلها، محرِّزاً في كل حال، متنزِّهاً عن مذموم الفعال، متَّخذاً خشية الله شعاراً، مسبلاً دون عصيانه من التُّقى أستاراً: فإنها نظاماته التي يرجع إليها، ويده التي يبطش بها ويعوِّل عليها؛ ومتى لم تكن له من نفسه وازع، ولا من عقله ودينه رادع، لم يُؤمِن أن تدبَّ عقاربه ليلاً، ويسحب على الغوائل والموبقات ذيلاً، فيعمّ الضرر بمكانه، ويشرع أذاه إلى المسلمين حدَّ سنانه، وأن يتخيَّر حاجباً طاوياً كشحه دون الأشرار، جامعاً لأدب الأخبار، مدَّرعاً جلباب الحياء، طلق الوجه عند اللقاء، سهل الجانب ليِّنه، مستشعر الخير متيقِّنه، غير متجهِّم للناس، ولا معاملهم بغير البشاشة والإيناس، فإنه الباب إليه، والمعتمد في لقائه عليه. فلينتخبه انتخاب من علم أنَّ حسن الثناء خير زاد. والنفس ذخر وعتاد، ورأي طيِّب المحمدة أجمل كسب مراد، وحظ مجد مستفاد، ومتى كان عن هذه الخلال متخليًّا، وبخلافها متحلِّياً، اعتاض عنه بمن هو أسلم غيباً، وآمن ريباً، وأنقى حياء وأقلُّ عيباً، قال الله سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ المُضِلِّينَ عَضُدا﴾.

وأمره أن يتسلَّم ديوان القضاء وما فيه من الحجج والسِّجلَّات، والوثائق والكفالات، والمحاضر والوكالات، بمحضر من العدول ليكونوا له مشاهدين، وعليه شاهدين؛ وأن يجعل خزَّانها من يرتضيه، باجتماع أدوات الخير فيه، عاملاً في حفظها بما تقتضيه الأمانة التي أشفقت السموات والأرض والجبال منها، وأقررن بالعجز عنها؛ متحرِّياً من أمر يبوء معه بالآثام، في دار المقام؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمانَةَ على السَّمواتِ والأَرْضِ والجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وأَشْفَقْنَ مِنْهَا وحَمَلَها الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾.

وأمره بمراعاة أمر الحسبة فإنها أكبر المصالح وأهمُّها، وأجمعها لنفع الناس وأعمُّها، وأدعاها إلى تحصين أموالهم، وانتظام أحوالهم، وحسم مواد الفساد وكفِّ

يده عن الامتداد؛ وأن يتقدَّم إلى المستناب فيها بمداومة الاطلاع على كميَّة الأسعار، والفحص عن مادة المخلوقات في الانقطاع والاستمرار، ومواصلة الجلوس في أماكن الأقوات ومظانِّها: ليكون تسعيرها بمقتضى زيادتها ونقصانها، غير خارج في ذلك عن حدِّ الاعتدال، ولا مائل إلى ما يجحف بالفريقين من إكثار وإقلال، وأن يراعي عيار المكاييل والموازين، ليميِّز ذوي الصِّحَّة من المطفِّفين، فيقول لمن حسن اعتباره مرحى ويقابل من ساء اختباره بما يجعله لأمثاله رادعاً، حتى يزنوا بالقسطاس المستقيم، ويتجنبوا التطفيف بقلب من إضمار المعاودة سليم، قال الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾.

هذا عهد أمير المؤمنين إليك، وحجَّته عند الله تعالى عليك، وقفك فيه على منهج الصَّلاح، وأعلقك منه إن اتَّبعته بأسباب النَّجاح، وأدرّ به عليك خلف السَّعادة إلى أمريته بيد القبول، وجمع لك مع احتذائه بدائد المأمول، وعطف لديك متى تمثلته شوارد السُّول، وأوجدك ضالَّة متاعك إن أصغيت إليه سامعاً مطيعاً، وأعاذ إن ائتمرت بأوامره شمل أقوالك جميعاً، وأرادك مرعى النجاة إن نهضت بأعبائه مريعاً، لم يدَّخرك فيه شفيفاً، ولا حقرك إرشاداً وتعريفاً، خلع به ربقة الأمانة عن عنق اجتهاده، وأوضح لك ما يُسأل غداً عن فعله واعتماده.

فبادر إلى العمل به مسرعاً، وقُمْ بالمحدود فيه مضطلعاً، واعلم أن لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة، فاغضض عن مطامح الهوى طرفك، واثن عن أضاليل الدنيا الغزارة عطفك، واخش موقفاً تشخص فيه الأبصار، وتعدم الأعوان والأنصار، يوم ينظر المرء ما قدَّمت يداه، وتنقطع الوسائل إلا ممَّن أطاع الله واتَّقاه، ينعم عوفك، ويأمن يوم القيامة خوفك، ومهما عرض لك من شبهة لم تلف مخرجاً منها، ولا صدار عنها، ولا وجدت لسقمها هناء، ولدائها شفاء، فطالع حضرة أمير المؤمنين بحالها مستعلماً، وإنهها إليه مستفتحاً باستدعاء الجواب عما أصبح لديك مستغلقاً مبهماً، يمددك منه بما يريك صبح الحق منبلجاً، وضيق الشَّكِّ منفرجاً، عن علم عنده البحر كالقياس، إلى أوشال الناس؛ والله تعالى يعضد آراء أمير المؤمنين بالصواب، ويمده بالتوفيق في سائر الآراب؛ ويقود لمراده أزمة جوامحها الصعاب، ما أنجم سحاب، وأثجم رباب، بمنِّه وسعة فضله.

وهذه نسخة عهد بقضاء القضاة في مدينة السلام وجميع البلاد والأعمال والنواحي والأمصار، شرقاً وغرباً[1]، كُتِبَ به عن الإمام الناصر لدين الله أحمد، للقاضي محيي الدين أبي عبدالله محمد بن فضلان:

هذا ما عهد به عبدالله وخليفته في العالمين، المفترض الطاعة على الخلق أجمعين، أبو العبَّاس أحمد الناصر لدين الله أمير المؤمنين، إلى محمد بن يحيى بن فضلان: حين سبر خلاله واستقراها، واعتبر طرائقه واستبراها، فألفاه رشيداً في مذاهبه، سديداً في أفعاله وضرائبه، موسوماً بالرَّصانة، حالياً بالورع والدِّيانة، مبرِّزاً من العلوم في فنونها، عالماً بمفروض الشريعة المطهَّرة ومسنونها، مدَّرعاً ملابس العفاف، قد أناف على أمثاله في بوارع الأوصاف، فقلَّده قضاء القضاة في مدينة السلام وجميع البلاد والأعمال، والنواحي والأمصار: شرقاً وغرباً، وبعداً وقرباً، سكوناً إلى ما علم من حاله، واضطلاعه بالنهضة المنوطة به واستقلاله، وركوناً إلى قيامه بالواجب فيما أسند إليه، ونهوضه بعبء ما عُوِّل في حفظ قوانينه عليه؛ واستنامة إلى حلول الاصطناع عنده، ومصادفته منه مكاناً تبوَّأه بالاستحقاق وحده؛ والله تعالى يعضد آراء أمير المؤمنين بمزيد التوفيق في جميع الأمور، ويحسِّن له الخيرة فيما يؤمُّه من مناظم الدين وصلاح الجمهور، وما توفيق أمير المؤمنين إلا بالله عليه يتوكَّل وإليه ينيب.

أمره بتقوى الله تعالى في إعلانه وإسراره، وتقمُّص شعارها في إظهار أمره وإضماره؛ فإنها العروة الوثقى، والذُّخر الأبقى، والسعادة التي ما دونها فوزٌ ولا فوقها مرقى؛ وهي حلية الأبرار، وسيما الأخيار، والمنهج الواضح، والمتجر الرابح، والسبيل المؤدِّي إلى النجاة والخلاص، يوم لا وزر ولات حين مناص. وأنفع العدد والذخائر، وخير العتاد يوم تنشر الصحف وتبلى السرائر، يوم تشخص الأبصار، وتعدم الأنصار: **﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾**. ولا ينجو من عذاب الله يومئذ إلا من كان زاده التقوىٰ، وتمسك منها بالسبب الأقوىٰ، قال الله تعالى: **﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوىٰ واتَّقُونِ يَا أُولِي الأَلْبَابِ﴾**.

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١٠ ص ٢٨٦ ـ ٢٩١.

وأمره أن يجعل كتاب الله إماماً يهتدي بمناره، ويستصبح ببواهر أنواره، ويستضيء في ظلم المشكلات بمنير مصباحه، ويقف عند حدود محظوره ومباحه، ويتّخذه منالاً يحتذيه، ودليلاً يتّبع أثره فيهديه، ويعمل به في قضاياه وأحكامه، ويقتدي بأوامره في نقضه وإبرامه؛ فإنه دليل الهدى ورائده، وسائق النُجع وقائده، ومعدن العلم ومنبعه، ومنجم الرَّشاد ومطلعه، وأحد الثقبين اللذين خلّفهما رسول الله ﷺ في الأمة، والذكر الذي جعله الله تعالى تبياناً لكل شيء وهدىً ورحمة، فقال عز من قائل ﴿وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدَىً ورحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينْ﴾.

وأمره بانتزاع الآثار النبوية صلوات الله على صاحبها وسلامه، والاهتداء بشمولها التي تتجلّى بها دُجنة كل مشكل وظلامة، والاقتداء بسُنَّة الشريعة النبوية، وتصفُّح الأخبار المسموعة، والعمل منها بما قامت أدلّة صحَّته من جميع جهاته، واستحكمت الثِّقة بنقلته عنه ـ عليه السلام ـ ورواته؛ وسلمت أسانيده من قدح، ورجاله من ظنَّة وجرح، فإنَّها التالية للقرآن المجيد في وجوب العمل بأوامره، والانتهاء بروادعه وزواجره؛ وهو عليه الصلاة والسلام الصادق الأمين الذي ما ضلَّ وما غوى، وما ينطق عن الهوى، وقد قرن الله سبحانه طاعته بطاعته، والعمل بكتابه والأخذ بسُنَّته، فقال عزَّ من قائل: ﴿ومَا آتاكُمُ الرَّسُولُ فخُذُوهُ وما نهاكُمْ عنْهُ فانْتهُوا واتَّقُوا الله إنَّ الله شَدِيدُ العِقاب﴾.

وأمره بمجالسة العلماء، ومباحثة الفقهاء، ومشاركتهم في الأمور المشكلة، وعوارض الحكومات المعضلة، لتستبين سبيل الصواب، ويعرى الحكم من ملابس الشُّبه والارتياب؛ ويخلص من خطإ الانفراد، وغنوائل الاستبداد، فالمشورة باليمن مقرونة، والسلامة في مطلوبها مضمونة، وقد أمر الله تعالى بها نبيَّه ﷺ مع شرف منزلته وكمال عصمته، وتأييده بوحيه وملائكته؛ فقال سبحانه: ﴿وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَىٰ الله إنَّ الله يُحِبُّ المُتوكِّلين﴾.

وأمره بفتح بابه، ورفع حجابه، وأن وأن يجلس الخصوم جلوساً عامًّا، وينظر في أمورهم نظراً حسناً تاماً، مساوياً بينهم في نظره ولحظه، وإصغائه ولفظه، محترزاً من ذي اللَّسن وجرأة جنانه، متأنِّياً بذي الحصر عند إقامة برهانه، فربَّما كان أحد

الخصمين ألحن بحجَّته، والآخر ضعيفاً عن مقاومته، هذا مقام الفحص والاستفهام، والتثبُّت وإمضاء الأحكام: ليسلم من خديعة محتال، وكيد مغتال، مائلاً في جميع ذلك مع الواجب، سالكاً طريق العدل اللَّاحب؛ غير فارق في إمضاء الحكم بين القوي والضعيف، والمشروف والشريف، والمالك والمملوك، والغني والصُّعلوك، قال الله تعالىٰ: ﴿إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

وأمره أن يَتَصفَّح أحوالَ الشهودِ، المسموعةِ أقوالُهم في الحُقوقِ والحُدُود، المرجُوع إلى أماناتهم، المعمول بشهادتهم؛ الذين بهم تقام الحجج وتدحض، وتبرم الأحكامُ وتُنْقَض؛ وتُثْبَت الدَّعاوي وتُبْطَل، وتُمضي القضايا وتُسَجَّل؛ مجتهداً في البحْث عن طرائِقِهِم وأحوالهم، وآنْتقادِ تصاريفِهم وأفْعالهم، وآستِشْفاف سَجَاياهم؛ وعِرْفان مَزَاياهم؛ مخصِّصاً بالتمييز مَنْ كان حميدَ الخِلال، مرضِيَّ الفِعال؛ راجعاً إلى وَرَع ودِين، متمسِّكاً من الأمانة والنَّزاهة بالسبب المَتِين، قال الله تعالىٰ: «وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ».

وأمره بالنظر في أمور اليَتامىٰ وأَمْوالهم، ومراعاةِ شُؤُونهم وأحوالِهم؛ وأن يرتِّب سبب آتِّساق مصالحهم الثِّقاتِ الأعفَّاء، والأُمَناءَ الأتْقِياء؛ ممن ظهرَتْ دِيانَتُه، وحسُنَت سَرِيرتُه؛ وآشتَهر بالظَّلَف والعَفَاف، والتَنزُّه عن الطمَع والإسْفاف؛ ويأْمُرَهم بحفظها من خَلَل يتخلَّلها، ويدِ خائنةٍ تَدْخُلها؛ ولْيكُن عليهم حَدِبا، وفي فَرْط الحُنُوّ أبا؛ وخَلَفا من آبائهم في الإشْفاق عليهم، وحُسْن الالتفاتِ إليهم؛ فإنَّه عنهم مَسْؤُول، والعُذْرُ عند الله تعالىٰ في إهمالهم غيرُ مقبُول؛ وأن يأْذَن لهم في الإنْفاق عليهم بالمعْروف من غيْرِ إسرافٍ ولا تقْتِير، ولا تضْيِيقٍ ولا تَبْذِير؛ فإذا بلغ أحَدُهم النِّكاح، وآنَس منه امارات الرُّشْد والصَّلاح، دفع مالَه إليه، وأشهد بقَبْضه عليه؛ علىٰ الوجْه المنصُوص، غير مَنْقُوص ولا مَبْغُوص؛ ممتثلاً أمرَ الله تعالىٰ في قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وكَفَىٰ بِاللهِ حَسِيباً﴾.

وأمره بتزويج الأيَامَى اللَّوَاتِي لا أَوْلياءَ لهنّ من أكفائِهنَّ، بمُهورِ أمثالِهنَّ؛ وأن يشْمَل ذوات الغِنىٰ والفَقْرِ منهنَّ بعَدْله، ويَتحرّىٰ لهنَّ المصلحةَ في عَقْده وحَلِّه.

وأمره أن يستنيبَ فيما بعدعنه من البلاد ودَنا، وقرب منه ونأى، كل ذي علم

واستبصار، وتيقظ في الحكم واستظهار؛ ونزاهة شائعة، وأوصاف لادوات الاستحقاق جامعة؛ ممن يتحقق نهوضه بذلك واضطلاعه، ويأمن استزلاله وانخداعه؛ وان يعهد إليهم في ذلك بمثل ما عهد اليه ولا يأتوهم تنبيهاً وتذكيراً، وإرشاداً وتبصيراً؛ قال الله تعالى: ﴿وتَعَاوَنُوا عَلىٰ البِرِّ والتَّقْوىٰ ولا تَعَاوَنُوا علىٰ الإثْم والعُدْوانِ﴾.

وأمره بامضاء ما أمضاه قبله الحكام، من القضايا والأحكام؛ غير متعقب أحكامهم بنقض ولا تبديل، ولا تغيير ولا تأويل؛ إذا كانت جائزةً في بعض الأقوال، ممضاةً على وجهٍ من وُجُوه الاحتمال؛ غير خارقة للاجماع، عاريةً من ملابس الابتداع؛ وإن كان ذلك منافياً لمذهبه، فقد سبق حكم الحاكم به؛ قال الله تعالى: ﴿ومَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُون﴾.

وأمره أن يتخذ كاتباً قيّماً بشروط القضايا والسجلات، عارفاً بما يتطرق نحو ما من الشبه والتأويلات، ويتداخلها من النقض والتلبيسات؛ متحرزاً في كل حال، متنزهاً عن ذميم الأفعال. وأن يتخير حاجباً نقي الجيب، مأمون المشهد والغيب؛ مستشعراً للتقوى، في السر والنجوى، سالكاً للطريقة المثلى؛ غير متجهم للناس، ولا معتمد ما ينافي بسط الوجه لهم والإيناس؛ فإنه وصلتهم اليه، ووجهه المشهود قبل الدخول عليه؛ فلينتخبه من بين أصحابه، وممن يرتضيه من أمثاله وأضرابه.

وأمره بتسلم ديوان القضاء والحكم، والاستظهار على ما في خزائنه بالإثبات والختم؛ والاحتياط على ما به من المال والسجلات، والحجج والمحاضر والوكالات؛ والقبوض والوثائق والاثبات والكفالات، بمحضر من العدول الامناء الثقات؛ وأن يرتب لذلك خازناً يؤدي الامانة فيه، ويتوخى ما توجبه الديانة وتقتضيه.

وأمره بمراعاة أمر الحسبة؛ فإنها من أكبر المصالح وأهمها، واجمعها لمنافع الخلق واعمها؛ وادعاها الى تحصين أمْوالهم، وانتظام احوالهم؛ وأن يأمر المستناب فيها باعتبار سائرِ المبيعات فيها؛ من الأقوات وغيرها في عامة الأوقات؛ وتحقيق أسباب الزيادة والنقصان في الأسعار، والتصدّي لذلك على الدوام والاستمرار؛ وأن يجري الأمر فيها بحسب ما تقتضيه الحالُ الحاضرة، والموجبات الشائعة الظاهرة؛ واعتبار الموازين والمكاييل، وإعادة الزائد والناقص منها إلى التسوية والتعديل؛ فإن اطلع لأحد من المتعاملين على خيانة في ذلك وفعل ذميم، أو تطفيف عدل فيه عن الوزن بالقسطاس المستقيم، أنالَهُ من التأديب، وأسباب التهذيب، ما يكون له رادعاً،

ولغيره زاجراً وازعاً؛ قال الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذينَ إذَا آكْتَالُوا عَلَىٰ النَّاس يَسْتَوْفُونَ وإذَا كَالُوهُمْ أوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُون ألا يَظُنُّ أُولئِكَ أنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيم يَوْمَ يَقُومُ الناسُ لِرَبِّ العالَمِين﴾.

وهذا عهد أمير المؤمنين إليك، وحجته عند الله تعالى عليك؛ قد أولاك من صنوف النعم والآلاء، وجزيل الكرم والحباء؛ ما يوجب عليك الاعتراف بقدره، واستيزاع شكره؛ ووقف بك على محجة الرشاد، وهداك إلى منهج الحق وسنن السداد؛ ولم يألك تثقيفاً وتبصيراً، وتنبيهاً وتذكيراً. فتأمل ذلك متدبراً، وقف عند حدود أوامره ونواهيه مستبصراً؛ واعمل به في كل ما تأتيه وتذره، وتورده وتصدره؛ وكن للمخيلة في ارتيادك محققاً، وللمعتقد فيك مصدقاً؛ تفز من خير الدارين بمعلى القداح، وإحماد السرى عند الصباح؛ وحسب أمير المؤمنين الله ونعم الوكيل.

٤ - في القاهرة:

بقيام الدولة الفاطمية، ثم الدولة الأيوبية، كان يتولى أمر القضاء في مصر قاضي قضاة واحد. وبقيام دولة المماليك، ومع حلول سنة ٦٦٣/١٢٦٥، استقر الحال على أربعة قضاة من مذاهب الأئمة الأربعة: الشافعي ومالك وأبي حنيفة وابن حنبل[1] ذلك أن الظاهر بيبرس رأى تقرير أربعة قضاة من كل مذهب قاض حتى لا تضطرب الأمور بسبب اختلاف المذاهب، وكتب لكل منهم «تقليد» بذلك، ولكنه خَصَّ قاضي القضاة الشافعي بالتولية في بلاد الريف دون غيره من القضاة الثلاثة.

وقد رسم المكاتبة إلى القضاة الأربعة بمصر والشافعي خاصة، «المجلس العالي»، أما بقية القضاة: الحنفي والمالكي والحنبلي فرسم المكاتبة إليهم «المجلس السامي»[2]. وللمقارنة، هذه نسخ عن تقليد قاضي قضاة كل مذهب على حدة:

(أ) تقليد قاضي قضاة الشافعية:

وهذه نسخة تقليد بقضاء القضاة الشافعية، كتب به لقاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز، حين استقر أحد القضاة الأربعة بعد انفراده بالوظيفة سنة

(١) القلقشندي. صبح الأعشى، جـ ٤ ص ٣٥ - ٣٦

(٢) العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١١٥ - ١١٦

القلقشندي: صبح الأعشى، جـ ١١ ص ١٧٤.

٦٦٣/١٢٦٥، وهي من إنشاء القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر[1] :

الحمد لله مجرد سيف الحق على من اعتدى، وموسع مجاله لمن راح إليه واغتدى، وموضح طريقه لمن اقتاد واقتدى، ومزين سمائه بنجوم تستمد الأنوار من شمس الهدى؛ الذي أعذب لشرعة الشريعة المحمدية ينبوعاً، وأقامها أصلاً مد بثمار الرشد فروعاً.

نحمده على نعمه التي ألزمتنا لتشييد مبانيها شروعاً، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة نعمر بها من القلوب والأفواه ربوعاً. ونصلي على سيدنا محمد الذي أرسله الله الى الخلائق جميعاً، وقام بعبء الأمر يصنع حسناً ويحسن صنيعاً، صلى الله عليه وعلى آله صلاةً لا يبرح برقها ملموعاً، ولا ينفك وترها بالتسليم مشفوعاً.

وبعد، فإن أحقَّ من جدد له شرف التقريض، وخلد له إرضاء الأحكام وإمضاء التفويض، وريش جناحه وإن لم يكن المهيض، وفسح مجاله وإن كان الطويل العريض؛ ورفع قدره على الأقدار، وتقسمت من سحائبه الأنواء ومن أشعته الأنوار، من غزر مده فجرت منه في رياض الحق الأنهار، وغدا تخشع لتقواه القلوب وتنصت لقوله الأسماع وترنو لمحياه الأبصار، قد أوفد من إرشاده للأمة لُطفاً فلطفاً، وأوقد من علمه جذوة لا تخبو وقبساً بالهوى لا يُطفي، وفات النظراء والنظار فلا يرسل أحدٌ معه طرفا ولا يمد إليه من حيائه طرقاً، واحتوى من علوم الشريعة على ما تفرق في غيره، وغدا خير دليل إلى الحق فلا يقتدى في المشكلات إلا برأي اجتهاده ولا يهتدى في المذاهب إلا بسيره؛ وكان لفلك الشريعة المحمدية قطباً، ولجثمانها قَلباً ولسوارها قُلباً؛ ولدليلها برهاناً ولإنسانها عيناً ولعينها إنساناً؛ فكم أرضى بني الأنام عن الأيام، وكم أغضى حياءً مع قدرته على الانتقام؛ وكم أمضى لله حكماً لا انفصال لعروته ولا انفصام، وكم قضى بالجور في ماله وبالعدل في الأيتام؛ فلو استعداه الليل على النهار لأنصفه من تعديه، ولم يداجه لما ستره عليه من تعديه في دياجيه؛ فهو الصادع بما أمر الله به ولو على نفسه، والمسترد الحقوق الذاهبة من غير محاباة حتى لغده من يومه وليومه من أمسه.

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ ١١ ص ١٧٥ ـ ١٧٧.

ولما كان قاضي القضاة تاجُ الدين عبد الوهاب ممن هو في أحسن هذه السمات قد تصور، وكادت نجوم السماء بأنوازه تتكثر، وتجوهر بالعلوم فأصبح حقيقة هو التاج المجوهر؛ وله مزايا السؤدد التي لا يُشك فيها ولا يُرتاب؛ وسجايا الفضل التي إذا دخل [إليه] غيره من باب واحد دخل هو إليه من عدة أبواب؛ وهو شجرة الأحكام، ومصعد كلم الحكام؛ ومطلع أنجم شرائع الإسلام، ومهبط وحي المقدمات والارتسام، ومجتمع رفاق القضايا في الحلال والحرام، خرج الأمر الشريف بتجديد هذا التقليد الشريف له بقضاء القضاة بالديار المصرية، فليستصحب من الحق ما هو مليٌّ باستصحابه، وليستمر على إقامة منار الحق الذي هو موثق عُراه ومؤكد أسبابه، وليحتلب من أخلاف الإنصاف ما حفله اجتهاده ليد احتلابه؛ عالماً بأن كل إضاءة إنارتها من قبسه، وإن استضاء بها في دياجي المنى، وكل ثمرة من مغترسه، وإن مد إليها يد الاجتنا؛ وكل جدول هو من بحره وإن بسط إليه راحة الاغتراف، وكل منهج هو من جادته وإن ثني إلى سلوكه عنان الانصراف لا الانحراف؛ وهو بحمد الله المجتهدُ المصيب، والمادة للعناصر وإن كان نصيبُه منها أوفرَ نصيب؛ وسجاياهُ يتعلم منها، كيف يوصي ويعلم، ومزاياه تقوم الأود، كيف يقوم، والله الموفق بمنه وكرمه!.

(ب) تقليد قاضي قضاة المالكية:

وهذه نسخة تقليد بقضاء قُضاة المالكية[1]، لقاضي القُضاة جمال الدين يوسف البساطي، وذلك في شهر رجب سنة ٨٠٤/١٤٠٢، وهو:

الحمد لله الذي شنع جلال الإسلام بجماله، وناط أحكامه الشرعية بمن اقترن بحميد مقاله جميل فعاله، وخص مذهب عالم المدينة بخير حاكم ما جرى حديثه الحسن يوماً إلا وكان معدوداً من رجاله، وعدق النظر في أحكامه بأجل عالم لو طلب له في الفضل مثل لعجز الزمان أن يأتي بمثاله.

نحمده على أن أخلف من النبعة الزكية صنواً زاكياً، وأدال من الأخ الصالح أخاً للعلوم شافياً، ولمنصبه العلي ولله الحمد وافياً. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له مجرد سيف الحق على كل مبطل معاند، ومرهف حده القاضب لكل ملحد عن سواء السبيل حائد؛ وأن سيدنا محمداً عبده ورسوله أفضل نبي فاق الأنام بفضله

(١) القلقشندي. صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٨١ - ١٨٧.

وعم البرية بعدله، وسد باب التوبة على متنقصه فلم تكن لتقبل توبة مثله، وكان إلى مالك مصيره فلا جرم قضى بإهدار دمه وتحتم قتله؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين ذبوا عن حمى الدين وذادوا، وسلكوا سبيل المعدلة إذ حكموا فما ضلوا عن سنن الطريق ولا حادوا؛ صلاةً تبقى ببقاء الدهور، ولا تزول بهجة جمالها بتوالي الأعوام والشهور، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فإن أولى ما قصر عليه النظر، واستغرقت فيه الفكر وعرا العيون فيه السهر؛ وصرفت إليه الهمم، ورغبت في البراءة من تخلفه الذمم ـ النظر في أمر منصب الشرع الشريف الذي يأوي الملهوفُ إلى ظله، ويلجأ المستجير إلى عدله، ويتعلق العفاة بوثيق عروته ومتين حبله؛ وبرهبته يكف الظالم عن ظلمه، وينتصفُ الخصمُ من خصمه، ويُذعن العاصي إلى طاعته وينقادُ الأبي إلى حكمه، ويأتم به الحائرُ في دجى الجهل فيستضيء بنوره ويهتدي بنجمه؛ لا سيما مذهب مالك الذي لم يزل للدين من أهل الإلحاد مثئراً، وللقصاص من أهل العناد مبتدراً، وبسل سيف الحق على الطغاة المتمردين مشتهرا؛ ففاز من سطوات الإرهاب بأرفع المراتب، وعلا رقاب المُلحدين بأهرف القواضب، وخص من سفك دماء المبطلين على البت بما لم يشاركه فيه غيرهُ من المذاهب؛ فوجب أن يختار له من ينص الاختبار على أنه أهل للاختيار، ويقطع المنافس أنه الراجح وزناً عند الاعتبار، وتأخذ مناقبه البسيطة في البسط فلا تنفد إذا نفدت مناقب غيره المركبة عند الاختصار؛ ويشهد له ضده بالتقدم في الفضل وإن لم تتقدم منه دعوى، ويعترفُ له بالاستحقاق خصمُه فيتمسك من عدم الدافع فيه بالسبب الأقوى، ويحكم له بعلو الرتبة مناوئه فيرتفع الخلافُ وتنقطع النجوى، ويسجل له حاسدُه بثبوت المفاخر المحكوم بصحتها فلا ينقضها حاكم وإن بلغ من تدقيق النظرِ الغاية القُصوى؛ وتنفذ أحكامُه في البرية فلا يُوجَد لها مخالف، وتحذر شيعةُ الباطل سطوته فلا يرى الباطل مُحالف، ويشتهر عنه من نُصرة الحق ما يأمن معه المستضعف الخائف، ويتحقق فيه من قيام العدل ما يرتدع به الظالم الخائف؛ ويستوى عنده في لزوم الحق القوى والضعيف؛ ولا يُفرق في لازمه بين المشروف والشريف؛ ولا يميز في حمل الأعباء الشرعية بين الشاق وغيره ولا بينَ الثقيلِ والخفيف؛ ولا يجابي قريباً لقرابته، ولا جليلاً لجلالته، ولا ظالماً خوف ظلمه ولاذاً استطالة لاستطالته، ولا يستزله ذو لسن للسنة ولا بليغٌ لبلاغته، ولا يخالف بين

الصديق الملاطف وغيره إلا في منع قبول شهادته.

ولما كان المجلس العالي القاضوي، الكبيريّ، الإماميّ، العالميّ، الصدريّ، الرئيسيّ، الأوحديّ، العلاميّ، الكامليّ، الفاضليّ، المفيديّ، الفريديّ، الحجيّ، القدويّ، الخاشعيّ الناسكيّ، الحاكميّ، الجماليّ؛ جمالُ الإسلام، شرف الأنـام، حاكمُ الحكام؛ أوحدُ الأئمة، مفيد الأمة؛ مؤيد الملة، معز السنة؛ شمسُ الشريعة، سيفُ المناظرين، لسانُ المتكلمين، حكم الملوك والسلاطين، خالصةُ أمير المؤمنين، أبو المحاسن «يوسف البساطي» المالكي ـ أدام الله تعالى نعمته ـ هو المـراد من هذه الصفات، التي وقعت من محله الكريم موقعها، والمقصـودُ من هذه السمـات، التي ألفت من سيرته الفاضلة موضعها؛ وقارع صفاة هذه الذروة التي ما كان ينبغي لغيره أن يقرعها؛ وشمس الفضل الحقيق بمثلها أن لا يتوارى جمالُها بحجاب الغروب، وفاصل مشكلات القضايا إذا اشتد إشكالُها وعظمت في فصلها الخطوب، ومتعين الولاية التي إذا كانت في حق غيره على الإباحة كانت في حقه على الوجوب؛ وقد درب الأحكام وخبرها، وعرف على التحقيق حالها وخبرها، وورد من مشاربها الرائقة أصفى المناهل فأحسن وردها وصـدرها؛ ونفست جـواهر فـوائده ففـاقت جواهـر المعادن، وغـطت محاسنُ فضله فضائل غيره ولا تنكر المحاسن لـ «يوسف» وهو «أبو المحاسن»، فعلُومه المدونة بالبيان والتحصيل كافله، ومقدمات تنبيهاته بنتائج النـوادر الحسنة متـواصلة؛ وتهذيب ألفاظه المنقحة تؤذن بالتحرير، وعيون مسائله المتواردة لا تدخل تحت حصر ولا تقدير؛ فلو رآه «مالك» لقال: ما أعظم هذه الهمة، أو أدركه «ابن القاسم» لوفر من الثناء عليه قسمه، أو عاصره «ابن عبد الحكم» لحكم له بأن سهمه قد أصاب الغرض وغيره أطاش الريح سهمه؛ أو عاينه «أشهب» لقال قد ركب هذا الشهباء أتى يُلحق، أو سمع «ابن وهب» كلامه لقطع بأنه هبـة ربانيـة وبمثله لم يسبق؛ أو بلغ «ابن حبيب» خبره لأحب لقاءه، أو بصر به «سحنون» لتحقق أنه عالم المذهب ما وراءه؛ أو استشعر بقدومه «ابن سيرين» لبشر به، أو جاوره «ابن عـوف» لعاف مجـاورة غيره أو مجـاورة طنبه؛ أو جالسه «ابن يونس» لتأنس بمجالسته، أو حاضـره «أبو الحسن بن القصـار» لأشجى قلبه بحُسن محاضرته؛ أو جاراه «القاضي عبدُ الوهاب» لقضى بعلو مكانته، أو اتصل ذكره «بالمازري» لزرى على «مازر» لبعدها عن دار إقامته؛ أو اطلع «القـاضي عياض» على تحقيقاته لاستحسن تلك المدارك، أو ناظره «ابن عبد السلام» لسلم أنه

بيس له في المناظرة نظير ولا في تدقيق البحث مشارك؛ أو مر به «ابن الجلاب» لجلب فوائده إلى بلاده، أو حضره «ابن الحاجب» لتحقق أنه جامع الأمهات على انفراده.

هذا وقد حف بجلال لا عهد لأحدٍ بمثله، ولا طاقة لفاضل بمقاومة فضله، ولا يسمح الزمان بنظيره من بعده كما لم يسمح به من قبله؛ فاجتمع من جمال الجلال، وجلال الجمال، ما لم يكن ليدخل تحت الإمكان، وعزز عددهما من أعلام الأئمة بثالث ورابع فقام بناءُ الذين من المذاهب الأربعة على أربعة أركان؛ ولا عبرة بما يذهب إليه الذاهبون من كراهة التربيع تبعاً للمنجمين في اعتقادهم الفاسد، فقد ورد أن زوايا الحوض على التربيع وذلك فيه أعظم دليل وأقومُ شاهد.

وكان مذهب مالك رحمه الله هو المراد من هذه الولاية بالتخصيص، والمجلس الجماليّ المشارُ إليه هو المقصود بهذا التفويض بالتنصيص، اقتضى حسنُ الرأي الشريف أن نوفي مرتبته السنية حقها، ونبوىء النعم مستحقها، ونملك رقاب المعالي مسترقها، ونقدم على طائفة المالكية من أضحى لهم جمالاً، ونتحفهم بمن أمسى لغزهم كمالا، ونفوض قضاء مذهبهم إلى من إذا جرى في ميدان حكمه قالت محاسن قضاياه: هكذا هكذا وإلا فلا لا. ونسند الأحكام الشرعية إلى من هو بها أعرف، ونقفها على من عرف أنه على الحقائق ماضٍ وعند السنة يتوقف، ونعدق أمرها بمن ألف النزاهة فنكرة المطامع عنده لا تتعرف؛ ونكلُ النظر فيها إلى من أمسى لشروط الاستيجاب جامعاً، ونقدم في ولاية هذا المنصب من شفع له استحقاقه وكفى بالاستحقاق شافعاً.

فلذلك رسم بالأمر الشريف ـ لا زال يبسط لأوليائه من بساط الأنس ما كان مطوياً، ويُنيلهم من رغائب الآمال ما كان عنهم في سالف الأزمان مزوياً ـ أن يُفوض إليه قضاءُ قُضاة مذهب عالم المدينة، وإمام دار الهجرة، مالك بن أنس الأصبحي: قدس الله تعالى روحه. فليتلق ما فوض إليه بأفضل تلق يليق بمثله، ويتقبله تقبلاً يناسب رفعة محله، ويبتهج بأجل تفويض لم يسمح بتمنيه لآخر من قبله.

ومن أهم ما نوصيه به، ونوجه القول إليه بسببه؛ تقوى الله تعالى التي هي ملاك الأمر كله، وقوام الدين من أصله؛ والاشتمال عليها في سره وجهره والعمل بها في قوله وفعله، ثم بر الخلق والإحسان إليهم، والتجاوز عنهم إلا فيما أوجبه الشرع من الحقوق عليهم؛ ففي التقوى رضا الله. وفي البر رضا الخلق وناهيك بجمعهما من رتبة

فاخره، إذ لا شك أن من حصل رضا الله ورضا الخلق فقد حصل على خير الدنيا والآخرة؛ ووراء ذلك قاعدة في الوصايا جامعه، وتذكرة لذوي الذكرى نافعه؛ وهي أن يتأمل أحوال غيره تأمل من جعلها لنفسه مثالاً، ولنسجه منوالاً؛ فما استحسنه منها أتى مثله، وما استقبحه تجنب فعله؛ واقفاً في ذلك عند ما وردت به الشريعة المطهرة بنص صريح أو تأويل صحيح، معرضاً عن العقليات المحضة فلا مجال للعقل في تحسين ولا تقبيح.

وأما أدبُ القضاء الجاري ذكر مثله في العهود، والنظر في أمر النواب وكتاب الحكم والشهود؛ فهو به أدرب وأدرى، وبمعرفة ذلك لهم وعليهم أحق وأحرى، غير أنا نُوصيه بالتثبت في أمر الدماء وعلاقتها، وتحقق حكمها قبل الحكم بإراقتها؛ فإن ذلك لمادة القلق فيها أحسم، ومن تبعاتها في الدارين أسلم؛ والوصايا كثيرةٌ ولكنها منه تستفاد، وعنه تؤخذ وإليه تعاد؛ والله تعالى يتولاه، ويحوطه فيما ولاه، ويديم عليه هذه النعمة فما فوق منصبه منصبٌ يتمناه؛ والاعتماد. . . . إن شاء الله تعالى.

وكتب لست إن بقين من شهر رجب الفرد عام أربع وثمانمائة، حسبَ المرسوم الشريف، بمقتضى الخط الشريف.

وهذه نسخة توقيع بقضاء قضاة المالكية[1] أيضاً لقاضي القُضاة جمال الدين البساطيّ المذكور عند عوده إلى الوظيفة، في ذي القعدة سنة ٨٠٧/١٤٠٥. وقد وافق عودُه عودَ شيخ الإسلام جلالِ الدين عبد الرحمن البُلقيني إلى قضاء قُضاة الشافعية أيضاً، وهي:

الحمدُ لله الذي أعاد لرتبة القضاء رونق «جمالها» وأسعد جدها بأسعد قران ظهرت آثارُ يمنه بما آثرته من ظهور «جلالها»، وأجاب سُؤلها بأجل حاكم لم تعدل عنه يوماً في سُؤالها، وأسعد طلبتها بأكمل كفء لم تنفك عن خطبته وإن أطال في مطالها، وأكرم مآبها بأكرم كافٍ ما فاتها منالُ ماضٍ إلا أدركته به في مآلها.

نحمدُه على أن أُعطيت القوسُ باريها، واعيدت مياهُ الاستحقاق إلى مجاريها، وردت الشاردة إلى مالكٍ ألفت منه بالآخرة ما أُلفت من خيره في مباديها.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يخفق بالإخلاص مناطها،

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ ١١ ص ١٨٩ - ١٩٣.

ويـزداد مع طـول الأمد نشـاطها، ولا ينـطوي على ممرِّ الأيـام - إن شاء الله تعـالى - بساطها. ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أفضل نبيّ رفع قواعـد الدين وشـاد، وقام في الله حق القيام فحسم بسيف الشرع مادة الفساد، وأحكم بسد الذرائع سداد الأمور فحرت أحكام شريعته المطهرة على السداد؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين استنشق من معدلتهم أطيبُ عـرف، وخصوا من صفـات الكمال بـأحسن حلية وأكمـل وصف؛ صلاةً تـوهي عرا الإلحـاد، وتفصمها، وتبـك أعنـاق أهـل العنـاد، وتقصمها، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعدُ، فلا خفاءَ في أن الأبصار تتشوفُ لرؤية الهلال مع قرب الغيبة للأخذ منه نصيبها، والشمس يترقب طلوعها في كل يوم وإن قُرب زمانُ مغيبها، والمسافر يسـر بإيابه وإن تكرر قدومه من بعيد المسافة وقريبها، والسهران يتطلع من ليلته الطويلة إلى طلوع فجرها، والمناصب السنية تأرز إلى مستحقها كما تأرز الحية إلى جُحرها.

ولما كان المجلس العالي، القاضوي، إلى آخر ألقابه أعزَّ الله تعالى أحكامه هو الـذي حُمدت في القضـاء آثاره، وسـارت بحسن السيرة في الآفـاق أخبارُه، وحسن بحسن تـأتيه في الـورد والصدر إيراده وإصداره؛ وتنـافس في جميل وصفـه الطرس والقلم، وظهرت فضائله ظهور نار القرى ليلاً على علم؛ ونشرت الأيام من علومه ما تُطوى إليه المراحل، وجادت مواطر فكره بمـا يخصب به جنـاب المربـع الماحـل؛ وعمرت من منصب القضاء بولايته معـاهده، وجـرت بقضايـا الخير في البـدء والعود عوائده؛ ونفذت بنفاذ أوامره في الوجود أحكامه، ورقم في صحائف الأيام على توالي الدهور نقضـه وإبرامـه؛ وسُجل بثبـوت أحقيته فـانقطعت دون بلوغ شـأوه الأطماع، وحكم بموجب فضله فانعقد على صحة تقدمه الإجماع؛ ففرائد فوائده المدونة تؤذن بالبيان والتحصيل، ومقدمات تنبيهاتـه المحققة، تكفي نتـائج إفضـالها عن الإجمـال والتفصيل؛ وجواهر ألفاظه الرائقة، نعم الذخيرة التي تقتنى، ومدارك معانيه الفائقة، حسبـك من ثمرة فكـر تجتنى؛ وتهـذيب إيـراداتـه الـواضحـة تُغني في إدراكهـا عن الوسائل، وتحقيق مسائله الدقيقة تحقق فيها أنها عيون المسائل - وكانت وظيفة قضاء قُضاة المالكية بالديار المصرية في رفيع رتبتها، ووفر حرمتها، قد ألقت إليه مقاليدها، ورفعت بالانتماء إلى مجلسه العالي أسانيدها، وعرفت محله الرفيع فتعلقت منه بأعز منـال، وحظيت بجمـاله اليـوسفي المرة بعـد الأخرى فقـالت: لابـراح لي عن هـذا

الجمال؛ وعجمت بتكرر العود عوده فأعرضت عن السوى، وقرت بالإياب إليه عيناً «فألقت عصاها واستقر بها النوى» - اقتضى حسن الرأي الشريف أن نعيد الوظيفة المذكورة إليه، ونعول في استكشاف مشكلات الأحكام على ما لديه، إقراراً للأمر في نصابه، ورداً له بعد الشراد إلى مثابه، وإسعافاً للمنصب بطلبته وإن أتعب غيرُه نفسه في طلابه.

فلذلك رسم بالأمر الشريف، لا زال يبدىء المعروف ويعيده، ويوفر نصيب الأولياء ويزيده، أن يفوض إلى المجلس العالي المشار إليه قضاء القضاة بمذهب عالم المدينة وإمام دار الهجرة «مالك بن أنس الأصبحي» رضي الله عنه، على جاري عادته المتقدمة في ذلك. وأن يضاف إليه تدريس قبة الصالح والأنظار الشاهد بها توقيعه الشريف، وأن لا يقرر أحد في دروس المالكية من مدرس ومعيد إلا بتعيينه، على أتم العوائد وأجملها، وأعم القواعد وأكملها.

فليعد إلى رتبته السنية برفيع قدره وعلى همته، ويقابل إحساننا بالشكر نتحفه بمزيد الإقبال إذ لا زيادة في العلو على رتبته، ثم أول ما نوصيه به، ونؤكد القول عليه بسببه، تقوى الله التي هي ملاك الأمور كلها، وأولى المفترضات في عقد الأمور وحلها؛ فهي العصمة التي من لجأ إليها نجا، والوقاية التي ليس لمن حاد عنها من لحاق قوارع الله ملتجا. ونتبع ذلك بالتلويح إلى الاحتياط في المسائل التي تفرّد بها مذهبه الشريف ضيقاً وسعه، واختص بها إمامه الأصبحيّ دون غيره من الأئمة الأربعة، وهي مسائل قليلة، آثارها في الورى كثيرةٌ جليلة؛ منها سفك دم المنتقص والسابّ، وتحتم قتله على البت وإن تاب؛ فعليه أن يأخذ في ذلك بالاهتمام، ولا يعطي رخصة في حق أحد من الأنبياء والملائكة عليهم السلام، ليكون ذلك وسيلة إلى الخلوص عن القذى، وذريعة الى سلامة الشرف الرفيع من الأذى؛ إلا أنا نوصيه بالتثبت في الثبوت، وأن لا يعجل بالحكم بإراقة الدم فإنه لا يمكن تداركه بعد أن يفوت؛ ومنها الشهادة على الخط وإحياءُ ما مات من كتب الأوقاف والأملاك، وتقريب ما شطّ فلا يقبل فيه إلا اليقظ الواقف مع تحققه دون حدسه، ولا يطلق عنان الشهود فإن الكاتب بما اشتبه عليه خط نفسه؛ ومنها: ثبوت الولاية للأوصياء، فيجريها على اعتقاد. ولكن إذا ظهرت المصلحة في ذلك على وفق مراده؛ ومنها إسقاط غلة الوقف إذا استرد بعد بيعة مدة بقائه في يد المشتري، تحذيراً من الإقدام على بيع الوقف وعقوبة رادعة

لبائعه المجتري. إلى غير ذلك من مسائل الانفراد، وما شاركه فيه غيره من المذاهب لموافقة الاعتقاد، فيمضي الحكم فيه بأقوى العزائم، ويلزم فيها بما استبان له من الحق ولا تأخذه في الله لومة لائم.

وأما غير ذلك من الوصايا الراجعة إلى أدب القضاء فلديه منها الخبر والخبر، ومنه تستملى فوصيته بها كنقل التمر إلى هجر: والله تعالى يعامله بلطفه الجميل، ويحفه بالعناية الشاملة في المقام والرحيل؛ إن شاء الله تعالى؛ والاعتماد. . . . .

(ج) تقليد قاضي قضاة الحنفية:

وهذه نسخة تقليد بقضاء قضاة الحنفية[1] كتب به لشمسُ الدين سليمان الحنفي سنة ٦٦٣/١٢٦٥ وهي:

الحمدُ لله الذي اطلع في أفق الدين الحنيف شمساً منيره، ورفع درجة من جعله من العلم على شريعة ومن الحكم على بصيره؛ وقلد أمور الأمة لمن يعلم أن بين يديه كتاباً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة، ووفق لفصل القضاء من مشي على قدم أقدم الأئمة فسار في مذهبه المذهب أحسن سيره، الذي ادخر للحكم في أيامنا الشريفة من نفائس العلماء أفضلَ ذخيره، وقضى بإرجاء أمره لنختار له من تحلى به بعد العطل وكل قضاء خيره، وأيقظ عنايتنا لمن رقد الدهر عن فضله فباتت عين الاستحقاق باستقرار رتبته قريره.

نحمده حمدَ من توافت إليه النعم الغزيرة، وتوالت عليه المنن الكثيرة في المدد اليسيرة، وأخصبت في أيامه رياض الفضائل فهي بكل عالم عدم النظير نضيره؛ وافتتح دولته برفع منار العدل فآمال أهل الظلم عن تعاطيه قاصرةٌ وأيدي أهل الباطل عن الامتداد إليه قصيرة، وخص المناصب في ممالكه بالاكفاء فإذا تلبست بها همم غيرهم عادت خاسئة أو امتدت إليها أبصارٌ من دونهم رجعت حسيرة.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تصلح العلن والسريره، وتصبح بها القلوب موقنةً والألسنُ ناطقةً والأصابع مشيرة؛ ونشهد أن محمداً عبده

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٧٨ ـ ١٨١

ورسوله الذي بعث الله به الرسل مخبرة وأنزل الكتب بمبعثه بشيره، واجتنباه في خير أمهة من أكرم أرومة وأشرف عشيرة، وأظهر أنوار ملته إلا لمن أعمى الغي بصيرته وهل ينفع العمي شمس الظهيرة؛ وخصه بائمة الذين وفقهم للاستعانة بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة، وجعل علماءهم ورثة الأنبياء فلو ادعيت لأحكامهم العصمة لكانت بذلك جديرة؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة نتقرّب بدوامها إلى الله فيضاعفها لنا أضعافاً كثيرة، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد، فإن أولى الأمور بأن تشاد قواعده، وتتعهد معاهده؛ ويعلى مناره، وتفاض بطلوع شمسه أنواره؛ ويحلى به بعد العطل جيده، وينظم في سلك عقود الأمة فريده؛ وتكمل به قوى الدين تكملة الأجساد بقوى الطبائع الأربع، وتعمر به ربوع الملة التي ليس بعدها من مصيف لملة ولا مربع، وتثبت به قوائم الشرع التي ما للباطل في إمالة بعضها من مطمع؛ وتجلى به عمن ضاق عليه المجال في بعض المذاهب الغمة، ويستقر به عدد الحكام على عدد الأئمة المستقر على عدد الخلفاء الراشدين من خلفاء الأمة؛ ويمد به على الخلق جناح الرحمة وافر القوادم وارف الظلال، ويجمع به عليهم ما جمع اللهُ في أقوال أئمتهم من الحق وما ذا بعد الحق إلا الضلال، أمرُ القضاء على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي اشتق الله له من الملة الحنيفية نسبة سرت في الآفاق، وأفاض عليه من مواد القياس الجلي كنوزاً نمت على الإنفاق، وعضد أيامه بولي عهدٍ قولهما حجة فيما تفرّدا به من الخلاف أو اجتمعا عليه من الوفاق؛ وعد من التابعين لقدم عهده، وسمي «سراج الأمة» لإضاءة نوره بهما من بعده.

ولما خلا بانتقال مباشره إلى الله تعالى، توقف مدةً على ارتياد الاكفاء، وارتياء من هو أهلُ الاصطفاء؛ واختيار من تكمل به رفعة قدره، ويعيد لدسته بتصدره على بساط سليمانه بهجة صدره؛ ويغدو لسر إمامه بعد إماتة هذه الفترة باعثاً، ويُصبح وإن كان واحد عصره لأبي يوسف ثانياً ولمحمد بن الحسن ثالثاً، ويُشبه به البلخي زهداً وعلماً، والطحاوي تمسكاً بالسنة وفهماً؛ ويغترف القدوري من بحره، ويعترف الحصري بالحصر عن إحصاء فضله وحصره؛ ويقف من مذهب ابن ثابت، على أثبت قدم، وينتمي من فقه النعمان إلى فرع زاكٍ وأصل ثابت، وينشر من أحكامه ما إن وافق الأئمة فهو حجة قاطعة ومحجة ساطعة؛ أو خالفهم بمذهبه فهو رحمةٌ واسعة، ونعمةٌ

وإن كانت بين الطرق فارقة فإنها على الحق جامعة.

ولما كان فلانٌ هو المنتظر لهذه الرتبة انتظار الشمس بعد الغسق، والمرتقب لبلوغ هذه المنزلة التي تقدمت إليها بوادر استحقاقه في السبق، والمعطوف على من وصف من الأئمة وإن تأخر عن زمانه عطف النسق؛ وهو الذي ما دام يعدل دم الشهداء مداد أقلامه، وتضع الملائكة أجنحتها رضاً بما يصنع من نقل خطواته في طلب العلم وسعي أقدامه؛ ودخل من خشية الله تعالى في زمرة من حصر بإنما، وهجر المضاجع في طاعة الله لتحصيل العلم فلو عدت هجعاته لقلما؛ وهجر في إحراز الفضائل فقيد أوابدها، وأحرز شواردها؛ ولجج في بحار المعاني فغاص على جواهرها؛ ونظر نظرةً في نجوم العلوم فاحتوى على زُهرها وراد خمائل الفضائل فاستولى على أزاهرها؛ وانتهى إليه علم مذهبه فبرز على من سلف، وجارى علماء عصره فوقفت أبصارُهم عن رؤية غباره وما وقف، ونحا نحو إمامه فلو قابله يعقوب مع معرفته في بحث لانصرف؛ وتعين عليه القضاء وإن كان فرض كفاية لا فرض عين، وقدمه الترجيح الذي جعل رتبته همزة استفهام ورتبة غيره بين بين؛ اقتضى رأينا الشريف اختصاصه بهذا التمييز، والتنبيه على فضله البسيط بهذا اللفظ الوجيز.

فلذلك رسم أن يفوض إليه كيت وكيت. فليتول هذه الرتبة التي أصبح فيها عن رسول الله ﷺ نائباً وبشرعه قائماً، ويتقلدها تقلد من يعلم أنه قد أصبح على حكم الله مقدماً وعلى الله قادماً، ويتثبت تثبت من يعتصم بالله في حكمه فإن أحد الخصمين قد يكون الحن بحجته وإن كان ظالماً، ويلبس لهذا المنصب حلة تمنع المبطل من الإقدام عليه، ووتدفع الظالم عن التطاول إلى أمر نزعه الشرع من يديه، وتؤمن الحق من امتداد يدي الجور والحيف إليه؛ وليسو بين الخصمين في مجلسه ولحظه، ويعدل بينهما في إنصاته ولفظه، ليعلم ذو الجاه أنه مساوٍ في الحق لخصمه، مكفوفٌ باستماعِ حجته عن الطمع في ظلمه؛ ولا ينقض حكماً لم يخالف نصاً ولا سنة ولا إجماعاً، وليشارك فيما لا يجهله من القضايا غيره من العلماء ليتزيد بذلك مع اطلاعه اطلاعاً، وليغتنم في ذلك الاستعانة بآرائهم فإن الله تعالى لا ينتزع هذا العلم انتزاعاً؛ وليسُد مسالك الهوى عن فكره، ويصرف دواعي الغضب لغير الله عن المرور بذكره؛ وليجعل العمل لوجه الله نتيجة علمه، وليحكم بما أراه الله والله يحكم لا معقب لحكمه، إن شاء الله تعالى.

(د) تقليد قاضي قُضاة الحنابلة:

وهذه نسخة تقليد بقضاء قضاة الحنابلة[1] جاء فيها:

الحمدُ لله الذي أطلع في أُفُق الدِّين القيِّم شمساً منيره، ورفع درجة من جعله من العلم على شريعةٍ ومن الحُكم على بصيرة، وقلد أمور الأمة بمن يعلم أن بين يديه كتاباً لا يُغادر صغيرةً ولا كبيرة، ووفق لفضل القضاء من مشى على قدم إمامه الذي ادخرَ منه للحكم في أيَّامنا الشريفة من نفائس العلماء أفضل ذخيرة، وقضى بإرجاء أمره لنختار له من تحلى به بعد العطل وكل قضاء خيره، وأيقظ عنايتنا لمن رقد الدهر عن فضله فباتت عين الاستحقاق باستقرار رتبته قريرة.

نحمده حمد من توافت إليه النعم الغزيرة، وتوالت عليه المنن الكثيرة في المدد اليسيرة، وأخصبت في أيَّامه رياضُ فهي بكل عالم عدم النظير نضيره، وافتتح دولته برفع منار العدل فآمالُ أهل الظلم عن تعاطيه قاصرةٌ وأيدي أهل الباطل عن الامتداد إليه قصيرة، وخص المناصب في ممالكه بالاكفاء فإذا تلبست بها همم غيرهم عادت خاسئة أو امتدت إليها أبصارُ من دونهم رجعت حسيرة.

ونشهد أن لا إلّه إلا الله وحده لا شريك له شهادةً تُصلح العلن والسريرة، وتصبح بها القلوب موقنةً والألسنُ ناطقةً والأصابع مشيرة. ونشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه الذي بعث الله به الرسل مخبرة وأنزل الكتب بمبعثه بشيره، واجتباه في خير أمة من أكرم أرومةٍ وأشرف عشيرة، وأظهر أنوار ملته إلا لمن أعمى الغيُّ بصيرته وهل تنفع العمى شمس الظهيرة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاةً تتقرب بدوامها إلى الله فيضاعُفها لنا أضعافاً كثيرة، وسلم تسليماً كثيرا.

وبعدُ، فإنَّ أولى الأمور بأن تُشاد قواعده، وتتعهد معاهده؛ ويعلى مناره، وتُفاض بطلوع شمسه أنواره؛ وتكمل به قوى الدين تكملة الاجساد بقوى الطبائع الأربع، وتعمر به ربوعُ الملة التي ليس بعدها من مصيف لملة ولا مربع، وتثبت به قوائم الشرع التي ما للباطل في إمالة بعضها من مطمع، أمرُ القضاء على مذهب الإمام الرباني «أحمد بن حنبل» رضي الله عنه، وكان قد خلا بانتقال مباشره إلى الله تعالى، وتوقف مدة على ارتياد الأكفاء، والإرشاد الى من هو أهل الاصطفاء؛ واختيار من

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ ١١ ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

تكمل به رفعة قدره، ويُعيد لدسته على بساط سليمانه بهجة صدره.

ولما كان فلانٌ هو المنتظر لهذه الرتبة انتظار الشمس بعد الغسق، والمرتقب لبلوغ هذه المنزلة التي تقدمت إليها بوادر استحقاقه في السَّبق، والمعطوف على الأئمة من أصحاب إمامه ـ وإن تأخر زمانه ـ عطف النسق؛ وهو الذي ما زالَ يعدِلُ دم الشهداء مداد أقلامه، وتضع الملائكة أجنحتها رضاً بما يصنع من نقل خطواته في طلب العلم وسعي أقدامه، ودخل من خشية الله تعالى في زمرة من حصر بإنما، وهجر المضاجع في طاعة الله لتحصيل العلم فلو عدت هجاته لقلما؛ وهجر في إحراز الفضائل فقيد أوابدها، وأحرزَ شواردها؛ ولجج في بحار المعاني فغاص على جواهرها، ونظر نظرةً في نجوم العلوم فاحتوى على زهرها وزار خمائل الفضائل فاستوى على أزاهرها؛ وانتهى إليه علمُ مذهبه فبرز على من سلف، وجارى علماء عصره فوقفت أبصارهم عن رؤية غباره وما وقف؛ وتعين عليه القضاء وإن كان فرض كفاية لا فرض عين، وقدمه الترجيح الذي جعل رتبته همزة استفهام ورتبة غيره بين بين؛ آقتضى رأيُنا الشريف اختصاصه بهذا التمييز، والتنبيه على فضله البسيط بهذا اللفظ الوجيز.

فلذلك رسم أن يفوض إليه كيت وكيت. فليتول هذه الرتبة التي أصبح فيها عن رسول الله ـ ﷺ ـ نائباً وبشرعه قائماً، ويتقلدها تقلد من يعلم أنه قد أصبح على حُكمِ الله تعالى مقدماً وعلى الله قادماً، ويتثبت تَثبُّت من يعتصم بحبل الله في حكمه فإنَّ أحد الخصمين قد يكون ألحن بحجته وإن كان ظالماً، ويلبس لهذا المنصب حلة تمنع المبطل من الإقدام عليه، وتدفع الظالم عن التطاول إلى أمرٍ نزعه الشرع الشريف من يديه، ويؤمن الحق من امتداد يد الجور والحيف إليه؛ وليسو بين الخصمين في مجلسه ولحظه، ويعدل بينهما في إنصاته ولفظه، ليعلم ذو الجاه أنه مساوٍ في الحق لخصمه، مكفوف باستماع حجته عن الطمع في ظلمه؛ ولا ينقض حكماً لم يخالف نصاً ولا سنة ولا إجماعاً، وليشارك فيما لا يجهله من القضايا غيره من العلماء ليتزيد بذلك مع اطلاعه اطلاعاً؛ وليغتنم في ذلك الاستعانة بآرائهم: فإن الله تعالى لا ينتزع هذا العلم انتزاعاً؛ وليسد مسالك الهوى عن فكره، ويصرف دواعي الغضب لغير الله عن المرور بذكره؛ وليجعل العمل لوجه الله نتيجة علمه، وليحكم بما أراه الله ﴿والله يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمه﴾.

(هـ) وصية جامعة لقاضي قضاة من أي مذهب كان :

كان أعلى القضاة في الرتبة هو الشافعي، ثم يليه الحنفي، ثم المالكي، فالحنبلي[1].

وفي وصية جامعة تشمل القضاة الأربعة، يمكن أن نستخلص المهمات التي كانوا يضطلعون بها بشكل عام، والمهمات التي اختص أو انفرد بها كل من القضاة الأربعة، وهذه نسخة الوصية[2] :

وهذه الرُّتبة التي جعل الله إليها منتهى القضايا، وإنهاء الشَّكايا؛ ولا يكون صاحبها إلا من العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء، ومتولِّي الأحكام الشرعية بها كما ورث عن نبيٍّ الله ﷺ علمه، كذلك ورث حكمه، وقد أصبح بيده زمام الأحكام، وفصل القضاء الذي يعرض، بعضه على غيره من الحكام؛ وما منهم إلا من ينقذ نقد الصيرفي، وينفذ حكمه نفاذ المشرفي؛ فليترو في أحكامه قبل إمضائها، وفي المحاكمات إليه قبل فصل قضائها، وليراجع الأمر مرة بعد مرة حتى يزول عنه الالتباس، ويعاود فيه بعد التأمل كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والاجماع والقياس؛ وما أشكل عليه بعد ذلك فليجل ظلمه بالاستخارة، وليحل مشكله بالاستشارة، ولا ير نقصاً عليه إذا استشار فقد أمر الله رسوله ﷺ وسلم بالشورى، ومر من أول السلف من جعلها بينه وبين خطأ الاجتهاد سوراً، فقد يسنح للمرء ما أعيا غيره وقد أكثر فيه الدَّأب، ويفطِّن الصغير لما لم يفطن إليه الكبير كما فطن ابن عمر رضي الله عنهما للنخلة ما منعه أن يتكلم إلا صغر سنه ولزوماً مع من هو أكبر منه للأدب، ثم إذا وضح له الحق قضى به لمستحقِّه، وسجِّل له به وأشهد على نفسه بثبوت حقه، وحكم له به حكماً يسره يوم القيامة أن يراه، وإذا كتب له به، ذكر بخير إذا بلي وبقي الدهر ما كتبت يداه. وليسو بين الخصوم حتى في تقسيم النظر، وليجعل كل عمله على الحق فيما أباح وما حظر؛ وليجد النظر في أمر الشهود حتى لا يدخل عليه زيف، وليتحر في استيداء الشهادات فرب قاضٍ ذبح بغير سكين وشاهد قتل بغير سيف، ولا يقبل منهم إلا من عرف بالعدالة، وألف منه أن يرى أوامر النفس أشد له؛ وغير هؤلاء ممن لم تجر

(١) القلقشندي : صبح الأعشى جـ ٤ ص ١٩٢.

(٢) العمري : التعريف بالمصطلح الشريف ص ١١٦ - ١١٧.
القلقشندي : صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٩٦ - ٢٠٣.

له بالشهادة عادة، ولا تصدى للأرتزاق بسحتها ومات وهو حي على الشهادة، فليقبل منهم من لا يكون في قبول مثله ملامة، فرب عدل بين منطقة وسيف وفاسق في فرجية وعمامه؛ ولينقب على ما يصدر من العقود التي يؤسس أكثرها على شفا جرف هار، ويوقع في مثل السفاح إلا أن الحدود تدرأ بالشبهات ويبقى العار؛ وشهود القيمة الذين يقطع بقولهم في حق كل مستحق ومال كل يتيم، ويقلد شهاداتهم على كل أمر عظيم؛ فلا يعول منهم إلا على كل رب مال عارف لا تخفى عليه القيم، ولا يخاف معه خطأ الحدس وقد صقل التجريب مرآة فهمه على طول القدم. وليتأن في ذلك كله أناة لا تقضي بإضاعة الحق، ولا إلى المطاولة التي تفضي إلى ملل من استحق. وليمهد لرمسه، ولا يتعلل بأن القاضي أسير الشهود وهو كذلك وإنما يسعى لخلاص نفسه. والوكلاء هم البلاء المبرم، والشياطين المسوِّلون لمن توكَّلوا له الباطل ليُقضى لهم به وإنما تقطع من جهنم، فليكفَّ بمهابته وساوس أفكارهم، ومساوي فجَّارهم؛ ولا يدع لمجنى أحد منهم ثمرة إلا ممنوعة، ولا يد اعتداء تمتد إلا مغلولة إلى عنقه أو مقطوعة. وليطهِّر بابه من دنس الرسل الذين يمشون على غير الطريق، وإذا رأى واحد منهم درساً ودَّ لو حصل في يده ووقع في نار الحريق؛ وغير هذا مما لا يحتاج به مثله أن يوصى، ولا أن يحصى عليه منه أفراد عمله وهو لا يحصى، ومنها النظر في أمور أوقاف أهل مذهبه نظر العموم، فليعمرها بجميل نظره فربَّ نظرةٍ أنفع من مواقع الغيوم، وليأخذ بقلوب طائفته الذين خصَّ من بينهم بالتقديم، وتفاوت بعد ما بينه وبينهم حتى صار يزيل عارض الرجل منهم النظرة [منه] ويأسو جراحه منه التكليم. وهذه الوصايا إنما ذكرت على سبيل الذكرى، وفيه ـ بحمد الله ـ أضعافها ولهذا ولَّيناه والحمد لله شكرا؛ وقد جعلنا له أن يستنيب من يكون بمثل أوصافه أو قريباً من هذه المثابة، ومن يرضى له أن يحمل عنه الكلَّ ويقاسمه ثوابه، وتقوى الله تعالى هي جماع الخير ولا سيَّما لصاحب هذه الوظيفة، ولمن وليها أصلاً وفرعاً لا يستغني عنها ربُّ حكم مطلق التصرُّف ولا خليفة.

ويُزاد الشافعي :

وليعلم أنه صدر المجلس، وأنه أدنى القوم وإن كانوا أشباهه منا حيث نجلس، وأنه ذو الطيلسان الذي يخضع له ربُّ كلِّ سيف ويبلس؛ وليتحقق أنه إنما رفعه علمه وتقاه، وأن سبب دينه لا دنياه هو الذي رقاه؛ فليقدر حق هذه النعم، وليقف عند حدّ منصبه الذي يودّ لو اشترى سواد مداده بحمر النعم.

ويقال في وصيته : وأمر دعاوي بيت المال المعمور، ومحاكماته التي فيها حقُّ كل فرد فرد من الجمهور، فليحترز في قضاياها غاية الاحتراز، وليعمل بما يقتضيه بها الحقُّ من الصِّيانة والإحراز؛ ولا يقبل فيها كلَّ بينةٍ للوكيل عن المسلمين فيها مدفع، ولا يعمل فيها بمسألة ضعيفة يظن أنها ما تضرُّ عند الله فإنها ما تنفع؛ وله حقوق فلا يجد من يسعى في تملُّك شيء منها بالباطل منه إلا اليأس، ولا يلتفت إلى من رخّص لنفسه وقال : هو مال السلطان فإنَّه مالنا فيه إلا ما لواحد من الناس. وأموال الأيتام الذين حذَّر الله من أكل مالهم إلا بالمعروف لا بالشُّبهات، وقد مات آباؤهم ومنهم صغار لا يهتدون إلى غير الثدي للرضاع ومنهم حمل في بطون الأمهات؛ فليأمر المتحدِّثين لهم بالإحسان إليهم، وليعرِّفهم بأنهم سيجزون في بنيهم بمثل ما يعملون معهم إذا ماتوا وتركوا ما في يديهم، وليحذر منهم من لا ولد له :﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ . وليقصَّ عليهم في مثل ذلك أنباء من سلف تذكيراً، وليتل عليهم القرآن ويذكرهم بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمَاً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارَاً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرَاً﴾. والصدقات الموكولة إلى تصريف قلمه، المأكولة بعدم أمانة المباشرين وهي في ذممه، يتيقَّظ لإجرائها على السداد في صرفها في وجوه استحقاقها، والعمل بما لا يجب سواه في أخذها وإنفاقها. والمسائل التي تفردَّ بها مذهبه وترجَّح عنده بها العمل، وأعدَّ عنها الجواب لله إذا سأل، لا يعمل فيها بمرجوح إلا إذا كان نصَّ مذهب إمامه أو عليه أكثر الأصحاب. ورآه قد حكم به أهل العلم ممن تقدمه لُرجحانه عنده وللاستصحاب. ونواب البرِّ لا يقلِّد منهم إلا من تحقَّق استحقاقه، فإنه إنما يولِّيه على المسلمين لا علم لأكثرهم فهم إلى ذي العلم أشد فاقة؛ هذا إلى ما يتعرَّف من ديانتهم ومن عفافهم الذي يتجرَّع المرء منهم به مرارة الصبر من الفاقة وهو به يتحلَّى، ثم لا يزال له عين عليهم فإنَّ الرجال كالصناديق المقفلة لا يعرف الرجل ما هو حتى يتولى.

ويزاد الحنفي :

وليعلم أن إمامه أوَّل من دوَّن الفقه وجمعه، وتقدَّم وأسبق العلماء من تبعه، وفي مذهبه ومذاهب أصحابه أقوال في المذهب، ومسائل ما لحقه فيها مالك وهو أوَّل أذاها عن طريق مذهبه لتأمن السالكة عليه من عثارها؛ فتعالى الله أن يعرف بكيف، أو يجاوب السائل عنه بهذا إلا بالسيف؛ والانضمام إلى الجماعة والحذر من الإنفراد،

وإقرار آيات الصفات على ما جاءت، عليه من الاعتقاد، وأن الظاهر غير المراد، والخروج بهم إلى النور من الظلماء، وتأويل ما لا بدَّ من تأويله مثل حديث الأمة التي سئلت عن ربها : أين هو فقالت في السماء؛ وإلا ففي البلية بإثبات الجهة ما فيها من الكوارث، ويلزم منها الحدوث والله سبحانه وتعالى قديم ليس بحادث ولا محلاً للحوادث؛ وكذلك القول في القرآن ونحن نحذِّر من تكلَّم فيه بصوت أو حرف، فما جزاء من قال بالصوت إلا سوط وبالحرف إلا حتف؛ ثم بعد هذا الذي يزغ به الجهّال، ويرد دون غايته الفكر الجوال، ينظر في أمور مذهبه ويعمل بكل ما صحح نقله عن إمامه وأصحابه : من كان منهم في زمانه ومن تخلف عن أيامه؛ فقد كان رحمه الله إمام حقٍّ نهض وقد قعد الناس تلك المدَّة، وقام نوبة المحنة مقام سيد تيم - رضي الله عنه - نوبة الردَّة؛ ولم تهبَّ به زعازع المريسي وقد هبَّت مريساً، ولا ابن أبي دؤاد وقد جمع له كلَّ ذود وساق إليه من كلِّ قطر عيساً؛ ولا نكث عهدة ما قدم له المأمون في وصيَّة أخيه من المواثق. ولا روعَّه سوط المعتصم وقد صبَّ عليه عذابه ولا سيف الواثق.

فليقفٌ على أثره، وليقف بمسنده على مذهبه كلِّه أو أكثره، وليقض بمفرداته وما اختاره أصحابه الأخيار، وليقلدهم إذا لم تختلف عليه الأخبار؛ وليحترز لدينه في بيع ما دثر من الأوقاف وصرف ثمنه في مثله، والاستبدال بما فيه المصلحة لأهله، والفسخ على من غاب مدةً يسوغ في مثلها الفسخ، وترك زوجة لم يترك لها نفقة وخلَّاها وهي مع بقائها في زوجيَّته كالمعلَّقة؛ وإطلاق سراحها لتتزوَّج بعد ثبوت الفسخ بشروطه التي يبقى حكمها به حكم المطلَّقة، وفيما يمنع مضارَّة الجار، وما يتفرَّغ على قوله ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار»، وأمر وقف الإنسان على نفسه وإن رآه سوى أهل مذهبه، وطلعت به أهلَّةُ علماء لولاهم لما جلا الزمان جنح غيهبه؛ وكذلك الجوائح التي يخفَّف بها عن الضُّعفاء وإن كان لا يرى بها الإلزام، ولا تجري لديه إلا مجرى المصالحة بدليل الإلتزام؛ وكذلك المعاملة التي لولا الرُّخصة عندهم فيها لما أكل أكثر الناس إلا الحرام المحض، ولا أخذ قسم الغلال والمعامل هو الذي يزرع البذور ويحرث الأرض؛ وغير ذلك مما هو من مفرداته التي هي للِّرفق جامعه، والرَّعايا في أكثر معايشهم وأسبابهم نافعه؛ فإذا استقرت الفروع كانت الأصول لها جامعه. وفقهاء مذهبه هم الفقراء لقلَّة المحصول وضعف الأوقاف، وهم على الرِّقَّة كالرماح المعدَّة

للثِّقـاف؛ فخذ بخـواطرهـم، ومـدَّ آمـالهم في غـائب وقتهم وحـاضـرهم، وأشملهم بالإحسان الذي يُرَغِّبهم، ويقل به طلبهم لوجوه الغنى ويكثر طلبهم.

٥ ـ في دمشق:

وأسوة بمصر، أصبح لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضي قضاة في دمشق، وذلك منذ سنة ١٢٦٦/٦٦٤.

وهذه نماذج من نسخ عهد التقليد لكل مذهب، كما ذكرها القلقشنـدي، علماً أنه لم يذكر نسخة المذهب الشافعي :

(أ) تقليد قاضي قضاة المالكية :

هذه نسخة توقيع بقضاء قضاة المالكية[1] من إنشاء الشيخ شهاب الدِّين محمود الحلبي وهي :

الحمد لله جاعل المذاهب الشَّرعيَّة في أيامنا الشريفة زاخية بأركـانها الأربعـة، مستقرَّة على النِّظام الذي غدت به قواعد الحجَّة محكمةً ومواقع الرحمة متَّسعة، فإذا خلا ركن من مباشـرة أقمنا من تكـون القلوب على أولويتـه مجتمعة، وانتقينـا له من الأتقياء من تغدو به الأمة حيث كانت منتفعة، واستدعينا إليه من تغدو الأدعية الصالحة لنا بتفويض الحكم إليه مرتفعة؛ الذي خصَّ مذهب «إمام دار الهجرة» بكل إمام هجر في التَّبحر فيه دواعي السُّكون وبواعث الدِّعة، وجمَّل منصب حكمه بمن كمل بعلوم الـدين فخره فـإذا حكم غدت الأقضيـة لحكمـه منفّـذة وإذا قضى أضحت الأحكـام لأقضيته متبعة.

نحمـده عـلى نعمـه التي جعلت مهم الشرع الشريف لـدينـا كـالاستفهـام الـذي لـه صدر الكلام، وبمثابة النيَّة حتَّى على تكبيرة الإحرام؛ ونشهد أن لا إلَه إلا الله وحده لا شريك له شهادة أثبت الإخلاص حكمها، وأحكم الإيمان علمها، وأبقى اليقين على صفحات الوجوه والوجود وسمها المشرق واسمها، ونشهـد أن محمداً عبـده ورسولـه الذي أخذ الله ميثاق النَّبيين في الإقرار بفضله، وأرسله بالهدى ودين الحقِّ ليظهره على

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى جـ١٢ ص٥٣ ـ ٥٥.

الدين كلّه»؛ وخصّه بالكتاب الذي أخرس الأمم عن مجاراته فلو «اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله»؛ صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين تمسكوا بسننه وسنته، وأوضحوا شرعه الشريف لمن تلقّاه بعدهم من أئمة أمته، صلاة لا تزال بقاع الإيمان لأحكامها منبته، وأنواء الإيقان لأوامها مقلته؛ وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد، فإنه لما كانت الأحكام الشرعية تتوقف على ملاحظة قضاء قضاتها في غالب الأمور، وتستند إلى مراجعة أصول حكّامها في أكثر مصالح الجمهور، لم يكن بُدٌّ من مراعاة أصولها التي إنما تنوب الفروع عنها، وتدبر أحوال أحكام حكامها التي تنشأ أقضية النوّاب منها؛ ولذلك لمّا أصبح منصب قضاء القضاة على مذهب الإمام «مالك بن أنس» رضي الله عنه بالشّام المحروس لضعف مباشره الممتد، في حكم الخالي، وتعطل بعجزه المشتد، مما ألف به قديماً حال حكمه الحالي، وتمادى ذلك إلى أن ترقّى الناس منه إلى درجة اليقين؛ وتناهى الحكم فيه إلى أن يعين أن يرتاد من يتعين لمثله من الأئمة المتقين، لئلا يحلو هذا المذهب من قاضي قضاة يقيم مناره، ويديم أنواره، ويرفع شعاره، ويحيي مآثر إمامه وآثاره، ويؤمن كمال أفقه أن يعاود سراره؛ وكان المجلس السامي، القاضويّ، الفخري، هو الذي لا يعدوه الارتياد، ولا يقف دونه الانتقاء والانتقاد، ولا تتجاوزه الإصابة في الاجتهاد، لما عليه من علم جعله مخطوباً للمناصب، وعمل تركه مطلوباً للمراتب التي لا تذعن لكل طالب، وتقي أعاده مرتقياً لكل أفق لا يصلح له كل شارق، وورع فتح له أبواب التلقي بالاستدعاء وإن لم تفتح لكل طارق، وقد هجر الكرا في تحصل مذهب «إمام دار الهجرة» إلى أن وصل إلى ما وصل، وأنفق مدّة عمره في اقتناء فوائده إلى أن حصل من الثروة بها على ما حصل؛ فسارت فتاويه في الإنفاق، ونمت بركات فوائده التي أنفقها على الطّلبة فزكت على الإنفاق - اقتضت آراؤنا الشريفة أن نبقي فخر هذا المنصب الجليل بفخره، وأن نخص هذا المذهب النبيل بذخره؛ وأن نحلّي جيده بمن نقلنا إلى وشام الوسام ما كان من حسن شنب العلم مختصًّا بثغره.

فرسم بالأمر الشريف، لا زال لأحكام الشرع مقيماً، وللنظر الشريف في عموم مصالح الإسلام وخصوصها مديماً؛ أن يفوض إليه. . . . . لما تقدّم من تعينه لذلك، وتبيّن من أنّه لحكم الأولوية بهذه الرتبة في مذهب الإمام مالك.

فليل هذه الوظيفة حاكماً بما أراه الله من مذهبه، مراعياً في مباشرتها حق الله في الحكم بين عباده وحقَّ منصبه؛ مجتهداً فيما تبرأ به الذمة من الوقوف مع حكم الله في حالتي رضاه وغضبه، واقفاً في صفه القضاء على ما نصَّ فيه من شروطه وأوضح من قواعده وشرح من أدبه، ممضياً حقوق رسول الله ﷺ فيما يقتضيه رأى إمامه، متوجاً الحكم بنصوصه المجمع عليها من أئمة مذهبه في نقض كل أمر وإبرامه؛ جارياً في ذلك على قواعد أحكام هذا المذهب الذي كان مشرقاً في ذلك الأفق بجماله وزينه، واقفاً في ذلك جميعه مع رضا الله تعالى فإنه في كل ما يأتي ويذر بعينه، والله تعالى يسدده في قوله وعمله، ويبلِّغه من رضاه نهاية سوله وغاية أمله؛ بمنّة وكرمه! إن شاء الله تعالى.

(ب) تقليد قاضي قضاة الحنفية:

وهذه نسخة توقيع بقضاء قضاة الحنفية[1] بدمشق، من إنشاء القاضي ناصر الدين ابن النشائي، وهي:

الحمد لله الذي جعل منار الشَّرع الشريف مستمراً على الدوام، وشمل منصب الحكم العزيز للعالم بعد العالم على ممر الأيام، وأجمل إنتخاب من يقوم بأعباء القضايا، ومن تدوم به مزايا السجايا، فيتخير لذلك الإمام بعد الإمام؛ وأقبل بوجه اجتبائه على وليٍّ نتأكّد بإنصاته وإنصافه إحكام الأحكام، وعدل باعتنائه إلى تعيين من ترتفع به في العلوم أعلام الإعلام، ومن يتأيد به الحق في كل نقض وإبرام.

نحمده على نعمه الوافرة الأقسام، السافرة اللثام عن وجوه الزيادة الوسام، ونشكره على مننه الجسام، ومواهبه التي لا تبرح ثغور إحسانها لذوي الاستحقاق واضحة الابتسام.

ونشهد أن لا إلّه إلا الله وحده لا شريك له شهادة كفيلة بالمرام، منيلة للإكرام، جميلة التلفظ والالتئام، جزيلة الكنف والاعتصام؛ ونشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي أقام الله به شعائر الإسلام، وأظهر شرائع الدين الحنيف بحسام نصره الحسَّام، وأورث من أهّله من أمّته كنوز العلوم التي لا تنفد فوائدها مع كثرة الإنفاق مدى السنين والأعوام، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين هدوا المؤمنين بإلهام الكلام، وعدوا

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

على المشركين بسهام الكلام، وأبدوا من إرشادهم إلى خفايا القضايا ما يظهر بتهذيبهم ظهور بدر التّمام، صلاة دائمة باقية تجزل لقائلها الأجر التام، وترسل إليه سحائب المواهب هاطلة الغمام، وسلّم تسليماً كثيراً.

وبعد، فإنَّ أولى من تذهَّب به مذهبه، وتحلّى به محل الشرع الشريف ومنصبه، وأنار بنور إرشاده ليل الشك وغيهبه، وسهل بتقريبه على فهم الطالب مطلبه، وهمي به وابل العلم وصيبه، وأتيح به للمستفيد كنز الفوائد التي يدنو بها أربه، وشيم من برق شيمه بالشام ما وجد في الجود صادقة وفقد خلّبه، من علا في العلوم نسبه، وتأكّد في الدين سببه، وشيد مبني المعالي معربه، وصقل مرايا الأفهام مهذبه، وزاحم منكب الجوزاء في ارتفاع القدر منكبه، وجمل مواكب المباحث في الأصول والفروع موكبه، وسحّت بدقائق الحقائق سحبه، واشتاق إلى قربه موطن الحكم العزيز فما زال يرتقبه، وارتاح الزمان إلى عفافه وإنصافه فأرشد حيث نختاره لذلك وننتخبه.

ولما كان المجلس العالي . . . . أيّد الله أحكامه هو الذي أرشد الطالبين في البداية، وأفاد المنهين درجات النهايّة، وأفهم المستفيدين صواب الهداية، وغدا سابقاً [في] حلبة العلماء إلى أقصى غاية. كم قرَّب إلى الأذهان غامض المشكل وأوضح مفهومه، وكم أشاع فرائد فوائده التي طبّق الأرض بها علومه، وكم أباح لقط ألفاظه المشحونة بالحكم فتحلّى الناس بدررها المنثورة والمنظومة، مع ماله من دين متين، واستحقاق المتقدِّم مبين، وصلاح بلغ به درجات المتّقين المرتقين، واتباع لسنن الحق في الحكم بين الخلق عن يقين؛ اقتضى حسن الرأي الشريف أن يقرن منصب القضاء بجماله، وأن يعوض عن إمامه المفقود بإمامه الموجود ليستمر الأمر على حاله.

فلذلك رسم . . . . . . - لا زالت أئمة العلم الشريف في أيامه يخلف بعضهم بعضاً، وأقدارهم تدوم رفعتها مدى المدد فلا تجد نقصاً ولا نقضاً - أن يفوِّض . . .
. . . .

فليباشر ذلك بعلمه المأثور، وحكمه المشهور، وإنصافه الذي يعدل فيه، واتصافه بالحق الذي ما برح يوفيه، قاضياً بين الخصوم بما أمر الله عز وجل، مراقباً لخشية الله على عادته، مذيعاً للملة الحنفية أنواع إفادته؛ قاطعاً بنصل نصِّه مشكل الإلباس، جامعاً في أحكامه المسدَّدة بمقتضى مذهبه بين الكتاب والسُّنَّة والقياس.

والوصايا كثيرة وملاكها التقوى وهي مادَّته، وطريقه المستقيم وجادَّته؛ وما زالت عمدته التي يعتمد عليها، وعدته التي يستند في إسناد أمره إليها؛ والله تعالى يجمِّل الأيام بأحكامه، ويبلِّغه من خير الدنيا والآخرة غاية مراده ومرامه؛ إن شاء الله تعالى.

(جـ) تقليد قاضي قضاة الحنابلة :

وهذه نسخة توقيع بقضاء قضاة الحنابلة[1] كتب بها للقاضي علاء الدين «منجي التنوخي» وهي :

الحمد لله الذي رفع بعلاء الدين قضاء قضاته، وأوضح الهدى في القيام في توليتهم بمفترضاته، وأعلى منار الشرع بما أوقفهم عليه من أحكامه ووفقهم له من مرضاته.

نحمده حمداً نستعيد من بركاته، ونستعيد به أن نضل في ضوء مشكاته، ونستعين إليه برب كل حكم يمدُّنا قلبه بسكونه وقلمه بحركاته، ويثبت من جميل محضره لدينا ما يرفع مسَّ شكاته، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يستودع إخلاصها في قلوب تقاته، وتفوض أحكامها إلى ثقاته، ويحمى سرحها من أبطال الجلاد والجدال بكل مشتاق إلى ملاقاته؛ ونشهد أن محمداً عبده ورسوله أفضل من حكم بما أنزل الله من آياته، وجاهد في الله برأيه وراياته، وشرع من الدِّين ما ينجي المتمسك به من غواياته؛ صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين أقام شرعه منهم بكماته، وجعل حكمهم دائم النفوذ أبداً بأقلام علمائه وسيوف حماته؛ وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد، فمنصب الحكم الذي به تفصل الأمور، وتنفرج له الصدور، وتتسدد أقلام حكامه سهاماً، وتفيض غماماً، وتتعلم منه الأسود زئيراً، ويطول السَّيف صلبلاً والرمح صريراً؛ وتنتصب بين يدي حكامه الأقدام، وتنتصف على أحكامه الخصام؛ وتنكس الرؤوس لهيبته إطراقاً، وتغض المقل فما تدير جفرناً ولا تقلب أحداقاً؛ ويجري بتصريفه قلم القضاء، ويجارى مرهفه البروق فتقر له بالمضاء، وقد شيد الله

(۱) القلقشندي: صبح الأعشى جـ۱۲ ص ٥٥ ـ ٥٨

مبانيه في ممالكنا الشريفة مصراً وشاماً على أربعة أركان، وجمع في قضائه الأئمة الأربعة لتكمل بهم فصول الزمان؛ ومذهب الإمام أبي عبد الله «أحمد بن حنبل» رضي الله عنه هو بالسنة النبوية الطراز المذهب، وطريقة السلف الصالح في كلِّ مذهب، وقد تجنَّب من سلف من علمائه التأويل في كثير، ووقف مع الكتاب والسُّنَّة وكلٌّ منهما هو المصباح المنير.

وكانت دمشق المحروسة هي مدار قطبهم، ومطلع شموسهم ونجومهم وشهبهم؛ وأهلها كثيراً ما يحتاجون إلى حاكم هذا المذهب في غالب عقد كل بيع وإيجار، ومزارعة في غلال ومساقاة في ثمار، ومصلحة في جوائح سماوية لا ضرر فيها ولا ضرار، وتزويج كل مملوك أذن له سيده بحرَّة كريمه، واشتراط في عقد بأن تكون الامرأة في بلدها مقيمة؛ وفسخ إن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة ولا أطلق سراحها، وبيع أوقاف دائرة لا يجد أرباب الوقف نفعاً بها ولا يستطيعون إصلاحها.

فلما استأثر الله بمن كان قد تكمَّل هذا المنصب الشريف بشرفه، وتجمَّل منه ببقيَّة سلفه؛ حصل الفكر الشريف فيمن نقلده هذه الأمانة في عنقه، ونهنىء هذا المنصب بطلوع هلاله في أفقه؛ إلى أن ترجح في آرائنا العالية المرجَّح المرجى، وتعين واحداً لمَّا ابتلي الناس بالقضاء كان المنجى ابن المنجى؛ طالما تطرزت له الفتاوي بالأقلام، والتفت به حلقة إمام، وخاف في طلب العلم من مضايقة الليالي فما نام. اقتضى حسن الرأي الشريف أن يفوض إليه قضاء القضاة بالشام المحروسة على مذهب الإمام الربَّاني «أحمد بن حنبل» الشيبانيّ، رضي الله عنه.

فليحكم في ذلك بما أراه الله من علمه، وآتاه من حكمه؛ وبيَّنه له من سبل الهدى، وعينه لبصيرته من سنن نبيه ﷺ التي من حاد عنها فقد جار واعتدى، ولينظر في أمور مذهبه ويعمل بكل ما صح نقله عن إمامه، وأصحابه من كان منهم في زمانه ومن تخلف عن أيامه؛ وقد كان ـ رحمه الله ـ إمام حقٍّ نهض وقد قعد الناس تلك المدَّة، وقام نوبة المحنة وقام «سيد تيم» رضي الله عنه نوبة الردَّة، ولم تهب به زعازع «المريسي» وقد هبت مريسا، ولا «ابن أبي دؤاد» وقد جمع كل ذود وساق له من كل قطر عيساً؛ ولا نكث عهد ما قدم إليه «المأمون» في وصية أخيه من المواثق، ولا روَّعه صوت «المعتصم» وقد صبَّ عليه عذابه ولا سيف «الواثق» فليقف على أثره، وليقف بمسنده على مذهبه كله أو أكثره؛ وليقض بمفرداته وما اختاره أصحابه الأخيار،

وليقلدهم إذا لم تختلف عليه الأخبار؛ وليحترز لدينه في بيع ما دثر من الأوقاف وصرف ثمنه في مثله، والاستبدال بما فيه المصلحة لأهله؛ والفسخ على من غاب مدَّة يسوغ في مثلها الفسخ وترك زوجة لم يترك لها نفقة، وخلاَّها مع بقائها في زوجيَّته كالمعاقبة وإطلاق سراحها للتزوج بعد ثبوت الفسخ بشروطه التي يبقى حكمها بحكم المطلقة؛ وفيما يمنع شأوة الجار، وما تفرَّغ على قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار». وأمر وقف الإنسان على نفسه وإن رآه سوى أهل مذهبه، وطلعت به أهله علماء لولاهم لما جلا الزمان جنح غيهبه. وكذلك الجوانح التي يخفف بها عن الضعفاء وإن كان لا يرى بها الإلزام، ولا تجري المصالحة دليل الالتزام. وكذلك المعاملة التي لولا الرخصة عندهم فيها لما أكل أكثر الناس إلا الحرام المحض، ولا أخذ قسم الغلال والمعامل هو الذي يزرع البذر ويحرث الأرض؛ وغير ذلك مما هو [محيط] بمفرداته التي هي للرفق جامعة، وللرعايا في أكثر معايشهم وأسبابهم نافعة، وإذا استقرت الأصول كانت الفروع لها تابعة؛ والخط الشريف أعلاه، إن شاء الله تعالى.

٦ - في حلب:

وهذا توقيع بقضاء قضاة حلب[1] كتب به لقاضي القضاة جمال الدين إبراهيم بن أبي جرادة الشهير «بابن العديم»:

الحمد لله الذي رفع مراتب المناصب العلية وكساها من ملابس أهلها حلل الجمال، وجمع شملها فاقترنت بإلفها اقتران النيرين: شمس الضحى وبيت الكمال، ورفع عنها يد المتطاول والمتناول فأصبح رقم طرازها الموشى منتسجاً على أحسن منوال، وقطع الأطماع عن إدراك؛ شأوها فلا يصل إليها إلاَّ كُلُّ فحلٍ من الرجال.

نحمده على نعمه التي اعترف من اغترف من بحرها الوافر بالخير الكامل والفضل المديد، واقترف من اقتطف ثمار جودها جميل النوال المفيد، وجزيل الإحسان العديد؛ حمداً يوافي ويكافي مزيده، ويعم بالإنعام الشامل نائله ومريده، ونشكره على منه التي يقصر لسان الإطناب عن حصرها وتعدادها، وتعجز بنات الفكر عن إدراك وصفها وتردادها، شكراً ينال به العبد رضا المعبود، ويبلغ به من مقاصد الكرم والجود غاية المقصود؛ ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ضد، ولا

(١) القلقشندي· صبح الأعشى جـ١٢ ص ٤٣٧ - ٤٤٠.

والد له ولا ند؛ شهادة تبيض وجه قائلها عند العرض، وينطق بها لسان التوحيد يوم تبدل الأرض غير الأرض؛ ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي أظهر الله به الحق وأعلنه، وبهر بحقائق العقول فاعترف كلٌّ بِصَحّةِ ما عرَّفه وبيَّنه؛ صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصر الله بهم الإسلام وأبد أحكامه، وأحكم بهم مباني الإيمان المنيرة وأيد أحكامه؛ صلاة تتعطر بنفحات عرفها أرجاء المدارس، وينادى لسان فضلها لرائد فرائد المعالي على طول المدارس؛ وسلَّم ومجَّد وكرَّم، وشرَّف وبجَّل وعظَّم.

وبعد، فإنَّ أولى من لحظته عين العناية والقبول، وأجدر من بلغ من مقاصد المناصب العلية غاية القصد والسُّول؛ وأعزَّ من رقى ذرا المعالي وارتقى، وأجلَّ من وصف بالأوصاف الجميلة ونعت بالديانة والتقى؛ من سارت سيرة فضله في الآفاق، ودلَّ على صفاء السريرة منه حسن الأخلاق؛ واشتهر بالعلوم الجزيلة، والمناقب الجليلة، وعرف في الإنصاف بالأوصاف المحمودة والخصال الجميلة؛ وأظهر من العلوم الشريفة، ما حيَّر العقول، وحقَّق من المسائل اللَّطيفة، ما جمع فيه بين المنقول والمعقول؛ ودقَّق المباحث حتى اعترف بفضله الخاصُّ والعام، وفرَّق بين الحقيقة والمجاز فلا يحتاج إلى إستعارة إذا تشبَّه الأخصام، وحكم بما أراه الله فأحكامه مرضيَّة، وقضاياه في الجملة قد أنتجت فهي مقدَّمة في كلِّ قضية؛ وثابر على إلقاء الدُّروس في وقتها وأوانها، وقرَّر كلَّ مسألة في محلِّها ومكانها، وأفاد طلاَّب العلم الشريف من فوائده الجمَّة، وكشف لهم عن غوامض المباحث فجلا عن القلوب كلَّ غمَّة؛ وجال في ميادين الدُّروس فحيَّر الأبطال، وحاز قصب السَّبق في حلبة اللِّقاء فردَّ متأسِّفاً كلَّ بطَّال، ونظر في أمور الأوقاف بما أراه الله فاتقن بحسن النظر وجه ضبطها، وأجرى أمور الواقفين على القواعد المرضيَّة فوافق المشروط في شرطها، وجمع ما تفرق من شملها فأجمل وفصَّل، وحفظ أموالها فحصَّل وأصَّل؛ فهو الحاكم المشهور بالعدل والمعرفة، والناظر الذي حمدت الأمور تصرُّفه؛ والإمام الأنام بأقواله وأفعاله، والعاليم الذي يحمد الطالب إليه شدَّ رحاله، والمدَّرس الذي أفاد بفقهه المفيد النافع، وترفَّع في البداية والنهاية فهو المختار في المنافع؛ وسلك منهاج الهداية، فنال من العلوم الغاية، فبدائع ألفاظه لعقائد الدِّين منظومة، وكنز عرفانه عزيز المطلب ومحاسنه المشتملة على الكمال معلومة.

ولما كان فلان أعز الله تعالى أحكامه، وقرن بـالتوفيق والسَّـداد نقضه وإبـرامه، هو المشار إليه بالأوصاف والنعوت، والمعـول عليه إذا نـطق بالفضـائل والحـاضرون سكوت، والمشكور أثر بيته المشهور، والمنشور علم علمه من السَّنة والشُّهور، يا له من بيت لم يـزل معموراً بـالتقوى والصَّـلاح، محمياً بـأسلحـة أهله فمن أحكـامهم السيوف ومن أقلامهم الرماح، فهو العديم المثل وبيته العديم، وحرم فضل يحج إليه الراحل والمقيم، فاستحق أن تقابل مقاصده بالإقبال، ويقابل بما يؤمِّله مقابلة مثله ولا كسائر الأمثال.

فلذلـك رسم بـالأمـر الشريف، لا زالت مـراسمـه المطاعـة تقـرُّ الحقَّ في يـد مستحقِّه، وتردُّ الأمر إلى وليِّه ومالك رقِّه؛ وتسوق هدى الإحسان إلى محله، وتضـع الاستحقاق في يد مستحقه والحقُّ وضع الشيء في محله، أن يستقر. . . . . بحكم ظهور الحق بيده المباركة، وخفاء الباطـل الذي ليس لـه في الحقِّ مشاركـة، استقراراً مباركاً ميموناً، بالخير والسَّعد مقروناً؛ لأنه الأحقُّ بأمر وظائفه، والطائف حول حرمها الممنوع طائفه؛ وأولىٰ من عقلت عليه عقيلته، وردَّت إليه فريدته؛ وباشر بنفسه الكريمة ما عهد إليه سلفه، وأنفرد به فلا يناله ـ إن شاء الله ـ إلاَّ خلفه؛ طالما ألفت منه الأوقاف من الشفقة والخير، وحفظ جهاتها المحمية عن تطاول يد الغير؛ ونعم بحسن نظره من المدارس كل دارس، وفازت منه الدروس بالعالم العارف والبطل الممارس.

فليبـاشر ذلـك عـلى مـا تقـدم لـه من حسن المبـاشرة، وليجتهـد عـلى عـوائــده في تحصيل ريعه مثابر على الأجور أشد مثابرة، وليصرف أموال الأوقاف في مصارفها، بعد العماره والتثمير المبدأين في شرط واقفها؛ وليسو ـ على مقتضى معدلته ـ بين القوي والضعيف، والشاب الصغير والشيخ النحيف، على قدر تفاوتهم في العلم الشريف، وليطلق لسانه في إلقاء الدروس على عادته، وليمهد للمشتغلين طريق الفهم لينالوا القصد من إفادته، وهو بحمد الله تعالى أولى من أدَّى الأمور على الوجه المستقيم، ووفَّى المناصب حقَّها فإن الوفاء جدير بـ «إبراهيم».

والوصايا كثيرة وإليه مرجوعها، ومن بحار علمه ودينه ينبوعها؛ والله تعالى يؤيد به المناصب، ويرفع بعلوِّ رتبته المراتب.

ومما يذكر أن قاضي القضاة «كمال الدين عمر» ابن قاضي القضاة جمال الدين إبراهيم بن أبي جرادة الحنفي، الشهير بابن العديم قد تقلد أيضاً منصب قاضي قضاة حلب وقد أورد له القلقشندي نسخة توقيع بخطابه جامع(١).

٧ ـ في طرابلس :

وبها أربعة قضاة من المذاهب الأربعة، من كل مذهب قاضي قضاة. وهذه نسخة توقيع بقضاء قضاة الشافعية(٢) بها، ينسج على منواله تواقيع القضاة الثلاثة الباقين، وهي :

الحمد لله الذي أعزَّ الدين بعلمائه، وعضد الحكم بالمتقين من أوليائه؛ وأوضح الرشد للمقتدين بمن جعلهم في الهداية كنجوم سمائه، وجعل لكل من الأئمة من مطالع الظهور أفقاً يهتدى فيه بأنواره ويقتدى بأنوائه.

نحمده على أن جعل سهم اجتهادنا في الارتياد للأحكام مصيباً، وقسم لكل من أفقي مما لكنا من بركة علماء قسيمه الآخر نصيباً؛ ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تعصم من الهوى في الحكم لعباده، وتفصم العرا ممن جاهر فيها بعناده، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي أضاءت أنوار ملَّته، فاستشف العلماء لوامعها، ووضحت آثار سنته، فأحرز أئمة الأمة جوامعها؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين دعوا إلى الله فأجابوا، ودعوا إلى الحكم بسنَّته فأصابوا؛ صلاة لا تزال الألسن تقيمها، والإخلاص يديمها؛ وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد، فإن أولى ما أدَّى فيه الاجتهاد جهده، وبلغ فيه الارتياد حدَّه؛ واستضيء فيه بنور التوفيق، واستصحب فيه من استخارة الله خير رفيق، أمر الحكم العزيز وتفويضه إلى من وسع الله تعالى مجال علمه، وسدَّد مناط حكمه؛ وطهر مرام قلبه، ونوَّر بصره في الحكم وبصيرته فأصبح فيهما على بينة من ربه؛ فأجرى الحق في البحث والفتيا على لسانه ويمينه، ونزهه عن إرادة العلم لغير وجهه الكريم، ونبَّهه على ابتغاء ما عند الله بذلك والله عنده أجر عظيم.

ولما خلا منصب قضاء القضاة بطرابلس المحروسة على مذهب الإمام الشافعي

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١٢ ص ٤٤٠ ـ ٤٤٢.

(٢) المصدر نفسه جـ١٢ ص١٨٢ ـ ١٨٤.

رضي الله عنه، وهو المنصب الـذي يضيء بالأئمـة الأعلام أفقـه، وتلتقي بالفضـلاء الكرام طرقه؛ وتحتوي على أرباب الفنون المتعددة مجالسه، وتزكو بالفوائد المختلفة مغارسه؛ وكان فلانٌ هو الذي أشير إلى خصائص فضله، ونبه عليٍّ أن الاجتهاد للأمة أفضى إلى إسنـاد الحكم منه إلى أهله؛ وأنـه واحد زمـانه، وعـلّامة أوانـه؛ وجامـع الفضائل على اختلافها، وقامع البدع على افتراق شبهها منه وأتلافها؛ وحاوي الفروع التي لا تتنـاهى، والمربى على رب كـل فضيلةٍ لا يعرف غيـرها ولا يـألف سواها؛ اقتضت آراؤنا الشريفة أن نجزم من ارتياده لهذه الرتبة بهذا الرأي [السديد]، وأن نقرّب سراه إلى هذا المنصب الذي ناداه بلسان الرغبة من مكان بعيد.

فلذلك رسم بالأمر الشريف، لازال إحسانه كالبدر، يملأ المشارق والمغارب، وبره كالبحر، يقذف للقريب الجواهر ويبعث للبعيد السحائب، أن يفوّض إليه كذا.

فليطلع بذلك الأفق الذي يترقب طلوعه رقبة أهلّة المواسم، ويسـرع إلى تلك الرتبة التي تكاد تستطلع أنباءه من الرياح النواسم؛ وينشر بها فرائده التي هي أحق أن تطوي إليها المراحل، ويقدم بها على الأسماع الظامية لعذب فوائده قدوم الغمام على الروض الماحل؛ ويل هـذا المنصب الذي هـو فيه بين عـدل ينشره، وحق يـظهره، وباطل يرهقه، وغالب يرهقه، ومظلوم ينصره.

وليكن أمر أموال الأيتام المهم المقدم لديه، وحديث أوقاف البر من أول وأولى ما يصرف فكره الجميل إليه؛ ويتعاهد كشف ذلك بنفسه، ولا يكتفي في علمه فعل اليوم باطلاعه عليه بأمره في أمسه؛ وهو يعلم أن الله يجعله بذلك مشاركاً للواقفين في الأجـر المختص بهم والشكر المنسـوب إليهم، خارجـاً من العهـدة في أمـر اليتـامى باستعمال الذين يخشون لو تركوا من خلفهم ذرية ضعـافاً خـافوا عليهم؛ وليقم منـار الحق على ما يجب وإن سر قوماً وساء قوماً، ويقم بالعدل على ما شرع فإن «عدل يوم خير للأرض من أن تمطر أربعين يوماً».

وأما ما عدا ذلك من أحوال الحكم وعوائده، وآداب القضاء وقواعده، فكل ذلك من خصائصه يستفاد، ومن معارفه يستزاد؛ وملاك ذلك كله تقـوى الله وهي من أطهر حلاه الحسنة، وأشرف صفاته التي تتداولها الألسنة؛ فليجعلها وسيلة تسديده في القول والعمل، وذخيرة آخرته التي ليس لـه في غيرهـا أمل، وبقلد العلي فيمـا حدّثتـه من أسباب نقلته فإن كمال العزّ في النقل؛ والله تعالى يمدّه بمواد تأييده وقد فعل، ويجعله

من أوليائه المتقين وقد جعل؛ بمنّه وكرمه!، إن شاء الله تعالى.

٨ ـ في المدينة المنورة:

كان بها قاض واحدٌ شافعي، ثم استقر بها قاضيان آخران، حنفي ومالكي.

وهذه نسخة تقليد بقضاء الشافعية بالمدينة المنورة(١):

الحمد لله الذي جعل الشرع الشريف دافق السيول، وفي طيبة له الأصول؛ ومنها نشأ وتفرع فله في البسيطة عموم وشمول، وكل قطر به مشمول، وكل ربع به مأهول، وتأكّد به المعلوم وتبدّد به المجهول، وزالت الشرائع كلها وهو إلى آخر الدهور لا يزول.

نحمده وحمده يطول، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عمرت بها طلول، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أشرف رسول، وأكرم مأمول، وأفضل مسؤول، ومهندٍ من سيوف الله مسلول، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبي الفروع والأصول؛ وسلّم تسليماً كثيراً.

وبعد، فإن الشرع الشريف معدنه في أرض ثوىٰ خير الرسل فيها، ومنشأه في بلدٍ ملائكة الله تحميها؛ فلا يلي أقضية الناس إلا من طالت ذوائب علمه، وأشرقت ثواقب فهمه؛ وبنيت على الأصول قواعد حكمه، وتحلّى بالورع فتجلّى في سماء النجاة كنجمه.

ولما كان فلانٌ هو الذي جذبته السعادة إلى مقرها، وخطبته المغفرة إلى موطن برها، وأهلته الأقدار إلى جوار نبي هو خاتم الأنبياء وفاتح أمرها؛ وأصبح للحكم في المدينة، مستحقاً لما فيه من سكينه، وتحصيل للعلم ومن حصل العلم كان الله معينه.

فلذلك رسم أن يستقر. . . . .

فليباشر منصباً جليلاً في محل جليل، وليعلم أن سائر الأمصار تغبطه وتحسده وما لمنصبه من مثيل؛ أين يوجد سواه في كل سبيل؟ من قاض هو بسيد المرسلين نزيل، ومن يصبح ويمسي جاراً للمستجير في المحشر الطويل.

فأحكم بين ناس طيبة بورع وتأصيل، وتحرير في تحريم وتحليل، واتق الله في

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١٢ ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠.

كل فعل وقيل، واستقم على الحقّ حذار أن تميل، فصاحب الشرع أنت منه قريب والنبي من الله قريب وحبيب وخليل، وماذا عسى أن نوصيه وهو بحمد الله تعالى كالنهار لا يحتاج إلى دليل.

وأما الخطابة فارق درج منبرها، وشنِّف الأسماع من ألفاظك بدرها؛ وحرر ما تقوله من المواعظ فإنَّ صاحب العظات يسمعك، وتواضع لله فإن الله يرفعك؛ وهذا المرقى فقد قام فيه النبي الأمي سيد الثقلين، ومن بعده الخليفتان قرَّتا العين، ومن بعدهما عثمان ذو النورين، وعلي رضي الله عنه أبو الحسنين؛ فاخشع عند المطلع، واصدع بما ينفع؛ وانظر لما تقوله فإن رسول الله ﷺ هناك يسمع، وقاضي المدينة وخطيبها يرجو أن ليس للشيطان فيه مطمع، والله تعالى يحوز له الخير ويجمع؛ بمنه وكرمه!.

الفصل الرابع

مهام قاضي القضاة

بعد تقليد قاضي القضاة، وهو أعلى منصب قضائي، تكثر المهام الملقاة على عاتقه، فبالرغم من أن مهمته الأساسية تتعلق بالقضاء والقضاة، إلا أن الظروف الإجتماعية أدت إلى زيادة أعبائه فكثرت مهامه غير القضائية. وبذلك يمكن تقسيم مهام قاضي القضاة إلى نوعين: قضائية وغير قضائية.

١ ـ مهام قضائية:

تتحدد المهام القضائية التي يضطلع بها قاضي القضاة في تعيين القضاة وعزلهم ومحاكمة الوزراء والأشخاص الذين يهددون الحكم، وتسطير كتاب بيعة وخلع الخلفاء، وعقد خطبة وزواج الخلفاء والأمراء، وأحياناً الحسبة والنظر في المظالم، فضلاً عن الفتيا.

(أ) تعيين وعزل القضاة:

الخليفة هو الذي يعين قاضي القضاة، الذي يعتبر بمثابة قاضي الدولة كلها، ومن سواه من القضاة في الأقاليم والأمصار نواب عنه، لذلك كانت سلطة قاضي القضاة تسمح له بتعيين القضاة في مختلف المناطق، وعزلهم عند الضرورة[١]. وكان أبو يوسف أول قاضي قضاة يرشح القضاة للتعيين زمن هارون الرشيد[٢]. ثم عهد المأمون إلى قاضي قضاته يحي بن أكثم بامتحان القضاة الذين يراد توليتهم من وجوه الفقهاء وأهل العلم في بغداد[٣]، وقد امتحن أحد المرشحين للقضاء فقال له: ما تقول في رجلين زوّج كل واحد منهما الآخر أمه فولد لكل واحد من إمرأته ولد، ما قرابة ما بين الولدين؟ فلم يعرفها. فقال له يحيى بن أكثم: كل واحد من الولدين عمّ

---

(١) التنوحي : نشوار المحاضرة حـ ٣ ص ١٣٦ وجـ ٤ ص ١٨٠ و١١٣ وجـ ٥ ص ١٩.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٤٠.

المقريزي : الخطط جـ ٢ ص ٣٣٣.

(٣) ابن قتيبة : عيون الأخبار حـ ١ ص ٦٥.

ابن طيفور: تاريخ بغداد ص ٢٥٨.

الآخر لأمه»[1].

وأحياناً كان أحد المقربين من الخليفة يتمتع بنفوذ كبير يسمح له باختيار القضاة، فكان محمد بن عمران الضبي[2] يقوم باختيار القضاة للمعتز، فيقدم أسماء القضاة للخليفة، فيأمر بتقليدهم القضاء، لذلك كان يجتمع إليه القضاة والفقهاء لمكانته ونفوذه في تعيين القضاة[3].

(ب) محاكمة الوزراء والأشخاص الذين يهددون الخلافة والدين:

كان قاضي القضاة يشارك في محاكمة الوزراء إذا كانت التهمة تدبير مؤامرة ضد الدولة، وفي محاكمة الأشخاص الذين يدعون الألوهية أو النبوة، وكذلك الذين يتعرضون للنبي والصحابة بالسبِّ والشتم، وكل من يهدف إلى إفساد العقيدة الإسلامية.

ففي بغداد، وفي عهد المعتصم حوكم الأفشين[4] بتهمة الزندقة[5] سنة

---

(1) ابن قتيبة: عيون الأخبار جـ ١ ص ٦٥.

(2) أبو جعفر محمد بن عمران بن زياد بن كثير الضبي النحوي الكوفي: سكن بغداد، وكان مؤدب عبد الله بن المعتز بالله، ويختار القضاة للخليفة المعتز بالله.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٤.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٣ ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(3) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٤.

(4) أبو الحسن خيدر بن كاوس الملقب بالافشين (ت ٢٢٦/٨٤٠): أصله من أشروسنة، وهو من أعاظم القواد في الدولة العباسية، وهو الذي أخمد ثورة بابك الخرمي. اعتقله المعتصم في سنة ٢٢٥ هـ واتهم بالخيانة وحوكم، ثم أخرج ميتاً، فصلب بباب العامة في سنة ٢٢٦ هـ وكان طاغية، لجوجاً، شديد الغربة.
الطبري: تاريخ الرسل جـ ٩ ص ١٠٤ ـ ١١٤.
ابن الأثير: الكامل جـ ٦ ص ٥١٠ ـ ٥١٨.

(5) الزندقة: تهمة غير واضحة المعالم، كان استعمالها نادراً زمن الأمويين، وقد نقشت زمن العباسيين. والعامة أطلقت الزندقة على المستهتر الماجن المغرم بالخمر والغلمان، وتجري على لسانه أبيات فيها مساس بالدين، بينما الخاصة أطلقت الزندقة على كل من اعتنق الإسلام ظاهراً وتدين بدين الفرس القديم باطناً، أي كل من أظهر الإيمان وأبطن الكفر، وكان هدفه إفساد العقيدة الإسلامية. لذلك تنطبق تهمة الزندقة على تفسير الخاصة لها، حيث انتشرت بعد أن أدرك الفرس أن الخلافة قد انتقلت من يد عربية (الأمويين) إلى أخرى عربية (العباسيين)، وبذلك لم يحقق الإسلام ولن يحقق السيطرة الفارسية، فأصبح هدفهم إفساد الإسلام وكثرت الزندقة، وكان الخليفة المهدي أول من عين «صاحب الزندقة» لمحاكمتهم.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٦٢ ـ ١٦٤ وجـ ٦ ص ٧٩ ـ ٩٢.
أحمد أمين: ضحى الإسلام جـ ١ ص ١٤٣ ـ ١٦٤.
دائرة المعارف الإسلامية. جـ ١٠ ص ٤٤٠ ـ ٤٤٦.

٨٤٠/٢٢٦، وذلك بحضور قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد، وقد حكم عليه بالصلب بباب العامة.

وفي عهد المقتدر حوكم الحلاَّج بهذه التهمة سنة ٩٢١/٣٠٩ بحضور قاضي القضاة أبي جعفر، والقاضي أبي عمر قبل أن يتقلد قضاء القضاة. وقد شارك قاضي القضاة أبو جعفر أيضاً في محاكمة الوزير ابن الفرات سنة ٩١٨/٣٠٦، ثم في محاكمة الوزير ابن الجراح سنة ٩٢٣/٣١١.

كما شارك قاضي القضاة أبو السائب في محاكمة المتصوفة[1] بعد أن تقلد أبو محمد المهلبي[2] الوزارة سنة ٩٥٠/٣٣٩[3]، وقبض على رؤساء الصوفية، وبعض أتباعهم وسجنهم خشية اندلاع الفتنة في بغداد، ذلك أن الأفعال والأقوال الكثيرة التي وردت عن الصوفيين، شغلت الخلفاء والوزراء والقضاة.

فقد كان شيوخ الصوفية يعقدون حلقات صوفية في جامع المدينة ببغداد[4]،

---

(١) الصوفية: فئة من المتعبدين، والصوفي من مكان فانياً بنفسه، باقياً بالله، مستخلصاً من الطبائع متصلاً بحقيقة الحقائق. وسمى القاضي التنوخي علم التصوف بـ «علم الخرق» لأن الصوفية يلبسون المرقعات. وقد اهتم المتصوفون برياضة النفس والزهد، وإهمال البدن، وأثرت الفلسفة في التصوف فوجهته توجيهاً بعيداً عن الإسلام. ومن رؤساء الصوفية جعفر الخلدي، والخواص أبو اسحق (ت ٢٩١ هـ) والجنيد بن محمد المعروف بالقواريري (ت ٢٩٨ هـ)، وسري بن المغلس السقطي، والكتاني الكبير أبو بكر محمد (ت ٣٢٢)، والمزين الكبير أبو جعفر (ت ٣٢٨). وقد أورد التنوخي قصصاً كثيرة يسخر فيها من الصوفية.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٩٩ و١٠٠ و١٨٩؛ جـ ٢ ص ٣٤٥ و٣٤٦ و٣٥٦ و٣٥٧؛ جـ ٣ ص ٧٦ و٧٧ و١١٧ - ١٢٣ و١٤٤ و١٤٥ و١٩٥ و١٩٧ و١٩٨ و١٩٩ و٢٢٧ - ٢٢٩. الفرج بعد الشدة جـ٣ ص٣٦ و٣٧.
المستجاد ص ٤٣.
دائرة المعارف الإسلامية جـ ٥ ص ٢٦٥؛ ت. جـ دي بور: تاريخ الفلسفة ص ١٢٥ - ١٣٠، عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ١٥٥ - ١٦٢.

(٢) الوزير أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي (ت٩٦٣/٣٥٢): ولد سنة ٩٠٣/٢٩١. وزر لمعز الدولة سنة ٩٥٠/٣٣٩ واشتهر بالكفاية والمعرفة بمصالح الدولة، وقد أزال كثيراً من المظالم، وقرب أهل العلم والأدب، دامت وزارته ثلاثة عشرة سنة وثلاثة أشهر.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ٣ ص١٨٣ - ٢٠٠؛ ابن الأثير: الكامل جـ٨ ص٤٤٩ - ٥٤٦؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ٢ ص٣٤ - ٩٧.

(٣) ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٣ ص ١٨٦.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٩٩؛ جـ ٣ ص ١١٩.

حيث يتحاورون على الخطرات والهواجس(١) ومسائل تشبه الوسواس. وعندما قبض الوزير المهلبي عليهم أحضر قاضي القضاة أبا السائب، والقاضي أبا علي المحسن التنوخي، وجماعة من القضاة والفقهاء لمناظرتهم(٢)، وإقامة الحجة عليهم. وقد استعان الوزير بقاضي القضاة أبي السائب في محاكمة الصوفية لأنه ضليع في علم التصوف، وعالم بأهل الزهد في الدنيا(٣). ومن رؤساء الصوفية الذين حوكموا أبي اسحاق بن ثابت، الذي كان ينزل بباب الشام(٤)، ويعتبره أصحابه أحد الربَّانيين(٥)، وكانت التهمة الموجهة إليه أنه يقول في دعائه: «يا واحدي بالتحقيق، يا جاري اللصيق»، وهو بذلك يصف الله بأنه لصيق على الحقيقة، وبما أن الملاصقة من صفات الأجسام، فقد جعل الله جسماً وهذا كفر. كما اتهم بأنه يوهم الناس على أنه ربّاني، حيث يقول في جملة كلامه «أخذتني مني، ولم تبقني علي، فها أنا بلا أنا»(٦). وفي النهاية منع من إقامة الحلقات الصوفية والحديث إلى الناس بعد أن ضرب بالسياط. كما قبض على أبي الحسين الثوري الصوفي وجماعة من الصوفية، وأمر الخليفة بضرب أعناقهم بعد أن وجهت إليهم تهمة الزندقة، وطلب من القاضي أن يتعرف حالهم، فناظرهم في الفقه، وسرد أبو الحسين ألفاظاً وقال: «وبعد فإن لله عباداً إذا قاموا قاموا لله، وإذا نطقوا نطقوا بالله»، حتى أبكى القاضي الذي أرسل إلى الخليفة يقول: «إن كان هؤلاء زنادقة فما على وجه الأرض مسلم»(٧)، فأمر الخليفة

---

(١) الخطرات والهواجس: من اصطلاحات الصوفية، والخاطر ما يرد على القلب والضمير في الخطاب ربانياً كان أو ملكياً أو نفسياً أو شيطانياً من غير إقامة، وقد يكون كل وارد لا تعمل لك فيه. والهاجس يعبرون به عن الخاطر الأول، ويسمى نقد الخاطر، فإذا تحقق في النفس سموه إرادة، فإذا تردد ثالثة سموه همة، وفي الرابعة سموه عزماً، وعند التوجه إلى القلب إن كان خاطر فعل سموه قصداً، ومع الشروع في الفعل سموه نية.

التنوخي: نشوار المحاضرة المصدر نفسه جـ ١ ص ٩٩.

(٢) المصدر نفسه جـ ٣ ص ١٤٤.

(٣) المصدر نفسه جـ ٧ ص ٥٥.

(٤) باب الشام: محلة كانت بالجانب الغربي من بغداد، ويسمى باب الأنبار.

ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ١ ص ٤٤٥.

(٥) الربَّاني: الحبر المتألمة، والعالم الحكيم التقي، البصير بسياسة الأمور.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٣ ص ١٤٥.

(٧) التنوخي: المستجاد ص ٤٣ و٤٤.

بإطلاق سراحهم.

وفي دمشق، جرت محاكمة عثمان الدكاكي، بعد الإدعاء عليه بعظائم من القول لم يرو مثلها عن الحلاَّج، وقامت عليه البينة بدعوى الألوهية والتنقيص بالأنبياء وذلك عندما عقد مجلس في دار العدل بدار السعادة حيث اجتمع القضاة والأعيان في شوال سنة ١٣٤١/٧٤١، ثم أعيد إلى السجن. ثم أحضر إلى دار السعادة في ذي القعدة وحوكم أمام الأمراء والقضاة. فسئل القاضي المالكي الحكم عليه، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على رسوله ثم حكم بإراقة دمه وإن تاب. وقد ضربت رقبته بسوق الخيل في دمشق، وقد حضر القضاة الثلاثة المالكي والحنفي والحنبلي قتل عثمان الدكاكي[١].

وفي دمشق أيضاً، حوكم علي بن أبي الفضل بن محمد بن حسين بن كثير سنة ١٣٥٤/٧٥٥، وكان يسب ويلعن أول من ظلم آل محمد أمام جامع دمشق، وعندما سئل من الذي ظلم آل محمد قال: لعن الله أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية ويزيد، فسجن. ثم أحضره قاضي قضاة المالكية وجلده بالسياط، ومع ذلك استمر بالسب واللعن. وعقد المجلس لمحاكمته في دار السعادة حيث حضر القضاة الأربعة. وقد حكم عليه قاضي قضاة المالكية بالقتل، فضرب عنقه تحت القلعة، وطافوا برأسه في البلد وهم ينادون: هذا جزاء من سب أصحاب رسول الله ﷺ[٢].

وعند الجامع الأموي أيضاً، كان محمود بن ابراهيم الشيرازي يسب أبا بكر وعمر سنة ١٣٦٤/٧٦٦، فسجنه قاضي قضاة الحنابلة أربعين يوماً، فلم تنفع العقوبة واستمر على موقفه. فحكم عليه قاضي قضاة المالكية بالضرب فلم ينفع ذلك أيضاً، حتى حكم عليه بإراقة دمه، فضربت عنقه وأحرقته العامة[٣].

وكان داود بن سالم، وهو نصراني من قرية الرأس من معاملة بعلبك، يسب ويقذف رسول الله. وعقد مجلس الحكم في بعلبك سنة ١٣٥٥/٧٥٦، فحكم علبه

---

(١) اس كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٨٩ و١٩٠.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٥٠

(٣) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٣١٠.

قاضي قضاة المالكية جمال الدين المسلاتي بالقتل، وقد نفذ الحكم بسوق الخيل، وحرقه الناس [1].

وفي مصر، حكم قاضي القضاة زين الدين بن مخلوف المالكي بضرب عنق الفتح أحمد بن الثقفي وذلك في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٠١/٧٠١، بتهمة الإستهزاء بالشريعة، فقد كان يحل المحرمات من اللواط والخمر وغير ذلك، لمن كان يجتمع فيه من الفسقة من الترك وغيرهم من الجهلة. وأمر الوالي بتنفيذ الحكم، فضرب عنقه وطيف برأسه في البلد، ونودي عليه هذا جزاء من طعن في الله ورسوله[2].

وإذا كانت المحاكمة تتعلق بالسلطان، فإنه يحضر إلى دار العدل. ففي يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ١٢٦٢/٦٦٠، حضر السلطان الظاهر بيبرس إلى دار العدل بالقاهرة، ليفصل قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب بينه وبين أحد الأمراء في ملكية بئر، وكان الحق مع السلطان وانتزعت البئر من يد غريمه. ومما يجدر الإشارة إليه أنه عند حضور السلطان وقف الناس إحتراماً له، إلا قاضي القضاة الذي أشار عليه السلطان أن لا يقوم[3].

وبإمكان قضاة القضاة في مدينة ما عزل نائب السلطنة إذا ما أمعن في الظلم وسوء السيرة وأخذ الأموال بغير حق. ففي أوائل شهر ربيع الأول سنة ١٤١٨/٨٢١ كتب أهل طرابلس للسلطان المؤيد أبو النصر شيخ يشكون له سوء سيرة الأمير سيف الدين برد بك بن عبد الله الخليلي الظاهري المعروف بقصقا، والذي عين نائباً على طرابلس في ١٧ رجب سنة ١٤١٧/٨٢٠[4]. وكان النائب وقتها خارج طرابلس، فلما عاد بلغه إتفاق قضاة طرابلس وهم: سراج الدين أبو حفص عمر بن موسى السراج الحمصي قاضي الشافعية، وشمس الدين محمد بن علي بن عمر الصفدي قاضي الحنفية، وناصر الدين محمد بن إسماعيل اللخمي الأندلسي قاضي المالكية، وأمرائها ورعيتها على منعه من الدخول إلى طرابلس كراهية فيه لكثرة ظلمه وطمعه. فأقام بعد مراسلتهم في جهة من الجهات حتى ورد مرسوم السلطان ثم سار إلى جهة مصر.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٢٥٣.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٨.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٣٩.

(٤) السخاوي: الضوء اللامع جـ ١ ص ٢٧٩.

فكتب أهل طرابلس إلى السلطان بقبح سيرته، وأخذه الأموال بغير حق، فرسم السلطان بإحضاره[1]. وفي أواخر ربيع الأول سنة ١٤١٨/٨٢١ وصل «بردبك» إلى القاهرة بعد أن طلب بسبب الشكوى، وهناك قدم مالاً جزيلاً فعين نائباً على صفد. ثم عين الأمير برسباي القمـاقي عوضاً عنه في نيابة طرابلس في ٢٣ ربيع الأول ١٤١٨/٨٢١[2]. وهو الذي أصبح فيما بعد سلطاناً على مصر والشام باسم الأشرف برسباي.

وهكذا تمكن قضاة مدينة طرابلس وامراؤها من إبعاد نائب السلطنة عن طرابلس.

(جـ) عقد بيعة وخلع الخلفاء:

كانت توكل إلى قاضي القضاة مهمة إحضار الشهود، ليكتب بنفسه كتاب خلع أحد الخلفاء ومبايعة آخر[3]. وقد عمل قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد في عقد البيعة للمتوكل بعد وفاة الواثق[4]. كما دخل قاضي القضاة أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف ومعه أربعة شهود، وشهدوا على المطيع لله بأنه قد خلع نفسه، وقرأوا عليه رقعة الخلع، ثم دخلوا على ولده الأمير أبي بكر عبد الكريم وبايعوه بالخلافة، وأخيراً جلسوا في مجلس قريب من مجلسه ووقعوا بالشهادة في كتاب الخلع[5].

وكان قاضي القضاة يشرف بنفسه على غسل الخليفة بعد موته[6]، ففي بغداد، أشرف قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد على غسل الخليفة العباسي الواثق بالله، وفي القاهرة، أشرف قاضي القضاة محمد بن النعمان على غسل الخليفة الفاطمي العزيز بالله[7].

---

(١) المقريزي : السلوك جـ ٤ ص ٤٣٨.

(٢) السخاوي : الضوء اللامع جـ ٣ ص ٨ ـ ١٠.
ابن العماد : شذرات الذهب : جـ ٧ ص ٢٣٨.

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٤؛ جـ ٣ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.
ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٢٨٨.

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٤.

(٥) المصدر نفسه جـ ٣ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٦) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٧٤.

(٧) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤٢٢؛ الصفدي : الوافي بالوفيات جـ ٥ ص ١٣٢.

(د) عقد خطبة وزواج الخلفاء والأمراء:

إذا كان القضاة يقومون بعقد الخطبة والزواج، فقد كان يستعان بقاضي القضاة لمثل هذا الأمر فيما يختص بأبناء الخلفاء والأمراء.

فقاضي القضاة أبو يوسف حضر زواج ابراهيم بن عبد الملك بن صالح من الغالية ابنة هارون الرشيد على مهر قدره ألفي ألف درهم[1]. وقاضي القضاة أبو عمر محمد بن يوسف الأزدي أنجز خطبة ولدين للأمير أبي بكر محمد بن رائق صاحب شرطة بغداد على إبنتين أختين في حضور الخليفة المقتدر[2]. وسنة ٤٤٨/١٠٥٦، حضر قاضي قضاة بغداد أبو عبد الله محمد بن علي الدامغاني عقد زواج الخليفة القائم بالله من خديجة بنت أخي السلطان طغرل بك، على صداق مائة ألف دينار[3].

وفي القاهرة، عقد قاضي القضاة محمد بن النعمان، زواج ولده عبد العزيز سنة ٣٧٥/٩٨٥ من إبنة القائد جوهر، على صداق قدره ثلاثة آلاف دينار[4].

(هـ) الحسبة:

وأحياناً يتولى قاضي القضاة وظيفة الحسبة، التي يتولاها عادة المحتسب[5].

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٥٢. الفرج بعد الشدة: جـ١ ص٣٦٥؛ جـ٢ ص٣٨٨. المستجاد: ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٢ ص ٥٥ - ٥٦.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١٠٩.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤٢٠ و٤٢١.

(٥) المحتسب: نشأت هذه التسمية كوظيفة مستقلة في العصر العباسي، وذلك تنزيهاً للقضاء وتخفيفاً من الأعمال الكثيرة التي كان يتولاها الخلفاء والأمراء والقضاة. ومهمة المحتسب مراقبة التجار وأرباب الحرف والأسعار والموازين والمكاييل، لمنع الغش والإشراف على نظافة الأسواق والمساجد ومراقبة الأخلاق العامة... وكان للمحتسب دار خاصة تسمى دار الحسبة يقيم فيها ويصرف منها جميع أعماله. وكان أحياناً يخرج بنفسه ويطوف في الأسواق ويعاقب المخالفين. وكذلك امتدت سلطته إلى القاضي في حال إنقطاعه عن الجلوس في مقره للحكم بين الناس

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٣٢٧، وجـ ٢ ص ١٠٨ - ١١٠، ٢٩٣، وجـ ٤ ص ٢٤، ٢٥، ١٥٥، ٢١٣. المستجاد ص ١٧٧

ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ١٦٦ وجـ ٨ ص ٢٩٤ وجـ ١٠ ص ٢٣٧.

ابن الأخوة: معالم القربة ص ٧ و٨.

ففي بغداد، كان جمال الدين بن عبد الحي بن إدريس الحنبلي قاضي قضاة الحنابلة ومحتسب بغداد(١). وفي مصر، تولى قاضي قضاة الشافعية تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز الحسبة أيضاً(٢).

(و) النظر في المظالم:

كذلك كان يضاف إلى مهام قاضي القضاة، النظر في المظالم،(٣)، رغم أن الناظر في المظالم ينظر في كل حكم يعجز عنه القاضي والمحتسب، وهو بذلك أقوى منهما يداً. وقد جمع قاضي القضاة أبي القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان (ت ٤٠١/١٠١١)، بين القضاء والنظر في المظالم(٤)، زمن الحاكم بأمر الله، وقد تصلب في الأحكام، وتشدد على من عانده من رؤساء الدولة.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٣١٠.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) النظر في المظالم: عهد الفصل في المشاكل القضائية العويصة إلى صاحب المظالم. ويرجع الفضل في إنشاء ديوان المظالم إلى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. وفي أيام العباسيين كان الخلفاء يجلسون بأنفسهم للنظر في المظالم، فلا يمنع عنهم أحد من المتظلمين. وكان يخصص في دار الخلافة، يوم في الأسبوع، لسماع المظالم. ثم أخذ الخليفة ينيط مهمة النظر في المظالم بالوزراء أو بأشخاص ذوي مكانة ومعرفة بالفقه والأحكام. وعندما اتسعت أعمال الدولة رتب للمظالم ديوان ونصب له موظفون، وأصبح هناك صاحب ديوان المظالم، ومهمته الفصل في المشاكل المستعصية على القاضي والمحتسب، وينعم بسلطة قضائية أعلى من سلطتيهما، فهو ينظر في القضايا التي يقيمها الأفراد على الأمراء والولاة والقضاة. وكان المتظلم يقدم تظلمته كتابة عن طريق رقعة أو قصّة، يقال لها مخاصمة أو شكوى أو ظلامة، فتعرض على ديوان المظالم.

ثم تدهورت خطة المظالم عندما تقلدها أناس غير جديرين بها، ووصل الأمر إلى أن السيدة شغب أم المقتدر عينت قهرمانتها ثمل صاحبة للمظالم سنة ٣٠٦/٩١٨، وكانت موصوفة بالشر والإسراف في العقوبة.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ١٨ - ٢٠؛ جـ ٥ ص ٥٧ و٥٨ و٦٣ و٧٧؛ جـ ٦ ص ٩ و٦٣ و١٩٥؛ جـ ٧ ص ٢٦٢. الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٢٣٩ - ٢٤١؛ جـ ٢ ص ٩٢ و١٥٠ و٣٨٩.

ابن الأثير: الكامل جـ ٨ ص ١٩٣؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٤٠٩؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ١٤٨؛ ابن الطقطقي: الفحري ص ٢٦٨؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ٨٤؛ الصابي: الوزراء ص ٢٢ و٢٧ و١٢٢ و١٢٤ و١٧٦ و٢٣٨ و٢٤٣؛ المقريزي: الخطط جـ ٢ ص ٢٠٧؛ الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٧٣ و١٤١ - ١٤٣؛ عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ١١٤ - ١١٩.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤٢٢.

وفي الباب السابع من كتابه الأحكام السلطانية، يقارن الماوردي بين النظر في المظالم وبين القضاة من وجوه عشرة[1]، هي:

- القاضي لا يتمتع بهيبة وقوة يد صاحب المظالم.
- صاحب المظالم أفسح مجالاً وأوسع مقالاً من القاضي.
- صاحب المظالم له حق استعمال القوة والبطش للوصول إلى الحقيقة.
- صاحب المظالم هو قاضي ومنفذ في نفس الوقت.
- يحق لصاحب المظالم عقد الصلح بين المتنازعين، ولا يحق للقاضي ذلك إلا عن رضى الخصمين بالرد.
- يحق لصاحب المظالم إلزام المتخاصمين بالتناصف، ولا يحق للقاضي ذلك.
- يستطيع صاحب المظالم أن يستمع إلى شهادة أناس لا يستطيع أن يتوصل إليهم القاضي.
- يمكن لصاحب المظالم أن يكثر من عدد الشهود وأن يعيد إستحلافهم، وليس هذا في مقدور القاضي.
- يجوز لصاحب المظالم أن يبدأ باستدعاء الشهود قبل الخصوم، أما القاضي فيجب أن يبدأ بالمدعي ثم يسأل الشهود.

وهذا ما يوضح في النهاية أهمية النظر في المظالم، وأن صاحب المظالم ينفذ ما يعجز القضاة عن تنفيذه، لذلك يرى الماوردي أن يكون صاحب المظالم جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهيبة ظاهر العفة قليل الطمع كثير الورع، لأنه يحتاج في نظره إلى تنفيذ وقضاء.

(ز) الفتيا:

اشتهر قاضي القضاة أبو يوسف بالفتاوي التي كان يقدمها للخليفة هارون الرشيد[2].

وكان قاضي القضاة يفتي في الأمور التي تهم المصلحة العامة، فقد استفتى

---

(1) الماوردي الأحكام السلطانية ص ٦٦ - ٧١.

(2) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٧٦ - ٧٧.

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٤ - ٣٨٦.

مجهول: ألف ليلة وليلة م ٢ ليلة ٣٣٤ - ٣٣٥ ص ٣٢٨ - ٣٣٠.

قـاضي قضـاة الشـافعيـة بـدمشق تقي الـدين السبكي، في قتـل الكـلاب، فكتب جماعة من أهـل البلد في ذلك، فـرسم بإخـراجهم في يوم الجمعـة ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٥/٧٤٥ إلى الخندق ظاهر باب الصغيـر. ويقول ابن كثيـر «وكان الأولى قتلهم بالكلية، وإحراقهم لئلا تنتن الناس بريحهم على ما أفتى به الإمام مـالك بن أنس من جواز قتل الكلاب ببلدة معينة للمصلحة، إذا رأى الإمام ذلك، ولا يعارض ذلك النهي عن قتل الـكلاب، ولهذا كان عثمـان بن عفان يـأمر في خـطبته بقتـل الكلاب وذبـح الحمام»[1].

٢ ـ مهام غير قضائية:

كان قاضي القضاة مقربـاً من الخلفاء، لـذلك التجـأ إليه أصحـاب الحاجـات ليتوسط لهم عند الخليفة أو الوزير، مما يدل على المكانة التي وصل إليها والتي جعلته يرافق موكب الحج، فكثرت المهام غير القضائية التي كانت توكل إليه، مثل التدريس والخطابة والنظر في الجوامع ووكالة بيت المال ومشيخة الشيوخ، حتى وصل به الأمر أحياناً إلى تقلد الوزارة.

(أ) التوسط عند الخليفة أو الوزير:

كان قاضي القضـاة يتقلد أعلى منصب قضائي، ممـا جعله مقربـاً من الخليفة وذوي السلطة والنفوذ، وهذا ما دفع بأصحاب الحاجات للإلتجاء إليه عساه يتوسط لهم في بعض الحاجات، أو إنقاذ محكوم من السجن والإعدام. وقد ذاعت شهرة قاضي القضاة المعتزلي أحمد بن أبي دؤاد في إنقاذ المحكومين من السجن والقتل، فـأنقذ أبي دلف القاسم بن عيسى العجلي من القتل على يد الأفشين[2]، وشفع عند الخليفة المعتصم الذي قبض على أموال وضياع خالد بن يزيد وأراد معاقبتـه وتعذيبـه فأنقـذه منه[3]، كما شفـع عند الخليفـة الواثق في رجـل من اليمامـة[4]، وفي بعض العمال

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٢١٥.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧. الفرج بعد الشدة: جـ ٢ ص ٦٦ ـ ٧٥. المستجاد ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ١٩١ ـ ١٩٢. الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٠ ـ ٦٢. المستجاد ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤) التنوخي: المستجاد ص ٢٠٢.

والكتاب الذين سجنهم الوزير محمد بن عبد الملك فأنقذهم من السجن[1] .

(ب) مرافقة موكب الحج :

كانت تولى أحياناً إلى قاضي القضاة، إمارة الحج، ففي سنة ١٠٢١/٤١٢، تولى قاضي القضاة أبو محمد الناصحي إمارة الحج وسار الناس بصحبته[2] .

وعندما حج السلطان الظاهر بيبرس سنة ١٢٦٩/٦٦٧، كان معه قاضي القضاة صدر الدين سليمان الحنفي[3]، فرافقه إلى الحج[4] . كما كان قاضي القضاة يرافق الركب الدمشقي إلى الحج[5]، ففي سنة ١٢٨٩/٦٨٨، حج قاضي قضاة الشافعية بدمشق، شهاب الدين بن الخويي[6]، وكان يتقدم موكب الحج الدمشقي الأمير بدر الدين بكتوت الدوباسي والوزير شمس الدين بن السلعوس، ومقدم الركب الأمير عتبة، فتوهم منه أبو نمى، وكان بينهما عداوة، فأغلق أبواب مكة ومنع الناس من دخولها، فأحرق الباب وقتل جماعة ونهب بعض الأماكن . ثم أرسل قاضي القضاة ابن الخويي ليصلح بين الفريقين، ولما استقر عند أبي نمى رحل الركب وبقي هو في

---

(١) التنوخي : الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٣ - ٦٦ . المستجاد ص ١٤١ - ١٤٤

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١١ .

(٣) صدر الدين سليمان بن ابي العز بن وهيب، ابو الربيع الحنفي (ت ١٢٧٨/٦٧٧): شيخ الحنفية في زمانه ولد سنة ٥٩٤ هـ، أقام بدمشق مدة يفتي ويدرس، ثم انتقل إلى مصر يدرس بالصالحية، ثم عاد إلى دمشق فدرس بالظاهرية . وتولى قضاء قضاة الحنفية بعد وفاة مجد الدين ابن العديم سنة ٦٧٧ هـ، ولمدة ثلاثة أشهر حيث توفي، وله ثلاث وثمانون سنة ودفن بداره بسفح قاسيون .

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٨١ .

(٤) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٥٤ .

(٥) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣١٧؛ جـ ١٤ ص ١٥٨، ١٧٤ .

(٦) شهاب الدين، أبو عبدالله محمد بن قاضي القضاة شمس الدين أبي العباس أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى بن محمد الشافعي (ت ١٢٩٤/٦٩٣). أصله من خوى، اشتغل وحصل علوماً كثيرة، سمع الحديث، درس وهو صغير بالدماغية، ثم تولى على التوالي قضاء القدس وبهنسا وحلب والمحلة والقاهرة، ثم قدم على قضاء دمشق مع تدريس العادلية والغزالية وغيرهما . كان عفيفاً نزهاً محباً للحديث وعلمائه . توفي في ٢٥ رمضان سنة ٦٩٣ هـ ،عن ٦٧ سنة ودفن بسفح قاسيون.

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٣٧.

الحرم وحده، ثم أرسل معه أبو نمى من ألحقه بالركب سالماً[1].

(جـ) التدريس والخطابة والنظر في الجوامع ومشيخة الشيوخ:

تكثر المهام الأخرى التي كانت توكل إلى قاضي القضاة، وأهمها التدريس والخطابة والنظر في الجوامع[2] ومشيخة الشيوخ[3].

ففي بغداد، درس قاضي القضاة أبو المعالي[4] (ت ١٢٤١/٦٣٩) في بعض المدارس. وأما قاضي القضاة قطب الدين «الأحوس» (ت١٣٣٥/٧٣٦)[5]، فقد درس بالمستنصرية وغيرها من مدارس بغداد. وعندما يقوم قاضي القضاة بالتدريس، يحضر عنده القضاة والأمراء والأعيان والفضلاء[6].

وفي مصر، جمع قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز سنة ١٢٦١/٦٥٩، بين القضاء والخطابة والحسبة ومشيخة الشيوخ، ونظر الأجياش وتدريس الشافعي والصالحية وإمامة الجامع، وكان بيده خمس عشر وظيفة، وباشر

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص٣١٧.

(٢) المصدر نفسه جـ١٢ ص ٢٩٦، ٢٩٦؛ جـ١٣ ص١٥٨، ١٥٩، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٩؛ ٢٦٠، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٢٢، ٣٣٦، ٣٤٩؛ وجـ١٤ ص١٢٨، ١٢٩، ١٦٣، ١٨١، ٢١٥، ٢٨٩.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٤٩، ٢٥٠؛ جـ ١٤ ص ١٤٧، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨.

(٤) أبو المعالي عبد الرحمن بن مقبل بن علي الواسطي الشافعي (ت١٢٤١/٦٣٩) : اشتغل ببغداد، وحصل وأعاد في بعض المدارس، ثم استنابه قاضي القضاة عماد الدين أبو صالح نصر بن عبد الرزاق بن عبد القادر في أيام الخليفة الظاهر بن الناصر، ثم ولي قضاء القضاة مستقلاً، ثم عزل. كان فاضلاً ديناً متواضعاً.

المصدر نفسه جـ١٣ ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٥) قطب الدين أبو الفضائل محمد بن عمر بن الفضل التبريزي الشافعي المعروف بالأحوس (ت ١٣٣٥/٧٣٦): سمع الحديث، واشتغل بالفقه والأصول والمنطق والبيان. درس بالمستنصرية وغيرها. كان حسن الخلق، كثير الخير، متواضعاً. توفي ودفن ببغداد.

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٨٢.

(٦) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٣٢؛ جـ ١٤ ص ٢١٥، ٢٨٩.

الوزارة في بعض الأوقات[1]. ومن الذين تقلدوا الوزارة في مصر أيضاً قاضي قضاة الشافعية برهان الدين الخضر بن الحسين بن علي السنجاري سنة ١٢٨٧/٦٨٦[2]. وفي سنة ١٣٢٧/٧٢٧، خلع على القزويني الشافعي بقضاء قضاة مصر، مع تدريس الناصرية والصالحية ودار الحديث الكاملية[3].

وفي دمشق، تولى قاضي القضاة إبن خلكان الشافعي (ت ١٢٨٢/٦٨١) نظر الأوقاف والجامع والمارستان وتدريس سبع مدارس: العادلية والناصرية والفدراوية والفلكية والركنية والإقبالية والبهنسية[4]. وعندما فتحت المدرسة النجيبية سنة ١٢٧٨/٦٧٧، حضر ابن خلكان تدريسها، ثم نزل عنها لولده كمال الدين موسى[5].

وسنة ١٣٢٦/٧٢٧، باشر صدر الدين المالكي مشيخة الشيوخ[6]. كما تولى قاضي القضاة كمال الدين الشيرازي (ت٧٣٦/١٣٣٥)[7] التدريس بالبادرائية ثم بالشامية ثم بالناصرية.

ومما يجدر ذكره، أن بعض قضاة القضاة تولوا القضاء والتدريس في مصر ودمشق، فكان أمراً مألوفاً، أن ينقل قاضي القضاة من مكان إلى آخر. وهكذا نجد قاضي قضاة دمشق مجد الدين عبد الرحمن الحنفي (ت٦٧٧/١٢٧٨)[8]. قد تولى

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٢٨.

(٤) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٥) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٨٠.

(٦) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٢٩.

(٧) كمال الدين أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن هبة الله بن الشيرازي الدمشقي (ت ١٣٣٥/٧٣٦): ولد سنة ٦٧٠ هـ سمع الحديث وتفقه على الشيخ تاج الدين الفزاري وبالشيخ زين الدين الفارقي. درس بالبادرائية ثم بالشامية البرانية ثم بالناصرية الجوانية. وتولى قضاء قضاة دمشق أكثر من مرة. دفن بسفح قاسيون.
المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٧٥.

(٨) مجد الدين عبدالرحمن بن جمال الدين عمر بن أحمد بن العديم الحلبي ثم الدمشقي الحنفي (ت ١٢٧٨/٦٧٧): تقلد قضاء قضاة الحنفية بعد ابن عطاء بدمشق، وكان له إحسان وكرم أخلاق. وقد ولي الخطابة بجامع القاهرة الكبير، وهو أول حنفي وليه. توفي بدمشق.
المصدر نفسه جـ١٣ ص٢٨٢.

الخطابة بجامع القاهرة الكبير، وكذلك درس قاضي قضاة دمشق صدر الدين سليمان الحنفي (ت ١٢٧٨/٦٧٧) في الصالحية بمصر وفي الظاهرية بدمشق[١]. وأما قاضي القضاة تقي الدين محمد الشافعي (ت ١٢٨١/٦٨٠)[٢] فقد تولى التدريس بالشامية، كما درس في عدة مدارس بمصر. وتولى قاضي القضاة علاء الدين القونوي (ت ١٣٢٨/٧٢٩)[٣] مشيخة الشيوخ في مصر ودمشق. وتولى قاضي القضاة جمال الدين الزرعي (ت ١٣٣٣/٧٣٤)[٤] مشيخة الشيوخ بدمشق، والتدريس وقضاء العسكر في مصر.

أما قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة (ت ١٣٣٨/٧٣٩)، فقد تولى قضاء قضاة الشافعية بدمشق، وجمع بين القضاء والخطابة ومشيخة الشيوخ[٥]، فضلاً عن التدريس بالناصرية والعادلية[٦] والقيمرية[٧]. وعندما تقلد قضاء قضاة الشافعية بمصر

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص٢٨٠.

(٢) تقي الدين أبو عبدالله محمد بن الحسين بن رزين بن موسى العامري الحموي الشافعي (ت ١٢٨١/٦٨٠): ولد سنة ٦٠٣ هـ، سمع الحديث وانتفع بالشيخ تقي الدين بن الصلاح، ودرس بالشامية، وولى وكالة بيت المال بدمشق، ثم سار إلى مصر فدرس بها بعدة مدارس، وولى الحكم بها. دفن بالمقطم.

المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٣) علاء الدين القونوي (ت ١٣٢٨/٧٢٩): أبو الحسن علي بن اسماعيل بن يوسف القونوي التبريزي الشافعي، ولد بمدينة قونية سنة ٦٦٨ هـ، واشتغل هناك، وقدم دمشق سنة ٦٩٣ هـ سمع الحديث ودرس الاقبالية، ثم سافر إلى مصر وولى مشيخة الشيوخ بها وبدمشق. ثم قدم دمشق قاضياً عليها سنة ٧٢٧ هـ. وله تصانيف في الفقه وغيره. دفن بسفح قاسيون.

المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٤٧.

(٤) جمال الدين الزرعي (ت ١٣٣٣/٧٣٤): ابو الربيع سليمان بن الخطيب مجدالدين عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الأذرعي الشافعي، ولد بأذرعات سنة ٦٤٥ هـ، واشتغل بدمشق، وناب في الحكم بزرع مدة، فعرف بالزرعي لذلك. ثم ناب بدمشق وانتقل إلى مصر حيث اشتغل بالقضاء لمدة سنة، ثم ولى قضاء دمشق مع مشيخة الشيوخ، ثم عزل. وتحول إلى مصر فولى بها التدريس وقضاء العسكر، وتوفي بها.

المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٥) المصدر نفسه جـ١٤ ص١٦٣.

(٦) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٣٦.

(٧) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٤٩.

كان قد جمع بين القضاء وخطابة الجامع الأزهر وتدريس الصالحية، ثم صار يخطب بالقلعة عند السلطان[1].

(د) دار الضرب والأسوار ووكالة بيت المال:

وأحياناً يوكل إلى قاضي القضاة أمر دار الضرب والأسوار أو وكالة بيت المال. ففي دمشق، فوض إلى قاضي القضاة كمال الدين الشهرزوري (ت ٥٧٢/١١٧٦)[2] النظر في الجامع ودار الضرب والأسوار. وتولى قاضي القضاة تقي الدين محمد الشافعي (ت ٦٨٠/١٢٨١)[3] وكذلك شهاب الدين الشافعي (ت٧٣٦/١٣٣٥)[4] التدريس ووكالة بيت المال.

(هـ) الجهاد في سبيل الله:

رغم أن الخليفة هو الذي يدعو للجهاد في سبيل الله، فقد كان قاضي القضاة يساعد في هذا الأمر عن طريق الخطبة في الجوامع حيث يدعو الناس للجهاد. وعندما جاء الخبر إلى دمشق بأن مراكب العدو تقترب من ساحل بيروت سنة ٧٦٧/١٣٦٥، خطب قاضي القضاة تاج الدين الشافعي بالناس يوم الجمعة كعادته، وحرض الناس على الجهاد، وألبس جماعة من غلمانه اللأمة والخوذ، وعزم المسير مع الناس، وكان قد نودي في دمشق أن لا يتخلف أحد من أجناد الحلقة عن السفر إلى

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص٣٢٢.

(٢) محمد بن عبدالله بن القاسم، أبو الفضل (ت ٥٧٢/١١٧٦): كمال الدين الشهرزوري الموصلي، كان فاضلاً ديناً أميناً، ولي قضاء القضاة بدمشق لنورالدين الشهيد محمود بن زنكي الذي فوض إليه أيضاً نظر الجامع ودار الضرب والأسوار، وعمر له المارستان والمدارس. توفي بدمشق.

المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩

(٤) شهاب الدين محمد بن مجد بن عبدالله بن الحسين بن علي الرازي الاربلي الشافعي (ت ٧٣٦/١٣٣٥): ولد سنة ٦٦٢ هـ، اشتغل وحصل وأفتى سنة ٦٩٣ هـ. درس في الإقبالية ثم الرواحية وتربة أم الصالح. وولي وكالة بيت المال، ثم صار قاضي قضاة دمشق إلى أن توفي بالمدرسة العادلية.

المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٨١.

بيروت. وبعد أن ورد الخبر بأن المراكب التي شوهدت في البحر هي مراكب تجارية صرف النظر عن السفر[1].

ولم يكتف قاضي القضاة بذلك، بل كان أحياناً يشارك بنفسه في الجهاد في سبيل الله، كما فعل قاضي القضاة حسام الدين الرازي الحنفي[2] عندما اشترك مع السلطان في القتال ضد التتر في وادي الخزندار عند وادي سلمية سنة ١٢٩٨/٦٩٨، وفقد في المعركة حيث قتل جماعة من الأمراء وغيرهم من العوام خلق كثير[3]. وهذا يدل على بطولة قاضي القضاة رغم تقدمه في السن، فقد بلغ السابعة والستين وقتها.

(و) ملازمة الخليفة:

هذه المهام جعلت قاضي القضاة مقرباً جداً من الخلفاء فيسمى أحياناً «قاضي الخليفة»[4]، ويستعين به الخليفة في الأمور الخاصة به، فيخرج معه في أسفاره. كما كان الخليفة يصطحب معه قاضي القضاء أثناء المواكب.

وهكذا كان قاضي القضاة أبو يوسف يلازم الخليفة هارون الرشيد في تجواله[5]، وقاضي القضاة علي بن ظبيان يخرج مع الرشيد أيضاً في أسفاره، فكان معه في خراسان عندما توفي سنة ٨٠٧/١٩٢[6].

أما قاضي القضاة يحيى بن أكثم فقد رافق المأمون في أسفاره إلى دمشق سنة ٨٣٠/٢١٥، ومصر سنة ٨٣٢/٢١٧، وكذلك في زيارته فم الصلح وحتى أثناء غزوة

---

(١) ابن كثير. البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٣٢٢.

(٢) حسام الدين أبو الفضائل الحسن بن أحمد بن الحسن الرازي الحنفي (٦٣١ - ١٢٣٣/٦٩٨ - ١٢٩٨) ولي قضاء ملطية عشرين سنة، ثم قدم دمشق فوليها مدة، ثم انتقل إلى مصر فوليها مدة، ثم صار إلى الشام فعاد إلى الحكم بها. كان فاضلاً بارعاً، له نظم حسن.

المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٣.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٣.

(٤) التنوخي. نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢١٣

(٥) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٣ ص ٣٠٧.

(٦) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٤٤٥.

الروم سنة ٢١٦/٨٣١[١]. كما سافر قاضي قضاة بغداد أبو القاسم الزينبي مع الخليفة الراشد إلى الموصل[٢].

وعندما خرج الخليفة الراضي إلى الموصل سنة ٩٣٩/٣٢٧ لمحاربة ناصر الدولة الحسن بن عبد الله بن حمدان، كان قاضي القضاة أبو الحسين عمر محمد بن يوسف برفقته[٣].

وفي مصر، كان قاضي القضاة علي بن النعمان يرافق العزيز بالله الفاطمي، فسافر معه إلى الشام سنة ٩٧٨/٣٦٧[٤].

وعندما اتجه السلطان قلاوون لحصار طرابلس التي فتحها سنة ١٢٨٩/٦٨٨، كان معه كثير من المتطوعة من دمشق يتقدمهم قاضي قضاة الحنابلة نجم الدين الحنبلي[٥].

وكان المتوكل يجلس قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد إلى مائدته، ويسير بجانبه في المناسبات الرسمية التي تسمى «المواكب»[٦] التي تضم القضاة والأشراف والقواد والوزراء. ومما يزيد من مكانة قاضي القضاة أنه كان يسير في موكب الخليفة من جانب والوزير من جانب آخر.

وفي سنة ٩٨٧/٣٧٧، سار قاضي القضاة أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف في موكب شرف الدولة بن عضد الدولة إلى دار الخليفة الطائع لله (ت ١٠٠٢/٣٩٣)، وقد زينت البلد وضربت البوقات والطبول[٧]. حتى إن العزيز

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٧٤؛
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ١٥٨؛
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٦٢.
Sourdel : Visirat Abbaside TI P238

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٢٢٥

(٣) المصدر نفسه جـ ١١ ص ١٨٩.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٨

(٥) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٣١٣.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢١٢، ٢٤٤، ؛ المستجاد ص ٢٠٧.
ابن طاووس: فرج المهموم ص ١٩٠.

(٧) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ٣٠٥.

بالله الفاطمي أصعد معه قاضي القضاة محمد بن النعمان، على المنبر يوم عيد النحر سنة ٩٩٥/٣٨٥، في القاهرة[1] وكذلك فعل الحاكم بأمر الله الذي أصعد قاضي القضاة عبد العزيز محمد بن النعمان معه على المنبر، بعد قائد القواد، في يوم عيد الفطر وفي عيد النحر أيضاً[2]. وكان القائم بأمر الله يكرم قاضي القضاة أبا عبد الله الدامغاني، كما كان السلطان طغرل بك يعظمه[3].

ورغم أن المعتصم اختار لنفسه سلموية بن بنان[4] الطبيب وقدمه على قاضي القضاة، وكان يسميه «أبي»، فهذا لا يعني الحط من مقام قاضي القضاة. فقد قال المعتصم: سلموية طبيبي أكبر عندي من قاضي القضاة، لأن هذا يحكم في نفسي، ونفسي أشرف من مالي وملكي[5]. فهذا الكلام يشير إلى المكانة العالية التي وصل إليها قاضي القضاة رغم تقديم الخليفة طبيبه الخاص. وقد أدت هذه المكانة إلى أن يطلق الناس أحياناً على أحد القضاة لقب قاضي القضاة، دون أن يتقلد هذا المنصب، وذلك تقديراً لعلمه ومكانته، وعلى هذا الأساس أطلق هذا اللقب على قاضي الري عبد الجبار الهمذاني (ت ١٠٢٥/٤١٥)[6].

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤٢١؛
الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٥ ص ١٣٢.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤٢٢.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٢ و٣٢.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٥.

(٤) سلموية بن بنان: كان نصرانياً، حسن الاعتقاد في دينه، كثير الخير، محمود السيرة. اختاره المعتصم بعد تقلده الخلافة سنة ٢١٨ هـ، طبيباً خاصاً به. وكانت توقيعات المعتصم في السجلات وغيرها بخط سلمويه. وكان له أخ يدعى إبراهيم ولاه المعتصم خزن بيوت الأموال. وكان سلمويه من أشهر الأطباء، وعندما اعتل زاره المعتصم وبكى عنده، ثم حزن كثيراً لوفاته.
ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ٢٣٤ ـ ٢٤٠.

(٥) المصدر نفسه ص ٢٣٤.

(٦) عبد الجبار بن محمد بن عبد الجبار الهمذاني، أبو الحسين (ت ١٠٢٥/٤١٥): كان تلميذاً لابن عياش وشيخ المعتزلة في عصره، وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره. ولي القضاء بالري، ومات فيها. له تصانيف كثيرة منها «تنزيه القرآن عن المطاعن» و«الأمالي». وله مخطوط في مكتبة شهيد علي باشا في اسطنبول اسمه «كتاب تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد»، ويحتوي على ٢٩٤ ورقة.
السبكي: طبقات الشافعية جـ ٣ ص ٢١٩؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ١١٣؛ الزركلي الأعلام جـ ٤ ص ٤٧.

وهذا كله يدل على المكانة التي توصل إليها قاضي القضاة لدى الخلفاء سواء في بغداد أو مصر أو دمشق، هذه المكانة التي جعلت الخليفة الراضي يحزن حزناً شديداً على وفاة قاضي قضاته أبي الحسين عمر سنة ٣٢٨/٩٤٠.ويبكي عليه[1]، حتى مات بعده بفترة قصيرة. كما جعلت الحاكم بأمر الله الفاطمي يقف على دفن قاضي قضاته محمد بن النعمان في القاهرة سنة ٣٨٩/٩٩٩[2].

وعند وفاة قاضي القضاة كان السلطان أحياناً، ونائب السلطنة والقضاة والأعيان في معظم الأحيان، يصلون عليه ويسيرون في جنازته. ففي سنة ٦٩٥/١٢٩٥، حضر نائب السلطنة والقضاة والأعيان جنازة قاضي قضاة الحنابلة شرف الدين المقدسي[3]، وعمل عزاؤه بالجامع المظفري بدمشق. وفي سنة ٧٠٢/١٣٠٢، حضر نائب السلطنة والأمراء جنازة ابن دقيق الشافعي[4] وصلوا عليه بسوق الخيل، وفي المكان نفسه صلى نائب دمشق يلبغا اليحيوي والقضاة والحجاب والأعيان عند جنازة قاضي قضاة دمشق محمد بن أبي بكر بن ظافر بن عبد الوهاب سنة ٧٤٨/١٣٤٧[5].

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢١٠؛
ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٠٧

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤٢٢.
الصفدي : الوافي بالوفيات جـ ٥ ص ١٣٢؛
الذهبي : العبر جـ ٣ ص ٤٥.

(٣) شرف الدين، أبو الفضل حسين بن شرف الدين أبي بكر عبد الله بن الشيخ أبي عمر المقدسي (ت ٦٩٥/١٢٩٥) سمع الحديث وتفقه وبرع في اللغة. مليح الشكل. تقلد قضاء الحنابلة بدمشق بعد نجم الدين بن الشيخ شمس الدين سنة ٦٨٧ هـ، ودرس بدار الحديث الأشرفية بالسفح. وعندما توفي وقد قارب الستين، دفن بمقبرة جده بالسفح. وحضر نائب السلطنة والقضاة والأعيان جنازته. وعمل عزاؤه بالجامع المظفري. وباشر القضاء بعده تقي الدين سليمان بن حمزة.
ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٣٤٦.

(٤) ابن دقيق العيد الشافعي (ت ٧٠٢/١٣٠٢) : تقي الدين ابن دقيق العيد القشيري المصري: ولد بساحل مدينة ينبع من أرض الحجاز سنة ٦٢٥ هـ، سمع الكثير ورحل في طلب الحديث. درس في أماكن كثيرة، ورحل إليه الطلبة، ثم ولي قضاء قضاة الشافعية بمصر سنة ٦٩٥ هـ، ومشيخة دار الحديث الكاملية. كان وقوراً قليل الكلام، كثير العلوم، وله شعر رائق. وعندما توفي صلّى عليه بسوق الخيل، وحضر جنازته نائب السلطنة والأمراء. وبعده تقلد ابنه أبو الحسن محب الدين القضاء.
المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٧ و٧٩.

(٥) الصفدي : الوافي بالوفيات جـ ٢ ص ٢٧٠.

الفصل الخامس

خصائص ومميزات قاضي القضاة

عند قيام قاضي القضاة بمهامه القضائية وغير القضائية، كان يتقيد بمذهب معين في القضاء، وبزي خاص به، كما كان يتقاضى أجراً على عمله، وأحياناً يرفض الأجر، مع الإشارة إلى تقلد بعض أفراد العائلة الواحدة لهذا المنصب. ومع ذلك كله كان قاضي القضاة يتعرض للمحاكمة والسجن والعزل من منصبه لأسباب مختلفة، دون أن ننسى أن البعض رفض تقلد هذا المنصب، كما أن البعض الآخر كان يتنافس على هذا المنصب مما يؤدي إلى وقوع الخلاف بينهم، وخاصة عندما أصبح لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضي قضاة.

١ ـ الزي الخاص بقاضي القضاة:

السواد هو شعار العباسيين الرسمي، ولباس الخلفاء كان قلنسوة محددة وقباء أسود وتاج مرصع بالجوهر. وكان الخليفة يلبس طوقاً وسوارين من الذهب المنظوم بالجوهر[١]. وكان لباس الوزراء يتألف من الدراعة[٢] والقميص والمبطنة والخف وعمامة سوداء[٣]. كما كان الكتاب والعلماء يرتدون الدرايع والطيلسان والعمامة التي يختلف حجمها باختلاف السن والمكانة. أما القضاة فلم يكن لهم زي مخصوص، وعندما تقلد أبو يوسف منصب قاضي القضاة زمن الخليفة هارون الرشيد، ميَّز القضاة بلباس خاص يعرفون به. وأصبح القاضي يعتم بعمامة سوداء على قلنسوة

---

(١) متز: الحضارة الإسلامية جـ ٢ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٢) الدراعة: جمعها دراريع، وهي جباب مشقوقة من الصدر مصنوعة من الصوف أو الديباج الموشى أو الديبقي. وكانت اللباس الرسمي للكتاب، ثم شاع استخدامها حتى لبسها الخلفاء والوزراء وعامة الناس. الجهشياري: الوزراء ص ٨٩ و١٦١.

(٣) الجهشياري: الوزراء ص ٥٠.
ابن مسكويه: تجارب الأمم حـ ٥ ص ٢١٤ وجـ ٦ ص ٤٤ ـ ٤٦.

طـويلة[1]. وكان قـاضي القضاة يلبس السـواد[2] على هيئـة عمـال بني العبـاس في المناسبات الرسمية، وخاصة في احتفال يوم الجمعة حين ينوب عن الخليفة في ذلك.

وكان قاضي قضاة بغداد يضـع القلنسوة فـوق رأسه[3]، ويلقي الـطيلسان على كتفه[4]. والقلنسوة[5] كانت تعتبر مظهراً من مظاهر الرجولة عند العرب وقد قال الإمام علي بن أبي طالب: «تمام جمال المرأة في خفها وتمام جمال الرجـل في كمته (أي قلنسوته)»[6]. وتفنن الناس في شكل القلنسوة ومادتها، فسميت أحياناً بالـدنية لأنهـا مستديرة تشبه الدن في شكلها، وسميت بالطويلة عندما تكون القلنسوة طويلة وعالية، كما سميت بالطاقية لأنها تطوق الـرأس وتمسك بـه. واستخدم في صنـاعة القلنسـوة الكاغد والقصب أو السمور[7]. وأشهرها القلانس الرصافية والقلانس السود الشاشية والقلانس المكية[8]. أما الطيلسان فهو قطعة من القماش بشكل نصف دائرة أو مربع يجعل على الرأس فوق القلنسوة ويغطي به أكثر الوجه ثم يدار طرفان منه تحت الفم إلى أن يحيط بالرقبة وطرفاه الآخران يسبلان على الظهر. وأول من لبسه من العرب في الإسلام عبد الله بن عامر بن كريز (ت٥٩/٦٧٨) وجبـير بن مطعم (ت٥٤/٦٧٤). وكان قاضي القضاة يفضل احتذاء النعال الهنـدية[9]. وعنـدما يكـون الطقس حـاراً،

---

(١) الكندي: الوزراء ص ٣٧٨.

(٢) التنوخي: المستجاد ص ٢١٩.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٤٧، ٢٣٥، ٢٦٣.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٣ ص ٥٨ وجـ ٧ ص ١١٣. الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٥٤.
القلقشندي: صبح الأعشى جـ ١١ ص ١٩٨.

(٥) القلنسوة: تشبه العمامة يلقون الطيلسان فوقها ليتدلى على الكتفين ويقي الرقبة حرارة الشمس. وهي لباس الرأس عند العرب منذ الجاهلية وفي عهد المنصور سنة ١٥٣/٧٧٠ أمر بلبس القلنسوة الطويلة، وقد نقل أهل أوروبا في زمن الحروب الصليبية زي القلانس وجعلوها لباس النساء في الغرب. أما الرشيد فأمر بلبس العمامة العظيمة ثم أعاد المعتصم لبس القلانس تشبُّهاً بملوك العجم وسميت المعتصميات. وعاد المستعين سنة ٢٤٨/٨٦٢ وأمر بتصغير القلانس بعد أن كانت طويلة كأقباع القضاة.
السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ٢٢٦؛ ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٢ ص ٤٩.

(٦) الجاحظ: البيان والتبيين جـ ٣ ص ٩٦.

(٧) ابن العماد: شذرات الذهب جـ ١ ص ٢٣٤؛ المسعودي: مروج الذهب جـ ٣ ص ٤٣٥.

(٨) ابن طيفور: تاريخ بغداد ص ٩٣؛ الجهشياري: الوزراء ص ١٢٤، ١٧١.

(٩) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٣٤.

يحمل قاضي القضاة مروحة بيده، وإذا وجد نفسه بعيداً عن أعين الخليفة والأمراء أو في منزله فإنه يضع قلنسوته جانباً بسبب الحر[١].

وفي مصر، «حضر القاضي وعلى رأسه طرحة»[٢]، ولعل الطرحة مماثلة للطيلسان. وكانت الطرحة لباس القضاة الخاص، بل شعار قاضي القضاة، وكان لا يحملها إلا قاضي القضاة الشافعي. وفي سنة ١٢٦٥/٦٦٣ من أيام حكم الظاهر بيبرس تلقى القضاة الثلاثة الآخرون «الحنفي والمالكي والحنبلي»، السماح لهم باتخاذ الطرحة، والطرحة عبارة عن قطعة من الشاش الموصلي، أو جزء من الشال، الذي ينساب إلى خلف الرأس بعد أن يكون قد التف عدة مرات حول القلنسوة أو العمامة، وهذا النوع من الخمار يقف بارتفاع الكتفين ويحدث تأثيراً جميلاً في هيئة قاضي القضاة، ويكون أحياناً مطرزاً أو مرصعاً بالذهب في حواشيه[٣].

ومما يجدر ذكره أن الخطباء في الجوامع والمساجد المصرية، كانوا يلبسون الطرحة أيضاً. ويبدو أن طرحة قاضي القضاة كانت سوداء على الدوام[٤].

وكان قاضي قضاة دمشق يلبس الطرحة والبركان والفوقانية. والبركان هو نوع غليظ من القماش أو رداء مصنوع من هذا القماش[٥]، أما الفوقانية فهي الجبة ولم يكن يلبسها إلا القضاة[٦]. وقد اشتهر قاضي قضاة دمشق محمد بن أبي بكر بن ظافر بن عبد الوهاب بأنه كان يتجمل في ملبسه[٧].

وكان قاضي القضاة يركب البغال النفيسة، ويجعل حول السرج فرجية من جوخ. وكان قاضي القضاة في الدولة الفاطمية يقدم له من اصطبلات الخليفة بغلة شهباء يركبها دائماً، وهو مختص بهذا اللون من البغال دون أرباب الدولة. وزمن المماليك، كان السلطان يخلع على قاضي القضاة، خلعه صوف ويعطيه بغلة لركوبه

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٦٣.

(٢) رينهارت دوزي: المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب ص ٢١٢.

(٣) المرجع نفسه ص ٢١٣.

(٤) المرجع نفسه ص ٢١٤.

(٥) المرجع نفسه ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٦) المرجع نفسه ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٧) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢ ص ٢٧٠.

يصل ثمنها أحياناً إلى ثلاثة آلاف درهم[1].

وبعد دخول الأتراك للشام ومصر سنة ٩٢٢ - ٩٢٣/١٥١٦ - ١٥١٧، تغيرت ملابس قاضي القضاة والقضاة أيضاً.

٢ - رواتب قاضي القضاة:

جعل العباسيون لقاضي القضاة منصباً رفيعاً مستقلاً، ويتقاضى راتباً شهرياً مثل سائر القضاة. فكان قاضي مصر يأخذ ثلاثين ديناراً كل شهر سنة ١٥٥/٧٧٢، ثم رفعه المأمون إلى مائة وستين ديناراً كل شهر سنة ١٩٨/٨١٣[2]. وكان موظفو ديوان قاضي القضاة ببغداد سنة ٣٣٦/٩٤٧، هم الكاتب وقد رتب له ثلاثمائة درهم شهرياً، والحاجب له مائة وخمسون درهماً، ومن يعرض الأحكام له مائة درهم، وخازن ديوان الحكم ومن معه من الأعوان ولهم ستمائة درهم[3]. وقد أدخل قاضي القضاة أبو العباس عبد الله ابن أبي الشوارب نظام الإلتزام في القضاء حين تقلد قضاء بغداد مقابل دفع مائتي ألف درهم كل سنة إلى خزانة الأمير معز الدولة سنة ٣٥٠/٩٦١[4]. وبالمقابل كان يوجد قاضي قضاة يرفض تناول أجر لقاء منصبه، فعندما تقلد قضاء القضاة ببغداد محمد بن صالح الهاشمي سنة ٣٦٣/٩٧٣، اشترط عند تولي منصبه ألا يتناول على القضاء أجراً[5]. وقد قبل شرف الدين السبكي المالكي قضاء قضاة المالكية في مصر سنة ٦٦٣/١٢٦٥ شرط أن لا يأخذ على القضاء أجراً[6]، وكذلك فعل شمس الدين المقدسي عندما تقلد قضاء قضاة الحنابلة في مصر في نفس العام حتى يستطيع الحكم بالحق[7].

---

(١) ابن كثير. البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٢١، ١٣٤، ٢٨٩.

(٢) الكندي: الولاة والقضاة ص ٣٦٩ و٤٢١.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٧٤.

(٤) ابن الجوزي: المنتظم جـ٧ ص٢ و١٦؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ١٢ ص٨٢.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٣٣، ٢٣٤؛ متز: الحضارة الإسلامية جـ ١ ص ٤١١.

(٥) الكندي: الولاة والقضاة ص ٥٧٣.

(٦) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٢٦٠.

(٧) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٧٧.

وعندما تقلد ابن الحريري الحنفي (ت٧٢٨/١٣٢٧)[١] قضاء قضاة مصر، كان لا يقبل هدية من أحد. وأحياناً، عندما يترك قاضي القضاة منصبه بسبب عجزه وكبر سنه، يرتب له معاش شهري. فعندما ترك بدر الدين بن جماعة قضاء قضاة الشافعية في مصر سنة ١٣٢٦/٧٢٧ بسبب كبر سنه، جبروا خاطره عندما رتب له ألف درهم وعشرة أرادب قمح في الشهر[٢]. وقد تقلد البعض منصب قاضي القضاة، وهم يعانون من ضيق أحوالهم المادية. ففي بغداد، كان أبو يوسف (ت ١٨٢/ ٧٩٨) يعيش في فقر وشدة، وينام جائعاً في أغلب الأحيان، وقد تعلم حتى أصبح أول قاضي قضاة في الإسلام، وقاضي الخليفة الرشيد، حيث يأكل في حضرته «اللوزينج بالفستق»[٣]، وهي من أطيب أنواع الحلوى.

وكذلك كان أبو عبد الله الدامغاني (ت ٤٧٨/ ١٠٨٥) فقيراً في صغره يطلب العلم، وهو يعمل في حراسة درب الرياح حتى أصبح قاضي قضاة الخليفة المقتدر[٤]. وفي دمشق اشتغل ذو الفنون شهاب الدين الخوبي (ت ٦٩٣/ ١٢٩٤) في صغره، فقد كان عمره احدى عشرة سنة عندما مات والده، وعندما كبر أصبح قاضي قضاة[٥]. وفي دمشق أيضاً نشأ ابن مسلم الحنبلي (ت ٧٢٦/ ١٣٢٥) يتيماً فقيراً لا مال له، ثم اشتغل وحصل وسمع الكثير، حتى تقلد قضاء قضاة الحنابلة سنة ١٣١٥/٧١٥[٦].

٣ ـ تقلد بعض أفراد العائلة الواحدة لمنصب قاضي القضاة:

يبدو من مراجعة الأسماء التي تقلدت منصب قاضي القضاة، تعاقب الآباء

---

(١) شمس الدين محمد بن صفي الدين عثمان بن عبد الوهاب الأنصاري، ابن الحريري الحنفي (ت١٣٢٧/٧٢٧): ولد سنة ٧٥٣هـ، كان فقيهاً، درس بأماكن كثيرة في دمشق، ثم ولي القضاء بها، ثم تولى قضاء قضاة مصر وكان لا يقبل من أحد هدية، ولا تأخذه في الحكم لومة لائم. وعندما توفي دفن بالقرافة، فتولى القضاء مكانه برهان الدين بن عبد الحق.
ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٤٢.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٢٨

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ص ٢٥١. الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٤) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٤ ص ١٣٩؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٦٧ و١٠٩

(٥) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ٣ ص ٣١٤.
الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢ ص ١٣٧.
ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٢٦.

والأبناء والأحفاد والاخوة على هذا المنصب في بعض العائلات، وكأن مهنة قاضي القضاة تورث. ومن العائلات الكبرى التي كان منصب قاضي القضاة من نصيب معظم أفرادها، نذكر عائلة محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي، وعائلة اسماعيل بن حماد الأزدي، وعائلة النعمان. . .

فقد تقلد الكثيرون من عائلة محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي، منصب قاضي القضاة. فالحسن بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي[1] تقلد منصب قاضي القضاة في سامراء[2] زمن المعتز (ت٢٥٥/٨٦٩) والمهتدي (ت٢٥٦/٨٧٠).

وعندما توفي الحسن بن محمد سنة ٢٦١/٨٧٤[3]، أرسل الخليفة المعتمد (ت٢٧٩/٨٩٢) وزيره عبيد الله بن يحيى بن خاقان (ت٢٦٣/٨٧٦)[4] إلى علي بن محمد (ت ٢٨٣/٨٩٦)[5]، فعزاه بأخيه وهنأه بتوليه القضاء، وكأنه ورث القضاء عن

---

(١) الحسن بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي (ت٢٦١/٨٧٤): ولي القضاء بسامراء في أيام المتوكل وكان فقيهاً سخياً، ذا مروءة وكرم، ولم يزل بيته بيت إمارة ورئاسة، كتب إلى والده محمد بأنه قد ولي القضاء فأجابه والده يقول: وصل إلي كتابك بتوليتك القضاء وحاشى لوجهك الحسن، يا حسن، من النار، ومات وهو قاضي القضاة في سنة ٢٦١ هـ.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٥ ص ٢٧.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٣٣.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٢٣.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٢٨٧.

(٤) عبيد الله بن خاقان (ت ٢٦٣/٨٧٦): استكتبه المتوكل سنة ٢٣٦ هـ، وكان حسن الخط له معرفة بالحساب والاستيفاء، كريماً، حسن الأخلاق وفيه تعفف، قتل المتوكل وهو وزيره. وفي زمن المعتمد ولي الوزارة على كره منه وتنصل وظل وزيراً للمعتمد حتى مات سنة ٢٦٣ هـ.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٥ ص ٤٥؛ ابن الطقطقي: الفخري ص ٢٣٨ و ٢٥١.

(٥) علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي (ت ٢٨٣/٨٩٦): ولي قضاء سامراء وأعمالها بعد وفاة أخيه الحسن عندما وجه المعتمد بوزيره عبيد الله بن خاقان إليه فعزاه بأخيه وهنأه بالقضاء فامتنع عن قبول ذلك، فلم يبرح الوزير عبيد الله من عنده حتى قبل في السنة ٢٦١ هـ. وتقلد قضاء القضاة في السنة ٢٨٣ هـ إلى أن توفي في نفس السنة. وهو رجل صالح ضيق الستر، عظيم الخطر، ثقة، أمين، على طريق الشيوخ المتقدمين، حمل الناس عنه حديثاً كثيراً.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٣٣ - ١٣٤.
الطبري: تاريخ الرسل والملوك جـ ١٠ ص ٤٩؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ٥٩؛

أخيه حتى أصبح علي بن محمد قاضي القضاة سنة ٢٨٣/٨٩٦ وهي السنة التي توفي فيها[١].

ومن أحفاد قاضي القضاة علي بن محمد، تولى عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن علي منصب قاضي القضاة سنة ٣٥٠/٩٦١، فضلاً عن تقلد معظم أفراد عائلة محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، مهنة القضاء، مما يدل على أن تولي أحد أفراد العائلة منصب قاضي القضاة، يوطد مركز العائلة ويجعلها تحظى برضى الخليفة ويجعل إختيار أحد أفرادها لمنصب القاضي أو قاضي قضاة أمراً غير صعب المنال.

أما في عائلة اسماعيل بن حماد الأزدي، فقد تقلد اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل بن حماد الإزدي[٢] منصب قاضي القضاة سنة ٢٦٢/٨٧٥[٣]، وكذلك تقلد هذا المنصب أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن اسماعيل بن حماد الأزدي سنة

= الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٢٢ ص ٦٩؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ ٥ ص ١٦٤،
ابن الأثير: الكامل في التاريخ جـ ٦ ص ٨٤؛ الذهبي: العبر جـ ٢ ص ٧١؛
ابن تغري بردى. النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٩٧؛ ابن طولون: قضاة دمشق ص ٣٢؛
ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٢ ص ١٨٥.

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٣٤ وجـ ٦ ص ٢٣.

(٢) أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي (ت ٢٨٢/٨٩٥): من أهل البصرة، ولد سنة ٢٠٠ هـ، وتولى القضاء في خلافة المتوكل سنة ٢٤٦ هـ ثم عزله المهتدي محمد بن الواثق مع أخيه حماد بن إسحاق سنة ٢٥٥ هـ. وبعد مقتل المهتدي سنة ٢٥٦ هـ أعاده المعتمد على قضاء الجانب الشرقي من بغداد، وبقي فيها حتى سنة ٢٥٨ هـ حيث أضيفت إليه الكرخ. وازدادت صلته بالخليفة الموفق فنقله إلى الجانب الغربي من بغداد، وظل قاضياً عليه حتى سنة ٢٦٢ هـ؛ حيث تقلد منصب قاضي القضاة وصار متقدماً على سائر القضاة. وتفقه على مذهب مالك وألف في القرآن كتباً كثيرة منها «أحكام القرآن» و «القراءات» و «معاني القرآن»، وحمل الناس عنه الحديث الحسن وكانوا يقصدونه ليحملوا عنه الحديث وعلم القرآن والفقه. وكان سديداً في قضائه، لا تلتبس عليه أمور الأحكام ويقبل دائماً على العلم والحديث.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٩ - ٢٣.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٥ ص ١٥١.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٢٨٥ و٢٨٧.
وله أخبار مختلفة في: التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٨٢، جـ ٣ ص ١٢٠، جـ ٤ ص ١٣٣ و ٢٢٩، جـ ٥ ص ١٩٦ و ٢١٠، جـ ٦ ص ١٩ - ٢٣ و ٢٠٥، جـ ٨ ص ١٥١.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٢٣.

٩٢٩/٣١٧[١]. وبعد وفاته سنة ٩٣٢/٣٢٠[٢]، ترك أبو عمر منصب قاضي القضاة لإبنه أبي الحسين عمر (ت ٩٤٠/٣٢٨)[٣]، علما أن أبا عمر كان قد مهد قبل وفاته بسنوات لأن يتولى إبنه القضاء، فعمل على تقليده قضاء مدينة المنصور سنة ٩٢٢/٣١٠، وهو في العشرين من عمره[٤]. وكان عظيم الحظوة عند الخليفة الراضي (ت ٩٤٠/٣٢٩)، لذلك استمر في منصبه حتى وفاته سنة ٩٣٩/٣٢٨[٥]. وقبل وفاته بعام واحد، عرف أبو الحسين عمر كيف يستغل حظوته عند الراضي الذي أمر بأن يستخلف ابنه أبا نصر يوسف بن عمر (ت ٩٦٧/٣٥٦)[٦]، على قضاء مدينة بغداد في شهر محرم سنة ٩٣٨/٣٢٧[٧]، وما زال أبو نصر يخلف والده على القضاء إلى أن توفي والده سنة ٩٣٩/٣٢٨، فخلفه في منصب قاضي القضاة نتيجة حظوته عند الراضي الذي قلد أيضاً أخاه أبا محمد الحسين بن عمر[٨] قضاء البصرة وواسط. وبقي

---

(١) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢٠٩.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٠.

(٣) المصدر نفسه جـ ٦ ص ١٨١.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٨٦، جـ ٦ ص ١٨٠.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ١٦٧.

(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٠٣ و ٢١٠، جـ ٦ ص ١٨١

(٦) أبو نصر يوسف بن أبي الحسين عمر بن أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد الأزدي (ت ٣٥٦/ ٩٦٧): ولي القضاء بمدينة السلام في حياة أبيه زمن الخليفة الراضي، وبوفاة أبيه أبي الحسين عمر صلى عليه ودفنه إلى جانب جده أبي عمر. ثم خلع عليه الراضي منصب قاضي القضاة سنة ٣٢٨ هـ. كان رئيساً عفيفاً، نزهاً، نبيلاً، بارعاً في الأدب واللغة والشعر، تام الهيبة وكان عريقاً في القضاء، فقد كان هو وأخوه وأبوه وجده وأبو جده كلهم قضاة.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٠٠ وجـ ٧ ص ٤٢، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٣٢٢ وأخباره كثيرة في:
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٥ - ١٦ و٢٠٣ - ٢٠٥ و ٢١٠ و٢٥٦، جـ ٥ ص ٢١١، جـ ٧ ص ١٦ - ١٨ و ٢٤.

(٧) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ١٦.

(٨) أبو محمد الحسين بن عمر بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد الأزدي: هو أخو أبو نصر يوسف بن عمر، قلده الخليفة الراضي القضاء وهو أصغر من أبي نصر بقليل وكان فتى جميل الأمر، متوسط في مذهبه وسداده، سليم الصدر، قريب من الناس وكان محبوباً من الناس لأنه يشبه أباه في الصورة والخلق ثم مات الراضي واستخلف المتقي لله فأقره على مدينة المنصور إلى جمادي الثانية سنة ٣٢٩ هـ ثم صرفه ومات وهو قاضي.

أبو نصر يوسف قاضي قضاة بغداد حتى سنة ٣٢٩/٩٤٠[1].

وبذلك توصل أربعة من عائلة إسماعيل بن حماد الأزدي إلى منصب قاضي القضاة وهم : إسماعيل بن إسحاق، وأبو عمر محمد بن يوسف ين يعقوب، وابنه أبو الحسين عمر، وحفيده أبو نصر يوسف بن عمر. وكأن منصب القاضي أو قاضي القضاة حكراً على عائلة أو إرثاً من حق العائلة يورث أباً عن جد. والحقيقة أنه لا وراثة في منصب القاضي أو قاضي القضاة، لكن الحظوة التي ينالها أحد أفراد العائلة لدى الخليفة تجعله يساهم في تقلد أفراد عائلته للقضاء. والحظوة التي نالها قاضي القضاة إسماعيل بن إسحاق، جعلته يتوسط لابن عمه يوسف بن يعقوب عند الخليفة الموفق لتقلد القضاء، وبالتالي يتقلد إبنه أبو عمر محمد منصب قاضي القضاة الذي تولاه أيضاً حفيده أبو الحسين عمر من بعده نتيجة حظوته عن الخليفة الراضي، فانتقل هذا المنصب أيضاً إلى إبن حفيده أبي نصر يوسف بن عمر.

ومن عائلة الدامغاني، تقلد قضاء قضاة بغداد أبو عبد الله محمد بن علي الدامغاني في يوم الثلاثاء ١٠ ذي القعدة سنة ٤٤٧/١٠٥٦[2]، وكذلك تقلد هذا المنصب ابنه أبو الحسن علي بن محمد الدامغاني[3] الذي لقب بـ «تاج الإسلام» في شهر صفر سنة ٤٩٥/١١٠١، ثم حفيده أبو الحسن علي بن أحمد بن علي الدامغاني[4] الذي تقلد منصب قاضي قضاة بغداد سنة ٥٤٣/١١٤٨.

= التنوحي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٠٣ - ٢٠٤، جـ ٦ ص ٧٤، جـ ٧ ص ١٧.
الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٨ ص ٨١ - ٨٢.

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٠٤، جـ ٧ ص ١٨.
اس الحوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٠٠.
الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٣٢٢.

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٦٧.

(٣) أبو الحسن علي س محمد الدامغاني : قاضي القضاة ابن قاضي القضاة، ولد في رجب سنة ٤٤٦ هـ، وولي القضاء بباب الطاق في بغداد وله من العمر ست وعشرون سنة، تولى الحكم أربعاً وعشرين سنة وستة أشهر وفي سنة ٤٩٥ هـ، قبل أبوالحسن شهادة أبي الحسين وأبي حازم ابني القاضي أبي يعلى ابن الفراء، وفي صفر من هذه السنة زيد في ألقاب قاضي القضاة أبي الحسن «تاج الإسلام»
المصدر نفسه جـ ١٢ ص ١٦٢ و١٦٣ و١٨٥.

(٤) أبو الحسن علي س أحمد س علي بن الدامغاني (ت ٥٨٣/١١٨٧): تقلد منصب قاضي قضاة بغداد سنة =

وبعد عزل أبو الحسن الدامغاني سنة ١١٦٠/٥٥٥، تقلد منصب قاضي قضاة بغداد أبو جعفر عبد الواحد الثقفي[1]، وبعد وفاته في نفس السنة، تقلد ابنه أبو البركات جعفر الثقفي (ت ١١٦٧/٥٦٣)[2] قضاء القضاة.

وفي مصر تقلد أربعة من عائلة النعمان، مؤسس النظام القضائي الفاطمي، منصب قاضي القضاة زمن العزيز بالله والحاكم بأمر الله، وهم أبو الحسن علي بن النعمان (ت ٩٨٥/٣٧٤) وأخوه أبو عبد الله محمد (ت ٩٩٩/٣٨٩) الذي أرسل إليه العزيز يقول له بعد وفاة أخيه: «إن القضاء لك من بعد أخيك، ولا تخرجه عن هذا البيت»[3]، وهو يعني بذلك بيت النعمان، وكأنه يريده وراثة ضمن أفراد هذه العائلة التي تقلد منها منصب قاضي القضاة أبو عبد الله الحسين بن علي بن النعمان (ت١٠٠٥/٣٩٥) وأبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان (ت١٠١١/٤٠١)[4]، والذي عزله الحاكم بأمر الله، فكان آخر من تقلد القضاء في مصر من عائلة النعمان.

وفي دمشق، اشتهرت عائلة قاضي القضاة أبي المعالي محمد القرشي الشافعي، بتقلد منصب قاضي القضاة، فمن بعده تقلد هذا المنصب ابنه زكي الدين علي ثم حفيده محي الدين أبي المعالي محمد فابن حفيده زكي الدين أبو العباس الطاهر[5] (ت٦١٧/١٢٢٠). وكذلك تقلد منصب قاضي قضاة دمشق، شمس الدين

= ٥٤٣ هـ بعد وفاة علي بن الحسين الزيبي، ثم عزل سنة ٥٥٥ هـ، وأعيد في أيام المستضيء وحكم للناصر حتى وفاته.

المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٢٢٤ و ٢٤١ و ٣٢٩.

(١) عبد الواحد بن أحمد بن محمد بن حمزة، أبو جعفر الثقفي (ت ١١٦٠/٥٥٥): كان شيخاً كبيراً، له سماع بالحديث. كان قاضياً بالكوفة، ثم أصبح قاضي قضاة بغداد بعد عزل أبي الحسن بن الدامغاني سنة ٥٥٥ هـ. وتوفي في ذي الحجة من هذه السنة وقد ناهز الثمانين، وولي بعده ابنه جعفر.

المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٢٤١ ـ ٢٤٣.

(٢) جعفر بن عبد الواحد، أبو البركات الثقفي (ت ١١٦٧/٥٦٣): ولد سنة ٥٢٩ هـ، وهو قاضي قضاة بغداد بعد أبيه. وسبب وفاته أنه طلب منه مال وكلمه الوزير ابن البلدي كلاماً خشناً فخاف فرمى الدم ومات.

المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٢٥٤.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٩.

(٤) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٥٤ و٤١٧ ـ ٤٢٢.

(٥) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ١٦ ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

السبكي: طبقات الشافعية جـ ٨ ص ١٥٣.

الخـوبيّ الشـافعي (ت ١٢٣٩/٦٣٧) وابنـه ذو الفنـون شهـاب الـدين (ت ١٢٩٣/٦٩٣)[1]، ثم معين الدين أبي بكر بن ظافر بن عبد الوهاب وابنه محمد (ت ١٣٤٧/٧٤٨)[2].

وفي حلب، تقلد منصب قاضي القضاة عز الدين أبي المفاخر الدمشقي الشافعي وابنه أبو اليسر ابن الصائغ (ت ١٣٣٨/٧٣٩) وابن أخيه نور الدين الصائغ (ت ١٣٤٨/٧٤٩)[3].

ومع ذلك يمكن القول أنه لا وراثة في القضاء، رغم تناقل منصب قاضي القضاة أو القاضي، في بعض الأحيان، من الأب إلى الإبن فالحفيد، أو الأخ وابن العم. ومما يذكر أن العديد من «البزازين»، الذين يعملون في خياطة الثياب قد أصبحوا قضاة[4]، وقد قلد المتقي لله (ت ٩٦٨/٣٥٧)، بغداد بأسرها إلى أحمد بن عبد الله بن إسحاق الخرقي[5] سنة ٩٤١/٣٣٠[6]، وهو رجل من وجوه التجار البزازين، هو وأبوه وعمومته، وعندما تقلد القضاء لم تكن له خدمة للعلم، ولا مجالسة لأهله، وكان هدف المتقي من تقليده القضاء هو تكريمه وأن ينوه بإسمه ويبلغه إلى حال لم يبلغها أحد من أهله، لأنه كان يخدمه قبل أن يتولى الخلافة[7]، وأصبح يسمى بـ «قاضي المتقي لله»[8].

وهذا ما يدفعنا إلى القول في النهاية أن التقرب من الوزراء والخلفاء وأصحاب

(١) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٣ ص ٣١٣ - ٣١٤؛ جـ ٦ ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٢٧٠.

(٣) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٣٢ وجـ ٥ ص ١٨٦.

(٥) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن إسحاق الخرقي: تقلد القضاء بواسط ومصر والمغرب ثم ولي قضاء بغداد سنة ٣٣٠ هـ وكان من عائلة تجار البز خدم الخليفة المتقي فقلده القضاء وكان عفيفاً نزهاً. خرج إلى الشام سنة ٣٣٣ هـ، ومات هناك سنة ٣٣٤ هـ.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٢١ - ٢٢٢.
ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ٢ ص ١٦.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٢٣١.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٢١.

(٧) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢٢٢.

(٨) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢١٣.

النفوذ في الحكم كان طريقاً للوصول إلى تقلد منصب القاضي وقاضي القضاة، وباباً يفتح أمام عائلة معينة لأن يتولى أفرادها هذه المهنة التي انحط كثيراً من قدرها عندما قلد الخلفاء البزازين على القضاء دون أن يلتفتوا إلى مستواهم العلمي والفقهي، فاختل أمر القضاء وانحلت دولة بني العباس بإنحلال أمر القضاء[1].

٤ - تقلد بعض العميان لمنصب قاضي القضاة:

ومن الظواهر النادرة، تقلد بعض العميان قضاء القضاة أو بالأحرى إصابة بعض قضاة القضاة بالعمى واستمرارهم في منصبهم.

ففي دمشق، تولى ابن أبي عصرون (ت ١١٨٩/٥٨٥)[2] قضاء قضاة دمشق سنة ١١٨٧/٥٨٣، وكان قد عمي قبل موته بعشر سنين، وقد جمع جزءاً في قضاء الأعمى وأنه جائز، وهو خلاف المذهب الشافعي، مذهب قاضي القضاة زمن الدولة الأيوبية. وفي حماه، تولى ابن البارزي[3](ت ١٣٣٧/٧٣٨) قضاء القضاة، وعمي في آخر عمره ومع ذلك استمر مدة على القضاء. وهنا يجدر بنا الإشارة على أن «السلامة في السمع والبصر»[4] هي من أهم الشروط، التي ذكرها الماوردي، لتقلد القضاء، فكيف بقاضي القضاة، أعلى منصب قضائي في الإسلام.

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٣٢.

(٢) عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عصرون، أبو سعد شرف الدين (ت ١١٨٩/٥٨٥)، كان من الصالحين والعلماء، أصله من الموصل، ورحل في طلب العلم إلى بلدان شتى. وولي قضاء سنجار وحران، ثم قدم دمشق أيام صلاح الدين فولى قضاءها. وقد صنف كتباً كثيرة منها صفوة المذهب في نهاية المطلب، والإنتصاف، والخلاف، والذريعة، والمرشد.
ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٣) ابن البارزي، شرف الدين أبو القاسم هبة الله بن قاضي القضاة نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين إبراهيم بن هبة الله بن مسلم الجهيني الحموي المعروف بابن البارزي (ت ١٣٣٨/٧٣٨): ولد سنة ٦٤٥ هـ سمع الكثير، وصنف كتباً كثيرة. كان حسن الأخلاق كثير المحاضرة. تولى قضاء قضاة حماه. وعمي في آخر عمره وهو يحكم مع ذلك مدة، ثم نزل عن المنصب لحفيده نجم الدين عبد الرحيم بن إبراهيم.
المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٨٢.

(٤) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٦١، ٦٢.

٥ ـ رفض البعض تقلد منصب قاضي القضاة :

إذا كان البعض قضى عمره يحاول الوصول إلى منصب قاضي القضاة الذي كان قبلة أنظار معظم القضاة، فإن البعض الآخر، اعتذر عن قبول هذا المنصب لما فيه من مسؤولية إحقاق العدل، خاصة بعد أن ورد في تقلد القضاء من الحديث ما يزهد فيه ويوجب الفرار منه. فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين» وعنه: «ما من أحدٍ حكم بين الناس إلا جيء به يوم القيامة ومَلَكٌ آخذ بقفاه حتى يقف به على شفير جهنم فإن أُمِرَ به هوى به في النار سبعين خريفاً» وعن ابن عمر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من كان قاضياً يقضي بجورٍ كان من أهل النار ومن كان قاضياً يقضي بجهل كان من أهل النار ومن كان قاضياً عالماً يقضي بالعدل فبالحَرَى أن ينقلب كفافاً». وقالت عائشة: سمعت النبي ﷺ يقول: «يُجَاءُ بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرةٍ قطّ»[1] وهذا ما جعل الفقهاء والعلماء لا ينظرون بعين الرضا إلى منصب القاضي أو قاضي القضاة. وقد اختلف المسلمون في قبول القضاء فرفضه بعضهم رفضاً قاطعاً، وتقبله البعض الآخر إذا كان من يتقلده يصلح لذلك الأمر. وكان الصوفية يسمون القضاة علماء الدنيا ويرددون: «إن العلماء يحشرون في زمرة الأنبياء، والقضاة يحشرون في زمرة السلاطين»[2].

ويحكى عن ورع المسلمين وخوفهم من تقلد القضاء أنَّ أحدهم بشَّر أبا محمد عبد الله المخرمي بتقلده قضاء بغداد، فأغلق بابه وقال: «بشرك الله بالنار»[3]. كما أنَّ أبا قلابة طلب لقضاء البصرة فهرب إلى الشام حيث أقام حيناً حتى لا يتقلد القضاء[4].

ولم يقبل الإمام أبو حنيفة تولي القضاء رغم أنه ابتلي بالضرب والحبس[5]. أما سفيان الثوري (ت ١٦١/٧٧٧) فقد أراده المنصور على القضاء فامتنع وغادر الكوفة إلى مكة والمدينة ثم طلبه المهدي فتوارى، وكان ينكر على أصدقائه تولي القضاء[6]. وكان جعفر بن محمد التنوخي (ت ٣٧٧/٩٨٧) محدثاً وأحد القراء للقرآن وقد «عرض

---

(١) النويري: نهاية الأرب م ٦ ص ٢٦٣، ٢٦٤.
(٢) متز: الحضارة الإسلامية حـ ١ ص ٤٠٣.
(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٤ ص١١٣.
(٤) ابن عبد ربه. العقد الفريد جـ١ ص١٤
(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٧ ص٣٥.
(٦) المصدر نفسه جـ٥ ص٢٤٧.

عليه القضاء والشهادة فأباهما تورعاً وصلاحاً»[1]. وعندما طلب المقتدي من أبي الفضل الهمذاني (ت ٤٨٩/١٠٩٦)[2] تقلد قضاء القضاة، أبي أشد الآباء واعتذر له.

وقد عرض قضاء قضاة دمشق على العلامة برهان الدين أبو اسحق ابراهيم الفزاري (ت ٧٢٩/١٣٢٩)[3]، بعد ابن صصري وألح نائب دمشق بنفسه وأعوانه من الدولة فلم يقبل، وامتنع أشد الامتناع. وكذلك عرض قضاء قضاة المالكية بدمشق على الشيخ جمال الدين أبي بكر محمد، فلم يقبل[4].

٦ ـ الخلاف بين قضاة القضاة:

بتعيين قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة سواء في مصر أو دمشق، كان يتوجب على قاضي قضاة مذهب معين أن لا يتدخل في قضايا وأمور قاضي قضاة من مذهب آخر[5]، ومع ذلك كان الخلاف يقع بين قضاة القضاة أنفسهم في أمور تتعلق بالوقف والهدم. ومثل هذا الخلاف كان يقع أحياناً بين قاضي قضاة الحنابلة من جهة وقضاة القضاة الحنفي والشافعي والمالكي من جهة ثانية[6]، أو بين قاضي قضاة الشافعية من جهة وقضاة القضاة الثلاثة الآخرين من جهة ثانية[7]. فيضطر نائب السلطنة لعقد مجلس بهذا الخصوص في دار السعادة بدمشق للتوسط والصلح بينهم[8]، كما يضطر أحياناً السلطان لإصدار مرسوم يوفق بين قضاة القضاة[9].

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٥٦.

(٢) عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد، أبو الفضل المعروف بالهمداني (ت ٤٨٩/١٠٩٦): تفقه على الماوردي، كان عفيفاً زاهداً، طلبه المقتدي ليوليه قضاء القضاة فاعتذر له بالعجز وكبر السن. وكان ظريفاً لطيفاً. توفي في رجب سنة ٤٨٩ هـ ودفن عند قبر ابن شريح.
ابن كثير البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١٥٣.

(٣) برهان الدين أبو إسحق إبراهيم بن تاج الدين أبي محمد عبد الرحمن الفزاري المصري الشافعي (ت٧٢٩/١٣٢٩) ولد سنة ٦٦٠هـ. سمع الحديث، واشتغل على أبيه، ثم تولى مكان أبيه في التدريس بالبادرئية، وأشغل الطلبة بالجامع الأموي. وله مصنفات كثيرة. كان كثير المطالعة وسماع الحديث والعبادة، حسن الأخلاق.
المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٤٦.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٠٨.

(٥) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٨.

(٦) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٣٩، ٢٥٤، ٣١٨.

(٧) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٣١٦.

(٨) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٣١٦، ٣١٨.

(٩) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٣٩.

كما كان الخلاف يقع أيضاً بين قاضي القضاة والفقهاء، فعندما نقم قاضي القضاة تقي الدين السبكي الشافعي على الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية بسبب إكثاره من الفتيا بمسألة الطلاق، تدخل الأمير سيف الدين بن فضل العرب، وأقام الصلح بينهما في بستان قاضي القضاة[1].

٧ ـ محاكمة وسجن وعزل ونفي قاضي القضاة:

كانت الحظوة والتقرب من الوزراء والخلفاء خطوة كبيرة في تقلد القضاء، والوصول إلى أعلى منصب وهو قاضي القضاة. ولكن تقلد هذا المنصب لا يعني أن قاضي القضاة أصبح حاكماً بأمره، لا يطاله أحد، فهو في النهاية مثل أي «موظف» يعينه الحاكم عندما يكون راضياً عنه، ويعزله عندما يغضب منه، ذلك أن قاضي القضاة بحكم منصبه، يكون على قرب دائم من الخليفة أو الوزير، والحكم في العصر العباسي لم يكن دائماً مستقراً، فالمؤامرات والصراع على النفوذ كان دائماً يهدد رجال الحكم، وإذا ما تخلى الخليفه عن السلطة سارع خليفته إلى عزل الوزير وتعيين وزير له، وبالتالي يتأثر أحياناً وضع قاضي القضاة الذي يؤيد هذا الوزير أو ذاك. وفي ظل الصراع بين الوزراء على الحكم كان موقف قاضي القضاة حرجاً وهو يدرك أن نقمة الوزير تؤدي إلى نقمة الخليفة عليه، وبالتالي الوصول إلى ما لا تحمد عقباه. وعندما يتقلد أحدهم منصب قاضي القضاة يصبح قريباً من الخليفة وهنا عليه أن يكون دقيقاً جداً في مواقفة وآرائه، لأن غضب الخليفة أقسى وأشد مرارة من غضب الوزير.

ولعل قصة قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد (ت٢٤٠/٨٥٤) من أهم القصص المأسوية التي ينتهي بها قاضي القضاة. وذلك أن أخبار ابن أبي دؤاد في كتب التاريخ والأدب كثيرة زمن المأمون ثم المعتصم[2] الذي جعله قاضي قضاته، ثم ارتفعت مكانته زمن الواثق[3]. ولما مات الواثق أصر على مبايعة المتوكل[4]، وألبسه الطويلة وعممه

---

(١) ابن كثير: البداية والنهايه جـ ١٤ ص ٢٣٢.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ١٠١ ـ ١٠٣؛ جـ ٧ ص ١٩١ ـ ١٩٢ و٢١٢ ـ ٢١٥ و٢٤٣ ـ ٢٤٥. الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٠ ـ ٦٢ و٢٩٤ ـ ٢٩٥، جـ ٤ ص ٨٩ ـ ٩٠. المستجاد ص ١٥٩ ـ ١٦٠ و١١٧ ـ ١١٩ و٢٠٦ ـ ٢٠٨.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٣ ـ ٧٤. الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٣٩٣، جـ ٢ ص ٦٣ ـ ٦٦. المستجاد ص ١٤١ ـ ١٤٤ و٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٣ ـ ٧٤.

بيده. وكان جزاؤه منه أنه عزله المتوكل وصادر ضياعه وضياع أولاده. وإذا علمنا أن قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد كان من زعماء المعتزلة(١)، ندرك السبب الرئيسي في نقمة الخليفة المتوكل عليه.

ومن مهزلة الأمور أن المتوكل أرسل يحيى بن أكثم من بغداد إلى سامراء، بعد القبض على أحمد بن أبي دؤاد، وولاه قضاء القضاة مكانه سنة ٢٣٧/٨٥١(٢)هـ. لكن المتوكل عاد وفعل بـه مثلما فعل بـابن أبي دؤاد، فقد عـزله وصـادر أموالـه فرحـل إلى مكة(٣).

وفي القاهرة، عزل الحاكم بأمر الله الفاطمي، قاضي قضـاته الحسين بن علي بن النعمان سنة ٣٩٤/١٠٠٤، ولم يكتف بذلك بـل قتله سنة ٣٩٥/١٠٠٥ وأحـرق جثته(٤). وكذلك فعل بعبد العزيز بن محمد بن النعمان حيث عزله من منصب قاضي القضاة سنة ٣٩٨/١٠٠٨، ثم أمر بقتله بالسيف سنة ٤٠١/١٠١١(٥).

وعندما يتنازل السلطان عن الحكم، فإنه يثبت ذلك على القضاة بمصر ثم القضاة بدمشق، حيث يبايع غيره بالحكم. وطبعا لا يجد القضاة مفراً من إثبات ذلـك، وإذا امتنـع أحدهم فـإنه يـواجه العـزل. فعندمـا عزل النـاصـر محمـد بن قـلاوون نفسـه سنـة ٧٠٨/١٣٠٨، أثبت ذلـك على القضـاة بمصـر، وبـويـع الأميـر ركن الـدين بيبرس الجاشنكير. ووصل كتاب الناصر إلى دمشق، فأثبته القضاة وامتنع الحنبلي من إثباته، وقال: ليس أحد يترك الملك مختاراً، ولولا أنه مضطهد ما تركه، فعزل وأقيم غيره(٦).

وكان ظلم وقسوة الوزراء على قاضي القضاة أشد من ظلم وقسـوة الخلفاء لأن علاقة قاضي القضاة بالوزراء مباشرة أكثر من علاقته بالـخلفـاء، فالوزير هو الذي يقلد قضاة القضاة باسم الخليفة، مما يجعل الطامعين في القضاء يتقربون منه، إضافة إلى أن الوزراء في صراع دائم لتـولي الوزارة، وفي ظـل هذا الصـراع كان قضـاة القضاة

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٢٠؛ جـ ٦ ص ١٣١ و١٤٦. الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٣٦١.
(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٠١.
(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٦٣
(٤) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ١٣ ص ١٩.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٥٤
(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٢٢٢
(٦) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٤٧.

يقفون موقفاً حرجاً قد يرفع من منزلتهم أو يحط منها. والقلة القليلة منهم كانت قادرة على الوقوف موقفاً شجاعاً غير آبهة سوى بإحقاق الحق، كما فعل قاضي القضاة أبو جعفر أحمد بن اسحاق بن البهلول التنوخي (ت ٣١٨/ ٩٣٠). ونستطيع أن نستشف من موقفه أن القضاة كانوا يخافون نقمة الوزراء عليهم لذلك كانوا يسايرونهم عندما يكونون داخل أو خارج الحكم، وكان قاضي القضاة أبو عمر محمد بن يوسف الأزدي ذكياً في علاقته بالوزراء فامتنع عن الجلوس متقدماً على ابن عيسى، في مجلس الوزير علي بن مقلة، وتعليله لذلك أن ابن عيسى كان وزيراً وترأس عليه[١]، والحقيقة إنه يعلم أن الوزارة قد تكون من نصيب ابن عيسى وغيره مرة ثانية وثالثة مما يدل في النهاية على حرج موقف قاضي القضاة مع الوزراء.

وفي مصر عزل الوزير ابن السلعوس، في سنة ٦٩٠/١٢٩١، تقي الدين بن بنت الأعز، عن قضاء قضاة الشافعية، ولم يكتف بذلك بل عزله من مناصبه الأخرى ومنها الخطابة ونظر الأحباس ومشيخة الشيوخ، ونظر الخزانة، وصادره بنحو من أربعين ألف، غير مراكبه وأشياء كثيرة. ومع ذلك لم يظهر من قاضي القضاة استكانة ولا خضوع[٢]. فأعيد إلى القضاء، ثم عزل سنة ٦٩٥/١٢٩٥، فتولى مكانه تقي الدين بن دقيق العيد[٣].

وقد تؤدي العداوة والبغضاء بين قاضي القضاة وأحد الأمراء أو النافذين إلى إهانة أو محاكمة قاضي القضاة، وعزله وحتى سجنه.

ففي دمشق، أدت العداوة إلى أن يأمر المعظم عيسى قاضي قضاة دمشق زكي الدين الطاهر بن محمد، بأن يلبس قباء أحمر وكلوته صفراء من ملابسه ليحكم بين الناس، بما أغاظه وأدى إلى موته سنة ٦١٧/ ١٢٢٠[٤].

وسنة ٧٢٧/١٣٢٦، وقعت فتنة في الإسكندرية، ولتوطيد الأمن ضُرب القاضي ونائبه ثم عزلا، فتولى القضاء بهاء الدين علم الدين الإخنائي الشافعي. وعزل قاضي قضاة الاسكندرية المالكي ونائباه، ووضعت السلاسل في أعناقهم وأهينوا[٥].

(١) التنوخي · نشوار المحاضرة جـ ٣ ص ٩٦.

(٢) ابن كثير. البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٣٢٢.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٤٣.

(٤) الصفدي. الوافي بالوفيات جـ ١٦ ص ٤٠٩.

(٥) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٢٨

ويصل الأمر أحياناً، إلى محاكمة قاضي القضاة نفسه إذا ما وقف نائب السلطنة ضده. وكانت المحاكمة تدور بدار السعادة في دمشق، حيث يعقد نائب السلطنة مجلساً حافلاً بالقضاة وأعيان المفتيين من سائر المذاهب. فعندما وقع الخلاف بسبب تشديد قاضي القضاة ابن جملة الشافعي على الشيخ الظهير الذي تسلمه أعوان ابن جملة وطافوا به البلد على حمار وضربوه في ٢٧ رمضان سنة ١٣٣٤/٧٣٤، انعقد المجلس بدار السعادة، ولم يأذنوا لابن جملة بالجلوس إلا بعد ساعة من وقوفه إلى جانب الشيخ الظهير في طرف الحلقة. وأدعى الشيخ عليه عند بقية القضاة أنه حكم فيه لنفسه واعتدى عليه في العقوبة، وقد ظهر أن نائب السلطنة كان إلى جانب الشيخ الظهير ضد قاضي قضاة الشافعية[1]. وهذا ما أدى إلى صدور حكم القاضي شرف الدين المالكي بفسقه وعزله وسجنه، فنقل ابن جملة إلى القلعة، وكان له في القضاء سنة ونصف. وقد أخطأ ابن جملة في حكمه على الشيخ الظهير فآل مصيره إلى هذا، رغم أنه كان يباشر القضاء بصرامة وشهامة وإقدام ونزاهة[2].

وكذلك كان قاضي القضاة يدفع ثمن الصراع بين السلطان والأمراء، ففي سنة ١٣٥٨/٧٥٩، عزل صرغمتش، أتابك أمراء مصر، قضاة القضاة الثلاثة بدمشق وهم الشافعي والحنفي والمالكي وولى قضاء الشافعية بهاء الدين أبو البقاء السبكي، وقضاء الحنفية جمال الدين بن السراج، وقضاء المالكية شرف الدين أحمد بن شهاب الدين العراقي البغدادي[3]. ولكن سرعان ما اعتقل صرغمتش فرسم السلطان بإعادة قضاء الشافعية لتاج الدين السبكي، والحنفية لشرف الدين الكفري، في حين استمر شرف الدين العراقي على قضاء المالكية، لأن السلطان هو الذي كان قد سيَّره من مصر لتقلد قضاء دمشق[4].

وأحياناً، لا ينتظر قاضي القضاة أن يعزله أحد عن القضاء، فيبادر هو لعزل نفسه عندما يشعر بالتعب من هذا المنصب. فقد عزل قاضي قضاة الحنابلة شمس الدين بن أبي عمر المقدسي نفسه عن القضاء[5]، وفعل مثله زين الزواوي قاضي قضاة المالكية

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٤ ص١٦٥.
(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٦٦.
(٣) المصدر نفسه جـ١٤ ص٢٦١، ٢٦٢.
(٤) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٦٢، ٢٦٣.
(٥) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٩٤.

ليتقلد القضاء مكانه نائبه جمال الدين الرازي (ت ١٢٨٤/٦٨٣)[١]. ووصل الأمر أحياناً إلى إلحاح نائب السلطنة الأمير يلبغا على قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن بدر الدين بن جماعة الشافعي، بأن لا يعزل نفسه عن قضاء قضاة الشافعية بمصر سنة ١٣٦٤/٧٦٦، لكنه أصر على موقفه فتولى مكانه بهاء الدين السبكي الشافعي[٢].

وبالاضافة إلى المحاكمة والسجن والعزل، يتعرض قاضي القضاة أحياناً للنفي. ففي يوم الثلاثاء ١٢ شعبان سنة ١٣٥٨/٧٦٠، حمل البريد المرسوم الشريف بنفي قاضي القضاة بهاء الدين أبي البقاء الشافعي من دمشق إلى طرابلس بلا وظيفة، فشق عليه وعلى أهله، وتغمم له كثير من الناس. وسافر يوم الجمعة وقد أذن له في الاستنابة في جهاته، فاستناب ولده الكبير عز الدين[٣]. وفي يوم الخميس ١٨ صفر سنة ١٣٥٩/٧٦١، قدم قاضي القضاة بهاء الدين أبو البقاء من طرابلس بمرسوم شريف أن يعود إلى دمشق على وظائفه المبقاة عليه، فتلقاه كثير من الناس أثناء الطريق، وبرز إليه قاضي القضاة تاج الدين إلى حرستا، وراح الناس إلى تهنئته في داره، وفرحوا برجوعه إلى وطنه[٤].

ولا بد من الإشارة أخيراً، إلى الضغوط التي يتعرض لها قاضي القضاة الذي لم ينج من تسلط النساء على الحكم ومن ثم تدخلهن في أمور القضاء. فالسيدة شغب أم المقتدر (ت ٩٣٣/٣٢١)[٥] كانت تتدخل في أمور الوزراء وكبار الموظفين، وكانوا

---

(١) جمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الرازي (ت١٢٨٤/٦٨٣): قاضي قضاة المالكية ومدرسهم بعد القاضي زين الزواوي الذي عزل نفسه، وقد كان ينوب عنه فاستقل بعده بالحكم، وكان عالماً فاضلاً قليل التكليف والتكلف. توفي وهو في طريق الحجاز.

ابن كثير: البداية والنهاية. جـ ١٣ ص ٣٠٥.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٣١١.

(٣) المصدر نفسه جـ١٤ ص٢٦٦.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٥) السيدة شغب (ت٩٣٣/٣٢١): كانت وحدها يطلق عليها إسم السيدة. وكانت مولاة الخليفة المعتضد، وقد تنعمت بما لم يتنعمه أحد، وتملك أراضي واسعة وكان مدخولها السنوي من أملاكها ألف ألف دينار. كما كانت تحضر مجالس شرب ولدها المقتدر مع جواريه. وعندما قتل المقتدر قبض عليها القاهر فعذبها وأجبرها على الإقرار ببيع أملاكها وماتت بعد مقتل ولدها المقتدر بسبعة أشهر وثمانية أيام سنة ٣٢١ هـ.

التنوخي: نشوار المحاضرة: جـ ١ ص ١٦٤ و٢١١ ـ ٢٢٠ و٢٤٢ ـ ٢٤٤ و٢٨٧ و٢٩٢ ـ ٢٩٤، جـ ٢ ص ٧٦ ـ ٧٩، جـ ٤ ص ١٤٥ ـ ١٤٩ و١٧٧ ـ ١٩٠، جـ ٥ ص ٥١ و٥٢ و٥٨ و٦٧، جـ ٦ ص ٨٠، جـ

جميعاً يسعون إلى كسب رضاها ورضى القهرمانة أم موسى[1] التي سيطرت أيضاً على أمور الدولة. وقد حاولت السيدة القهرمانة التدخل في شؤون القضاء والضغط على قاضي القضاة أبي جعفر الذي آثر أن يصرف من القضاء على أن يساعد السيدة والقهرمانة[2].
وإن كان قاضي القضاة قد انتصر في وقفته الجريئة وناصره الخليفة المقتدر بذلك، فإن بعض القضاة عانوا الذل من النساء والقهرمانات. فقد كان للأخشيد بمصر قهرمانة إسمها «سماية» بلغ من تأثيرها أن خصومة حصلت بين خليفة قاضي مصر الذي نصبه المطيع وبين أحد الشهود فأسقط القاضي شهادته وكتب حكماً بذلك، فشكا إليها الشاهد ذلك، فأحضرت القاضي وأمرته بإحضار السجل فأحضره، فمزقت الحكم الذي أسجل فيه إسقاط شهادة الشاهد[3]. كما كان دار القهرمانة زيدان[4]، داخل دار الخلافة زمن المقتدر، بمثابة سجن يعتقل فيه وجوه الدولة والوزراء.

وهكذا نلاحظ أن من يعطي السلطة يستطيع أن يسحبها، فقاضي القضاة يعينه الخليفة أو نائبه ويستطيع عزله. والذي يتضح من مراجعة اختصاص منصب قاضي القضاة أن شاغل هذا المنصب أخذ صلاحياته لحماية القضاة من الولاة، والقضاة أصبحت صلتهم مرتبطة بقاضي القضاة تعييناً ومتابعة وعزلاً. وبهذا لم يعد للولاة ورجال السياسة سلطان عليهم. ومن الطبيعي أن القاضي إنسان ومن الممكن أن يزل أو يخطىء خطيئة تستوجب العزل، وهو بهذا يستحق العزل حرصاً على مصالح الحق والناس، وإلا فلا يجور عزله.

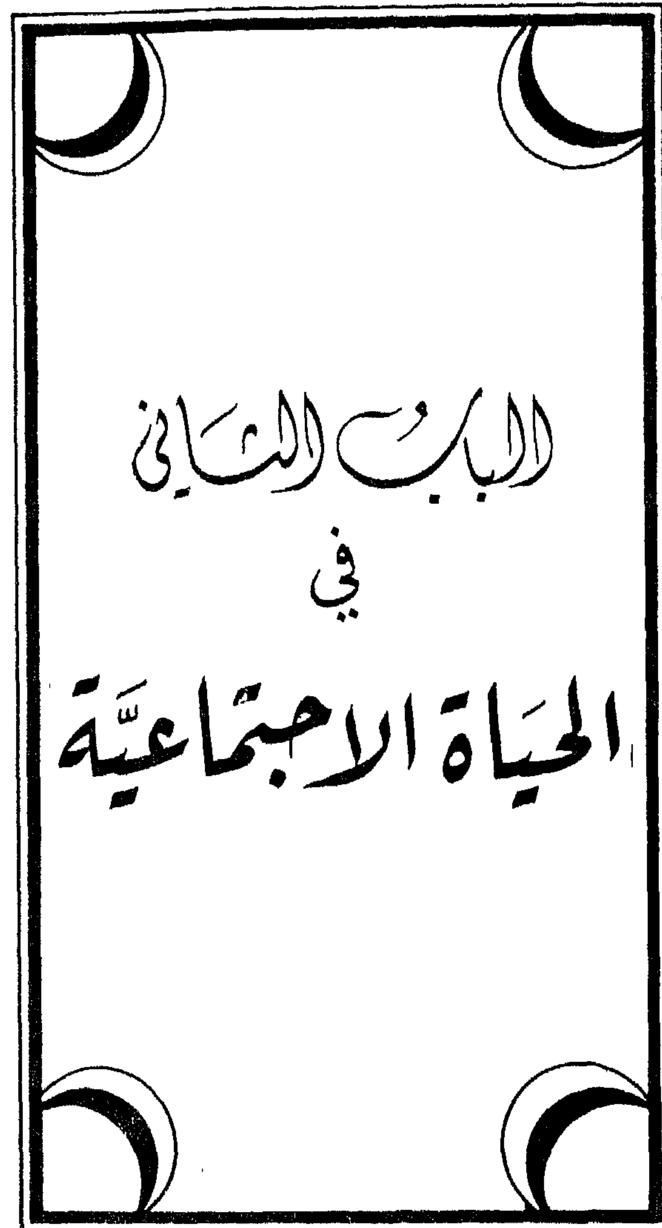
= ٧ ص ٢٣٣ - ٢٣٤، جـ ٨ ص ٣٩ و٢٦٨. الفرج بعد الشدة: جـ ٢ ص ٤٤ - ٤٦ و١٤١، جـ ٣ ص ٣٢، ٩٩، جـ ٤ ص ٣٧ و٣١١ و٣١٤ و٣٦٢ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٨.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٢٥٣.

(١) القهرمانة أم موسى: أصل عمل القهرمانة في بلاط الخليفة أن تؤدي الرسائل عن الخليفة، ولكن ضعف الخلفاء واحتجابهم في قصورهم وتسلط النساء أدى إلى سيطرة القهرمانة. وعينت أم موسى قهرمانة في قصر الخليفة سنة ٢٩٩ هـ، وسيطرت سيطرة عظيمة وأثرت إثراء فاحشاً. وسنة ٣١٠ هـ سخط عليها الخليفة وقبض عليها وصادر منها ألف ألف دينار بعد أن اتهمها بمحاولة إزاحته عن الحكم.
التنوخي. نشوار المحاضرة جـ٥ ص٥١ - ٥٢؛ جـ٨ ص٨٥ - ٨٦. الفرج بعد الشدة جـ٢ ص٤٤ و٤٦؛
ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ٢٠ و٨٣ و٨٤.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ١٦٦.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٦٥.

(٣) الكندي: الولاة والقضاة ص ٥٦٨.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٤



الباب الثاني

في

الحياة الاجتماعية

كان قاضي القضاة رأس السلطة القضائية، وقد فرض عليه منصبه الكبير أدباً وسلوكاً معيناً في حياته الإجتماعية الخاصة من هيبة ووقار وأخلاق عالية، مما أحاطه بهالة من الجدية والرزانة. ولكن هذا الأمر لم يجعل قاضي القضاة متقوقعاً ويعيش في عزلة، بل كان يحضر مجالس الشعر والأدب حيث يقول أو يقال فيه الشعر والنوادر، أو يميل إلى أهل العلم والتأليف حتى وضع هو بنفسه الكتب في الفقه والقضاء والتاريخ. . ومع ذلك، لم يمنع هذا كله القلة القليلة من قضاة القضاة أن تحضر مجالس اللهو والشرب، وأن تتهم بالرشوة والفساد، مما أتاح الفرصة للمغرضين بالإفتراء واتهام بعض قضاة القضاة باللواط والولع بالغلمان.

الفصل الأول

أبو يوسف[1]

من الفقر وملازمة أبي حنيفة
إلى أول قاضي قضاة وملازمة الرشيد.
(١١٣ - ١٨٢/٧٣١ - ٧٩٨)

يعتبر أبو يوسف أول من تقلد منصب قاضي القضاة في الإسلام، وذلك بسبب حظوته لدى الخليفة هارون الرشيد (ت ١٩٣/٨٠٨). وقد نظم القضاء فجعل مذهب أستاذه الإمام أبي حنيفة المذهب الرسمي للدولة العباسية.

١ - نشأته فقيراً وتتلمذه على الإمام أبي حنيفة:

أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن حنيس بن سعد بن حسنة الأنصاري. وسعد بن حسنة هو أحد الصحابة، وحسنة هي أمه، وأبوه بجير بن معاوية[2].

ولد أبو يوسف في الكوفة سنة ١١٣/٧٣١[3] من أسرة فقيرة، كان صغيراً عندما

---

(١) ترجمته في.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥١ - ٢٥٤ وجـ ٣ ص ٩٧ - ٩٨ وجـ ٦ ص ٢٠٢ - ٢٠٤ وجـ ٧ ص ٧٦ - ٧٧ الفرج بعد الشدة: جـ ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وجـ ٢ ص ٣٨٧ وجـ ٣ ص ٣٠٧. المستجاد ص ١٥٣ - ١٥٦.

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٧٨ - ٣٩٠. ابن النديم: الفهرست ص ٢٠٣. ابن العماد: شذرات الذهب جـ ١ ص ٢٩٨. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ ٢ ص ١٠٧. وكيع القاضي: أخبار القضاة جـ ٣ ص ٢٥٤، ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨٠ - ١٨٢؛ الذهبي: العبر جـ ١ ص ٢٨٤. الزركلي: الأعلام جـ ٩ ص ٢٥٢؛ عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ٢٣٣ - ٢٤١.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٧٨.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨٠.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٨.

توفي والده فاشتغل قصاراً[1]، عاش في فقر شديد ومع ذلك لم يمنعه سوء أحواله من ملازمة الإمام أبي حنيفة لطلب العلم، فكان ينقطع بملازمته له عن طلب الرزق مما زاد في تدهور وضع بيته، وعندما يعود إلى أمه[2] لا يجد ما يقتات به. وهذا يدل على تعلق أبي يوسف بالعلم وملازمته لأبي حنيفة حتى شغله هذا الأمر عن العمل في سبيل لقمة العيش، مما أثار أمه التي كانت تأخذه من مجلس أبي حنيفة وتقول له: لا تمد رجلك مع أبي حنيفة فإن خبزه مستوى وأنت تحتاج إلى المعاش[3]، وبذلك انقطع عن مجالسة أبي حنيفة وآثر طاعة أمه والعمل في سبيل الرزق. لكن أبا حنيفة تفقده وسأل عن انقطاعه عنه، فلما عرف أمره أعطاه صرة فيها مائة درهم وتعهده حتى يتفرغ للجلوس معه، وكان يسري عنه ويقول له أنه سيأكل اللوزينج بالفستق المقشور[4] ذات يوم بعد تمرسه بالعلم والفقه. وثابر على دروس أبي حنيفة حتى إنه مات له ولد فأمر من يتولى دفنه، ولم يدع مجلس أبي حنيفة خوفاً من أن يفوته منه يوم.

والواقع إن علاقة أبي يوسف بأستاذه أبي حنيفة وتمرسه بالفقه أتاحت له الفرصة لأن يصبح فقيهاً حافظاً للقرآن والحديث وقد غلب عليه الرأي والقياس تأثراً بأبي حنيفة فقد كان تابعاً له، ومع ذلك كان يخالفه أحياناً ويبدي آراءً لم يقل بها أبو حنيفة، ذلك إنه جالس الكثير من الفقهاء وأبرزهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[5].

ومرض أبو يوسف مرضاً شديداً كاد أن يقضي عليه فزاره أستاذه أبو حنيفة ومعه تلميذه محمد بن الحسن، فقال أبو حنيفة جملته المشهورة: «إن يمت هذا الفتى فإنه أعلم من عليها»، وأومأ إلى الأرض[6]، وهذه شهادة من الإمام بمكانة أبي يوسف في الفقه. كما قال أيضاً لتلميذ له يدعى زفر أراد منافسة أبا يوسف: «لا تطمع في رياسة

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٢٤٤.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٠.
(٢) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٣٨٧، وجاء أنها زوجته في نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥١.
(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٧٨.
(٤) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٣٨٧.
(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٧٩.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٢٤٢.
(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٢٠٢.

ببلدة فيها أبو يوسف»[1]. وبالمقابل كان أبو يوسف يعترف بتفوق أستاذه فيقول: «ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث ومواضع النكت التي فيه من الفقه من أبي حنيفة»[2].

ومن أقواله المشهورة: من طلب المال بالكيما أفلس، ومن تتبع غرائب الحديث كذب، ومن طلب العلم بالكلام تزندق[3].

٢ ـ تحسن أحواله بعد تقربه من الرشيد:

وبعد وفاة أبي حنيفة ترك أبو يوسف الكوفة وقصد بغداد في أيام هارون الرشيد. وبدأت أحواله تتحسن عندما جيء به إلى أحد قواد الخليفة يستفتيه في حنث يمين فأفتاه أنه لم يحنث فوهب له دنانير وداراً بالقرب منه[4]. ثم طلب هارون الرشيد فقيهاً يستفتيه بعد أن شاهد ابنه يزني، فجاء له هذا القائد بأبي يوسف فسأله: ما تقول في إمام شاهد رجلاً يزني هل يحده؟ قال أبو يوسف: لا يجب ذلك لأن الرسول قال: «ادرؤوا الحدود بالشبهات»، وهذه شبهة يسقط الحد معها. فقال الرشيد: وأي شبهة مع المعاينة؟ قال أبو يوسف: ليس توجب المعاينة أكثر من العلم بما جرى، والحكم في الحدود لا يكون بالمعاينة ولا يكون بالعلم لأن الحد حق الله تعالى، والإمام مأمور بإقامة الحد، فكأنه قد صار حقاً له وليس لأحد أخذ حقه بعلمه ولا تناوله بيده، وقد أجمع المسلمون على وقوع الحد بالإقرار والبينة ولم يجمعوا على إيقاعه بالعلم»[5].

والواقع أن أبا يوسف كان على حق في فتواه فالحدود لا تقام بشهادة الإمام[6]، فإذا رأى الخليفة أو الحاكم أو القاضي رجلاً قد زنى لا ينبغي أن يقيم عليه حد

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٣.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٣٦.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨٠.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٢.

(٥) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٥٣.

(٦) أحمد البهنسي: موقف الشريعة ص ١٣١ ـ ١٣٤.

الزنى[1] برؤيته لذلك حتى تقوم عنده بينة وشهود، أو إذا أقر الزاني بفعله، وحيث إن الإبن لم يقر بفعله كما لم يثبت الزنى عليه بشهادة أربعة من الرجال فقد سقط عنه الحد. وهكذا سرّ هارون الرشيد من فتوى أبي يوسف، وأمر له بمال جليل ورزق في الفقهاء كل شهر. كما حصل أبو يوسف على هدية من الإبن الزاني وهدية أمه اعترافاً بفضله في عدم إقامة حد الزنى.

وتحسنت أحوال أبي يوسف وأخذ الرشيد يستفتيه في أموره الخاصة، ومنها على سبيل المثال أن الرشيد فقد عقد جوهر فاتهم جارية من جواريه وحلف بالطلاق والعتاق والحج حتى تعترف فأنكرت، وخاف الرشيد أن يكون قد حنث بيمينه فاستدعى أبا يوسف يستفتيه[2]. وهنا تجلت براعة أبي يوسف عندما اتفق مع الجارية وطلب من الرشيد أن يسألها ثلاث مرات متوالية عن العقد، فلما سألها أنكرت في المرة الأولى، واعترفت في الثانية، ثم أنكرت في الثالثة. فاستغرب الرشيد وقال له أبو يوسف: لقد خرجت من يمينك لأنها أخبرتك أنها أخذته، وأخبرتك أنها لم تأخذه فلا يخلو أن تكون صادقة في أحد القولين[3]، فسر الرشيد من فتوى أبي يوسف.

---

(١) حد الزنى: تدرج الشرع الإسلامي في فرض العقوبة على الزنى فأول ما نزل قوله تعالى: «**واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهنَّ الموت، أو يجعل الله لهن سبيلاً**» (سورة النساء آية ١٥) وهذا نوع من العقوبة فرضها الشارع على المرأة الزانية دون الرجل وهو الحبس بالمنزل حتى الموت. وعندما كثر الزناة نزلت الآية: «**واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان تواباً رحيماً**» (سورة النساء آية ١٦) وهكذا أصبحت العقوبة تطال الزاني والزانية وتكون بالتوبيخ والتعيير أو الضرب. كما نزلت الآية: «**ولا تقربوا الزنى أنه كان فاحشة وساء سبيلاً**» (سورة الإسراء آية ٣٢). ثم نزلت الآيتان: «**الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين، الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين**» (سورة النور آية ٢ و٣). كما نزلت آية «**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله**» وقد نسخت هذه الآية ولم ترد في المصاحف ومع ذلك بقي الحكم معمولاً بها.

وبذلك فرقت الشريعة الإسلامية بين حد غير المحصن (غير المتزوج) وحد المحصن (المتزوج) فخففت العقوبة في الأولى وجعلتها مائة جلدة، وغلظت العقوبة في الثانية فجعلتها الرجم بالحجارة حتى الموت. فالجلد ثابت بالنص القرآني القاطع، وأما الرجم فقد ثبت بفعل النبي وقوله.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٧٦.

(٣) المصدر نفسه جـ ٧ ص ٧٧.

وعندما أراد الرشيد شراء جارية من عيسى بن جعفر الذي كان قد حلف يميناً بالطلاق والعتاق وصدقة ما يملك أن لا يبيع الجارية ولا يهبها. فقال أبو يوسف في فتواه للرشيد: يهب لك نصفها ويبيعك نصفها فيكون لم يهب ولم يبع. وعندها وهب عيسى للرشيد نصف الجارية وباعه النصف الباقي بمائة ألف دينار، وكانت الجارية مملوكة فرفض الرشيد أن يبيت معها، فقال أبو يوسف: اعتقها ثم تزوجها. وهكذا تزوجها على عشرين ألف دينار وأعطى أبو يوسف مائتي ألف درهم وعشرين تختاً ثياباً، كما أرسلت له الجارية التي تزوجها الرشيد نصف المهر، أي عشرة آلاف دينار عرفاناً بالجميل[1].

وهكذا أصبحت فتاوي أبي يوسف للرشيد مشهورة حتى وردت إحداها في كتاب ألف ليلة وليلة[2]، مما يدل على المكانة التي وصل إليها أبو يوسف في الفقه، حتى سر منه الرشيد.

وأخذت مكانة أبو يوسف ترتفع عند الرشيد، فكان يلازمه في مجالسه وتجواله، وحضر زواج ابنته الغالية[3]، حتى أصبح من خاصته، فحضر يوما إليه فقدم له طبقاً فيه لوزينج بالفستق فأكل منها أبو يوسف وبكى[4]، بعد أن تذكر أستاذه أبا حنيفة ونبوءته له بأكل اللوزينج بالفستق. وأصبح هارون الرشيد يأنس بأبي يوسف ولا يطيق فراقه، وبلغ من محله عنده أن طلبه يوماً فجاء وعليه بردة أنسابه فحين رآه الرشيد قال لمن حوله[5]:

جاءت به معتجراً ببرده سفواء ترمي بنسيج وحده

وهذه المكانة، جعلته يصبح أول من تقلد منصب قاضي القضاة.

٣ ـ أول قاضي قضاة في الإسلام:

يذكر ابن خلكان أن أبا يوسف تقلد القضاء ببغداد أيام المهدي

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٤ ـ ٣٨٦.

(٢) مجهول: ألف ليلة وليلة م ٢ ليلة ٣٣٤ ـ ٣٣٥ ص ٣٢٨ ـ ٣٣٠.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٢، الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٣٨٨.

(٤) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ١ ص٣٦٤؛ المستجاد ص ١٥٥. وجاء أن أبا يوسف «ضحك» في ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٠ و«تبسم» في ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨٠.

(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٤.

(ت ١٦٩ / ٧٨٥) والهادي (ت ١٧٠ / ٧٨٦)[1]، في حين يذكر التنوخي أن الرشيد طلب فقيهاً يستفتيه ولما أعجب به قلده القضاء[2]، مما ينفي أنه ولي القضاء للمهدي والهادي. لذلك لا نستطيع الجزم متى تقلد القضاء. ولكنه من المؤكد أنه أول من تقلد منصب قاضي القضاة في الإسلام، لأنه عندما اتسعت الدولة العباسية وجد الرشيد ضرورة تنظيم القضاء، فابتكر منصب قاضي القضاة وقلده لأبي يوسف الذي يحتل مكانة خاصة عنده، وبذلك استقل أبو يوسف في أمور القضاء والقضاة في الدولة فهو الذي يعين القضاة ويراقب أعمالهم ويعزلهم عند الاقتضاء، حتى لقب بقاضي قضاة الدنيا[3]، لأنه كان يستنيب القضاة في سائر الأقاليم التي يحكم فيها الخليفة.

وكان زي القضاة والعلماء هو العمامة الفارسية، فكان أبو يوسف أول من ابتكر زياً خاصاً بالقضاة وهو عبارة عن «عمامة سوداء وطيلسان»[4]، بعد أن كان ملبوس الناس قبل ذلك شيئاً واحداً، لا يتميز أحد عن أحد بلباسه.

وكان أبو يوسف بعد توليته القضاء، يصلي مائتي ركعة كل يوم[5]. ومما يذكر، أن الحسن بن عثمان الزيادي (ت ٢٤٢/٨٥٦)[6]، الذي أصبح قاضياً، كان من غلمان أبي يوسف.

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٧٩؛ ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨٠.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٣.

(٣) ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨٠.

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٧٩.

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٢٠٤.

(٦) القاضي أبو حسان الحسن بن عثمان الزيادي (ت٢٤٢/٨٥٦): كان من غلمان أبي يوسف، وتقلد القضاء قديماً، ثم تعطل. كما كان من خاصة قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد وقد قلده المتوكل القضاء سنة ٢٤١هـ، أي بعد وفاة ابن أبي دؤاد بسنة. ومما يستلفت النظر أن القصص التي يوردها أبو حسان في مؤلفات التنوخي تشتمل على الثناء عليه والإطراء له وهو المخبر بها وحده، فيذكر اهتمام النبي به وتشدده على الخليفة في العناية به، كما ادعى أنه رأى الله سبحانه وتعالى ولما طولب بالإيضاح قال: أنه رأى في منامه نوراً. ومات أبو حسان وهو قاضي الشرقية سنة ٢٤٢ هـ.

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٢٣٤ - ٢٣٩؛ الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٢٢٣ - ٢٣٢.

الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٧ ص ٣٥٧.

٤ ـ تنظيم القضاء على مذهب أستاذه أبي حنيفة :

لم يفكر أحد في تقييد القاضي بالقضاء برأي معين، لأن القضاة كانوا يختارون من المجتهدين فقط، إلى أن تولى أبو يوسف منصب قاضي القضاة في بغداد، فأصبح لا يشير بتولية قاضي في أنحاء الدولة إلا إذا كان من أتباع أبي حنيفة، مما جعل كل راغب في تقلد القضاء ينتقل من مذهبه إلى مذهب أبي حنيفة، الذي أصبح المذهب الرسمي للدولة العباسية. وهكذا كان أبو يوسف وفياً لأستاذه فخلد اسم أبا حنيفة بأن نشر المذهب الحنفي مستغلاً سلطته القضائية ونفوذه لدى هارون الرشيد. ولم يكتف بذلك بل حفظ المذهب الحنفي من الضياع فأبو حنيفة لم يدون آراؤه في كتاب، بل كان أبو يوسف أول من دون من تلاميذ أبي حنيفة وأخرج كتباً[1] مثل كتاب الآثار وكتاب الرد على سير الأوزاعي وكتاب اختلاف الأمصار وكتاب الرد على مالك بن أنس، ولكن لم يصلنا منها إلا كتابان هما «الخراج» و «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى». والخراج عبارة عن رسالة كتبها أبو يوسف إلى هارون الرشيد عن الخراج والعشور والصدقات والجزية، أما الكتاب الثاني فيحوي مسائل كثيرة اختلف فيها أبو حنيفة وابن أبي ليلى، ومنها إختلاف عن امرأة مجنونة شتمت رجلاً قائلة: يا ابن الزانيين[2]، بحضور قاضي الكوفة ابن أبي ليلى الذي أدخلها المسجد وأقام عليها حد القذف[3] مرتين، حداً لأبي الرجل وحداً لأمه، فبلغ ذلك أبو حنيفة الذي قال: «أخطأ فيها في ستة مواضع، أقام الحد في المسجد ولا تقام الحدود في المساجد، وضربها قائمة والنساء يضربن قعوداً، وضرب لأبيه حداً ولأمه حداً، ولو أن رجلاً قذف جماعة كان عليه حد واحد، وجمع بين حدين، ولا يجمع بين حدين حتى يقطع أحدهما،

---

(١) ابن النديم : الفهرست ص ٢٠٣.

(٢) التنوخي : نشورا المحاضرة جـ ٧ ص ٣٨.

(٣) حد القذف : القذف لغة الرمي بالشيء وشرعاً الرمي بالزنى. لا تعاقب الشريعة الإسلامية على القذف إلا إذا كان كذباً وافتراء ومخالفة للواقع، وفي هذه الحال يعتبر القذف جريمة من الجرائم الشنيعة التي حاربها الإسلام لذلك قال تعالى : «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فأجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم» (سورة النور آية ٤ و٥).

فشروط إثبات القذف هي إقرار المقذوف نفسه أو وجود أربعة شهود من الرجال، وعند الشيعة تقبل شهادة ثلاثة رجال وإمرأتان، فإن لم يأت أربعة شهود لإثبات الزنى، فإن الشرع يعاقب القاذف بالزنى بثمانين جلدة

والمجنونة ليس عليها حد، وحد لأبويه وهما غائبان لم يحضرا فيدعيان»[1].

وعلى كل فموقف أبي حنيفة هو الصواب ويكفي أن المرأة مجنونة حتى لا يقام عليها حد القذف، فأهم شروط إقامة الحد أن يكون المتهم «عاقلاً».

ويهمنا من هذه القصة أن الخلاف يقع دائماً بين الفقهاء والقضاة فلا عجب إن اختلف أبو حنيفة وابن أبي ليلى، ولكن العجب أن ينتقل الخلاف إلى تلميذي أبي حنيفة اللذين نشرا مذهبه وهما أبو يوسف ومحمد بن الحسن. فإذا كان أبو يوسف قد تقلد أعلى منصب قضائي في الدولة فإن محمداً بن الحسن وصل إلى مكانة تضارع مكانة أبي يوسف، حتى صار المرجع لأهل الرأي، وقد خلق ذلك وحشة بين الرجلين وكان محمد بن الحسن يذكر أبا يوسف وآراؤه عندما يؤلف كتبه، وعندما استحكمت الوحشة بينه وبين أبو يوسف كان يدون آخر كتبه «السير الكبير»، لذلك لم يذكره فيه وكان كلما احتاج للرواية عن أبي يوسف قال حدثني الثقة.

= ولا تقبل شهادته بعد دلك إلا إذا تاب لله. ومن الشروط النطق بعبارة القذف بألفاظ صريحة تعبر عن الزنى، ويجب أن تتوفر في القاذف العقل والبلوغ والحرية والعبد عقوبته ٤٠ جلدة، أي النصف. ولا يشترط فيه أن يكون مسلماً فالدمي يحد إن قدف، وتثبت حريمة القذف بشهادة رجلين أو إذا أقر القاذف بجريمته، أما إذا كان القاذف بالزنى هو الزوج، ولم يكن لديه شهود على تهمته فعليه أن يشهد أربع شهادات أنه صادق، ثم شهادة خامسة بأن لعنة الله عليه في حال كذبه، فإن اعترفت المرأة وقع عليها حد الزنى، وإن لم يتعرف عليها أن تشهد أربع شهادات بأن زوجها كاذب ثم شهادة خامسة بأن لعنة الله عليها إن كان زوجها صادقاً، وبذلك تتخلص من حد الزنى. لذلك قال تعالى: «**والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدرؤا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ولولا فضل الله عليكم ورحمته وإن الله تواب حكيم**» (سورة النور الآيات ٦ ـ ١٠). فالمصلحة العامة تقتضي معاقبة القاذف بالزنى، ولا يستحق اعتبار شخصه في هذه الجريمة فإنه لا يستحق المراعاة، فالله كره إظهار الزنى والتكلم به، وتوعد من يحب إشاعته بين المؤمنين بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة، فقال تعالى: «**إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون**»(سورة النور آية ١٩). وكذلك قال تعالى: «**إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم، يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون**»(سورة النور آية ٢٣ و٢٤).

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٣٨ و٣٩

وكان يحضر في مجلس حكم أبي يوسف، العلماء على طبقاتهم، حتى إن الإمام أحمد بن حنبل، وكان شاباً، حضر مجلسه[1]. وكذلك تناظر أبو يوسف مع الإمام مالك في المدينة بحضرة الرشيد في مسألة الصاع وزكاة الخضراوات. وقد احتج مالك ما استدعى به من تلك الصيصان المنقولة عن آبائهم وأسلافهم، وبأنه لم يكن الخضراوات يخرج فيها شيء في زمن الخلفاء الراشدين[2]. فقال أبو يوسف: لو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت. وهذا انصاف منه[3].

وقال يحيى بن معين، كنت عند أبي يوسف فجاءته هدية من ثياب ديبقي وطيب وفانيل ند وغير ذلك، فذاكرني رجل في اسناد حديث «من أهديت له هدية وعنده قوم جلوس فهم شركاؤه». فقال أبو يوسف: إنما ذاك في الأقط والتمر والزبيب، ولم تكن الهدايا في ذلك الوقت ما ترون، يا غلام ارفع هذا إلى الخزائن، ولم يعطهم منها شيئاً[4]. لذلك فلا غرو إن وصفه أبو حنيفة قائلاً: إنه أعلم أصحابه، وقال المزني: كان أبو يوسف اتبعهم للحديث، وقال ابن المديني: كان صدوقاً. وقال ابن معين: كان ثقة. وقال أبو زرعة: كان سليماً من التجهم[5].

٥ ـ موقفه من ابن جامع المغني:

بحكم تقربه من الخليفة هارون الرشيد، عرف أبو يوسف جماعة المغنين المقربين من الخليفة مثل ابراهيم الموصلي (ت ١٨٨ / ٨٠٤)[6] وابن جامع السهمي

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨١ و٣٢٦.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ١٨٠.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ١٨١.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ١٨١.

(٥) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ١٨٠.

(٦) إبراهيم الموصلي (ت ١٨٨/٨٠٤) أبو إسحق النديم، ولد سنة ٧٤٣/١٢٥، وهو فارسي الأصل، أجاد الغناء الفارسي والعربي، كان الخليفة المهدي أول من سمعه، ثم أصبح من ندماء الرشيد الذي استصحبه معه إلى الشام. توفي ببغداد.
الزركلي: الأعلام جـ ١ ص ٥٨ ـ ٥٩.

(ت ١٩٢/٨٠٨) ، ولكنه كان حذراً جداً في علاقته بهم. ويذكر أن أبا يوسف أعجب بابن جامع بعد أن حاوره واعتبره رجل من قريش وأهل مكة من الفقهاء. وعندما أخبر أنه ابن جامع المغني، أخذ قاضي القضاة أبو يوسف يبتعد عنه[٢]، ويتحاشى اللقاء به، فرفع ابن جامع صوته مرة، وقال: يا أبا يوسف مالك تنحرف عني؟ أي شيء أنكرت؟.

وهذا يوضح موقف قاضي القضاة من المغنين ومن المولعين بالقمار ومهارشة الكلاب، فقد اشتهر ابن جامع المغني بولعه بالكلاب[٣].

ومما يذكر أن أبا يوسف قال لأحد رجال المدينة المنورة: ما أعجب أمركم يا أهل المدينة في هذه الأغاني، ما منكم شريف ولا دنيء يتحاشى عنها. فغضب الرجل، وقال: قاتلكم الله يا أهل العراق ما أوضح جهلكم وأبعد من السداد رأيكم، متى رأيت أحداً سمع الغناء فظهر منه ما يظهر من غنائكم، هؤلاء الذين يشربون المسكر فيترك أحدهم صلاته ويطلق امرأته ويقذف المحصنة من جاراته ويكفر بربه، فأين هذا من هذا؟ فقال أبو يوسف: قطعتني ولم يحر جواباً[٤].

وتوفي أبو يوسف سنة ١٨٢/٧٩٨ ببغداد[٥]، وعمره ٦٩ سنة وهو على القضاء في خلافة هارون الرشيد، وعندما مات خلف في جملة كسوته مائتي سراويل خز دون غيرها من أصناف السراويلات[٦].

---

(١) ابن جامع (ت١٩٢/٨٠٨): هو إسماعيل بن حامع بن إسماعيل بن عبد الله، ويكنى بأبي القاسم ويعرف بابن أبي وداعة. ولد بمكة، وأمه إمرأة من بني سهم لذلك عرف أيضاً بابن جامع السهمي. انتقل إلى المدينة المنورة وكان حافظاً للقرآن، متعبداً، كثير الصلاة ومع ذلك انتقل إلى احتراف العناء وذاعت شهرته حتى أصبح من كبا المغنيين المقربين من هرون الرشيد. وكان ابن جامع مولعاً بالقمار ومهارشة الكلاب وقد اقتنى دفتراً قيد فيه أسماء الكلاب.
ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٦ ص ٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٧.
الأصفهاني: الأغاني جـ ٦ ص ٢٧٣ ـ ٣٠٧؛ النويري: نهاية الارب جـ ٤ ص ٣٢٤ ـ ٣٢٦.
ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ الزركلي: الأعلام جـ ١ ص ٣١١.

(٢) الأصفهاني: الأغاني جـ ٦ ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧.

(٣) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٢٧٨.

(٤) ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٧ ص ٩.

(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٨؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨١.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٤.

وقبل وفاته بشهور قال: صحبت أبا حنيفة سبع عشرة سنة، ثم انصبت على الدنيا سبع عشرة سنة، وما أظن أجلي إلا أن اقترب[1]. كما يذكر أن أبا يوسف قال في اليوم الذي مات فيه:

«اللهم إنك تعلم أني لم أجر في حكم حكمت به بين عبادك متعمداً، ولقد اجتهدت في الحكم بما وافق كتابك وسنة نبيك، وكل ما أشكل علي جعلت أبا حنيفة بيني وبينك وكان عندي ـ والله ـ ممن يعرف أمرك ولا يخرج عن الحق وهو يعلمه»[2].

وبالفعل فمن مآثر أبي يوسف أنه حكم لرجل في ملكية بستان كان بحوزة الخليفة هارون الرشيد[3].

ولما توفي أبو يوسف سمع الشاعر أبو يعقوب الخزيمي وكان صديقاً له، رجلاً يقول: اليوم مات الفقه، فأنشد الخزيمي[4]:

يا ناعي الفقه إلى أهله	إن مات يعقوب ولا يدري
لم يمت الفقه ولكنه	حوّل من صدر إلى صدر
ألقاه يعقوب إلى يوسف	فزال من طيب الى طهر
فهو مقيم فإذا ما ثوى	حلّ وحلّ الفقه في قبر

ويوسف[5] في هذه الأبيات هو ابن قاضي القضاة أبي يوسف وقد تولى القضاء في حياة أبيه على الجانب الشرقي من بغداد، ومع ذلك لم يخلفه بعد وفاته في منصب قاضي القضاة الذي عيّن فيه الرشيد أبا البختري وهب بن وهب القرشي (ت ٢٠٠ / ٨١٥)، والذي يعتبر ثاني من تقلد منصب قاضي القضاة في الإسلام[6].

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨١.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٢٠٣؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٦ ص ٣٨٨.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٨١.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨٩.

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٢٩٧.

(٥) القاضي يوسف بن يعقوب بن حبيب الأنصاري (ت ١٩٢/٨٠٧): سمع الحديث، وتولى القضاء في الجانب الشرقي من بغداد في حياة أبيه، وصلى الناس الجمعة في مدينة المنصور بأمر هرون الرشيد. ولم يزل على القضاء حتى مات سنة ١٩٢ هـ ببغداد.

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٢٩٦؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠، ص ٢١٢.

(٦) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٧ ـ ٤٢.

الفصل الثاني

يحيى بن أكثم[1]
ومجالس اللهو والشرب والغلمان
(١٥٩ - ٢٤٢/٧٧٥ - ٨٥٧)

كان يحيى بن أكثم مقرباً جداً من المأمون، وقد تعرض لحملات اتهمته بأمور شاعت عنه وتناقلها الكتاب، من ولعه بالغلمان إلى تردده على مجالس اللهو والرقص، وإدمانه الخمر.

١ ـ نشأته وتقلده قضاء القضاة:

هو أبو محمد يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي الأسيدي المروزي، ويتصل نسبه بأكثم بن صيفي حكيم العرب. ولد في مرو سنة ١٥٩/٧٧٥، وكان دميم الخلق، وعندما أراد المأمون أن يولي رجلاً على القضاء، حضر يحيى فاستحقره المأمون لذلك، فعلم يحيى ذلك وقال: يا أمير المؤمنين، سلني إن كان القصد علمي لا خَلْقي. وعندما سأله في مسألة وعرفها، قلده القضاء[2].

---

(١) ترجمته في:

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٤٧ ـ ١٦٥، ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨ و٣١٦ ـ ٣١٩ وكيع القاضي: أخبار القضاة جـ٢ ص١٦١ ـ ١٦٧؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ١٤ ص١٩١ ـ ٢٠٤؛ ابن الأثير: الكامل حوادث سنة ٢٤٢ هـ؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة جـ٢ ص٢١٧؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ٢ ص١٠١.

الذهبي: العبر جـ ١ ص ٤٣٩؛ الزركلي: الأعلام جـ ٩ ض ١٦٦؛ Sourdel: Visirat T 1 P 238-239

وله أخبار في:

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٣٠؛ جـ ٦ ص ٤٢ و٤٣ و١٠١ و١٧٤.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٤٨.

وقد ولي قضاء البصرة وعمره عشرون سنة، فاستصغره أهل البصرة، فقال لهم: «أنا أكبرمن عتاب بن أسيد الذي وجه به النبي قاضياً على مكة يوم الفتح، وأنا أكبر من معاذ بن جبل الذي وجه به النبي قاضياً على أهل اليمن، وأنا أكبر من كعب بن سور الذي وجه بن عمر بن الخطاب قاضياً على أهل البصرة». فجعل جوابه احتجاجاً[1]. وكان يحيى بن أكثم من أدهى الناس، وأخبرهم بالأمور.

وقال طلحة بن محمد بن جعفر: «يحيى بن أكثم أحد أعلام الدنيا، ومن قد اشتهر أمره وعرف خبره، ولم يستتر عن الكبير والصغير من الناس فضله وعلمه ورياسته وسياسته لأمره وأمر أهل زمانه من الخلفاء والملوك.. غلب على المأمون حتى لم يتقدمه أحد عنده من الناس جميعاً، ثم قلده قضاء القضاة وتدبير أهل مملكته، فكانت الوزراء لا تعمل في تدبير الملك شيئاً إلا بعد مطالعة يحيى بن أكثم، ولا نعلم أحداً غلب على سلطانه في زمانه، إلا يحيى بن أكثم، وأحمد بن أبي دؤاد[2].

وهكذا أضاف المأمون إلى يحيى بن أكثم تدبير أمر مملكته فضلاً عن قضاء القضاة. فازدادت مكانته لديه. وكان حسن العشرة، حلو الحديث، استولى على قلب المأمون حتى أمر بأن لا يحجب عنه ليلاً ولا نهاراً.

وكان يحيى بن أكثم يرافق المأمون في أسفاره وغزواته. فرافقه إلى دمشق سنة ٢١٥ / ٨٣٠، وقد قدم عليه مال جزيل، فوردت عليه خزائن من خراسان ألف ألف درهم، فخرج يستعرضها وقد زينت الجمال والأحمال، ومعه يحيى بن أكثم[3]. وكذلك رافقه في غزوة ضد الروم سنة ٢١٦ / ٨٣١[4]. وعندما توجه المأمون إلى مصر سنة ٢١٧ / ٨٣٢، كان معه يحيى بن أكثم، فولاه قضاء مصر، وحكم بها ثلاثة أيام، ثم خرج مع المأمون[5].

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٦ ص١٤٩.

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ١٩٧؛
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٧٨.

(٤) Sourdel: Visirat T 1 P 238.

(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٦٢.

وعندما خرج المأمون إلى فم الصلح[1]، لحضور حفل زفافه من بوران[2]، إبنة وزيرهالحسنبن سهل[3]، سافر يحيى بن أكثم معه[4]، فاستخلف مكانه على الجانب الشرقي من بغداد عيسى بن إبان (ت ٢٢٢/٨٣٦)[5]. وبوفاة المأمون بويع أخاه المعتصم بالخلافة سنة ٢١٨/٨٣٣، فعزل يحيى بن أكثم عن القضاء ليلزم بيته، وقلد المعتصم منصب قاضي القضاة إلى أحمد بن أبي دؤاد، علماً أن يحيى بن أكثم كان قد ساعد ابن أبي دؤاد في الوصول إلى تقلد القضاء زمن الخليفة المأمون.

وبعد أن تولى المتوكل الخلافة، عزل أحمد بن أبي دؤاد عن منصب قاضي القضاة سنة ٢٣٧/٨٥٢، وأرسل مكانه يحيى بن أكثم من بغداد إلى سامراء، بعد أن قلده منصب قاضي القضاة[6].

---

(١) فم الصلح: كورة فوق واسط، لها نهر مستمد من دجلة على الجانب الشرقي، يسمى فم الصلح، وهو نهر كبير فوق واسط بينها وبين جبّل، عليه عدة قرى، وفيه كانت دار الحسن بن سهل وزير المأمون.
ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ٣ ص ٤١٣ و ٩١٧.

(٢) بوران بنت الحسن بن سهل (ت ٢٧١/٨٨٤): اسمها خديجة، ولقبها بوران. ولدت سنة ١٩١ هـ، وهي زوجة الخليفة المأمون، أنفق والدها الحسن بن سهل في زفافها خمسين مليون درهم. وهي من أكمل النساء أدباً وأخلاقاً.
المسعودي: مروج الذهب جـ ٢ ص ٣٤٨.
الزركلي: الأعلام جـ ٢ ص ٥٦.

(٣) الحسن بن سهل (ت ٢٣٦/٨٥٠): أبو محمد، وزير المأمون، وأحد كبار القادة والولاة، اشتهر بالذكاء والكرم وحسن التوقيعات. ولد سنة ١٦٦ هـ.
الزركلي: الاعلام جـ ٢ ص ٢٠٧.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٧٤.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ١٥٨.

(٥) أبو موسى عيسى بن إبان بن صدقة (ت ٢٢١/٨٣٦): صحب محمد بن الحسن الشيباني وتفقه به، واستخلفه يحيى بن أكثم على القضاء بعسكر المهدي في عهد المأمون، ثم تولى القضاء بالبصرة سنا ٢١١ هـ. وكان خيراً فاضلاً سخياً مات سنة ٢٢١ هـ.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٧٤.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ١٥٧.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٠١.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٨ ص ٢٨٥.

٢ ـ مجالس الأنس والشراب وموقف الإسلام:

اتهم يحيى بن أكثم بأمور شاعت عنه، وتناقلها الناس في أيامه وتداولها الشعراء، وتتمثل هذه التهم بحضوره مجالس الأنس والشراب وشرب الخمر والولع بالغلمان. فكيف كانت هذه المجالس؟.

كانت مجالس الأنس والشراب[١] تقوم بحضرة الخليفة أو الوزير أو الأمير والوالي وأصحاب الجاه والنفوذ، والذين يحضرون هذه المجالس يسمون الندماء. وقد وصف القاضي التنوخي -الكثير من مجالس الشرب[٢]، كما وصف ترتيب مجلس الشرب وما فيه من تماثيل العنبر وأواني ماء الورد والصواني والمغاسل وأقداح الشرب، وكيف يختار النبيذ[٣] ومن يختاره، وكيف يتم السقي ومن يكون الساقي.

وقد اشتهر الخلفاء المتوكل والمقتدر والراضي، وكذلك الملك عضد الدولة البويهي، بمجالس الأنس والشرب[٤] التي يحضرها القضاة والشعراء والندماء والمغنين. وكانت أكبر هذه المجالس يقيمها عضد الدولة. أما أعظم المجالس التي يتوافد عليها القضاة فكانت تلك التي يقيمها الوزير أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي[٥]. وهؤلاء القضاة الذين ينادمون الوزير المهلبي، قال الشاعر السرّي

---

(١) انظر، حبيب الزيات: الخزانة الشرقية جـ ١ ص ٦٥ ـ ٧٣، حيث أفرد فصل خاص برقص القضاة والوزراء والأمراء.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٣ ص ٣٩، ١٠٧، ١٠٨؛ جـ ٨ ص ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦.
المستجاد ص ٦٠، ٧٦، ١٥٤.

(٣) النبيذ: الخمر المعتصر من العنب أو التمر أو العسل، وسمي نبيذاً لأن الذي يتخذه يأخذ تمراً أو زبيباً فيلقيه في وعاء ويصب عليه الماء وينبذه حتى يغور ويصير مسكراً، والمطبوخ منه هو الذي يعرض على النار، وخير أنواع النبيذ القطربّلي من نتاج قطربّل، وهي إحدى ضواحي بغداد وهي مشهورة بخمرها.
ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ٤ ص ١٣٣.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٩٥ ـ ٣٠٢، جـ ٤ ص ٨٢ ـ ٩١، جـ ٥ ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٦ ص ٢٥٤ و٢٥٧.

(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٧٤، جـ ٣ ص ٢٨٦ و٢٨٨، جـ ٤ ص ٨٠.
الثعالبي: يتيمة الدهر جـ ٢ ص ٣٣٦.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٥ ص ٣٣٤.

الرفاء (ت ٩٧٢/٣٦٢)[١] في مجالسهم:

مجالس يرقص القضاة بها إذا انتشوا في مخانق البرم[٢]

وهكذا كان القضاة يجتمعون عند الوزير المهلبي، في الأسبوع ليلتين، على أطراح الحشمة والتبسط في القصف والخلاعة، ويوضع أمام كل شيخ من شيوخ القضاة طاس من الذهب وزنه ألف مثقال مملوء شراباً قطربلياً، فيشربون ويطربون ويرقصون، ويغمس كل واحد منهم لحيته في الشراب ويرش بها أصحابه. وفي الصباح يعود هؤلاء القضاة إلى عاداتهم أمام الناس، في التزمت والتوقر والتحفظ بأبهة القضاء وحشمة المشايخ الكبراء[٣].

وعن موقف القضاة أو قضاة القضاة العلني من الخمر وتحليله أو تحريمه، فقد علمنا أن بعض القضاة يحضر مجالس الشرب ويحتسي الخمر حتى الثمالة، في حين كان البعض الآخر لا يدخل مثل هذه المجالس. بالإضافة إلى أن قاضي القضاة أبا عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي، وجد رائحة الخمر طيبة، لذلك تردد في قبول الشهادة من شاهد تظاهر بالإنزعاج من رائحة الخمر[٤]، فقد اعتبره منافقاً وهو يسد أنفه أمام برميل من الخمر كان مثقوباً ويقول: شه، شه، أفيه، أفيه، وهو تعبير عن الرائحة الكريهة، وكان وقتها يسير برفقة أبي عمر. ولما سألوه عن سبب عزله، قال: «هذا كذاب أو جاهل، وليس تحريم الخمر يقلب رائحتها من الطيب إلى النتن، حتى يقول هذا مما قاله، وما قاله إلا وهو يعلم أن رائحتها طيبة، فنمس وكذب، أو هو جاهل بهذا القدر فلا أقبله».

وعندما سأله الوزير حامد بن العباس: ما دواء الخمار؟ وكان قد علق به، قال أبو عمر: قال الله تعالى: ﴿**وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾. وقال

---

(١) أبو الحسن السرّي بن أحمد بن السرّي الكندي (ت ٩٧٢/٣٦٢): ويعرف بالسرّي الرفاء الموصلي، كان يطرز، وينظم الشعر ويجيد فيه، ثم اتصل بسيف الدولة والوزير المهلبي فحسنت حاله.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٣٠٧، جـ ٥ ص ١٧٥؛ جـ ٧ ص ١١٤.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٢ ص ١٠٤.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ١٧٥.

(٣) المصدر نفسه جـ ١ ص ٣٠٣.

(٤) المصدر نفسه جـ ٢ ص١٧١.

النبي ﷺ : استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها، والأعشى وهو المشهور بهذه الصناعة في الجاهلية قال :

وكأس شربت على لذة وأخرى تداويت منها بها

ثم تلاه أبو نواس في الإسلام فقال:

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء وداوني بالتي كانت هي الداء[1]

وكان أبو عمر بهذا الجواب يريد أن لا يغضب الوزير حامداً بن العباس الذي ابتلى بالخمر. كما أن معرفة أبي عمر بآلات الموسيقى ومنها آلة الرباب[2] تدل على عدم ابتعاده عن مجالس الطرب والشرب، فقد أخذ يشرح لأحد شهوده عن آلة الرباب، وهي آلة موسيقية ذات وتر واحد، يجر عليه ما يشبه القوس، فيحدث أصواتاً حلوة لصاحب الغناء. حتى أن القاضي أبا حنيفة كان معجباً بجاره المغرم بالشراب والغناء في الليل، وعندما سجن لهذا السبب توسط له وأنقذه من السجن[3].

وكان قاضي القضاة يحيى بن أكثم، إذا تملكه السكر في مجلس المأمون، يقول[4] :

يا سيدي وأمير الناس كلهم قد جاز في حكمه من كان يسقيني
إني غفلت عن الساقي فصيرني كما تراني سليب العقل والدين
فاختر لبغداد قاض إنني رجل الراح يقتلني والعود يحييني

وهذا يدل على أن قاضي القضاة يحيى بن أكثم كان يشرب حتى يسكر، فيشق له لحد في العود والرياحين ويعيد فيه.

وهنا يطرح السؤال: ما هو موقف الدين والتشريع الإسلامي من الخمر؟.

لقد كثر القيل والقال، وقام الجدل الذي لا ينتهي حول تحريم أو تحليل

---

(١) التنوخي نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٨٩؛ الثعالبي: لطائف اللطف ص ٨٧ - ٨٨.
(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ١٧٠.
(٣) التنوخي: المستجاد ص ٢١٨ - ٢١٩.
ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٧ ص ١٣.
(٤) ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٨ ص ٥٢ - ٥٣.

الشريعة الإسلامية لشرب الخمر. والحقيقة أن شرب الخمر كان عادة متأصلة عند العرب قبل الإسلام، ولم يكن من السهل تحريمها دفعة واحدة، فلو حرمت عليهم دفعة واحدة لشق ذلك على نفوسهم، وربما لم يستجيبوا لذلك النهي. وهكذا وقف المشرع الإسلامي موقفاً حازماً من الخمر، لكنه سلك مسلك التدرج في التشريع فحرم الخمر على مراحل، ففي المرحلة الأولى فرق القرآن بين الرزق الحسن وغير الحسن واعتبر الخمر رزقاً غير حسن، كما جاء في الآية[1] :

﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً إنَّ في ذلك لآية لقوم يعقلون﴾.

وفي المرحلة الثانية، ذكر القرآن مضار الخمر صراحة في الآية[2]: **﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما﴾.**

وفي المرحلة الثالثة، نهي عن شرب الخمر قبل الصلاة في الآية[3]: **﴿ياءيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون﴾.**

وفي المرحلة الرابعة، نزلت آيات النهي المطلق عن شرب الخمر، بعد أن كثر من امتنع عن شرب الخمر، وأصبح تحريمها أمراً سهلاً، فقال تعالى[4] : **﴿ياءيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون﴾.**

من ذلك يتضح لنا أنه قد ثبت تحريم الخمر بنص القرآن لكنه لم يرد في ذلك النص عقوبة[5] لمخالفته، فترك ذلك باباً واسعاً للإجتهاد. فما هو رأي الأئمة من ذلك؟ يرى أبو حنيفة أن الخمر هو الشراب المسكر من عصير العنب فقط، وأما

---

(١) سورة النحل آية ٦٧.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٩.

(٣) سورة النساء آية ٤٣.

(٤) سورة المائدة آية ٩٠ و ٩١.

(٥) حد شرب الخمر: لم يرد في نص القرآن عقوبة لشارب الخمر، وإنما هي سنّة الرسول تحرى بها المصلحة

الشراب المسكر من غير العنب مثل التمر والزبيب والحبوب (شعير، حنطة، ذرة)، فلا يسمى خمراً بل نبيذاً. ورأي أبو حنيفة هو «يحد من شرب الخمر وإن لم يكن مسكراً، ولا يحد من شرب النبيذ حتى يسكر»، وهذا هو مذهب أهل العراق[1].

في حين يجد الشافعي ومالك وابن حنبل أن الخمر اسم لكل شراب مسكر، سواء أكان من عصير العنب أو التمر أو الزبيب أو الشعير أو غيره، وينطبق عليه قول الماوردي[2]: «كل ما أسكر كثيره أو قليله من خمر أو نبيذ حدّ شاربه سواء سكر منه أو لم يسكر»، وهذا هو مذهب أهل الحجاز.

وبذلك نجد أن هناك مدرستينَ، الأولى في العراق والثانية في الحجاز، وقد اتفقتا على تحريم الخمر المستخرج من العنب، واختلفتا في ما يستخرج من غير العنب، حيث سمته مدرسة العراق «نبيذاً» وشرب القليل الذي لا يسكر حلال عندها، في حين سمته مدرسة الحجاز «خمراً» وما يسكر كثيره فقليله حرام عندها. وبذلك نستنتج أن شرب الخمر المستخرج من العنب محرم كثيره وقليله باتفاق جميع الفقهاء، وأن السكر من باقي الأشربة محرم بالإتفاق كذلك، وأن خلاف الفقهاء بالنسبة إلى الشراب من غير العنب والذي قليله لا يسكر.

وبذلك يكون أبو حنيفة وحده هو الذي أوجد مثل هذا الخلاف، حيث اعتبر شرب «النبيذ» المستخرج من غير العنب حلالاً ما دام لا يسكر، مما سهَّل الطريق أمام أهل العراق لشرب النبيذ بحجة أنهم لا يسكرون. وهنا نتساءل عن صعوبة إثبات السكر، ومدى تحمل كل شخص لشرب النبيذ دون أن يسكر؟. ولعل هذا ما جعل بعض القضاة في العراق، وهم على مذهب أبي حنيفة، يشربون النبيذ بحجة أنهم لا

= العامة. ولم تكن العقوبة مقدرة أيام الرسول ولا الخلفاء من بعده بمقدار معين، وكانت تتراوح بين ٤٠ ـ ٨٠ جلدة بحسب مقتضيات ظروف البيئة الإجتماعية حتى تؤدي إلى زجر الجاني. وحتى تثبت إدانة شارب الخمر يشترط فيه العقل والبلوغ والإسلام والإختيار ثم شهادة رجلان عدلان، ولا تقبل شهادة النساء، أو بالإقرار، أي أن يعترف الشارب بجريمته، وبذلك يقع عليه الحد. ولا يجوز التشهير بشارب الخمر، أما المد من المعتاد المشهور بالفسق فلا بأس أن يطاف به ويفضح ويسجن.

أحمد بهنسي: العقوبة في الفقه ص ١٩١ ـ ١٩٤.

(١) محمد علي الصابوني: روائع البيان جـ ١ ص ٢٧٧.

(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٩٩.

يسكـرون بشرب القليـل منه، وبـذلك لا يقـع الحدّ عليهم. وإذا سكـر القاضي من يحدّه؟ الوالي أو الأمير أو الخليفة، فهؤلاء كـانوا يقيمـون مجالس الأنس والشـراب، ويطلبون من القضاة وغيرهم مؤانستهم فيها. ولكن يجدر بنا أن لا نظلم أبا حنيفة، فهو في النهاية فقيه مجتهد هدفه الـوصول إلى الحقيقـة وليس تشجيع النـاس على شرب النبيذ، فهو نفسه لا يرى ضرورة في شربه عندما قال: «لو أعطيت الدنيا بحـذافيرهـا لا أفتي بحرمته، لأنه فيه تفسيق بعض الصحابة، ولو أعطيت الدنيا بحذافيرها ما شربته لأنه لا ضرورة فيه»[1].

٣ ـ اللواط وموقف الإسلام:

يحـكى عن قاضي القضاة يحيى بن أكثم أنه تنكر مـع المأمـون، وحضرا إلى رجل ادعى النبوة، فجلس المأمون عن يمينـه ويحيى عن يساره، وعنـدما سـألاه عن نبوته، قال إن جبريل أتاه وأوحى إليه أنه سيدخل عليه رجلان يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، والذي عن يساره ألـوط خلق الله (يقصد بـذلك يحيى بن أكثم)، فقال له المأمون: أشهد أن لا إله إلّا الله وأنك رسول الله، وخرجا يضحكان[2].

وعندما دخل عليه رجل من خراسان وناظره في الأصول قال: أحفظ عن شريك عن أبي اسحـاق عن الحـارث أن عليـاً رضي الله عنـه رجم لـوطيـاً. فـأمسـك ولم يكلّمه[3].

وقال الخطيب: دخل على يحيى بن أكثم إبنا مسعدة وكانا على نهاية الجمال، فلما رآهما يمشيان في الصحن أنشأ يقول[4]:

يـا زائـرينـا من الخيـام	حيّـاكمـا الله بـالسـلام
لم تـأتيـاني وبي نهـوض	إلـى حـلال ولا حـرام
يحزنني أن وقـفـتـما بـي	وليس عندي سوى الكـلام

ثم أجلسهما بين يديه وجعل يمازحهما حتى انصرفا. ويقال إنه عزل عن الحكم

(١) أحمد بهنسي: العقوبة في الفقه ص ١١٦.
(٢) ابن عبد ربه. العقد الفريد جـ ٧ ص ١٣٩.
(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٥٢.
(٤) المصدر نفسه جـ ٦ ص ١٥٢.

بسبب هذه الأبيات. كما مازح الحسن بن وهب، وهو يومئذ صبي، فلاعبه ثم جمشه، فغضب الحسن، فأنشد يحيى[1]:

أيا قمراً جمَّشته فتغضبا … وأصبح لي من تيهه متجنِّبا
إذا كنت للتجميش والعضِّ كارهاً … فكن أبداً يا سيدي متنقبا
ولا تظهر الأصداغ للناس … وتجعل منها فوق خديك عقربا
فتقتل مسكيناً وتفتن ناسكا … وتترك قاضي المسلمين مضربا

وقيل إن زيدان الكاتب كان يكتب بين يدي يحيى بن أكثم، وكان غلاماً جميلاً، فقرص يحيى خدّه، فخجل الغلام واستحيا وطرح القلم من يده، فقال له يحيى: خذ القلم واكتب ما أملي عليك، ثم أملى الأبيات المذكورة[2].

كما هجا الشاعر أحمد بن أبي نعيم قاضي القضاة يحيى بن أكثم بقوله[3]:

يا بؤس للدهر لا يزال كما … يرفع ناساً يحطّ من ناس
لا أفلحت أمة وحق لها … بطول نكس وطول إتعاس
ترضى بيحيى يكون سائسها … وليس يحيى لها بسوَّاس
قاض يرى الحد في الزناء ولا … يرى على من يلوط من باس
أميرنا يرتشي وحاكمنا … يلوط والرأس شر ما راس

وقيل إن المأمون امتحنه مع أحد مماليكه، وكان في غاية الحسن، وعبث به المملوك، وسمعه المأمون وهو يقول: لولا أنتم لكنا مؤمنين، فدخل المأمون وهو ينشد[4]:

وكنا نرجي أن نرى العدل ظاهراً … فأعقبنا بعد الرجاء قنوط
متى تصلح الدنيا ويصلح أهلها … وقاضي قضاة المسلمين يلوط

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٦ ص١٥٢ ـ ١٥٣.
(٢) المصدر نفسه حـ ٦ ص ١٥٣.
(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٥٣ ـ ١٥٤.
ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٤ ص ١٠٤ وجـ ٨ ص ١١١
(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٥٤ ـ ١٥٥.
الاصفهاني· الأغاني جـ ٢٠ ص ٢٢٤.

ويذكر المسعودي جملة أخبار عن يحيى بن أكثم ضمن هذا الموضوع[1].

وعلى هذا الأساس هجا دعبل الخزاعي رجال المأمون، ومنهم قاضي القضاة يحيى بن أكثم «المستطيل»، في هذه الأبيات[2]:

ومن يشتري مني ملوك المخرِّم   أبع حسناً وابني هشام بدرهم
وأعطي رجاءً فوق ذاك زيادة   وامنح ديناراً بغير تندّم
فإن طلبوا مني الزيادة زدتهم   أبا دلف والمستطيل ابن أكثم

وهو يريد بالحسن: الحسن بن سهل، وزير المأمون، وبابني هشام، أحمد وعلي من رجال الدولة العباسية، وبرجاء: رجاء بن أبي الضحاك، ابن عم الفضل بن سهل وزير المأمون، وبأبي دلف: القائد العربي القاسم بن ادريس بن معقل العجلي.

وقد شكا يحيى بن أكثم نفسه، قاضي مدينة المنصور أبا الوليد بشر بن الوليد الكندي(ت ٢٣٨/٨٥٢)[3]، إلى الخليفة المأمون، وقال: إنه لا ينفِّذ قضائي، فدعا المأمون القاضي بشر بن الوليد وسأله عن عدم تنفيذه لأحكام يحيى بن أكثم، فقال: يا أمير المؤمنين، سألت عنه بخراسان، فلم يحمد في بلده ولا في جواره. فصاح به المأمون: أخرج، فخرج بشر[4]. وهذا يدل على السيرة السيِّئة التي شاعت عن قاضي القضاة يحيى بن أكثم، والتي تركت أثراً على مركزه في القضاء وتعامله مع القضاة، كما يدل على المكانة التي يتمتع بها لدى المأمون.

وإذا افترضنا أن قاضي القضاة يحيى بن أكثم كان لواطياً[5]، فما هو موقف

---

(١) المسعودي: مروج الذهب جـ ٤ ص ٢١ - ٢٤.

(٢) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٣٤٨.

(٣) أبو الوليد بشر بن الوليد بن خالد الكندي (ت٢٣٨/٨٥٢): كان علماً من أعلام المسلمين، ديناً، خشناً في باب الحكم، واسع الفقه، وهو صاحب أبي يوسف، ومن المقدمين عنده، وحمل الناس عنه في الفقه والمسائل مالا يمكن جمعه. ولي القضاء بعسكر المهدي ثم قضاء مدينة المنصور. توفي ببغداد سنة ٢٣٨ هـ عن ٩٧ سنة.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٤٢.

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٧ ص ٨٠ - ٨٢.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٤٣.

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٧ ص ٨٢.

(٥) الثعالبي: يتيمة الدهر جـ ٢ ص ٢٨٨.

ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٤ ص ١٠٤؛ جـ ٧ ص ١٣٩؛ جـ ٨ ص ١١١.

الشريعة الإسلامية من اللواط؟.

اعتبرت الشريعة الإسلامية اللواط فاحشة، فقال تعالى [1] : **﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين﴾**، وقال [2] : **﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون﴾**.

والواقع أن القرآن الكريم لم يذكر عقوبة اللواط، ولكن اجتهاد الأئمة أدّى إلى قيام ثلاثة آراء في عقوبة اللواط [3]، فالشافعي يعتبر اللواط مثل الزنى ويجب فيه ما يجب في الزنى، أي الجلد أو الرجم، في حين أن مالك وابن حنبل يشددان أكثر، ويريان ضرورة قتل الفاعل والمفعول به، وذلك إما بالسيف أو بالرجم أو الرمي من علو شاهق. أما أبو حنيفة فلم يعتبر اللواط حداً مثل الزنى ولا يجب فيه حد الزنى، لأنه ليس بمحل الوطء في شبه غير الفرج، ويرى فيه التعزير [4]، وعقوبته السجن حتى يموت أو يتوب، ولو اعتاد اللواط قتله الإمام سياسة لا حداً.

وإذا كان القاضي شريك (ت ١٧٧/٧٩٣) [5]، حدَّد علامات الفاسق بـ «شرب الخمور، وسماع المعازف، وارتكاب المحظورات» [6]، فكيف نحكم على قاضي القضاة الذي كان لواطاً مشهوراً، وإذا ما شرب الخمر يصبح «سليب العقل

---

(١) سورة العنكبوت آية ٢٨.

(٢) سورة النمل آية ٥٤.

(٣) أحمد بهنسي: الجرائم في الفقه ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
محمد علي الصابوني: روائع البيان جـ ٢ ص ٤١ ـ ٤٥.

(٤) التعزير: أصل كلمة التعزير من العزر بمعنى الرد والردع على ذنوب لم تشرع فيها الحدود. والتعزير ميدان واسع لتفريد العقوبة ومنه ما يكون بالتوبيخ والزجر والكلام، ومنه ما يكون بالحبس أو تسويد الوجه واركابه دابة مقلوبة أو الضرب أو النفي، ومنه ما يكون بالقتل أو إتلاف المال.
أحمد بهنسي: الجرائم في الفقه ص ١٣٦ و ١٣٧ و ٢٤٥ و ٢٥١ و ٢٥٢.

(٥) أبو عبد الله شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي القاضي (ت ١٧٧/٧٩٣): ولد سنة ٩٥ هـ. وهو فقيه عالم بالحديث ذكي، سريع البديهة ولاه المنصور قضاء الكوفة سنة ١٥٣ هـ ثم عزله، وأعاده المهدي وعزله موسى الهادي. وكان عادلاً، ولد ببخاري، وتوفي بالكوفة.
الزركلي: الأعلام جـ ٣ ص ٢٣٩. وأخباره في:
التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ٨٧ ـ ٨٨. المستجاد ص ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٦٤.

(٦) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ٨٧.

والدين»[1]؟، وكيف يحكم القاضي على الزاني والزانية وهو لا يرى إثماً في اللواط؟.

٤ ـ الدفاع عن التهم المنسوبة إليه:

ومع ذلك كله، يمكن القول إن هذه الأمور قد شاعت عن قاضي القضاة يحيى بن أكثم حتى تناقلها الناس في أيامه وتداولها الشعراء. وعندما ذكر شيء منها الإمام أحمد بن حنبل، قال: سبحان الله! من يقول هذا؟، وأنكر ذلك إنكاراً شديداً، وأشار إلى حسن الناس له. كما أن القاضي أحمد البرتي (ت ٢٨٠/٨٩٣)[2]، كان شيخاً صالحا عابداً من خيار المسلمين وكان من أصحاب يحيى بن أكثم.

ويبدو أن شرب الخمر والولع بالغلمان كان منتشراً في العراق وبغداد خاصة وليس في جميع أنحاء الخلافة العباسية[3]. وهذا ما جعل التهم تحوم حول كثير من القضاة وخاصة قاضي القضاة يحيى بن أكثم.

وإذا ما أدركنا محنة خلق القرآن الكريم التي بدأها الخليفة المأمون في أواخر أيام حكمه سنة ٢١٨/٨٣٣ لتستمر زمن المعتصم والواثق حتى سنة ٢٣٤/٨٤٩، وكذلك سيطرة المعتزلة في تلك الفترة التي أبعد فيها يحيى بن أكثم عن مكانته في القضاء ليتولى أحمد بن أبي دؤاد، أحد زعماء المعتزلة، منصب قاضي القضاة زمن المعتصم والواثق، ندرك السبب الرئيسي وراء الحملة التي شنت على قاضي القضاة يحيى بن أكثم، حيث اتهم بأمور شاعت عنه. ذلك أن المتوكل الذي وقف بقوة ضد المعتزلة قد أعاد يحيى بن أكثم إلى منصب قاضي القضاة بعد عزل أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي عن هذا المنصب. وحيث إن الإمام أحمد بن حنبل أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة قد دافع بدوره عن قاضي القضاة يحيى بن أكتم، ونفى عنه التهم التي شاعت، وقد تصدى بقوة للمعتزلة، ندرك أيضاً أن يحيى بن أكثم كان من زعماء أهل

---

(١) ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٨ ص ٥٣.

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرتي القاضي (ت ٢٨٠/٨٩٣): ولي القضاء، بعد وفاة أبي هشام الرفاعي سنة ٢٤٩ هـ، وكان قد تقلد القضاء في واسط وقطعة من أعمال السواد. وكان ديناً عفيفاً، على مذهب أهل العراق، وكان من أصحاب يحيى بن أكثم
التنوخي نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٣٠.
الخطيب البغدادي تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٦٢.

(٣) ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٧ ص ٩.

السنة[1] الذين اتخذوا موقفاً مغايراً للمعتزلة، وقد ترك كتباً في «الأصول» و«التنبيه»، وكانت بينه وبين داود بن علي مناظرات. فلا غرو أن يشن زعماء المعتزلة، وهم من كبار المفكرين والأدباء والمؤرخين، حملتهم على قاضي القضاة يحيى بن أكثم، وينالونه بالتشنيع بعد النكبة التي حلّت بهم على يد المتوكل الذي قلده منصب قاضي القضاة سنة ٢٣٧/ ٨٥١.

وقد ذكر الخطيب البغدادي أن يحيى بن أكثم كان سليماً من البدعة، ينتحل مذهب أهل السنة[2].

وكذلك يذكر ابن خلكان أن يحيى كان سليماً من البدعة، ينتحل مذهب أهل السنة، بخلاف أحمد بن أبي دؤاد المتعصب للمعتزلة. وكان يحيى يقول: القرآن كلام الله، فمن قال إنه مخلوق يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه[3].

ويذكر ابن كثير أن المأمون كان في الشماسية وقد أجرى الحلبة فجعل ينظر إلى كثرة الناس فقال ليحيى بن أكثم: أما ترى كثرة الناس؟ فأجاب: حدثنا يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال: الخلق كلهم عيال الله فأحبهم إليه أنفعهم لعياله[4]. كما يذكر أن يحيى بن أكثم قال: سمعت المأمون يوم عيد خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وصلّى على النبي ﷺ، قم قال: عباد الله! عظم أمر الدارين وارتفع جزاء العالمين، وطالت مدة الفريقين، فوالله إنه للجد لا اللعب، وإنه للحق لا الكذب، وما هو إلا الموت والبعث والحساب والفصل والميزان، والصراط ثم العقاب أو الثواب، فمن نجا يومئذٍ فقد فاز، ومن هوى يومئذٍ فقد خاب، الخير كله في الجنة، والشر كله في النار[5].

وهكذا يعتبر يحيى بن أكثم من أئمة السنة، وعلماء الناس، ومن المعظمين للفقه والحديث واتباع الأثر. مما جعل المعتزلة ينتقدونه حتى في تعيينه للقضاة، فيذكر

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ١٩١.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ١٩١.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٤٨.

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٧٥.

(٥) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٢٧٦.

أنه ولّى من جهته حبان بن بشر قضاء الشرقية، وسوار بن عبدالله قضاء الجانب الغربي من بغداد، وكان كلاهما أعوراً، فقال في ذلك بعض المعتزلة[1]:

رأيتُ من العجائب قاضيين	هما أحدوثةٌ في الخافقين
هما اقتسما العمى نصفين قداً	كما اقتسما قضاء الجانبين
ويحسب منهما من هزَّ رأساً	لينظر في مواريثٍ ودين
هما فألُ الزمانَ بهلك يحيى	إذ افتتح القضاءُ بأعورين

هذا فضلاً عن الموقف المتشدِّد لقاضي القضاة يحيى بن أكثم من تحليل المتعة. فعندما كان المأمون في طريق الشام، أمر فنودي بتحليل المتعة، فدخل عليه يحيى بن أكثم مغتاظاً، وعندما سأله المأمون عن حاله، أجاب: هو غمٌّ يا أمير المؤمنين لما حدث في الإسلام. ويقصد بقوله النداء بتحليل المتعة، الذي وصفه للمأمون قائلاً: نعم المتعة زنى. وقد استطاع إقناعه بذلك، حتى قال المأمون: استغفر الله، نادوا بتحريم المتعة، فنادوا بها[2].

ويبدو أن مثل هذه المواقف جعلته يتعرض للتهم التي شاعت وتناقلها الناس.

والجدير بالذكر أن المتوكل عاد وعزل يحيى بن أكثم عن منصب قاضي القضاة سنة ٢٤٠/٨٥٥، وصادر أمواله وأملاكه، بما مبلغه ثمانون ألف دينار، وأخذ منه أراضي كثيرة في البصرة، وألزمه منزله، وولّى مكانه جعفر بن عبدالواحد[3]. ثم حجَّ إلى مكة وحمل أخته معه[4]. وعندما عفا عنه المتوكل حاول يحيى بن أكثم العودة، لكن المنية أدركته عند الربذة[5] ـ من قرى المدينة المنورة ـ سنة ٢٤٢/٨٥٧، وقيل سنة ٢٤٣/٨٥٨، وأيضاً سنة ٢٤٦/٨٦١، ودفن هناك.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٠ ص٣١٧.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣١٩.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ١٦٣.

(٥) الرُّبذة: قرية من قرى المدينة على طريق الحج، ينزلونها عند عبورهم عليها، وهي التي نفى عثمان بن عفان. أبا ذر الغفاري إليها، وأقام بها حتى مات. وقبره ظاهر هناك يزار.
المصدر نفسه جـ ٦ ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

الفصل الثالث

أبو الحسين عمر[1]
أصغر قاضي قضاة وحظوته عند الراضي
(٢٩١ - ٣٢٨/٩٠٤ - ٩٤٠)

يعتبر أبو الحسين عمر أصغر من تقلَّد منصب قاضي القضاة في الإسلام بفضل حظوته لدى الخليفة الراضي. وكان أبو الحسين عمر يحب العلم وأصحابه حتى وضع بنفسه كتاب الفرج بعد الشدة.

١ - نشأته وتقلده القضاء سنة ٣١٠/٩٢٢:

أبو الحسين عمر، هو ابن قاضي القضاة أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن اسماعيل بن حماد الأزدي. وقد ولد سنة ٢٩١/٩٠٤، وكان والده في الثامنة والاربعين من عمره. وعندما بلغ أبو الحسين العشرين من عمره، قلَّده المقتدر بالله القضاء سنة ٣١٠/٩٢٢، وكان قبل ذلك يخلف أباه على القضاء بالجانب الشرقي

---

(١) ترجمته في :

الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٢٩ - ٢٣١. ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ١٦٧ و٢٥٣ و٣٠٧. ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٨٩ و١٩١ و١٩٤. الزركلي : الأعلام جـ ٥ ص ٢٢١ و٢٢٢.

وأخباره كثيرة في :

التنوخي : نشوار المحاضرة: جـ ١ ص ٢٤٠ - ٢٤١؛ جـ ٢ ص ٧٧ - ٧٩ و ٣٢٠ - ٣٢١؛ جـ ٣ ص ٢٣٣ - ٢٣٥؛ جـ ٤ ص ١٥٦ و ٢١٠؛ جـ ٦ ص ١٨٠ - ١٨٢؛ جـ ٧ ص ١٦.

الفرج بعد الشدة: جـ ١ ص ٥٣ و ١٠٨ و ١٧٢ و ١٧٧ و ٢٦٤ و ٢٨٨ و ٢٩٤ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٩ و ٣٠٤ و ٣٠٧؛ جـ ٢ ص ٢٠٦ و ٢٦٨، جـ ٣ ص ٥٢ و ١٥٠ و ٢١٣ و ٢١٦ - ٢١٩ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٨ و ٢٤١ و ٢٤٧ و ٢٥٩ و ٢٦٨ و ٢٧٣ و ٢٨١ و ٢٨٣ و ٢٨٥ و ٢٩٣ و ٢٩٧ و ٣٠٠ و ٣٠٦ و ٣٦٢؛ جـ ٤ ص ٧١ و ٨١ و ٨٣ و ١٢٦ و ٢١٥ و ٢١٦؛ جـ ٥ ص ٩٤ - ١٠٠

والشرقية وسائر ما كان إليه[1]، ثم استقضي بعد استخلاف أبيه له على أعمال كثيرة، حتى تقلَّد قضاء مدينة المنصور في حياة أبيه، في موكب حافل اجتمع فيه خلق كثير من الأشراف والقضاة والشهود والجند والتجار وغيرهم. وكان الناس يتعجبون من تقلده القضاء، وهو فتى في العشرين من عمره. ويبدو أن الناس يسرعون دائماً إلى العجب مما لم يألفوه، وقد تعجبوا من قبل أضعاف هذا العجب يوم الاحتفال بتقليد والده أبي عمر القضاء[2].

٢ ـ أصغر قاضي قضاة في الإسلام سنة ٩٣٢/٣٢٠:

عندما توفي أبو عمر سنة ٩٣٢/٣٢٠، تقلَّد أبو الحسين منصب قاضي القضاة مكانه. وكان عمره وقتذاك تسعة وعشرين عاماً، فكان أصغر من تقلَّد منصب قاضي القضاة في الإسلام. وقد دخل محمد بن عبدالواحد الزاهد (ت ٩٥٦/٣٤٥)[3]، على قاضي القضاة أبي الحسين معزياً له بوفاة أبيه، فلما شاهده قال:

ومـا مـات من تبقى لـه بعد مـوتـه ... ولا غـاب من أمسى لـه منك شاهـد

وقد قام قاضي القضاة أبو الحسين بكتابة هذا البيت، فور سماعه[4]. مما يدل على مدى اهتمامه بالأدب والعلم.

٣ ـ كتاب الفرج بعد الشدة:

رزق أبو الحسين عمر جودة القريحة، وقوة الفهم، وشرف الإخلاص، وله كتاب «الفرج بعد الشدة»، وقد اطلع عليه القاضي التنوخي فكان من أسباب نشاطه لتأليف كتابه وهو بنفس العنوان. ويذكر التنوخي أن كتاب أبو الحسين عمر يقع في

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٥٦ وجـ ٦ ص ١٨٠.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ١٦٧. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٢٩.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٣) أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي الهاشم الزاهد المعروف بغلام ثعلب (ت ٣٤٥/ ٩٥٦): كان غزير العلم، كثير الزهد، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٨٠.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٨٢.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٣١.

مقـدار خمسين ورقة، وقـد سماه: كتـاب الفرج بعـد الشدة، وأودعـه أكثـر مـا رواه المدائني، وجمعه، وأضاف إليه أخباراً أخرى، أكثرها حسن، وفيها غير مماثل عندي لما عزاه، ولا مشاكل لما نحاه وأتى في أثنائها بأبيات شعر يسيرة، من معادن لأمثالها جمَّة كثيرة[1].

ولم ينفرد قاضي القضاة أبو الحسين عمر بتأليف كتاب في موضوع الفرج بعـد الشدة، فقد سبقه إلى ذلك كتَّاب آخرون، فهناك كتاب الفرج بعد الشدة والضيقة[2] للمـدائني (ت ٢٢٥/٨٣٩)[3]، وكتـاب الفـرج بعـد الشـدة[4] لابن أبي الـدنيـا (ت ٢٨١/٨٩٤)[5].

وروى قاضي القضاة أبو الحسين عمر في كتابه بعض الأبيات الشعريـة[6] عن بعض الأصدقاء والإخوان، ولكن أبرزها ما ذكره بقولـه: «وجد في عِـذِبةٍ سيف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، سلام الله عليه وتحياته، رقعة فيها[7]:

غنى النفس يكفي النفس حتى يكـفَّهـا	وإن أعسـرت حتى يضـرّ بهـا الفقـر
فمـا عسـرة ـ فـاصبـر لهـا إن لقيتهـا ـ	بـدائـمـة حتـى يكـون لـهـا يسـر
ومن لم يقـاس الدهـر لم يعرف الأسى	وفي غيـر الأيـام مـا وعـد الـدهـر

---

(١) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٥٣.

(٢) المصدر نفسه جـ ١ ص ٥٢.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالله المدائني (ت٢٢٥/٨٣٩): راويـة، مؤرخ ولد سنـة ١٣٥ هـ. منْ أهل البصرة، سكن المدائن فنسب إليها، ثم انتقل إلى بغداد، أورد ابن النديم في الفهرست أسماء ٢٠٠ مؤلف من مؤلفاته.

اسماعيل البغدادي: هدية العارفين جـ ١ ص ٦٧٠ ـ ٦٧١. الزركلي: الاعلام جـ ٥ ص ١٤٠.

(٤) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٥٢.

(٥) أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١/٨٩٤): حافظ، مؤلف، أدب المعتضد ثم أدب ابنه المكتفي، ولد سنة ٢٠٨ هـ في بغداد، له ١٦٤ مصنفاً من ضمنها الفرج بعد الشدة.

ابن النديم: الفهرست ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧. الزركلي: الأعلام جـ ٤ ص ٢٦٠.

(٦) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٥ ص ٩٤ ـ ١٠٠.

(٧) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٩٥ ـ ٩٦.

وقال أبو بكر الصولي (ت ٣٣٦/٩٤٧)[١]، عن قاضي القضاة أبي الحسين عمر: «كان هذا القاضي قد بلغ من العلم مبلغاً عظيماً، وقرأ عليَّ من كتب اللغة والأخبار، ما يقارب عشرة آلاف ورقة»[٢].

وقد وصفه طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد (ت ٣٨٠/ ٩٩٠)[٣]: بقوله: «وهذا رجل يستغني باشتهار فضله، عن الاطناب في وصفه. . . إذ كان الله تعالى جعله نسيج وحده، ومفرداً في عصره ووقته، في حفظ القرآن، والعلم بالحلال والحرام، والفرائض، والكتاب، والحساب، والعلم باللغة، والنحو، والشعر، والحديث، والأخبار، والنسب، وأكثر ما يتعاطاه الناس من العلوم، وأعطاه من شرف الأخلاق، وكرم الأعراق، . . . ومن محمود الخصال، والفضل والكلام، ما يطول شرحه»[٤].

وكان قاضي القضاة أبو الحسين عمر فقيهاً على مذهب مالك وأهل المدينة، مع معرفته بكثير من الاختلاف في الفقه[٥].

---

(١) أبو بكر محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس بن محمد بن صول المعروف بالشطرنجي (ت ٣٣٦/٩٤٧): سمي بالصولي نسبة إلى جده صول تكين، كان بارعاً في الشطرنج، نادم ثلاثة خلفاء الراضي والمكتفي والمقتدر، وكان أحد العلماء بفنون الآداب، حسن المعرفة بأخبار الملوك وأيام الخلفاء، وكان له بيت عظيم مملوء كتباً، وقد وصف سير الخلفاء الذين نادمهم في كتابه «الأوراق».
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٥٩، الزركلي: الأعلام جـ ٨ ص ٤.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢١٠.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٠٧.

(٣) أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر، المعروف بغلام ابن مجاهد (ت ٣٨٠/ ٩٩٠): المقريء، الشاهد، االمعتزلي. وهو تلميذ ابن مجاهد. كان مقدماً على الشهود، وكان أحد الشهود الذين شهدوا على خلع المطيع لله نفسه من الخلافة. ونقل عنه القاضي التنوخي في نشواره أخباراً عدة. وقد ولد سنة ٢٩٠ هـ.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٩ ص ٣٥. ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ١٥٤.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٨٠ - ١٨١. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٢٩.

(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٨١.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٢٩.

٤ ـ حبه أهل العلم:

كان أبو الحسين عمر يحب العلم وأصحابه، فعندما توفي يزيد المائي[١]، وهو من الأطباء المشهورين، حزن أبو الحسين عمر حزناً عظيماً لموته، وقال جملته المشهورة: «قد مات ولا خلف له ولا أحد يقاربه في حذقه؟، وهل فخر البلد إلا بكثرة كون رؤساء الصنّاع، وحذّاق أهل العلم فيه؟. فإذا مضى رجل لا مثل له في صناعته ولا بد للناس منها، فهل يدل هذا إلا على نقصان العالم وانحطاط البلدان؟»[٢].

ثم أقبل يعدِّد فضائله، والأشياء الطريفة التي عالج بها، والعلل الصعبة التي زالت بتدبيره، فذكر من ذلك أشياء كثيرة. ثم قال: «فهل في بغداد اليوم، من له من الصناعة مثل هذا، أو ما يقاربه؟ فكيف لا أغتم بموت من هذا بعض حذقه»[٣].

وعندما أراد القاهر (ت ٣٣٩/٩٥٠) توكيل السيدة شغب أم المقتدر له في بيع أملاكها، طلب شاهدين على ذلك، فأرسل له أبو الحسين عمر شاهدين، وهما أبو محمد بن عياش، وابن حباب الجوهري. وقد دخلا إلى القاهر وهو جالس في قصره وحوله الخدم، فدفع إليهما أحد الخدم كتاباً أوله: أقرّت شغب، مولاة أمير المؤمنين المعتضد صلوات الله عليه، أم جعفر المقتدر رحمة الله عليه. وهذا الكتاب عبارة عن وكالة ببيع أملاكها في سائر النواحي، وقد أقرّت السيدة شغب بما في الكتاب، ووقع كل من الشاهدين عليه، وانصرفا عند قاضي القضاة أبي الحسين عمر حيث أقاما الشهادة عنده، وهما يدركان أن السيدة شغب وكّلت القاهر رغماً عنها[٤].

---

(١) يزيد المائي: من أشهر الأطباء سمي كذلك نسبة إلى الماء، لأنه يعرض عليه ماء المريض (أي بوله)، فيشخص المرض، ويصف الدواء. وكانت له مكانة خاصة عند قاضي القضاة أبي الحسن عمر الذي ذكر له قصة معالجته لامرأة كانت تشعر بألم كبير في فرجها فيخرج الدم فيه وليس هناك جرح ظاهر، وعندما كشف عليها يزيد المائي، علم أنها كانت تجلس في بستان البقر يوم أصابتها العلة، فأدرك إمكانية دخول القراد الذي يكون على البقر في فرجها، فأدخل يده، فوجد القراد وأخرجه، وبرئت المرأة.
التنوخي نشوار المحاضرة جـ٣ ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥. الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ٢١٥ ـ ٢١٧.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٣ ص ٢٣٣ الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٣) التنوخي. نشوار المحاضرة جـ٣ ص ٢٣٥.

(٤) المصدر نفسه جـ٢ ص ٧٧ ـ ٧٩.

وفي شهر محرم سنة ٩٣٨/٣٢٧، خرج الخليفة الراضي إلى الموصل، وأخرج معه قاضي القضاة أبا الحسين عمر، وأمره أن يستخلف ابنه أبا نصر يوسف على مدينة السلام بأسرها، لعلمه أنه لا أحد يجاريه بعد أبيه، ولا إنسان يساويه، وقد قرىء عهد الخليفة بذلك في جامع الرصافة(١).

٥ ـ مرضه ووفاته سنة ٩٤٠/٣٢٨:

مرض أبو الحسين عمر في أواخر أيامه، فزاره أبو الحسين بن عياش بصحبة القاضي أبو طاهر بن نصر، وفي الطريق إليه التقيا بثلاثة من الأعراب تنبأ كل منهم بموته، فقد سمعوا غراباً ينعب على حائط دار أبي الحسين قاضي القضاة، فقال الأول: إن هذا الغراب ليخبرني بموت صاحب الدار، وقال الثاني: أجل إنه ليموت بعد ثلاثة أيام، وقال الثالث: نعم ويدفن في داره(٢). وقد سخر أبو الحسين وأبو طاهر من كلام الأعراب. وبعد ثلاثة أيام توفي قاضي القضاة أبو الحسين عمر، فتملكهما العجب بعد أن حضرا جنازته ودفن في داره(٣)، في قبر إلى جانب قبر أبيه قاضي القضاة أبي عمر، وصلَّى عليه ابنه القاضي أبو نصر يوسف، وكان ذلك في يوم الخميس من شهر شعبان سنة ٩٤٠/٣٢٨. وقد حزن عليه الخليفة الراضي حزناً شديداً، حتى كان يبكي في مجلسه ويقول: «كنت أضيق بالشيء ذرعاً فيوسعه علي». وقال أيضاً: «لا بقيت بعده»(٤).

وبوفاته عن سبعة وثلاثين عاماً، يعتبر أبو الحسين عمر أصغر من تقلَّد هذا

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ١٦.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٣٢٢.

(٢) وقد أصر القاضي أبو طاهر، وأبو الحسين بن عياش على معرفة سر هؤلاء الأعراب. فعلما أنهم من بني العائف، وقد شرحوا لهم نبوءه موت قاضي القضاة بأنهم يعرفوا نعياً للغراب بعينه، لا ينعبه في موضع إلا مات ساكنه، وحيث أنه كان ينعب ثلاثاً متتابعات ثم يسكت، فذلك يدل على أنه يموت بعد ثلاثة أيام، وبما أن الغراب كان يحفر الحائط بمنقاره ورجليه، ويحثو على نفسه التراب، فإن ذلك يدل على أنه يدفن في داره.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٣٢١.

(٣) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٣٢٠.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢١٠؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٠٧.

المنصب وأصغر من توفي وهو على قضاء القضاة في الإسلام، وكل ذلك بسبب حظوته عند الراضي الذي خلع على ابنه أبي نصر يوسف بن عمر، وقلّده قضاء بغداد بأسرها، الجانب الشرقي والغربي، والمدينة، والكرخ، وقطعة من أعمال السواد، وخلع على ابنه الآخر أبي محمد الحسين بن عمر[1] لقضاء أكثر السواد والبصرة وواسط[2].

---

(١) أبو محمد الحسين بن عمر بن محمد بن يوسف الأزدي: ابن قاضي القضاة أبي الحسين عمر وأخو أبي نصر يوسف. ولي القضاة للراضي والمتقي.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٨ ص ٨١.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة حـ ٤ ص ٢٠٣ وجـ ٧ ص ١٧.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٠٠؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٣٢٢.

الفصل الرابع

قاضي القضاة والرشوة والفساد

(٣٣٣ - ٩٤٤/٣٥٢ - ٩٦٣)

تميزت الفترة (٣٣٣ - ٩٤٤/٣٥٢ - ٩٦٣) بالرشوة والإغراء بالمال والفساد الذي تعرض له منصب قاضي القضاة. ففي تلك الأثناء قوي النفوذ البويهي بدخول الأمير أحمد بن بويه[١] بغداد من الجانب الغربي ومعه جيش عظيم سنة ٩٤٥/٣٣٤[٢]، حيث قتل الكثيرون، «وكانت العذراء، والمخبأة المترفة من ذوات النعم، والصبية، والأطفال، والعجائز، وسائر الناس، يخرجون على وجوههم، يتعادون يريدون الصحراء، وكان ذلك اليوم حاراً، فلا يطيقون المشي»[٣]. وقد بلغ ما انتهب من بغداد في ذلك اليوم، مقدار عشرة آلاف دينار[٤]. ثم لقي الأمير أحمد بن بويه الخليفة العباسي المستكفي (ت ٩٤٩/٣٣٨) الذي منحه لقب معز الدولة، لكنه عزله ونصب مكانه المطيع لله (٣٣٤ - ٩٤٥/٣٦٣ - ٩٧٤)، فأصبح الخليفة العباسي - ضعيفاً والحكم لبني بويه[٥]. ثم دخل الأمير البويهي معز الدولة والخليفة العباسي المطيع لله إلى البصرة، دخول الفاتحين سنة ٩٤٧/٣٣٦[٦].

وقد تقلّد منصب قاضي القضاة في تلك الفترة الشقيقان أبو الحسن وأبو

(١) الأمير معز الدولة أبو الحسين أحمد بن بويه (ت٩٦٧/٣٥٦) : أصغر الأخوة الثلاثة أولاد بويه الذي لقبهم المستكفي بالله بعماد الدولة (أبو الحسن علي) وركن الدولة (أبو علي الحسن) ومعز الدولة الذي استمرت إمارته في العراق ٢٢ سنة فخلفه ابنه عز الدولة بختيار.
ابن الجوزي : المنتظم جـ ٧ ص ٣٨

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٣٥٢. ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ٢ ص ٩٠.

(٣) التنوخي . نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٢٠. ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٤٩.

(٤) ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ٢ ص ٩٤ ابن الأثير : الكامل جـ ٨ ص ٤٥٥.

(٥) ابن الطقطقي : الفخري ص ٢٨٩.
ابن عبد ربه : العقد الفريد جـ ٥ ص ٣٥٢، ٣٥٣.

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٤٢.
ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ٢ ص ١١٢.

العباس، من عائلة أبي الشوارب الأموي، واللذين اتهما بالرشوة، ولم يكتف أبو العباس بذلك، بل أدخل نظام الإلتزام في القضاء. كما تقلّده أيضاً أبو السائب عتبة بن عبيد الله الهمذاني الذي كان يميل إلى المتصوفة وأهل الزهد فإذا به يستغل منصبه الكبير في الرشوة والفساد حتى أنه لم يتورع عن محاكمة المتصوفة أنفسهم إكراماً للنفوذ البويهي. وقد كان للشاعر ابن سكرة الهاشمي[1] الفضل في كشف الرشوة عن طريق هجائه هؤلاء قضاة القضاة الثلاثة.

١ ـ أبو الحسن محمد بن أبي الشوارب الأموي[2] (٣٣٣ ـ ٣٣٥/٩٤٤ ـ ٩٤٦):

منذ صغره كان أبو الحسن يخرج مع والده القاضي الحسن (ت٣٢٥/٩٣٦)[3]، ويدخل معه ليلة الموكب عند الوزير سليمان بن الحسن[4]، حيث يجتمع القضاة والأشراف والكتاب ووجوه القواد وأهل الحضرة. وفي هذه

---

(١) ابن سكرة الهاشمي (ت ٣٨٥/٩٩٥): هو أبو الحسن محمد بن عبدالله بن محمد، شاعر متسع الباع، جار في ميدان المجون والسخف ما أراده.
ابن خلكان. وفيات الأعيان جـ ٤ ص ٤٠.

(٢) أبو الحسن محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي (ت٣٤٦/٩٥٧):
التنوخي: نشوار المحاضرة حـ ٤ ص ١٤٠ ـ ١٤٢.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٨٩؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٣٣ و٢٣٤.

(٣) أبو محمد الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي (ت ٣٢٥/٩٣٦): استقضاه المقتدر على مدينة المنصور سنة ٣١٦ هـ. وهو رجل حسن السمعة، جميل الطريقة، قريب الشبه من أبيه وجدِّه في باب الحكم والسداد. ثم صرفه المقتدر عن القضاء سنة ٣٢٠ هـ.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٠٠ وجـ ٦ ص ٥٩.
الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد جـ ٧ ص ٣٤٠.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٢٩٠.

(٤) أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد (ت ٩٤٣/٣٣٢) وزر للمقتدر سنة ٣١٨ هـ بعد عزل ابن مقلة، واستوزره الراضي سنة ٣٢٤ هـ فعجز عن إدارة الحكم لتغلب أصحاب السيوف، مما أدى إلى عزله. ثم أعيد إلى الوزارة، ولما تولى المتقي أقره على الوزارة أربعة أشهر ثم عزله.
ابن الطقطقي: الفخري ص ٢٧١ و ٢٨١.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٣٨.

المناسبة شاهد أبو الحسن قاضي القضاة أبو عمر وابنه أبو الحسين عمر الذي أصبح فيما بعد قاضياً للقضاة[1].

وفي سنة ٣٣٣/٩٤٤ قلّده المستكفي بالله، قضاء مدينة المنصور والشرقية[2]. ويذكر التنوخي أن قاضي القضاة أبا الحسن «كان رجلاً واسع الأخلاق، كريماً، جواداً، طلاّبة للحديث»[3]. ثم يعود ويذكر رأياً مخالفاً تماماً بقوله في موضع آخر: «وكان قبيح الذكر فيما تولاه من الأعمال، منسوباً إلى الاسترشاء في الأحكام، والعمل فيها بما لا يحوز، وقد شاع ذلك عنه، وكثر الحديث به»[4].

وقد نظم ابن سكرة قصيدة في هجائه يتهمه بالرشوة وعدم تطبيق الشريعة، ذكرها الكندي بقوله[5] :

ولقد جنى قاضي القضا ... ة (حسين نجل؟) أبي الشوارب
هذا الذي هتك الشرا ... ئع بالبدائع والمتاعب
هذا المضمر للفرو ... ج وللدماء بغير راكب

ويبدو أن الكندي يقصد بالحسين «نجل» قاضي القضاة محمد بن الحسن (أو الحسين) بن عبدالله. وبسبب هذه التهم أمر المستكفي بالقبض عليه في شهر صفر سنة ٣٣٤/٩٤٥[6]، ونفاه إلى سامراء، وقسم أعماله فولّى الشرقية أبا طاهر محمد بن أحمد بن نصر، وولّى مدينة المنصور أبا السائب عتبة بن عبيد الله.

وبعد خلع المستكفي بالله في رجب سنة ٣٣٤/٩٤٦[7]، أعاد المطيع لله أبا الحسن إلى القضاء، وقلّده الشرقية والحرمين واليمن ومصر وسامراء وقطعة من أعمال

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ١ ص ٢٤٩.
(٢) التنوخي . نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٤٠.
ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٨٩.
(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٤٠.
(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٤٢.
ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.
(٥) الكندي : الولادة والقضاء ص ٥٤٥ ـ ٥٤٦.
(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٤٠ و١٤٢.
(٧) ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ٢ ص ٨٦.

السواد[1]، وبعض أعمال الشام وسقي الفرات وواسط. ثم عزل عنها جميعاً في شهر رجب سنة ٣٣٥/٩٤٧[2].

٢ ـ أبو السائب عتبة بن عبيدالله الهمذاني [3] (٣٣٨ ـ ٣٥٠/٩٤٩ ـ ٩٦١):

هو أبو السائب عتبة بن عبيدالله بن موسى بن عبيدالله الهمداني، ولد في همدان سنة ٢٦٤/٨٧٧، كان أبوه تاجراً مستوراً ديِّناً، يؤم جماعة من الهمدانيين حوالى الثلاثين سنة في مسجد خاص بهم. نشأ أبو السائب يطلب العلم، وغلب عليه علم التصوف والميل إلى أهل الزهد في الدنيا، ثم ترك همذان وسافر إلى بغداد حيث لقي العلماء، وعني بفهم القرآن الكريم، وكتب الحديث، ونفقه على مذهب الشافعي، وكثرت أسفاره، فدخل المراغة، وتوسّط له صديقه عبدالرحمن الشيزي فاتصل بالأمير أبي القاسم بن أبي الساج، فقلّده قضاء مراغة ثم أضاف إليها قضاء أذربيجان بأسرها. وعظمت حاله، وتقلّد قضاء همذان. ثم عاد إلى بغداد، فقطن بها، وتقدّم عند السلطان، وعرف الرؤساء فضله وعقله، حتى تقلّد أعمالاً جليلة بالكوفة وديار مضر

---

(١) السواد وهو رستاق العراق ويمتد من حديثه الموصل إلى عبادان، ومن العذيب بالقادسية إلى حلوان وسمي بالسواد لسواده بالزرع والنخيل والأشجار والعرب يسمون الخضرة سوادا، والسواد خضرة
ياقوت الحموى معجم البلدان جـ ٣ ص ١٧٤

(٢) التنوخي · نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٤١
ابن مسكويه · تجارب الأمم جـ ٢ ص ١١٠.
ابن الجوزي المنتظم جـ ٦ ص ٣٥٠

(٣) ترجمته وأخباره في
التنوخي نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٠٨ و ٢٤٦ ـ ٢٤٧، جـ ٢ ص ٢٦٩ و٣٠٨ ـ ٣٠٩، جـ ٣ ص ١٤٤ ـ ١٤٥، جـ ٤ ص ٧٩ ـ ٨١ و٢٣٩ و ٢٤٢ ـ ٢٤٤، جـ ٥ ص ٧ ـ ١٢ و٢٦، جـ ٧ ص ٥٤ ـ ٥٨ الفرج بعد الشدة. جـ ٤ ص ١٥٤ و ١٨٦ ـ ١٨٧.
الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٣٦٣، جـ ٧ ص ١١٩، جـ ١١، جـ ١١ ص ٢٤٩، جـ ١٢ ص ٣٢٠ ياقوت الحموي معجم الأدباء جـ ٦ ص ٢٥٣ و ٢٥٨
ابن الجوزي المنتظم جـ ٢ ص ١٥٣، جـ ٧ ص ٥ و ٦ و ١٠٢

والأهواز وعامة الجبل وقطعة من السواد. وتقدم عند قاضي القضاة أبي الحسين عمر، وسمع شهادته، واستشاره في كثير من أموره.

وعندما قبض الخليفة المستكفي على قاضي القضاة محمد بن الحسن بن أبي الشوارب الأموي، وكان قاضياً على الجانب الغربي بأسره، قلّد أبا السائب على مدينة أبي جعفر المنصور، وذلك في شهر صفر سنة ٩٤٥/٣٣٤[1]. وفي هذا العام خلع المستكفي، ودخل الأمير معز الدولة البويهي والخليفة الطائع العباسي إلى البصرة دخول الفاتحين، فخرج القاضي أبو السائب مهنئاً لهما، واستخلف عند خروجه، أبو بشر عمر بن أكثم، على قضاء الجانب الشرقي من بغداد[2]. ثم تقلّد أبو السائب قضاء بغداد بأسرها، وهو بالبصرة مع المطيع لله في شهر ربيع الأول سنة ٩٤٧/٣٣٦[3]. وبعودته إلى بغداد، أخذت منزلته تزداد حتى تقلّد منصب قاضي القضاة سنة ٩٤٩/٣٣٨.

ومنذ أن تقلّد أبو السائب القضاء، اتهم بالرشوة والأعمال المخالفة لأدب القاضي. لذلك تعرض لسخرية الشاعر ابن سكرة الهاشمي الذي دخل عليه وهو جالس للحكم، فكتب أبياتاً شعرية في رقعة ودفعها إليه، فلما قرأها أبو السائب ردّ عليها نثراً[4]:

يا عتبة بن عبيد	حوشيت من كل عيب	لبيك يا مختصر
وأبعد الله قوماً	رموك عندي بريب	وأنت فحوشيت من كل سوء
قالوا بأنك تهوى	زبيبة بن شعيب	كذبوا
فقلت هذا محال	أصبوة بعد شيب؟	أحسن الله جزاءك وقلت
		ما يشبهك وربما كانت
لقد هتفتم بشيخ	تقيّ ذيل وجيب	بئس ما فعلوا، والحمد لله على ذلك
رأيتم الأير فيه؟	فلما شهدتم بغيب؟	جهلاً منهم بطرق الشهادة

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٥٤.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ٣٢٠.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٤٢؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٤٩.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٤٣ وجـ ٥ ص ٩؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٣٦٣ وجـ ١١ ص ٢٤٩؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ١٠٢

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٦.

ولم يكتف ابن سكرة بذلك، بل هجاه أيضاً قائلاً[1]:

إن شئت أن تبصر أعجوبة ... من جور أحكام أبي السائب
فاعمد من الليل إلى صرّة ... وقرر الأمر مع الحاجب
حتى ترى مروان يقضي له ... على عليّ بن أبي طالب

وهذا اتهام صريح بالرشوة عن طريق الحاجب محمد[2]، الذي اشتهر بتهتكه وعهره.

ومما يذكر أن أبا السائب قبل شهادة محمد بن جعفر[3] بعد أن أغراه بالمال، فأقره على أموال زوجته التي ماتت فتركت ثلاثمائة ألف دينار.

ولا غرو في ذلك، فإن قاضي القضاة أبا السائب حدَّد ثلاثَ صفات من صفات أهل النار، يجب توافرها في الشاهد، وإلا برأيه صار هو من أهل النار، أولاها: قلة الحياء، لأن الشاهد، إذا كان مستحياً، أجاب إلى كل محال يُسألُه، فيذهب دينُه، ويصير من أهل النار، والحياء في الأصل من الإيمان، وأهل الإيمان في الجنة، كما روى في الخبر، فقلة الحياء من خصال النار. والثانية: إنه يحتاج أن يكون فيه سوء الظن، لأنه متى أحسن ظنه تمت عليه الحيلة والتزويرات، فيشهد بالمحال، فيدخل النار. وإذا كان سيء الظن سلم، وسوء الظن في الأصل إثم، كما قال الله تعالى، والإثم من خصال أهل النار. أما الثالثة فلم يذكرها التنوخي لأنها غابت عن باله.

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٦؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ١٨٦.

(٢) الحاجب محمد: هو حاجب قاضي القضاة أبي السائب، كان عاهراً يتعرض لحرم الناس. وكان مرسوماً بمحبة القضاة فكانت لا تمتنع عليه من لها خصومة أو حاجة عند قاضي القضاة، وكان جميلاً مقبول الصورة، ويتصنع مع ذلك ويتهم بفواحش مع صاحبه. وبعد وفاة قاضي القضاة أبو السائب ٣٥٠ هـ، صودر محمد الحاجب وضربه الوزير أبو محمد المهلبي، لما كان بلغه عنه من التحزم والتهتك.
ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ٢ ص ١٨٤.

(٣) محمد بن جعفر: عمل في مطبخ إبنة الأمير بدر مولى المعتضد، بعد مقتل زوجها الخليفة المقتدر بالله. وارتفعت مكانته عندها حتى تزوجت منه. وبعد موتها ورث عنها ٣٠٠ ألف دينار أوصت له في مالها ووقوفها. وعرف بزوج الحرَّة.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ١٠ ـ ١٢.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٧ ص ١١٩.
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٢ ص ١٥٣.

ويضيف أبو السائب قائلاً: «ما ظنكم ببلد فيه عشرات ألوف ناس، ليس فيهم شهود إلا عشرة أنفس أو أقل أو أكثر، وأهل ذلك المصر كلهم يريدون الحيلة على هؤلاء العشرة، كيف يسلمون إن لم يكونوا شياطين الإنس في التيقظ والتحرّز والفهم»[1].

وفي العام التالي لتقلد أبي السائب قضاء القضاة، تولى أبو محمد المهلبي الوزارة لمعز الدولة سنة ٣٣٩/٩٥٠، ثم قبض على رؤساء الصوفية وسجنهم في بغداد، واستعان بأبي السائب في محاكمتهم، رغم أنه كان في مطلع شبابه يميل إلى المتصوفة وأهل الزهد[2].

وفي سنة ٣٤٩/٩٦٠، وقبل وفاته بعام واحد، قام أبو السائب بتقليد القاضي التنوخي (ت ٣٨٤/٩٩٤)[3]، قضاء القصر وبابل وسورا، بعد أن حظي باهتمامه

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٢٦٩.

(٢) المصدر نفسه جـ ٣ ص ١٤٤.

(٣) أبو علي المحسن بن علي التنوخي (ت٣٨٤/٩٩٤): قاص، أديب، شاعر، ناثر وإخباري. ولد في البصرة سنة ٣٢٧/٩٣٩، ونشأ فيها وقد ساعده الوزير المهلبي في تقلد القضاء سنة ٣٤٩ هـ وكان من ملازمي مجلسه. وارتفعت مكانته عند عضد الله فحضر مجالس شربه وأنسه. وأشهر مؤلفاته نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة والفرج بعد الشدة والمستجاد من فعلات الأجواد. وله ديوان شعر وعنوان الحكمة والبيان توفي ببغداد.

التنوخي: نشوار المحاضرة: جـ١ ص١٩٢؛ جـ٢ ص٢٦٥ ـ ٢٦٨ و٣٠٢، و٣٢٩ ـ ٣٣٠، جـ٣ ص١٤٤ ـ ١٤٨؛ جـ٤ ص١٠ ـ ١٣ و٤٩ ـ ٥١ و٥٦ ـ ٥٧ و٧٩ ـ ٨٨ و٩٣ ـ ١٠١ و١٥٩ و٢٥٩ ـ ٢٦١، جـ٥ ص١٥ و١٩ و٢٩ و٣٦ و٣٩ و٤٩ و٢٢٦ و٢٦٧ ـ ٢٦٩؛ جـ٦ ص٧٥ و٢٥٢ و٢٥٣، جـ٧ ص١١٣ و١٢٠ و١٨٦ ـ ١٨٩. الفرج بعد الشدة: جـ١ ص١٠٦ و١٥٢ ـ ١٥٤، ١٧٣ ـ ١٧٦ و٢٣٩ ـ ٢٤٢، جـ٢ ص٢٨٢ ـ ٢٨٨، جـ٣ ص٢٦٢ ـ ٢٦٧، جـ٥ ص٣٧ و٤٩ ـ ٥١ و٨٦.

ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ٢ و٢٥ و١٠٨ و ١٧٨ و ١٨٦؛ ابن العماد: شذرات الذهب جـ ٣ ص ١١٢؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٤٦٦، جـ ٨ ص ١٤ و١٠٣، جـ ١٢ ص ٧٧، ١١٥، جـ ١٣ ص ١٥٥؛ الثعالبي: يتيمة الدهر جـ ٢ ص ١١٥ و ٣٤٦؛ ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٥ ص ٣٠١ وجـ ٦ ص ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٠؛ ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ١٦٨؛ المسعودي: مروج الذهب جـ ٢ ص ٥٥٨؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٤٥، جـ ٣ ص ٣٠١؛ يوسف سركيس: معجم المطبوعات جـ ١ ص ٦٤٣ و ٦٤٤؛ عمر كحالة: معجم المؤلفين جـ ٨ ص ١٨٥ و١٨٦؛ الزركلي: الإعلام جـ ٦ ص ١٧٦؛ إسماعيل البغدادي: هدية العارفين جـ ٥ ص ٦؛ حاجي خليفة كشف الظنون جـ ٢ ص ١٢٥٢ و ١٢٥٣، عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ٢٩٥ ـ ٣٢١.

ورعايته، بناء لرغبة أبو محمد المهلبي[1]. فقد كان أبو السائب يتردد على المجالس العامة التي يقيمها الوزير، وقد دخل ذات مرة ليشاهد القاضي التنوخي يتقدم ويقبل يد الوزير، الذي دبَّر هذه الخطة حتى يشعر قاضي القضاة أن التنوخي مع الوزير في أمر من أمور الدولة، فيرهبه ويكرمه. خاصة وأنه كانت هناك عداوة بين أبي السائب ووالد التنوخي. فأدرك الوزير أن قاضي القضاة لا يجيء إلا بالرهبة، وقد انطلت عليه الحيلة. وعندما قصده التنوخي في اليوم التالي، كاد أن يحمله على رأسه، وأخذ يجاذبه بضروب من المحادثة والمباسطة[2]. وكان التنوخي يذكر دائماً حكايته مع قاضي القضاة أبي السائب، وحديث تقربه منه، ومسارّته إياه في المجلس ليعظم بذلك قدره، وتكبر منزلته، في عين قاضي القضاة أبي السائب[3].

وقد بدا الضعف على قاضي القضاة أبي السائب في أواخر أيامه، وذلك بسبب تقدمه في السن، وقد ذكر ذلك أبو منصور عبدالعزيز بن محمد بن عثمان المعروف بابن أبي عمرو الشرابيّ، حاجب المطيع لله، عندما دخل عليه يوماً، فقصَّر قاضي القضاة في القيام، وأظهر ضعفاً عنه للسن، والعلل المتصلة به، فتطاول له، فجذب يديه بيده، حتى أقامه القيام التام. وقال الحاجب عاتباً عليه في بعض الأمور، وكان الشر في وجهه، لكن أبا السائب بادره بالقول: روينا عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**فاصْفح الصَّفحِ الجميل**﴾[4]، قال: عفو بلا تقريع، فإن رأيت أن تفعل ذلك، فعلت. وهكذا استحى الحاجب[5].

وتوفي أبو السائب في ربيع الثاني سنة ٩٦١/٣٥٠.

وقد ذكر أبو بكر أحمد بن علي الذهبي المعروف بابن القطّان أنه رأى في المنام قاضي القضاة أبا السائب بعد موته، فسأله: ما فعل الله بك، مع تخليطك؟ فأجاب:

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٨١.
(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٧٩ ـ ٨١.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٦ ص ٢٥٣.
(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٩١ ـ ٩٢.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٦ ص ٢٥٨.
(٤) سورة الحجر آية ١٥.
(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٤٧.

غفر لي. ثم سأله: فكيف ذلك؟ فأجاب: إن الله تعالى عرض علي أفعالي القبيحة، ثم أمر بي إلى الجنة، وقال: لولا أني آليت على نفسي أن لا أعذب من جاوز الثمانين، لعذبتك، ولكني قد غفرت لك، وعفوت عنك، اذهبوا به إلى الجنة، فأدخلتها[1]. وهذا يدل على أن سيرة قاضي القضاة أبا السائب لم تكن محمودة.

٣ ـ أبو العباس عبدالله بن أبي الشوارب الأموي[2].
(٣٥٠ ـ ٣٥٢/٩٦١ ـ ٩٦٣):

هو أبو العباس عبدالله بن الحسن بن عبدالله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي، ويقال إنه «من ولد خالد بن أسيد الأموي، أخي عباد بن أسيد صاحب النبي ﷺ»[3]. وقد تقلّد منصب قاضي القضاة في شعبان سنة ٣٥٠/٩٦١[4]، بعد وفاة أبي السائب، وبعد مرور خمسة عشر عاماً على عزل أخيه أبو الحسن محمد عن قضاء القضاة. وبذلك يكون الشقيقان أبو الحسن وأبو العباس قد تقلّدا هذا المنصب واتهما بالرشوة.

وكان القاضي أبو علي المحسن التنوخي، يحضر مجلس قاضي القضاة أبي العباس، فيكتب له على الحكم والوقوف ببغداد، مضافاً إلى ما كان يخلفه عليه بتكريت، ودقوقا، وخانيجار، وقصر بن هبيرة. والجامعين، وسوراء، وبابل، والإيغارين[5]، وخطرينة.

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٣٩. ابن الجوزي: : المنتظم جـ ٧ ص ٦.

(٢) ترجمته في: ابن الجوزي: المنتظم جـ ٧ ص ٢ و١٦؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١٢ص ٨٢؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٣٧.

(٣) التنوخي: نشورا المحاضرة جـ ٣ ص ١٥٦.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٤ ص٢٤٣؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ١١ ص٢٤٩؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ٧ ص٢.

(٥) الإيغاران: اسم لعدة ضياع في الكرج والبرج. والكرج بين همدان وأصبهان، والبرج من قرى أصبهان. ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ١ ص٢٠٤، ٥٤٨.

نظام الالتزام، وبعد أن تعهد بدفع مائتي ألف درهم سنوياً إلى معز الدولة البويهي، مقابل حصوله على منصب قاضي القضاة في احتفال كبير سنة ٩٦١/٣٥٠، وكأنه بذلك استأجر السلطة القضائية من البويهيين مقابل مبلغ معين من المال، وعليه في هذا الحال أن يحصل على أضعاف هذا المبلغ، وكأن هدف قاضي القضاة هو جني الأرباح، وهنا تضيع العدالة في إصدار الأحكام. وهذا ما جعل الخليفة المطيع لله العباسي يغضب منه ويرفض الإذن له بالحضور عنده أو بمرافقته في المواكب الرسمية[1].

وكان الشاعر ابن سكرة الهاشمي، مولعاً بهجو قاضي القضاة أبا العباس فعندما تقلّد قضاء القضاة، كانت العامة تلقبه بحدندل لأنه لم يكن محموداً في القضاء، منسوباً إلى الإرتشاء في الأحكام، فقال فيه ابن سكرة[2] :

خلعت على حدندل من مديحي	قميصاً لا أكتسي رجل كساه
على نفسي دعوت لأن جهلي	دعاني أن شرهت إلى نداه
وكيف رجوت جوداً من عدوي	ولم أغسل حسامي من دماه

وبسبب الرشوة وإدخال نظام الإلتزام في القضاء، عزل المطيع لله قاضي القضاة أبا العباس من منصبه في سنة ٩٦٣/٣٥٢[3].

وهنا، يمكن القول إن الفترة (٣٣٣ - ٩٤٤/٣٥٢ - ٩٦٣)، والتي برزت فيها أسماء قضاة القضاة أبو الحسن وأبو السائب وأبو العباس، قد تميزت بالرشوة والإغراء بالمال، مما أدّى إلى قيام الخلل في الأحكام، فتأثر بذلك القضاء، وخاصةً أعلى مرجع قضائي في الدولة، أي قاضي القضاة.

وعندما يثبت على قاضي القضاة تهمة الرشوة، فإنه يحاكم. ففي جمادى الأولى سنة ١٢٠٤/٦٠٠، عقد مجلس لقاضي قضاة بغداد أبو الحسن علي بن عبدالله بن سليمان الجبلي، بدار الوزير، وثبت عليه محضر بأنه يتناول الرشوة، فعزل وفسق

---

(١) ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٣٧ .

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٣ ص ١٥٦ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم جـ ٧ ص ١٦ .

ونزعت الطرحة عن رأسه، وكانت مدة ولايته سنتين وثلاثة أشهر[1].

وبالرغم من ذلك كله نؤكد أن ذكر بعض قضاة القضاة، ممن تأثر بمجالس اللهو والرقص والشرب مثل يحيى بن أكثم، أو الرشوة والهدايا مثل أبو الحسن وأبو السائب وأبو العباس، لا يعني أبداً التعرض لمنصب قاضي القضاة، بقدر ما يعني توضيح حقيقة قلة قليلة من قضاة القضاة توجد في كلٍ منصب وفي كل مكان وزمان، والتي يركز عليها من يريد تشويه الإسلام من الكتّاب المحدثين وبعض المستشرقين، بادعائهم البحث عن الحقيقة المجرَّدة.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٣٧.

الفصل الخامس

ابن خلكان[1]

من كتاب وفيات الأعيان إلى الولع بالغلمان

(٦٠٨ - ٦٨١/١٢١١ - ١٢٨٢)

كان ابن خلكان أول قاضي قضاة للشافعية بدمشق عندما أصبح لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضي قضاة. وقد اشتهر بكتابه وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. وقد دفع ثمن الشهرة والمكانة، فوقع في الفقر، واتهم بتعاطي الحشيشة والولع بالغلمان.

١ - نشأته وتقلده قضاء قضاة الشافعية سنة ٦٦٤/١٢٦٦:

أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبي بكر بن خلكان بن باول بن عبدالله بن شاكل بن الحسين بن مالك بن جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي، الاربلي، الشافعي (شمس الدين أبو العباس)، فقيه، مؤرِّخ، أديب، شاعر.

ولد بإربل في ١١ ربيع الثاني سنة ٦٠٨/١٢١١، وتفقه على والده بمدرسة إربل وسمع بها «صحيح البخاري» من أبي محمد بن هبة الله بن مكرم الصوفي، ثم انتقل إلى الموصل حيث تفقه على كمال الدين بن يونس، ثم إلى حلب حيث أخذ عن القاضي بهاء الدين بن شداد. ثم قدم دمشق، ثم إلى القاهرة التي سكنها وتأهَّل بها وناب بها في القضاء عن القاضي بدر الدين السنجاري، ثم قدم دمشق حيث تقلَّد

---

(١) ترجمته في :

ابن تغري بردى : النجوم الزاهرة جـ ٧ ص ٣٥٣، ٣٥٤؛ ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٢٣٩ ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠١، ٣٠٢؛ الصفدي : الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣٠٨ - ٣١٦. السبكي . طبقات الشافعية جـ ٥ ص ١٤، ١٥. الذهبي : مختصر دول الإسلام جـ ٢ ص ١٤٢؛ أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر جـ ٤ ص ١٧؛ ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٠ - ١١٨؛ ابن العماد : شذرات الذهب جـ ٥ ص ٣٧١؛ ابن طولون : قضاة دمشق ص ٧٦؛ اليافعي : مرآة الجنان جـ ٤ ص ١٩٣ - ١٩٧؛ السيوطي : حسن المحاضرة جـ ١ ص ٣٢٠؛ الزركلي : الإعلام جـ ١ ص ٢١٢ - ٢١٣؛ حاجي خليفة : كشف الظنون ص ٢٠١٧؛ عمر كحالة : معجم المؤلفين جـ ٢ ص ٥٩، ٦٠.

قضاءها في ذي الحجة سنة ٦٥٩/١٢٦١ بعد عزل قاضي دمشق نجم الدين بن سني الدولة[١]. ثم أصبح ابن خلكان قاضي قضاة الشافعية في دمشق، عندما جعل الظاهر بيبرس سنة ٦٦٤/١٢٦٦ قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة، فكان شمس الدين عبدالله بن محمد بن عطاء الحنفي وزين الدين عبد السلام الزواوي المالكي وشمس الدين عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر الحنبلي، فضلاً عن شمس الدين بن خلكان الشافعي[٢]. والملاحظ اجتماع ثلاثة من قضاة القضاة لقب كل واحد منهم شمس الدين في زمن واحد. واتفق أن ابن خلكان استناب نائباً عنه لقبه أيضاً شمس الدين، فقال بعض الأدباء[٣]:

أهل دمشق استرابوا　　من كثرة الحكّام
إذ هم جميعاً شموسٌ　　وحالهم في الظلام

وقال أيضاً:

بدمشق آيه قد　　ظهرت للناس عاما
كلما ازدادوا شموساً　　زادت الدنيا ظلاما

وكان وجيه الدين بن سويد صاحبه، وكان يسومه قضاء أشغال كثيرة ويقضيها. وعندما اعتذر مرة عن قضاء حاجة له، قال وجيه الدين: ما يكون الصاحب صاحباً حتى يعرق جبينه مع صاحبه في جهنم. فقال له ابن خلكان: يا وجيه الدين، صرنا معك قشل قشل (قشلمشا) وما ترضى[٤].

---

(١) نجم الدين بن سني الدولة: أبو بكر بن قاضي القضاة صدر الدين أحمد بن قاضي القضاة شمس الدين يحيى بن هبة الله بن الحسن بن يحيى بن محمد بن علي الشافعي بن سني الدولة (ت٦٨٠/١٢٨١): ولد سنة ٦١٦ هـ، سمع الحديث وبرع في المذهب الشافعي، وناب عن أبيه فشكرت سيرته، واستقل بقضاء قضاة الشافعية في الدولة المظفرية، كان شديداً في الأحكام متحرياً. باشر قضاء حلب، وعاد إلى دمشق، وولاه سنجر قضاء قضاة الشافعية بدمشق، ثم عزل بابن خلكان. وتوفي في محرم سنة ٦٨٠.
ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص٢٣٩ و٢٩٧

(٢) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ١ ص ١١٠، الصفدي: الوافي بالوفيات جـ٧ ص ٣٠٩.

(٣) الصفدي: الوافي بالوفيات جـ٧ ص ٣٠٩.

(٤) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ١ ص١١١. الصفدي: الوافي بالوفيات جـ٧ ص٣١٠ ـ ٣١١.

وأضيف إلى ابن خلكـان، مع قضـاء قضاة الشـافعية، نـظر الأوقاف والجـامع والمارستان وتدريس سبع مدارس: العادلية والناصرية والفـدراوية والفلكيـة والركنيـة والإقبالية والبهنسية.

وكان منصب قاضي قضاة الشافعية بدمشق بين ابن خلكـان وبين عز الـدين بن الصـائغ، يعـزل هذا تـارة ويـولى هـذا، ثم يعـزل هـذا فيـولى هـذا... ففي سنـة ٦٦٩/ ١٢٧٠، دخل السلطان الظاهر بيبرس إلى دمشق، وعزل ابن خلكان وكـان له في القضاء عشر سنين، وولّى مكانه ابن الصائغ وخلع عليـه. وسار ابن خلكـان إلى مصر[١].

وفي سنة ١٢٧٨/٦٧٧، عزل ابن الصـائغ من منصبـه، وعاد ابن خلكـان إلى قضاء قضاة دمشق بعد عزل استمر سبع سنوات. فقدم من مصر ودخل دمشق دخولاً لم يدخله غيره من الحكام، وكان يوماً مشهوداً، خرج الناس فيه للقائه، يتقـدمهم نائب السلطنة عزالدين أيدمر وجميع الأمراء والمواكب[٢].

وفي ذي العقدة سنة ١٢٧٩/٦٧٧، فتحت المدرسة النجيبية، وحضر تدريسها ابن خلكان بنفسه، ثم ترك التدريس لولده كمال الدين موسى[٣].

وسنة ٦٧٩/ ١٢٨٠، أضيفت حلب إلى ولاية ابن خلكان[٤].

وعندما دخل الأمير سنجر الحلبي منتصراً على سنقر الأشقر، جـاء ابن خلكان ليسلم عليه فاعتقله ثم عزله في شهـر صفر سنـة ٦٧٩/ ١٢٨٠، ورسم للقاضي نجم الدين بن سني الدولة بالقضاء مباشرة، لكن ابن خلكان عاد إلى القضاء بعـد تدخـل السلطان المنصور قلاوون الذي عفا عن الجميع[٥].

٢ ـ كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان سنة ١٢٥٦/٦٥٤:

كان ابن خلكان بارعاً متفنناً، عارفاً بالمذهب الشافعي، حسن الفتاوي، بصيراً

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٢) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٧٩. ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ١ ص ١١١.
(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص ٢٨٠.
(٤) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٩٠.
(٥) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٩١.

بالعربية، علاَّمة في الأدب والشعر وأيام الناس، كثير الاطلاع، حلو المذاكرة. له مجاميع أدبية، وصنف كتاب «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»[1] الذي اشتهر كثيراً. ويبدأ ابن خلكان كتابه هذا بالبسملة وحمد الله والصلاة على النبي محمد وآله وأزواجه[2]. ثم يقول عن سبب تصنيف الكتاب أنه كان «مولعاً بالإطلاع على أخبار المتقدمين من أولي النباهة وتواريخ وفياتهم وموالدهم، ومن جمع منهم كل عصر، فوقع لي شيء منه حملني على الاستزادة وكثرة التتبع». ومن أجل تحقيق هذا الأمر يقول ابن خلكان: «فعمدت إلى مطالعة الكتب الموسومة بهذا الفن، وأخذت من أفواه الأئمة المتقنين له ما أجده في كتاب، ولم أزل على ذلك حتى حصل عندي منه مسوَّدات كثيرة في سنين عديدة»[3]. ونعت كتابه بقوله: «هذا مختصر في التاريخ»، ولم يذكر فيه أحداً من الصحابة ولا من التابعين والخلفاء، إلا جماعة يسيرة تدعو حاجة كثير من الناس إلى معرفة أحوالهم. وبرَّر عمله هذا بالمصنفات الكثيرة التي وضعت في هذا المجال. وقد وضع الكتاب في القاهرة سنة ١٢٥٦/٦٥٤[4]، بعد أن سمَّاه «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبته العيان»، ليستدل على مضمون الكتاب بمجرد العنوان.

ومما يذكر أن نجم الدين بن صصريِ الشافعي[5]، كتب عن ابن خلكان كتابه «وفيات الأعيان» وسمعها عليه، حيث كان له يد في الإنشاء وحسن العبارة، وذلك قبل أن يتقلَّد قضاء قضاة الشافعية بدمشق سنة ١٣٠٢/٧٠٢ أي بعد وفاة ابن خلكان بنحو عشرين عاماً.

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: نشر هذا الكتاب فرديناند وستفيلد في ثلاثة عشر جزءاً بين عامي ١٨٣٥ و١٨٥٠ معتمداً على عدة مخطوطات أشهرها المخطوطة التي كتبت بعد وفاة المؤلف بـ١٢ سنة وكان يملكها القاضي علاءالدين علي بن شمس الدين محمد بن غانم وقد نسخت سنة ١٢٩٣/٦٩٢ وهي موجودة في غوطا. وهناك مخطوطة بليدن وأخرى في برلين نسخت سنة ١٦٧٣/١٠٨٣ وكذلك نسخة المتحف البريطاني.. ومن هذه المخطوطات حقق إحسان عباس الكتاب في ثمانية أجزاء سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢.
ابن خلكان: وفيات الأعيان مقدمة المحقق جـ ١ ص ١٥ ـ ١٧.

(٢) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٩.

(٣) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢١.

(٥) نجم الدين بن صصري (ت١٣٢٣/٧٢٣): ولد سنة ٦٥٥ هـ، وهو أبو العباس أحمد بن العدل عماد الدين =

ويقال إن ابن خلكان عمل تاريخاً للظاهر بيبرس ووصل نسبة بجنكيزخان، فلما وقف عليه قال: هذا يصلح أن يكون وزيراً. لكن الصاحب بهاء الدين بن حنا، سعى لدى السلطان وأفسد عليه. فبقي ابن خلكان في القاهرة وازداد فقراً، حتى لم يبق له غير البغلة لركوبه، وكان له عبد يعمل بواباً ويطعمه. وهذا ما جعل بدر الدين بيليك الخازندار يأمر له بألفي درهم ومائة إردب قمح، فأبى عن قبولها وقال: تجوع الحرة ولا تأكل بثديها[1]. ولم يقبل وأصر على الامتناع مع الفاقة الشديدة. ثم تحسّنت أحواله بعد أن طلب لتقلد القضاء في دمشق.

٣ - اتهامه بتعاطي الحشيشة والولع بالغلمان :

وقيل لابن خلكان: إنك تكذب في نسبك، وتأكل الحشيشة، وتحب الصبيان. فرد على ذلك بقوله: أما النسب والكذب فيه فإذا كان لا بد منه كنت أنتسب إلى العباس، أو إلى علي بن أبي طالب، أو إلى أحد الصحابة، وأما النسب إلى قوم لم يبق لهم بقية، وأصلهم قوم مجوس، فما فيه فائدة. وأما الحشيشة فالكل ارتكاب محرم، وإذا كان لا بدّ فكنت أشرب الخمر لأنه ألذ. وأما محبة الغلمان فإلى غد أجيبك[2].

= بن محمد بن العدل أمين الدين سالم بن بهاء الدين بن هبة الله بن محفوظ بن الحسن بن محمد بن الحسن بن أحمد بن محمدين صصري التغلبي الشافعي، سمع الحديث واشتغل، تفقه بالشيخ تاج الدين الغزاري وعلى أخيه شرف الدين في النحو. وكان له يد في الإنشاء وحسن العبارة، درس بالعادلية الصغيرة سنة ٦٨٢ هـ، وبالأمينية سنة ٦٩٠ هـ، وبالغزالية سنة ٦٩٤ هـ، وتولى قضاء العساكر، ثم تولى قضاء دمشق سنة ٧٠٢ هـ، بعد ابن جماعة حين طلب لقضاء مصر. ثم أضيفت إليه مشيخة الشيوخ مع تدريس العادلية والغزالية والأتابكية. وعند وفاته. صلى عليه بالجامع المظفري، وحضر جنازته نائب السلطنة والقضاة والأمراء والأعيان.

ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٤ ص ١٠٦ - ١٠٧.

(١) ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٢.
الصفدي : الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣١١.

(٢) ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٣.
الصفدي : الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣١٣.

ولابن خلكان شعر كثير[1]، وما يهمنا تلك التي تغمز إلى ولعه بالغلمان. وقد ورد أن ابن خلكان كان يهوى الملك المسعود وكان قد تيَّمه حبه، كما أن القاضي جمال الدين عبد القاهر التبريزي كان ينام عنده في العادلية، وذات ليلة قام ابن خلكان يدور حول البركة ويكرِّر هذين البيتين[2]:

أنا والله هالكٌ آيسٌ من سلامتي
أو أرى القامة التي قد أقامت قيامتي

وكان لابن خلكان ميل إلى أحد أولاد الملوك، وله فيه أشعار رائقة، ويقال إنه أول يوم زاره بسط له الطَّرحة وقال له: ما عندي أعز من هذه، طأ عليها. ولما فشا أمرهما وعلم به أهله منعوه من المجيء إليه، فقال ابن خلكان[3]:

يا سادتي إني قنعت وحقكم ... في حبكم منكم بأيسر مطلب
إن لم تجودوا بالوصال تعطفاً ... ورأيتم هجري وفرط تجنبي
لا تمنعوا عيني القريحة أن ترى ... يوم الخميس جمالكم في الموكب
لو لم أكن في رتبة أرعى لها الـ ... ـعهد القديم صيانة للمنصب
لهتكت ستري في هواك ولذّ لي ... خلع العذار ولو ألحَّ مؤنبي
لكن خشيت بأن تقول عواذلي ... قد جُنَّ هذا الشيخ في هذا الصبي

وقال ابن خلكان في ملامح أربعة يلقب أحدهم بالسيف[4]:

مُلاَّك بلدتنا بالحسن أربعة ... بحسنهم في جميع الخلق قد فتكوا
تملَّكوا مهج العشَّاق وافتتحوا ... بالسيف قلبي ولولا السيف ما ملكوا

كما ذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان، أن قاضي القضاة أبا البختري وهب بن وهب القرشي كلما دخل على هارون الرشيد وابنه القاسم الملقب بالمؤتمن بين يديه،

---

(١) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٢ - ١١٨
الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣١٢ - ٣١٦.
(٢) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٣.
الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣١٢.
(٣) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٢.
الصفدي: الوافي بالوفايات جـ ٧ ص ٣١١ و٣١٢.
(٤) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٥؛ الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣١٤.

كان يدمن النظر إليه سواء عند دخوله أو خروجه، مما أثار انتباه الرشيد، فقال له ذات مرة: أراك تدمن النظر إلى ابني القاسم، تريد أن تجعل انقطاعك إليه. فقال أبو البختري: أعيذك بالله يا أمير المؤمنين أن ترميني بما ليس فيّ، وأما إدماني النظر إليه فلأن جعفر الصادق رضي الله عنه روى بإسناده عن آبائه إلى رسول الله «ثلاث يزدن في قوة النظر: النظر إلى الخضرة، وإلى الماء الجاري، وإلى الوجه الحسن»[1].

فهل يعني ذكر مثل هذه الأمور، فضلاً عن الأبيات التي ذكرت، الولع بالغلمان بالنسبة لابن خلكان، الذي قال في النهاية يطلب الشفاعة من الله[2]:

يا رب إن العبد يخفي عيبه فاستر بحلمك ما بدا لي من عيبه
ولقد أتاك وما له من شافع لذنوبه فاقبل شفاعة شيبه

ولكن ما تذكره المصادر أن ابن خلكان كريم جواد ممدوح، فيه ستر وحلم وعفوة، وقد درس بالأمينية إلى أن مات عشية نهار السبت ٢٦ رجب ١٢٨٢/٦٨١، وذلك في المدرسة النجيبية جوار النورية، وشيّعه الناس ودفن بسفح قاسيون. وبعد وفاته تقلّد ابن الصائغ قضاء القضاة[3].

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٤١ ـ ٤٢.

(٢) ابن شاكر الكتبي. فوات الوفيات جـ ١ ص ١١٧.

(٣) ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات جـ ١ ص ١١١؛ الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٧ ص ٣١٠؛ ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٣ ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

الفصل السادس

مجالس الشعر والنوادر

كان ميل بعض قضاة القضاة للشعر يدفعهم إلى إقامة مجالس شعر، وهذه المجالس أقامت علاقة مميزة بين قضاة القضاة والشعراء وبين قضاة القضاة أنفسهم حيث كان قاضي القضاة يقول أو يقال فيه الشعر، فضلاً عن النوادر التي تصادفه رغم الجدية والرزانة التي يتصف بهما عادة.

١ - شعر قاضي القضاة:

كان التنافس بين قضاة القضاة في ميدان القضاء ينتقل إلى مجالس الأدب التي تضمهم أحياناً. وأبرز هذه المجالس كانت في بغداد حيث تجمع بين قاضي القضاة أبي جعفر (ت ٣١٨/ ٩٣٠) وبين القاضي أبي عمر (ت ٣٢٠/٩٣٢) قبل أن يتقلد منصب قاضي القضاة، فكانا يتذاكران الشعر والأدب والعلم، في حضور الكثيرين، الذين يلتفون حولهما كما يلتف الناس حول القصاصين في ذلك الوقت، استحساناً لما يجري بينهما. وذات مرة أنشد قاضي القضاة أبو جعفر بيتاً من الشعر، فقال له أبو عمر: إني أحفظ هذا البيت بخلاف هذه الرواية، فصاح أبو جعفر عليه صيحة عظيمة، وقال: أسكت، إلي تقول هذا؟ أنا أحفظ لنفسي، من شعري خمسة عشر ألف بيت، وأحفظ للناس أضعاف ذلك، وأضعافه، وهنا استحى أبو عمر وسكت[1].

وكان قاضي القضاة أبو جعفر واسعاً الحفظ للشعر القديم والمحدث، ينشد منه أيام المواكب في دار الخليفة المقتدر. كما كان واسع الحفظ للأخبار الطوال، وله مساجلات مع الطبري (ت ٣١٠/٩٢٢) في رواية الأخبار، وفي فنون كثيرة من الأدب والعلم[2]، وكانا يجتمعان في أثناء جنازة بعض أهل بغداد من الوجوه[3]، وتجري

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٥ - ١٦. ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٣.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٧. ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٣.

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٧

المذاكرة بينهما في مكان الإجتماع لتشييع الميت، وقد ظهر تفوق أبو جعفر على الطبري في حفظ الشعر، بعد أن جلس إلى جانبه، فكلما جاء الى قصيدة ذكر الطبري فيها أبياتاً، فيمر أبو جعفر في جميعها حتى يسفها[1]. وكان قاضي القضاة أبو جعفر يقول الشعر تأدباً وتطرباً ولم يمدح أحداً بشيء منه، وقد حمل الناس عنه علماً كثيراً[2]. كما ذكر له التنوخي وياقوت الحموي أبياتاً مختلفة من الشعر[3].

وحينما استقال أبو جعفر من القضاء، تركه غير نادم، كأنه يترك نعيم الدنيا ليستعد للقاء ربه في الآخرة، فقال[4] :

تركت القضاء لأهل القضاء	وأقبلت أسمو إلى الآخرة
فإن يك فخراً جليل الثناء	فقد نلت منه يداً فاخرة
وإن كان وزراً فأبعد به	فلا خير في إمرة وازرة.

وعندما رفض العودة إلى القضاء قيل له إعمل شيئاً حتى يخلفك إبنك في القضاء، فقال: ما كنت لأتحملها حياً وميتاً وقد خدم ابني السلطان وولاه الأعمال، فإن استوثق خدمته، قلّده وإن لم يرتض مذاهبه، صرفه، وهذا يفتضح ولا يخفى، وأنشدهم[5] :

يقولون همّت بنت لقمان مرة	بسوء وقالت: يا أبي ما الذي يخفى
فقال لها : ما لا يكون، فأمسكت	عليه ولم تمدد لمنكرة كفّاً
وما كل مستور تغلّق دونه	مصاريع أبواب ولو بلغت ألفا
بمستتر والصائن العرض سالم	وربّما لم يعدم الذم والقرفا
على أن أثواب البريء نقيّة	ولا يلبث الزور المفكك أن يطفأ.

ومن شعره ينصح فيه الوزير ابن الفرات بعدم تقلد الوزارة[6] :

قل لهذا الوزير قول محقّ	بثه النصح أيما ابثاث
قد تقلدتها مراراً ثلاثاً	وطلاق البتات عند الثلاث.

(١) التنوخي : نشورا المحاضرة جـ ٤ ص ١٧ ـ ١٨. ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٣.

(٢) التنوخي : نشورا المحاضرة جـ ٤ ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٣) التنوخي : نشورا المحاضرة جـ ٤ ص ٢٥ ـ ٢٧. ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ١ ص ٩١ ـ ٩٣.

(٤) التنوخي : نشورا المحاضرة جـ ٤ ص ٢٥.

(٥) التنوخي : الفرج بعد الشدة جـ ٥ ص ٥٩.

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٦.

وكان الأمر على ما قاله، فإن ابن الفرات قتل بعد الوزارة الثالثة في سجنه[1]

وله أيضاً:

ويجـزع من تسليمنـا فيـردّنـا ... مخـافـة أن نبقي نـداه فيبخـلا
ومـا ضرّه أن يجتبينـــا ببشـره ... فنقنـع بـالبشـر الجميل ونرحلا

ومن شعره[2] :

رأيت العيب يلصق بـالمعـالي ... لصـوق الحبر في يقق الثيـاب
ويخفي في الـدنيء فـلا تـراه ... كما يخفى السواد على الإهاب.

وله شعر في الفرح يقول فيه[3] :

وقـد يأمـل الانسان مـا لا ينـالـه ... ويـأتيه رزق الله من حيث ييـأس

وقال أيضاً:

فصبـراً وامهـالاً فكـل مـلمـة ... سيكشفها الصبر الجميل فأمهل.

وانشد لنفسه:

إذا استصغـرت من دنيـاك حـالاً ... ففكـر في صـروف كنت فيهـا
وأحدث شكر من نجّـاك منهـا ... وأبـدلهـا بنعمى تـرتضيهـا.

كما كتب أبو جعفر بخطه لبعض الشعرا[4] :

الـصبـر مـفـتـاح مـا يـرجىّ ... وكـل خـيـر بـه يـكـون.
فـاصبـر وإن طـالت الليـالي ... فـربـمـا طـاوع الـحـرون.
وربـمـا يـنـل بـاصـطبـار ... مـا قيـل هيهـات أن يكـون.

وقال أيضاً أبياتاً في الحكمة[5] :

أقبلت الـدنيـا وقـد ولّى الـعمـر ... فمـا أذوق العيش إلا كـالصبـر.
لله أيام الـصـبـا إذ تـعـتـكـر ... لاقت لـدينا لـو تؤوب مـا تسـرّ.

---

(1) ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ جـ ١ ص ١٣٧ .

(2) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٦ .

(3) التنوخي : الفرج بعد الشدة جـ ٥ ص ٥٩ .

(4) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٦٧ .

(5) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٦ .

وقال أيضاً[1] :

أبـعـد الثـمـانـين أفـنـيـتـهـا وخمسـاً وسـادسهـا قـد نمـا
تـرجيٌّ الحيـاة وتـسـعـى لـهـا لقـد كـاد دينـك أن يـكلمـا.

كما قال[2] :

إلـى كـم تـخـدم الـدنـيـا وقـد جـزت الـثـمـانـيـنـا
لئـن لـم تـك مـجـنـونـاً فـقـد فـقـت الـمـجـانـيـنـا.

لم يكن قاضي القضاة أبو جعفر، وحده يقول الشعر، فهناك قاضي القضاة أبو عمرّ، وابنه قاضي القضاة أبو الحسين عمر، وحفيده قاضي القضاة أبو نصر يوسف بن عمر. وكان قاضي القضاة أبو عمر يداعب حفيده أبا نصر يوسف بن عمر عندما كان طفلاً يترعرع، فقال[3] :

إذا الـرجـال ولـدت أولادهـا واضـطربت من كـبـر أعضـادهـا
وجـعـلت أعـلالـهـا تـعـتـادهـا فهي زروع قـد دنـا حصـادهـا.

وقد كتب الأمير أبو محمد جعفر بن ورقاء الشيباني شعراً يعاتب فيه أبا عمر وابنه أبا الحسين لتأخرهما في تهنئته بقدومه من الحج[4]، فوصلت الأبيات إلى أبي عمر وكان مشغولاً فطلب من ابنه أبو الحسين الذي أصبح قاضياً للقضاة فيما بعد أن يكتب الجواب عنها، فكتب[5] :

تـجـنّ واظـلم فـلسـت مـنـتـقـلا عـن خـالص الـودّ أيهـا الـظالـم
ظـننـت بـي جـفـوة عـتـبت لـهـا فـخلت أنـي لـحـبـلكـم صـارم
حـكمـت بـالـظن والشكـوك ولا يحكم بـالـظن في الهـوى حـاكم
تـركـت حـق الـوداع مـطرّحـا وجئـت تبـغـي زيـارة الـقـادم
أمـران لـم يـذهـبـا عـلى فـطن وأنـت بـالحـكم فـيـهـمـا عـالـم
وكـل هـذا مـقـال ذي ثـقـة وقـلـبـه من جـفـائـه سـالـم.

---

(1) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ٤ ص٢٧ .

(2) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢٧ .

(3) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ٥ ص ٢١١ الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ٣ ص ٤٠٤ .

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٠٨ .

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٠٩ ؛ ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٠٦ ؛ ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ٦ ص ٥٣ .

وكذلك أنشد قاضي القضاة أبو نصر يوسف بن عمر يقول[1] :

يا محنة الله كفّي ... ان لم تكفّي فخفّي
ما آن أن ترحمينا ... من طول هذا التشفّي
ذهبت أطلب بختي ... فقيل لي قد توفّي
ثور ينال الثريّا ... وعالم متخفّي
الحمد لله شكراً ... على نقاوة حرفي.

ولقاضي القضاة أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن معروف شعر يقول فيه[2] :

يا بؤس للإنسان في الـ ... دنيا وإن نال الأمل
يعيش مكشوف العلل ... فيها ومكتوم الأجل
بينا يرى في صحة ... مغتبطاً قيل اعتلل
وبينما يوجد فيـ ... ـها ثاوياً قيل انتقل
فأوفر الحظ لمن ... يتبعه حسن العمل.

وله شعر يردد إلى الآن :

احذر عدوكَ مرة ... واحذر صديقك ألف مرة
فلربما انقلب الصديـ ... ـق فكان أعلم بالمضرة.

كما ان القاضي أبا خازم[3] معلم وصديق أبي جعفر، كان يقول الشعر وهو شاب وعندما كبر به السن ازداد تزمتاً وتقشفاً وورعاً ولم يعد يقول الشعر، وهو يستغفر الله مما مضى[4]، أي من الشعر الذي قاله خاصة في زوجته التي أحبها فقال فيها[5] :

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٥٦، ابن الجوزي : المنتظم حـ ٧ ص ٤٢.

(٢) التنوخي : نشورا المحاضرة جـ ٦ ص ٢٥٥، الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ١٠ ص ٣٦٧.

(٣) أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز : أصله من البصرة وسكن بغداد وولي القضاء بالشام والكوفة وبغداد. كان شديداً في إحقاق الحق حتى مع الوزير عبد الله بن سليمان، والخليفة المعتضد الذي كان يرضخ لأحكامه. وكان أبو خازم يتأنى في إصدار أحكامه التي أخذ القضاة يتدارسونها ويرجعون إليها. وكان يرجع إليه ترشيح القضاة زمن الخليفة المعتضد. وكان مترمتاً عفيفاً ورعاً.

التنوخي : نشوار المحاضرة : جـ ١ ص ٨٩ - ٩٠ و٢٣٩، جـ ٣ ص ١١ - ١٣ و٤٧ و١٤٠، جـ ٤ ص ١٣٦ - ١٣٩، جـ ٥ ص ٢٠٩، جـ ٦ ص ١٧١ - ١٧٣، جـ ٨ ص ٢٠ - ٢٢.

ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٥٣ - ٥٥.

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٩٠.

(٥) المصدر نفسه جـ ١ ص ٨٩.

أدلّ فأكرم به من مدلّ ومن ظالم لدمي مستحلّ
إذا ما تعزّز قابلته بذُلّ وذلك جهد المقلّ.

ولقاضي قضاة بغداد ابن ماكولا (ت ٤٤٧/١٠٥٥) [1] شعر يقول فيه [2]:

تصابى برهةً من بعد شيب فما أغنى المشيبَ عن التصابي
وسوّدَ عارضيه بلونِ خضبٍ فلم ينفعهُ تسويدُ الخضابِ
وأبدى للأحبة كل لطفٍ فما زادوا سوى فرط اجتنابِ
سلام الله عوداً بعد بدىء على أيام ريعان الشبابِ
تولى عزمه يوماً وأبقى بقلبي حسرةٌ ثم اكتئابِ.

ومن شعر أبو حامد محمد بن محمد بن عبدالله، قاضي قضاة الموصل [3]:

قامت باثبات الصفات أدلةٌ قصمت ظهورُ أئمة التعطيلِ
وطلائع التنزيه لما أقبلت هزّمت ذوي التشبيه والتمثيلِ
فالحق ما صرنا إليه جميعنا بأدلةِ الأخبارِ والتنزيلِ
من لم يكن بالشرع مقتدياً فقد ألقاه فرط الجهل في التضليلِ.

وفي دمشق، كان قاضي القضاة عبدالله بن محمد بن أبي عصرون (ت ١١٨٩/٥٨٥) يقول الشعر ومنه [4]:

أؤمل أن أحيا وفي كل ساعة تمر بي الموتى يهز نعوشها
وهل أنا إلا مثلهم غير أن لي بقايا ليالٍ في الزمان أعيشها.

ومن لطيف شعر قاضي قضاة دمشق صدرالدين سليمان الحنفي (ت ١٢٧٨/٦٧٧)، في مملوك تزوج جارية للملك المعظم [5]:

يا صاحبي قفا لي وأنظرا عجباً أتى به الدهر فينا من عجائبهِ

---

(١) ابن ماكولا: (ت٤٤٧/١٠٥٥) : الحسن بن علي بن جعفر بن علي بن محمد بن دلف العجلي : تولى القضاء بالبصرة. كان ديناً لا يقبل هدية من أحد ولا من الخليفة، وقد تولى قضاء القضاة ببغداد سنة ٤٢٠ في خلافة المقتدر وأقره ابنه القائم. استمر في القضاء ٢٧ سنة، أي حتى وفاته.
ابن كثير : البداية والنهاية ص ٦٧.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٦٧.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٣٤١.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٢ ص ٣٣٤.

(٥) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

البدرُ أصبح فوق الشمس منزلةً ... وما العلو عليها من مراتبهِ
أضحى بماثلها حسناً وشاركها ... كفوا وسار إليها في مواكبهِ
فأشكل الفرقَ لولا وشى نمنمةٍ ... بصدغِه واخضرارٍ فوق شاربه.

ومن شعر قاضي قضاة دمشق شهاب الدين الخويي الشافعي (ت٦٩٣/١٢٩٤)[1] :

بخفيّ لطفك كل سوء أتقي ... فأمنن بارشادي إليه ووفقِ
أحسنت في الماضي وإني واثق ... بك أن تجود علي فيما قد بقي
أنت الذي أرجو فما لي والورى ... إن الذي يرجو سواك هو الشقي.

وقال:

أما سواك فبابه لا أطرق ... حسبي كريمٌ جوده متدفقُ
ما إن يخاف بظل بابك واقفٌ ... ظمأً وبحر نداك طامٌ مغدقُ
بحبال جودك لا يزال تعلقي ... ما خاب يوماً من بها يتعلقُ
بشرى لمن أضحى رجاؤك كنزه ... وله الوثوق بأنه لا يملقُ.

وفي مصر كان قاضي القضاة أبو الحسن علي بن النعمان (ت ٣٧٤/٩٨٥) مفنناً في عدة فنون منها علم الفقه والعربية والأدب والشعر وأيام الناس، وكان شاعراً مجيداً في الطبقة العليا، ومن شعره في الصداقة[2]:

ولي صديقٌ ما مسني عدم ... مذ وقعت عينه على عدمي
أغنى وأقنى وما يكلفني ... تقبيل كف له ولا قَدَم
قام بأمري لما قعدتُ به ... ونمت عن حاجتي ولم يَنَم.

وقال أيضاً في هذا المعنى[3] :

صديقٌ لي له أدب ... صداقةُ مثله نَسَبُ
رعى لي فوق ما يُرْعى ... وأوجب فوق ما يجبُ
فلو نُقِدَتْ خلائقه ... لبُهْرجَ عندها الذهبُ.

---

(١) ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات جـ٣ ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٢) الثعالبي : يتيمة الدهر جـ١ ص ٤٠٠.
ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٨.

(٣) الثعالبي : يتيمة الدهر جـ١ ص ٤٠١.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٥ ص٤١٨.

وله أيضاً[1] :

رب خَوْدٍ عرفت في عرفاتَ ... سلبتني بحسنها حسناتي
حرَّمت حين أحرمت نوم عيني ... واستباحت حماتي باللحظات.
وأفاضت مع الحجيج فقاضت ... من جفوني سوابق العبرات.
ولقد أضرمت على القلب جمراً ... محرقاً إذ مشت إلى الجمرات.
لم أنل من مِنى مُنى النفس حتى ... خِفْتُ بالخيف أن تكون وفاتي.

وأما شقيقه قاضي القضاة أبو عبدالله محمد بن النعمان (ت ٣٨٩/٩٩٩) فكان جيد المعرفة بالأحكام مفنناً في علوم كثيرة، حسن الأدب والدراية بالأخبار والشعر وأيام الناس. ومن شعره[2] :

أيا مُشْبِّه البدر بدرِ السماء ... لسبعٍ وخمسٍ مضتْ واثنتين
ويا كامل الحسنِ في نعته ... شغلتَ فؤادي وأسهرت عيني.
فهل لي من مطمع أرتجيه ... وإلا انصرفتُ بخفَّيْ حُنَيْن
ويشمت بي شامتٌ في هواك ... ويفصح لي ظلت صفر اليدين
فإما مننت وإما قتلت ... فأنت القديرُ على الحالتين

وقد كتب يرد على عبدالله بن الحسن الجعفري بعد مدحه له، فقال[3] :

قرأنا من قريضك ما يروقُ ... بدائعَ حاكها طبعٍ رقيقُ
كأن سطورها روض أنيقُ ... تضوَّع بينها مسكٌ فتيقُ
وإنا تائقون إليك فاعلم ... وأنت إلى زيارتنا تتوقُ
فواصلنا بها في كل يومٍ ... فأنت بكل مكرمةٍ حقيقُ

وفي مصر أيضاً، كان قاضي القضاة ابن دقيق العيد (ت ١٣٠٢/٧٠٢)، أديباً وشاعراً، وشعره ما يمدح النبي ﷺ، فيقول[4] :

يا سائراً نحو الحجاز مشمراً ... اجهد فديتك في المسير وفي السرى

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٨.

(٢) المصدر نفسه جـ٥ ص٤٢٠.

(٣) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٤٢١.

(٤) ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات جـ٣ ص ٤٤٤.

قف بـالمنـازل والمنـاهـل من لـدن | وادي قبـاءَ إلى حمى أمّ الـقـرى
وتـوخَّ آثـار الـنـبـي فضـع بـهـا | متشـرفـاً خـديـك في عفـر الثـرى
وإذا رأيت مهـابط الـوحـي التـي | نـشـرت على الآفـاق نـوراً أنـورا
فـاعـلم بـأنـك مـا رأيت شبيهها | مـذ كنت في مـاضي الزمان ولا ترى

ومدحه أيضاً بقوله[1] :

لـم يبق لي أمـل سـواك فـإن يفت | ودّعـت أيـام الـحـيـاة وداعـا
لا أستـلذّ لـغيـر وجـهـك منـظراً | وسـوى حديثـك لا أريـد سمـاعـا

وقال أيضاً في الحذر من مخالطة الناس[2] :

قـد جـرحـتـنـا يـد أيـامنـا | ولـيس غـيـر الله مـن آس
فـلا تـرجّ الخلق في حـاجـة | ليسـوا بأهـلٍ لسوى اليـاس
وإن تـخـالط منـهم معـشـراً | هـويت في الـدين على الـراس
يـأكـل بـعض لحم بعضٍ ولا | يخـاف في الـغيـبـة من بـاس
فـاهـرب من النـاس إلى ربهم | لا خيـر في الخلطة بـالـنـاس

٢ ـ شعر الشعراء في قاضي القضاة :

كان منصب قاضي القضاة يجذب الشعراء لمدح صاحبه أملاً في التقرب منه أو الحصول على المال، وقد دخل شاعر على قاضي قضاة بغداد أبي البختري وهب بن وهب القرشي فأنشده[3] :

إذا افـتـر وهـبٌ خلته بَرْقَ عارض | تبعـق في الأرضين أسـعـده السَّكْبُ
ومـا ضَـرَّ وَهبـاً ذمٌّ من خـالف المـلا | كمـا لا يضـر البـدر ينبحـه الـكَلْبُ
لـكـل أنـاس مـن أبـيـهـم ذخـيـرةٌ | وذخـرُ بني فهـرٍ عقيـد الـنـدى وهبُ

وقد سُرَّ قاضي القضاة أبو البختري سروراً شديداً، وأعطاه صرة فيها خمسمائة دينار.

---

(١) ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات جـ٣ ص٤٤٥ .
(٢) المصدر نفسه جـ ٣ ص ٤٤٧ .
(٣) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٦ ص ٣٨ .

ومدح عبدالله بن الحسن الجعفري السمرقندي قاضي قضاة مصر أبا عبدالله محمد بن النعمان بقوله[1] :

تعادلت القضاة علاً فأما | أبو عبدالله الإله فلا عديلُ
وحيدٌ في فضائله غريبٌ | خطيرٌ في مفاخرة جليلُ
تألق بهجةً ومضى اعتزاماً | كما يتألق السيفُ الصقيلُ
فيقضي والسدادُ له حليفٌ | ويعطي والغمام له رسيل
لو اختبرت قضاياه لقالوا | يؤيده عليها جبرئيل
إذا رقيَ المنابر فهو قسّ | وإن حضر المشاهد فالخليل

ولقاضي قضاة دمشق شمس الدين الخويي (ت٦٣٧/ ١٢٣٩)[2] مصنفات منها عروض، قال فيه أبو شامة[3] :

أحمد بن الخليل أرشده الـ | ـله كما أرشد الخليل بن أحمد
ذاك مستخرج العروض وهـ | ـذا مظهر السر منه والعود أحمد

وبعد عودة ابن خلكان الى قضاء قضاة دمشق سنة ٦٧٧/١٢٧٨، بعد عزل استمر سبع سنوات، فرح الناس بذلك، وأنشد الفقيه شمس الدين محمد بن جعفر[4] :

لما تولى قضاء الشام حاكمه | قاضي القضاة أبو العباس ذو الكرم
من بعد سبع شداد قال خادمه | ذا العام فيه يغاث الناس بالنعم

وقال سعدالله بن مروان الفارقي[5]:

أذقت الشام سبع سنين جدباً | غداة هجرته هجراً جميلاً
فلما زرته من أرض مصر | مددت عليه من كفيك نيلا

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٥ ص٤٢٠.

(٢) شمس الدين الحوبي (ت٦٣٧/ ١٢٣٩) : أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر الحوبي، قاضي قضاة دمشق كان حسن الأخلاق جميل المعاشرة، وكان يقول لا أقدر على إيصال المناصب إلى مستحقيها. وسنة ٦٢٩ عزل عن قضاء القضاة ليتولاه عماد الدين ابن الخرستاني.
ابن كثير : البداية والنهاية جـ١٣ ص ١٣٢ و١٣٥.

(٣) المصدر نفسه جـ١٣ ص ١٣٥.

(٤) المصدر نفسه جـ١٣ ص٢٧٩.

(٥) المصدر نفسه جـ١٣ ص ٢٨٠.

وقال آخر[1]:

رأيت أهل الشام طراً ... ما فيهم قط غير راضِ
وسرهُم بعد طول غم ... بدور قاضي وعزلِ قاضي
وكلهم شاكر وشاكٍ ... بحالِ مستقبلٍ وماضِ

وعندما تقلد إمام الدين القزويني (ت ١٢٩٩/٦٩٩)[2] قضاء قضاة الشافعية بدمشق، عوضاً عن بدرالدين بن جماعة، سنة ١٢٩٦/٦٩٦، جلس بالعادلية وحكم بين الناس، وامتدحه الشعراء بقصائد، منها قصيدة مطلعها[3]:

تبدلت الأيام من بعد عسرها يسرا ... فأضحت ثغور الشام تفتر بالبشرى

ومن جهة ثانية كان الشعراء يسلطون ألسنتهم في هجاء قاضي القضاة لأسباب كثيرة مثل الرشوة والشرب والإعتزال. . . ، وقد ذكرنا بعض هذه الأبيات أثناء الحديث عن قضاة القضاة في بغداد: يحيى بن أكثم وأحمد بن أبي دؤاد وأبي السائب عتبة بن عبيد الله الهمذاني وأبي الحسن محمد بن الحسن بن أبي الشوارب الأموي وشقيقه أبي العباس عبد الله.

أما في دمشق فقد هجا ابن عنين قاضي القضاة جمال الدين المصري (ت ١٢٢٦/٦٢٣) بقوله[4]:

ما أقصر المصري في فعله ... إذ جعل التربة في داره
أراح للأحياء من رجمه ... وأبعد الأموات من ناره

هذا فضلاً عن الأبيات التي ذكرناها أثناء الحديث عن ابن خلكان.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٣ ص٢٨٠.

(٢) إمام الدين القزويني (ت٦٩٩/١٢٩٩): إمام الدين أبو المعالي عمر بن القاضي عمر بن القاضي سعد الدين أبي القاسم عبد الرحمٰن بن الشيخ إمام الدين أبي حفص عمر بن أحمد بن محمد القزويني الشافعي، قدم دمشق هو وأخوه جلال الدين، ثم انتزع إمام الدين قضاء القضاة بدمشق من بدر الدين بن جماعة سنة ٦٧٧هـ، وناب عنه أخوه. كان جميل الأخلاق، كثير الإحسان. وقبل قدوم التتار سافر إلى مصر حيث توفي فيها عن ٤٦ سنة، وتقلد القضاء بعده بدر الدين بن جماعة.

المصدر نفسه جـ ١٤ ص ١٣.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٣ ص ٣٤٩.

(٤) المصدر نفسه جـ١٣ ص١١٥.

٣ ـ نوادر قاضي القضاة:

كان قاضي القضاة يتولى أعلى منصب قضائي في الدولة، لذلك عرف بتزمته ووقاره وتحفظه بأبهة القضاء والجدية التي تحيط بعمله. لكن ذلك لم يمنع أن تكون لديه بعض النوادر، أو القصص الطريفة، التي مرت به وهو يتولى منصبه.

فعندما تولى حفص بن غياث (ت ١٩٤/٨٠٩)[١]، قضاء الكوفة، قال قاضي القضاة أبو يوسف (ت ١٨٢/٧٩٨): اكسروا دفتراً لتكتبوا فيه نوادر قضاياه، فمرت قضاياه وأحكامه كالقدح. فقالوا لأبي يوسف؛ أما ترى؟ قال؛ ما أصنع بقيام الليل. يريد أن الله وفقه بصلاة الليل في الحكم[٢].

وكان أبو يوسف يحضر مجلس الغناء عند الرشيد وكذلك قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد (ت ٢٤٠/٨٥٤) يسمع الغناء في مجلس المعتصم، فيجعل كل منهما البكاء مكان السرور كأنهما يذكران به نعيم الآخرة[٣].

ومن لطائف أبي يوسف، تحاكم إليه الرشيد وزبيدة في الفالوذج واللوزينج، أيهما أطيب، فقال: أنا لا أحكم على غائب. فأمر بتحضيرهما وتقديمهما إليه، فجعل يأكل من هذه مرة ومن تلك مرة أخرى حتى أكلهما. ثم قال؛ يا أمير المؤمنين، ما رأيت أجدل منهما، إن أردت أن أسجل لأحدهما أدلى الآخر بحجة[٤].

وكان قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد يقول؛ الخبز ليومه والبطيخ لساعته، والنبيذ لسنته[٥].

وكان قاضي القضاة يحيى بن أكثم (ت ٢٤٢/٨٥٧) لا يستخدم في داره إلا المرد الملاح ويقول: قد أكرم الله أهل الجنة بأن أطاف عليهم الولدان في وقت رضاه

---

(١) القاضي أبو عمر حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي (ت١٩٤/٨٠٩) : ولد سنة ١١٧ هـ، ولاه الرشيد قضاء بغداد سنة ١٧٧ هـ وبعد سنتين صرفه وقلده قضاء الكوفة فمكث فيها ١٣ سنة وتوفي. كان عفيفاً شديداً في إحقاق الحق.

الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٨ ص ١٩١.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٩٤.

(٣) ابن عبد ربه : العقد الفريد جـ ٧ ص ٤.

(٤) الثعالبي : لطائف اللطف ص ٨٥.

(٥) المصدر نفسه ص ٦١.

عنهم لفضلهم على الحور، فما الذي يمنعنا عاجلاً من ترك هذه الكرامة وتحصيل هذه الزلفى في دار الدنيا معهم(١).

وسأله المأمون عن أظرف غلام مر به، فقال يحيى: تحاكم إلي غلام في نهاية الملاحة والظرف، فأخذته عيني وتعلق به قلبي، فلم ينفصل أمره. ثم دخل علي فقال؛ أعني على خصمي، فقلت من يعينني على عينيك؟ قال؛ شفتاي، قلت: ما بال شفتيك منشقتين؟ قال: أحلى ما يكون التين إذا تشقق. فقلت: يا بني أما أنحفك، فقال: كلما دق قضب السكر كان أحلى(٢).

وقد عرف قاضي القضاة أبو جعفر (ت ٣١٨/ ٩٣٠)، بتزمته فكان يصيح على حفيده(٣) عندما يلعب أمامه وعمره عشر سنين، وما دخل حفيده إليه قط وهو مكشوف الرأس إلا ولبس القلنسوة إلى أن ينصرف فيضعها عن رأسه(٤). ومع ذلك كانت له مواقف غلب عليها الضحك فلم يحكم على المرأة التي توفي زوجها، فأخفت ثيابه وجميع أغراضه ونسيت السراويلات، فادعى عليها أبناء عم زوجها مستغربين السبب في كثرة السراويلات وقلة الثياب، فقالت المرأة لأبي جعفر: «أعز الله القاضي أما سمعت ما حكاه الجاحظ من أن رجلاً كان يعشق الهواوين فجمع منها مائتي هاون، هذا كان يعشق السراويلات»(٥). فضحك أبو جعفر وانفض المجلس دون أن يحكم لأحد.

ودخل أبو شهاب الصعلوكي على قاضي القضاة أبي الحسين عمر (ت ٣٢٨/ ٩٤٠)، في يوم بارد والنار توقد بين يديه فقال: أيها الفقيه إلى النار! فقال: أنت أولى بها صلياً(٦)!.

ومن نوادر قاضي القضاة أبي السائب عتبة بن عبيدالله الهمذاني، أنه ترك

---

(١) الثعالبي: لطائف اللطف ص ٨٥ ـ ٨٦. ثمار القلوب ص ١٥٦.

(٢) الثعالبي: لطائف اللطف ص ٨٦.

(٣) القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول (٣٠١ ـ ٣٥٤ هـ).

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٤٧.

(٥) المصدر نفسه جـ ٢ ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٦) الثعالبي: لطائف اللطف ص ٩٠.

همذان قاصداً العراق وكان فقيراً، فزار قبر الحسين وانصرف يريد قصر ابن هبيرة. فقيل له إن الأرض مملوءة بالأسود، وأشير عليه أن يأوي إلى قرية فيها حصن قبل أن يهبط الليل، فلما وصل القرية وجد باب الحصن مغلقاً، فاضطر لدخول المسجد وجلس فيه. ثم دخل وراءه رجل بعد أن ربط حماره في الخارج، ثم جاء الأسد، فخاف الحمار ودخل المكان الذي يجلس فيه أبو السائب والرجل، ودخل الأسد[1] وراءه، ثم خرج الحمار وجذب الباب بالرسن فأغلقه على أبي السائب والرجل والأسد، وكان المكان مظلماً بعد أن فني ما كان في السراج من الدهن. وكان أبو السائب يسمع نفس الأسد، وكاد أن يتلف من الفزع، وفي الصباح جاء المؤذن من الحصن، ودخل المسجد، فوثب الأسد عليه وقتله وحمله معه إلى الأجمة، وانصرف أبو السائب والرجل سالمين[2].

ويروى أن أبا السائب، حكى قصة رجل كان له على رجل دين، فهرب منه فلقيه صاحب الدين في الصحراء، فقبض عليه وقيّده. ثم وصل إلى قرية في المساء وقد أغلق باب سورها، فباتا في مسجد خراب على باب القرية، فجاء السبع وهما نائمان، وافترس صاحب الدين وانصرف، وترك المديون الذي جاء القرية وأخبرهم الخبر حتى حلّوا قيده[3].

ومن النوادر التي حصلت لقاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي في سنة ٤٠٥/١٠١٤ عندما منع الحاكم بأمر الله الفاطمي النساء في مصر من الخروج من منازلهن أو من الصعود إلى الأسطحة. وكانت امرأة عاشقة لرجل تريد الوصول إليه، فالتجأت لقاضي القضاة مالك واحتالت عليه بأنها تريد لقاء أخيها الوحيد قبل أن يفارق الدنيا، فرق قلبه وأرسل معها رجلين من رجاله حتى بلغت منزل عشيقها[4].

ومن طرائف تقليد قاضي القضاة، قدوم البريد من القاهرة ومعه تجديد توقيع

---

(١) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ١٨٦.

(٢) المصدر نفسه جـ ٤ ص ١٨٧.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٠٨. الفرج بعد الشدة جـ٤ ص١٥٤ ـ ١٥٥

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

القاضي شمس الدين الأذرعي الحنفي (ت١٣١٢/٧١٢)[1]، فظن الناس أنه بولاية القضاء لابن الحريري وذهبوا ليهنئوه مع البريد إلى الظاهرية، واجتمع الناس لقراءة التقليد على العادة، فشرع الشيخ علم الدين البزرالي في قراءته فلما وصل إلى الإسم تبين له أنه للأذرعي، فبطل القارىء وقام الناس إلى الأذرعي. بعد أن أحرج موقف ابن الحريري[2].

وقيل أن قاضي قضاة تونس إبراهيم الربعي[3] (ت ١٣٣٤/٧٣٤) كان يعض الكلب.

ومن المصادفات تولى جلال الدين أبو العباس أحمد (ت ١٣٤٤/٧٤٥) قضاء قضاة الحنفية بدمشق، في الوقت الذي تقلد فيه أبوه حسام الدين الرومي الحنفي قضاء قضاة الحنفية بمصر زمن الملك المنصور لاجين[4].

ويذكر أرطاميدورس أن رؤية قاضي القضاة أو موضع الحكم والقضاة، يدل في الأحلام على اضطراب وحزن وتلف مال. وإذا كان الإنسان في خصومة، فرأى في منامه كأنه جالس مكان قاضي القضاة أو الحاكم فإنه لا يخسر، بحجة أن قاضي القضاة أو الحاكم لا يحكم نفسه لكن على غيره[5].

وهكذا لم يكن الشعر غريباً عن قضاة القضاة، فقد كان بعضهم من الشعراء، كما لم تكن مجالس الشعر والأدب غريبة عنهم، ومن تلك الأبيات التي وصلتنا لهم، فضلاً عن الأبيات التي قيلت في هجائهم أو مدحهم، نستطيع الحصول على صورة

---

(١) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن داود بن خازم الأذرعي الحنفي (ت١٣١٢/٧١٢): كان فاضلاً، درس وأفتى، وولي قضاء قضاة الحنفية بدمشق لمدة سنة، ثم عزل واستمر على تدريس الشبلية مدة. ثم سافر إلى مصر حيث توفي.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٦٨.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٤١.

(٣) أبو إسحق إبراهيم بن حسن بن الرفيع الربعي التونسي (٦٣٥ - ١٢٣٨/٧٣٤ - ١٣٣٤): قاضي القضاة بتونس ألف كتاب معين الحكام في مجلدين والرد على ابن حزم في اعتراضه على مالك، ومختصر التنويع في الفروع. االصفدي: الوافي بالوفيات جـ ٥ ص ٢٦؛ ابن تغري بردى: المنهل الصافي جـ ١ ص ٤٥و ٤٦؛ حاجي خليفة: كشف الظنون ص ٤٢٧ و١٠٣٦؛ عمر كحالة: معجم المؤلفين جـ ١ ص ٢٠

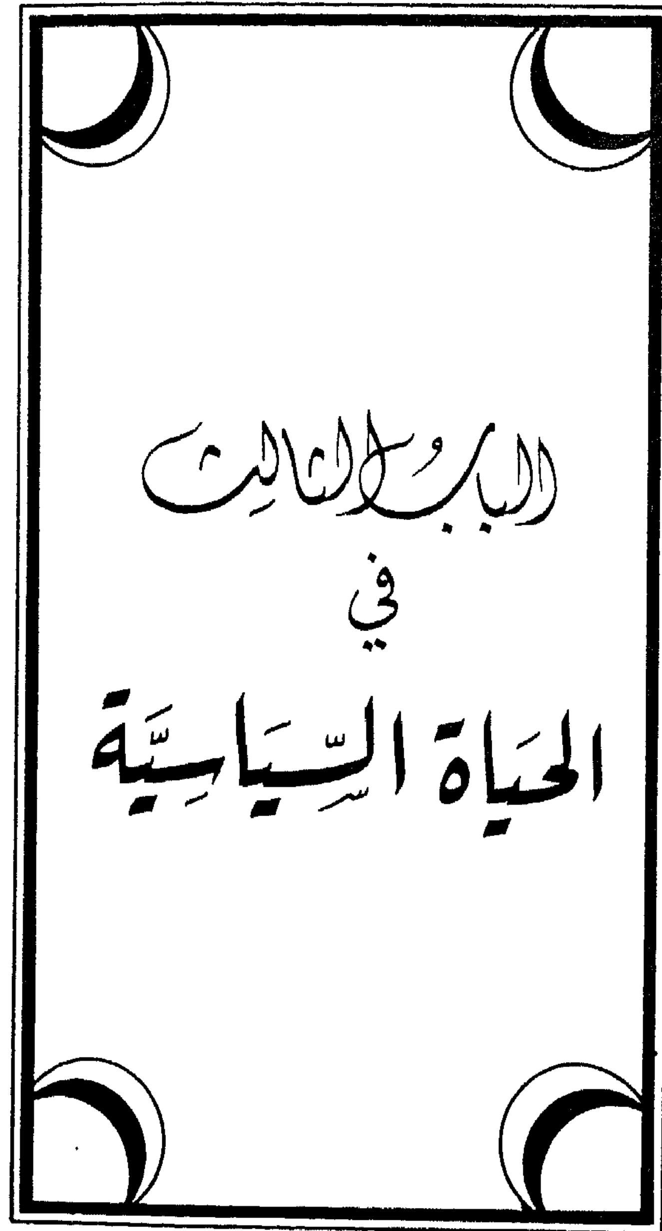
(٤) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٤ ص ٢١٤.

(٥) أرطاميدورس الأفسسي: كتاب تعبير الرؤيا ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

واضحة للعصر الذي عاشوا فيه، ومعرفة الكثير من عادات وأخلاق بعض قضاة القضاة الذين يمثلون السلطة القضائية. فكانت هذه المجالس صورة عن أحوال قاضي القضاة في حياته الخاصة، هذه الحياة التي قد تؤثر على طبيعة عمله في القضاء، خاصة وأن قاضي القضاة. إنسان ويتأثر بالعلاقات الشخصية التي قد تؤثر في علاقاته العامة. والنوادر التي ذكرناها، ليست إلا صورة طريفة عن قاضي القضاة في حياته الخاصة. ويخطىء من يظن أن قاضي القضاة هيبة ووقار وحكم بين الناس فقط، لأنه يتوجب عليه البحث عن الوجه الآخر لقاضي القضاة، الذي يعيشه بعيداً عن مركز عمله، حيث يجتمع بالشعراء ويقول أو يُقال فيه الشعر، أما حضور مجالس اللهو والشرب، فقد يسيء إلى قاضي القضاة في حال عدم ضبط نفسه في الولع بالخمر والنساء والغلمان، فلا غرو أن يبتعد معظم قضاة القضاة عن مجالس اللهو والأنس والشراب، حتى يحافظوا على هيبتهم ووقارهم، فهم يمثلون أعلى منصب في السلطة القضائية، حتى أن صاحب الشرطة رفض منادمة الخليفة الواثق وقال جملته المشهورة: «مالي فيما عقده عليَّ قلب أمير المؤمنين ذنب إذا كان يوقِّيني من امتهان العامة إياي»[1]. فإذا كان صاحب الشرطة يخاف سخرية الناس إذا ما تردد على مثل هذه المجالس، فكيف بقاضي القضاة؟.

---

(١) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٣٩٣.



الباب الثالث

في

الحياة السياسية

كانت السلطة القضائية والوظائف الأخرى التي اضطلع بها قاضي القضاة، خير دليل على المكانة التي وصل إليها سواء في بغداد أو القاهرة أو دمشق أو قرطبة. . . هذه المكانة أتاحت له الفرصة ليلعب دوراً رئيساً في الحياة السياسية، فكان قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد من زعماء المعتزلة التي التمست سطوة الدولة في سبيل فرض الاعتقاد بخلق القرآن الكريم عقيدة رسمية، مما أشعل الصراع بينها وبين أهل السنة الذين تزعمهم الإمام أحمد بن حنبل. وقد اشترك قاضي القضاة أبو جعفر في محاكمة الوزراء الذين كانوا في صراع دائم حول السلطة والنفوذ، هذا الصراع الذي شارك فيه أبو عمر من مؤامرة خلع المقتدر إلى محاكمة الحلاج، وهدفه الأول هو الحصول على منصب قاضي القضاة. وعندما دخل معز الدولة البويهي إلى البصرة، كان أبو السائب في طليعة المهنئين مما أتاح له تقلد منصب قاضي القضاة. في حين انبرى أقضى القضاة الماوردي مدافعاً عن الخلافة العباسية ضد النفوذ البويهي، وضد الخلافة الفاطمية التي قامت في القاهرة والتي شارك قاضي القضاة النعمان بن محمد في تأسيس نظامها القضائي.

الفصل الأول

أحمد بن أبي دؤاد[١] والمعتزلة
(١٦٠ - ٧٧٦/٢٤٠ - ٨٥٤)

كان قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد أحد زعماء المعتزلة التي فرضها كعقيدة رسمية للدولة العباسية، بفضل تقربه من الخلفاء المأمون والمعتصم والواثق. وتعاظم نفوذه والمعتزلة، مما فجر الصراع الدامي بسبب مسألة خلق القرآن الكريم. وقد تصدى لهم الإمام أحمد بن حنبل، حتى كانت نكبة المعتزلة على يد المتوكل.

١ - نشأته وتقلده منصب قاضي القضاة:

هو أبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد فرج بن جرير بن مالك الأيادي، واسمه الفرج وقيل دعمى، والصحيح أن اسمه كنيته - الأيادي المعتزلي. ولد في البصرة سنة ٧٧٦/١٦٠، أصله من بلاد قنسرين، وكان أبوه تاجراً يفد إلى الشام ثم وفد إلى العراق وأخذه معه، فاشتغل بالعلم، وصحب هياج بن العلاء السلمي أحد أصحاب واصل بن عطاء فأخذ عنه الاعتزال[٢]. وذكر أنه كان يصحب قاضي القضاة يحيى بن

---

(١) له ترجمة في :

الخطيب البغدادي : بتاريخ بغداد جـ ٤ ص ١٤١؛ المسعودي : مروج الذهب جـ ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ و٣٩٩ - ٤٠٠؛ ابن العماد : شذرات الذهب جـ ٢ ص ٩٣؛ ابن الأثير : الكامل جـ ٦ ص ٣٦٥، الطبري : تاريخ الرسل جـ ٩ ص ١٨٨ - ١٨٩ و١٩٦ - ١٩٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦٣؛ ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣٠٥ - ٣٢٢؛ الزركلي : الأعلام جـ ١ ص ١٢٠؛ E.L^2 :TI P 279 ؛عصام شبارو : القضاء والقضاة ص ٢٤٣ - ٢٥٢.

وأخباره منثورة في :

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٣ - ٧٤ و١٠١ - ١٠٣، جـ ٣ ص ٦٧ - ٦٨، جـ ٥ ص ٢٢٠ وجـ ٦ ص ١٠١ و١٣١ و١٤٦ و١٦٩، جـ ٧ ص ١٩١ - ١٩٢ و٢١٢ - ٢١٥ و٢٤٣ - ٢٤٧.

الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٩٩ و٣٦١ و٣٩٣، جـ ٢ ص ٦٠ - ٧٥ و٢٩٥، جـ ٤ ص ١٧ - ١٨ و٨٩. المستجاد ص ١١٧ - ١١٩ و١٤١ - ١٤٤ و١٤٨ - ١٤٩ و١٥٩ - ١٦٠ و٢٠١ - ٢٠٢ و٢٠٦ - ٢٠٨.

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦٣. ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣١٩.

أكثم ويأخذ عنه العلم، كما قيل أن يحيى بن أكثم هو الذي ساعده في الوصول إلى تقلد القضاء في بغداد، وأصبح له مكانته عند الخليفة المأمون الذي قربه منه وجعله من خاصته، ثم أوصى به أخاه المعتصم الذي بويع بالخلافة سنة ٢١٨/٨٣٣ بعد وفاة المأمون. فأخذ المعتصم يستشير ابن أبي دؤاد في جميع أموره وقلده منصب قاضي القضاة وارتفعت مكانة ابن أبي دؤاد عند المعتصم، فكان يسير إلى جانبه أيام المواكب[1]، ويعتبره من «أكبر أهل مملكته»[2]، ويناديه أحياناً بـ«ابن قيار» لأن والده أبا دؤاد كان يعمل في طلي السفن بالقير[3]، كما يذكر التنوخي[4] واستمر في منصبه زمن الواثق -حتى عزله المتوكل بسبب الاعتزال. فقد كان أحمد بن أبي دؤاد من زعماء المعتزلة التي ساعدها في السيطرة على الدولة زمن المأمون والمعتصم والواثق. فما هو جوهر الاعتزال؟.

٢ ـ جوهر الاعتزال:

نشأ الاعتزال في البصرة في أوائل القرن الثاني الهجري، ثم انتشر في العراق، واعتنقه من خلفاء بني أمية يزيد بن الوليد ومروان بن محمد. وفي العصر العباسي تكونت للاعتزال مدرستان كبيرتان: مدرسة البصرة، وتمثل المدرسة النظرية وفيها واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وأبو الهذيل العلاف، والنظام، والجاحظ؛ ومدرسة بغداد، وتمثل المدرسة العملية لأنها تأثرت بالدولة وكانت قريبة من الخلفاء، وفيها بشر بن المعتمد، وأبو موسى المردار، وجعفر بن بشر، وجعفر بن حرب، وثمامة بن الأشرس، ثم قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد.

وكان الباعث على إنشاء الإعتزال، أن كثيراً ممن دخلوا الإسلام شكلاً وظاهراً

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢١٢.

(٢) المصدر نفسه جـ ٧ ص ٢١٤.

(٣) القير : معدن أسود، دهني بطبيعته، تطلى به السفن فيمنع تسرب الماء إليها ومنه ضرب تحشى به الخلاحيل والأسورة. ويستعمل القير الآن في تزفيت الطرق وفي أعمال البناء
ابن منظور : لسان العرب.

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢١٥.

من اليهود والنصارى والمجوس قد أثاروا الشكوك حول الإسلام وهاجموه، مستخدمين في ذلك الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني، فتسلح المعتزلة بسلاح خصومهم واستفادوا من الفلسفة اليونانية وصبغوها بصبغة إسلامية، وجادلوا خصومهم جدالاً علمياً.

وسبب تسميتهم بالمعتزلة أن واصل بن عطاء (ت ٧٤٨/١٣١)[١] كان يجلس إلى الحسن البصري (ت ٧٢٨/١١٠)[٢] فاختلف معه في مسألة «المسلم المرتكب الكبيرة»، ففرقة الأزارقة (نافع بن الأزرق) من الخوارج اعتبروه «كافراً»، والمرجئة اعتبرته «مؤمناً»، وسماه الحسن البصري «منافقاً»، في حين قال واصل بن عطاء أنه «فاسق»، أي لا مؤمن ولا كافر بل في منزلة بين المنزلتين، فاعتزله الحسن البصري أي منعه من حضور مجلسه، فأخذ واصل بن عطاء يجتمع مع أصحابه في موضع آخر فسموا بالمعتزلة. وهم يفضلون تسمية أنفسهم بـ «أصحاب العدل والتوحيد».

وجوهر الإعتزال يقوم على خمسة أصول تعتبر أصول الدين التي يجب على المكلَّف أن يؤمن بها قبل معرفة الفقه والشرع[٣]، وهي:

(أ) **التوحيد**: وهو أهم أركان الاسلام «لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، ومع ذلك

(١) أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزلي المعروف بالغزال (ت ـ ٧٤٨/١٣١): ولد في المدينة سنة ٨٠ هـ، وكان أحد الأئمة البلغاء المتكلمين في علوم الكلام وغيره، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً فكان يتجنب الراء في كلامه فلا يفطن لذلك أحد لإقتداره على الكلام، وكان يجلس إلى الحسن البصري ثم اختلف معه فاعتزله فسمي وأصحابه بالمعتزلة.

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٥ ص٦٠. وله قصة في التنوخي. نشوار المحاضرة جـ٢ ص٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار المعروف بالحسن البصري (ت ٧٢٨/١١٠): من سادات التابعين وكبرائهم، عالم زاهد، ورع، عابد، فقيه، شجاع، فصيح. كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه. ولد سنة ٢١ هـ.

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ١ ص٣٥٤، الزركلي: الاعلام جـ ٢ ص ٢٤٢، وله أخبار في: التنوخي. الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٦٤ و٦٨ و١٧١ و١٧١ و ١٨٩ ـ ١٩٠ و٢٥٣، جـ ٤ ص ٨٦.

(٣) الشهرستاني: الملل والنحل جـ ١ ص ٥٣ ـ ١٠٨.

عبد الجبار الهمداني. شرح الأصول الخمسة ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

أحمد أمين: ضحى الاسلام جـ ٣ ص ٢١ ـ ٢٠٧.

محمود كامل أحمد: مفهوم العدل ص ١١ ـ ١٨.

ت. ج دي بور: تاريخ الفلسفة ص ٩٧ ـ ١١٥.

فسره المعتزلة بطريقتهم الخاصة، أي أن الله تعالى قديم والقدم أخص وصف ذاته، مما يعني التنزيه المطلق لله من صفات المخلوقين ونفي رؤية الله[1]. وهذا كله طرح مسألة خلق القرآن، فاعتبرت المعتزلة أن القرآن محدث مخلوق وخصومها اعتبروه قديم غير مخلوق.

(ب) العدل: ويعني أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، ومن أجل ذلك يعتبر مسؤولاً عن أعماله، فالله لم يخلق أفعال العباد ويريد خير ما يكون لخلقه[2]، لذلك كان الثواب والعقاب، في حين يرى خصوم المعتزلة أن الله مريد لجميع ما كان وغير مريد لما لم يكن، وبذلك يكون قد أراد كفر الكافرين. أما المعتزلة فيرون لو أن الله أراد كفر الكافرين ما استحقوا العقوبة، ولما كان ضرورة للأنبياء.

(جـ) الوعد والوعيد: الوعد هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل، والوعيد هو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل. أي أن الإيمان بنظرهم ليس بالتصديق والإعتقاد القلبي بل هو أداء الواجبات والأعمال الخيرية أيضاً.

(د) المنزلة بين المنزلتين: قسم المعتزلة المعاصي التي يرتكبها الناس إلى كبائر وصغائر، والكبيرة عندهم ما أتى فيها الوعيد والصغيرة ما لم يأت فيها الوعيد، وبعض الكبائر يصل حد الكفر مثل تشبيه الله بالخلق أو تكذيب الله في خبر. وهناك كبائر يسمى مرتكبها «فاسقاً» والفسق منزلة بين المنزلتين لا كفر (كما قالت الخوارج) ولا إيمان (كما قالت المرجئة). ويجوز عند المعتزلة أن يعفو الله عن

---

(1) وحجة المعتزلة في ذلك الآيات: «ليس كمثله شيء» «لله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله» «لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار» ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني» «فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم» أما الآيات التي تدل على تجسيم الله وجهته ومكانه ورؤيته فإن ظاهرها يدل على ذلك بنظر المعتزلة: «يد الله فوق أيديهم» «ثم استوى على العرش» «الرحمن على العرش استوى» «ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام» «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة».

(2) وحجة المعتزلة الآيات. «وما ربك بظلام للعبيد» «وما ربك بظلام للعبيد» «وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون» «لا ظلم اليوم» «أن الله لا يغير بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» «من يعمل سوءاً يجزيه» «هل جزاء الاحسان إلا الإحسان» «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» «وسارعوا إلى مغفرة ربكم».

مرتكب الكبيرة إن تاب، وإن لم يتب يخلد في النار[1].

(هـ) **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**: اشترك المسلمون في هذا الأصل «ولتكن أمة منكم يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»، ومع ذلك اختلف المسلمون في كيفية تطبيق هذا الأصل، فمنهم من أراد استعمال القوة والسيف، ومنهم من أراد طريق القلب واللسان. والمعتزلة رأت طريق القوة والسيف، وحجتها «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله» وعلى هذا الأساس وقفت المعتزلة بجانب علي في صِراعه ضد معاوية.

٣ - نفوذ ابن أبي دؤاد والمعتزلة (٢١٢ - ٨٢٧/٢٣٤ - ٨٤٨):

وهكذا نلاحظ أن الأصل الأول للمعتزلة وهو «التوحيد» طرح مسألة خلق القرآن، وقول المعتزلة «أن القرآن مخلوق» تبناه الخليفة المأمون[2] رسمياً سنة ٨٢٧/٢١٢، وكانت تلك المرة الأولى التي يعلن فيها الخليفة هذا القول، ثم اتبعه المعتصم والواثق، مما ساعد في تقوية المعتزلة. فقد قوي شأنهم وتقلد معظمهم القضاء خاصة قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد الذي يعتبر من أبرز رجال المعتزلة، ولعل المكانة التي وصل إليها منذ زمن المأمون وأيام المعتصم والواثق هي أنه اتفق وهؤلاء الخلفاء على أن القرآن مخلوق، فساعد أصحابه من المعتزلة في تقلد القضاء، وتوسط لدى المعتصم الذي قلد عبدالله بن محمد بن أبي يزيد الخلنجي قضاء همذان، وكان متجرداً للقول بخلق القرآن[3]، وكذلك قلد عبيد الله بن أحمد بن غالب القضاء في بغداد[4]. كما أنقذ قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد أحد رؤساء المعتزلة وهو الجاحظ من السجن، بعد أن أمر بفك قيوده ودفع عشرة آلاف درهم لنفقته،

---

(١) وحجة المعتزلة الآية: «بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئة فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون» والآية «ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها».

(٢) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ٢٧٠.

(٣) التنوحي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٣١.

(٤) المصدر نفسه جـ ٦ ص ١٤٦.

وتصدر الجاحظ في اليوم التالي مجلس ابن أبي دؤاد وعليه خلعة من ثيابه وطويلة من قلانسه[1].

وكــان ابن أبي دؤاد يـزور الخليفــة المعتصم بـاستمــرار، ويستــأذن إيتــاخ (ت ٢٣٥ / ٨٤٩)[2] حاجب الخليفة في الـدخول إليـه ليتوسط في حـاجات النـاس، وكان المعتصم لا يرد له طلباً، ويقول عن ابن أبي دؤاد «والله لو سألني في مجلسي ما قيمتـه عشرة آلاف درهم، مـا رددته عنهـا، فإني أعلم أنـه يكسبني في الدنيـا جمالاً وحمداً، وفي الآخرة ثواباً وأجراً»[3] . وفي مرة واحدة أجابه المعتصم إلى ثلاث عشرة حاجة طلبها منه، ومنها إعطاء خمسين ألف درهم لسليمان بن عبدالملك النوفلي الذي كان ميسوراً ثم «وطئه الدهر، فغير من حاله، وخشّن معيشته»[4] ، واعتبار الضياع التي تعود إلى هارون بن المعمّر ضياعاً من غير خراج [5]. وجميع أخباره تدل على محاسنه وفضائله ومكارم أخلاقه ومروءته وأعماله الجليلة[6] ومساعدته للناس زمن المعتصم، وخاصة في حريق سوق الخزازين ببغداد والذي عرف «بحريق الجمل»[7]، وقصته عَن جمل عليه قصب كان يجتاز السوق وكان رجل يثقب لؤلؤاً وبين يديه نار، فوقع طرف القصب على النار فاشتعلت وشعر الجمل بها فأخذ يجري ويحرق كل ما يجتـاز به، حتى مات الجمل. واندلع الحريق في السوق فأصيب عدد كبير من الناس، وتهدمت

---

(١) التنوخي : الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٣٦١.

(٢) أبو منصور إيتاخ (ت ٢٣٥/٨٤٩) : من مماليك المعتصم، قدمـه وقوده، وتقـدم في عهد المتـوكل فقلد الحجابة، والبريد، والجيش، والأموال، والأتراك والمغاربة، وكل من أراد المتوكل قتله وتعذيبه يجري ذلك على يد إيتاخ، ثم أمر المتوكل أمير بغداد إسحاق بن إبراهيم فاعتقله وقتله سنة ٢٣٥ هـ.
ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ٦ ص ٥٣٢ و٥٤٢ ـ ٥٤٥.
ابن الأثير : الكامل جـ ٧ ص ١١ ـ ٤٧.

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٥، المستجاد ص ٢٠٨.

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٤، المستجاد ص ٢٠٧.

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٥، المستجاد ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ٣ ص٦٧ ـ ٦٨، جـ٧ ص١٩١ ـ ١٩٢ و٢٤٣ ـ ٢٤٧. الفرج بعـد الشدة: جـ٢ ص٦٠ ـ ٧٥. المستجاد ص ١٤١ ـ ١٤٤ و١٤٨ ـ ١٤٩ و١٥٩ ـ ١٦٠ و٢٠١ ـ ٢٠٢ و٢٠٦ ـ ٢٠٨.

(٧) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ١٠١ ـ ١٠٣.

الدور والعقارات وضاعت أموال التجار بعد أن احترقت البضائع الثمينة، فتوسط ابن أبي دؤاد عند المعتصم وأخذ منه خمسة آلاف درهم، ثم احتاج إلى أضعاف هذا المبلغ، وجلس في مجلسه واجتمع عليه الناس يوزع على المتضررين مساعدات الخليفة.

ويذكر أن هذا الحريق وقع بعد انتقال المعتصم إلى مدينة سامراء. ومن نتائج هذا الحريق أن الناس فكروا بالانتقال عن بغداد. فهل كان الحريق مقصوداً لتزدهر مدينة سامراء على حساب بغداد؟.

ومن مكارم ابن أبي دؤاد أيضاً إنقاذه خالد بن يزيد[1] من عقاب المعتصم الذي اتهمه باختلاس الأموال، فقبض على أمواله وأملاكه وصرفه من العمل، وكان يريد تعذيبه، فأحضره وأحضر آلات العقوبة فشفع به ابن أبي دؤاد. ورد له المعتصم أمواله وأملاكه ومنصبه كعامل من عماله بعد أن فك قيوده[2]، وقال خالد بن يزيد: «سيد العرب والله ابن أبي دؤاد الذي طوّقني هذه المكرمة التي لا تنفك من عنقي أبداً»[3].

ولقاضي القضاة ابن أبي دؤاد حيلة مشهورة أنقذت أبا دلف القاسم بن عيسى العجلي (ت ٢٢٦/ ٨٤٠)[4] من القتل على يد الأفشين. وكان أبو دلف صديقاً لابن

---

(١) أبو يزيد خالد بن يزيد بن مزيد بن زائدة الشيباني: أحد الأمراء الأجواد في العصر العباسي؛ مدحه أبو تمام. ولاه المأمون مصر ثم ولاه الموصل وديار ربيعة. ولما انتفضت أرمينية جهزه الواثق عليها فمات في طريقه إليها سنة ٢٣٠ هـ.
الزركلي: الأعلام جـ٢ ص ٣٤٣.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٧ ص١٩٠ - ١٩١. الفرج بعد الشدة جـ٢ ص٦٠ - ٦١. المستجاد ص١٥٩ - ١٦٠.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٧ ص١٩٢. الفرج بعد الشدة جـ٢ ص٦٢. المستجاد ص١٦٠.

(٤) أبو دلف القاسم بن عيسى بن ادريس بن معقل العجلي (ت٢٢٦/ ٨٤٠): أمير عربي قائد شجاع، جواد، شاعر، فارس، موسيقي، قلده الرشيد أعمال الجبل وارتفع شأنه في عهد المأمون والمعتصم وكانت بينه وبين الأفشين عداوة.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٧ ص٢٤٦؛ الفرج بعد الشدة جـ٢ ص٦٩ و٧٠. المستجاد ص١٤٨.

أبي دؤاد، وقد استدعاه الأفشين واحتال عليه حتى شهد عليه بجناية قتل، وأحضر السياف ليقتله[1]. فبلغ ابن أبي دؤاد الخبر وهو يعلم أن الأفشين يكره أبا دلف ويحسده على شجاعته وفروسيته، وأسرع في الحال ومعه بعض الشهود، ودخل مسرعاً على الأفشين وبدون إذن من الغلمان، وقال له: أيها الأمير أنا رسول أمير المؤمنين إليك، يأمرك أن لا تحدث في أمر القاسم حدثاً إلا بإذنه ثم التفت إلى الشهود، فقال: اشهدوا أني قد بلغت رسالة أمير المؤمنين والقاسم حيّ معافى[2]. والحقيقة أن ابن أبي دؤاد لم يكن رسول الخليفة، بل احتال على الأفشين ثم أخبر الخليفة المعتصم بما حدث[3]. وبذلك أنقذ صديقه من القتل[4]. كما أنقذ علي بن اسحاق[5] بعد أن أصيب بمس من الجنون في السجن، فأطلق سراحه[6].

وهكذا نلاحظ منزلة قاضي القضاة ابن أبي دؤاد عند الخليفة المعتصم الذي كان يجلسه إلى مائدته فيأكل مع ندماء الخليفة «أنظف أكل وأحسنه[7]»، ويسترسل في الحديث فيسر به الخليفة ويقول عنه: «هذا والله الذي يتزين بمثله ويبتهج بقربه»[8]. وكان يحضر المجالس التي يحاكم فيها المعتصم الخارجين على طاعته، فشاهد

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٨٢

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٧ ص٢٤٦ ـ ٢٤٧ الفرج بعد الشدة جـ٢ ص٦٨. المستجاد ص١٤٨.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٧، الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٨ و٦٩ و٧٤، المستجاد ص ١٤٨.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٧، الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٧٥، المستجاد ص ١٤٩.

(٥) علي بن إسحاق بن يحيى بن معاذ: كان يتقلد خلافة صول ارتكين على المعونة بدمشق، وكان رجاء بن أبي الضحاك متقلداً الخراج بدمشق وكانت بينهما عداوة انتهت بقتل علي بن إسحاق لرحاء بن أبي الضحاك ٢٢٦ هـ، فأدخل السجن ثم أصيب بالجنون فتكلم فيه أحمد بن أبي دؤاد فأطلق سراحه.
التنوحي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٦) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٢٩٥

(٧) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٤ والمستجاد ص ٢٠٧.

(٨) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٥ و المستجاد من ٢٠٨.

تميم بن جميل السدوسي[1] الذي خرج عن طاعة المعتصم، فجيء به إليه أسيراً[2]، لكن فصاحته أبكت[3] المعتصم، وجعلته يعفو عنه. وقد اعجب ابن أبي دؤاد من شجاعته أمام الموت[4]. كما يذكر ابن أبي دؤاد قصة عمر بن فرج الرخجي[5] الذي غضب عليه المعتصم وهمّ بقتله، لكنه نجا من الموت بسبب خبثه ومكره حتى أصبح من ندماء المعتصم[6]. وقال فيه ابن أبي دؤاد: «ما صحب السلطان أرجل ولا أخبث من عمر بن فرج الرخجي»[7].

وقد اشتهر لابن أبي دؤاد غلام يدعى سلامة[8]، فكان يسبقه إلى دار الخليفة كلما فكر بزيارته.

وبعد وفاة المعتصم خلفه ابنه الواثق، فازدادت مكانه ابن أبي دؤاد في عهده، كما زاد الواثق تقريباً له وأخذ يستشيره في الأمور ويأخذ برأيه فيها. واستمر ابن أبي دؤاد في أعماله الكريمة يشفع بالناس وينقذ المظلومين من السجن، فقد شفع

---

(1) تميم بن جميل السدوسي الخارجي: من عمال الخليفة المعتصم، لكنه خرج عن طاعته وسيطر على شاطىء الفرات فأسره المعتصم، وجيء به إليه مكبلاً بالحديد يريد قتله لكن تميم مشى إلى الموت غير مكترث به. وكان رجلاً جميلاً وسيماً جسيماً، بالاضافة إلى فصاحته وانشاده أبياتاً من الشعر حتى غفر له المعتصم هفوته وتركه لأطفاله وأمر بفك قيوده وخلع عليه، وعقد له ولاية شاطىء الفرات، وأعطاه خمسين ألف دينار

التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ٤ ص٨٩ - ٩٠. المستجاد ص١١٧ - ١١٩.

ابن عبد ربه: العقد الفريد جـ ٢ ص ٢٧ - ٢٨.

(2) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ٤ ص٨٩. المستجاد ص١١٧.

(3) التنوخي: المستجاد ص ١١٩ وفي الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ٩٠ ورد «فتبسم المعتصم»

(4) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ٨٩ والمستجاد ص ١١٧.

(5) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٤ ص ١٧ - ١٨.

(6) المصدر نفسه جـ ٤ ص ١٨.

(7) المصدر نفسه جـ ٤ ص ١٧.

(8) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ٢٤٣.

في رجل من اليمامة وأسهب في شفاعته لدى الواثق لأنه يعتبر هذا الرجل صديقاً له [1]. وعندما وقع خلاف بين الواثق وصاحب الشرطة تدخل ابن أبي دؤاد لإصلاح ما بينهما، فقد كان الواثق يدعو صاحب الشرطة إسحاق بن ابراهيم المصعبي لمنادمته، وكان يمتنع عن المنادمة لأن ذلك بنظره يؤدي إلى «امتهان العامة إياه». فتدخل ابن أبي دؤاد يعلم الواثق أن إيجاد نديم أسهل بكثير من العثور على صاحب شرطة [2] جدير بمنصبه، ثم رضي الواثق عنه وأعفاه من المنادمة وصلحت الأمور بينهما.

وكان الوزير محمد بن عبد الملك الزيات (ت ٨٤٧/٢٣٣) [3] قد قبض على بعض العمال والكتاب، وسجنهم وصادر أموالهم، وكان الواثق مريضاً [4]، مما يعني صعوبة إنقاذهم من السجن. لكن قاضي القضاة ابن أبي دؤاد دخل على الواثق رغم شدة مرضه، وبفصاحته أخبره أن وزيره ابن الزيات ملأ السجون بالعمال والكتاب وإذا أمر باطلاقهم فإن «وراءهم ألف يد ترفع إلى الله تعالى بالدعاء له، فلعل الله يهب له العافية» [5]، وهكذا وقَّع الواثق بخط مضطرب إلى وزيره بإطلاقهم وإطلاق كل من في السجون [6]، ثم أعيدت إليهم ما صودر منهم من أموال وضياع، ومات الواثق بعد ثلاثة أيام [7]، مما يدل على وجود تنافر بين الوزير ابن الزيات وابن أبي دؤاد في كثير من

---

(١) التنوخي : المستجاد ص ٢٠٢ .

(٢) التنوخي : الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ٣٩٣ .

(٣) أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن أبان بن حمزة المعروف بابن الزيات (ت ٨٤٧/٢٣٣) : وزير المعتصم والواثق. كان المتوكل يحقد عليه أموراً فلما ولي الخلافة قبض عليه وعذبه بأن حبسه في تنور في باطنه مسامير من الحديد أطرافها إلى داخل التنور، وكان التنور ضيقاً بحيث أن الانسان كان يمد يديه إلى فوق رأسه ليتمكن من دخوله، ولا يقدر من يكون فيه أن يجلس. ولد سنة ١٧٣ هـ.
الزركلي : الأعلام جـ ٧ ص ١٢٦، وأخباره كثيرة في مؤلفات التنوخي :
نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٧، جـ ٧ ص ٢١٢ و٢١٥، وجـ ٨ ص ١٧ ـ ١٩ .
الفرج بعد الشدة جـ ١ ص ١٨٦ ـ ١٨٨ و٢١٢، جـ ٢ ص ٦٣ ـ ٦٦ و٩٢ ـ ١٠٠ و٢٥٩ ـ ٢٦١، جـ ٣ ص ٢٢٠ وجـ ٤ ص ١٨ . المستجاد ص ١٤١ ـ ١٤٤ .

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٣ والفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٣ والمستجاد ص ١٤١ .

(٥) التنوخي : الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٣ والمستجاد ص ١٤١ .

(٦) التنوخي . الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٤ والمستجاد ص ١٤٢ .

(٧) التنوخي : الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ٦٦ والمستجاد ص ١٤٤ .

المواقف[1].

ولما مات الواثق وضعت جثته في مجلس في بستان[2]، وطلب ابن أبي دؤاد من أحمد بن محمد الواثقي[3] أن يحرس الجثة إلى أن تدفن، لأنه كان مشغولاً منذ وفاة الواثق بعقد البيعة[4] للمتوكل، وقد أصر ابن أبي دؤاد على مبايعة المتوكل وألبسه الطويلة وعممه بيده[5]، وبعد إنتهاء المبايعة عاد ابن أبي دؤاد واهتم بغسل الواثق ودفنه[6].

ورغم أن ابن أبي دؤاد لعب دوراً رئيسياً في مبايعة المتوكل، فإن الخلاف بدأ بينهما خاصة وأن ابن أبي دؤاد كان من زعماء المعتزلة، والمتوكل أخذ يبتعد عن المعتزلة منذ توليه الخلافة وتقرب من أهل السُّنَّة[7]، مما أدى إلى التباعد بينه وبين قاضي القضاة ابن أبي دؤاد بسبب مسألة خلق القرآن.

٤ ـ محنة خلق القرآن الكريم (٢١٨ ـ ٢٣٤/٨٣٣ ـ ٨٤٨):

تعتبر مسألة خلق القرآن[8] التي طرحتها المعتزلة من أكثر الموضوعات التي أثارت اختلافاً عنيفاً بين المعتزلة من جهة وبين أهل السنة من جهة أخرى، وهي أساس محنة خلق القرآن التي بدأها المأمون سنة ٢١٨/٨٣٣.

وأساس فكرة خلق القرآن تعود إلى أحد اليهود وهو إما لبيد بن الأعصم أو المغيرة بن سعيد العجلي، وقد قامت قياساً على خلق التوراة. وعند المسلمين كان الجعد بن درهم، أستاذ مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، أول من أظهر القول

---

(١) ابن عبد ربه العقد الفريد جـ ٣ ص ١٢٨ وجـ ٤ ص ١١٨

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٣.

(٣) أحمد بن محمد بن يحيى الواثقي: ولي البصرة سنة ٢٨٥ هـ، ثم ولي شرطة بغداد أيام المكتفي. وكان خبيراً في الكشف عن اللصوص وكان من خاصة الواثق حتى لقبه بالواثقي باسمه، وعند وفاته حزن عليه.

المصدر نفسه جـ ٢ ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٤.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل جـ ٩ ص ١٥٧.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٧٤.

(٧) E I^2: TI P 279.

(٨) الشهرستاني: الملل والنحل ص ٥٣ ـ ١٠٨، أحمد أمين: ضحى الإسلام جـ ٣ ص ١٦١ ـ ١٨٦، محمود كامل أحمد مفهوم العدل ص ٢٤٨ ـ ٢٨٩

بخلق القرآن، ثم أخذ عنه الجهم بن صفوان الترمذي. وورث المعتزلة القول عن الجعد والجهم وأدلتهم في ذلك أن القرآن معجزة النبي، وهو عبارة عن سور وآيات وحروف منتظمة تقرأ باللسان وتحس باليد وتبصر بالعين وتسمع بالأذن، وهو قرآن ومنزل وعربي وبشير ونذير، ومحال أن يكون هذا كله وصفاً لصفة الله، والكلام الأزلي الذي هو صفة الله لا يوصف بمثل هذه الأوصاف، ودعموا آراءهم هذه بالآيات:

ــ القرآن خلقه الله ثم أنزله: يريدون أن الله كتب القرآن في لوح محفوظ «بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ». ثم أنزله إلى الرسول «إنا أنزلناه» «نزل عليك الكتاب بالحق» «كتاب أنزلناه إليك» «تنزيل من الرحمن الرحيم» «تنزيل الكتاب من الله» «تنزيل من رب العالمين» «إنا أنزلناه في ليلة القدر» «إنا أنزلناه في ليلة مباركة» «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن» وبذلك يكون الله قد خلق القرآن ثم أنزله.

ـ القرآن سور وآيات وحروف محكمة ومفصلة وبتلك يكون مركب من أجزاء متعاقبة أي خلقه الله: «آلر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن خبير حكيم» «كتاب فصلت آياته» «يفصل الآيات لقوم يعلمون» «ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون».

ــ القرآن عربي: «قرآناً عربياً» «إنا أنزلناه قرآناً عربياً» «إنا جعلناه قرآناً عربياً».

ــ القرآن مسموع: «وان أحد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله» «وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه» والمسموع حادث لأنه لا يكون إلا حرفاً وصوتاً.

ــ القرآن بشير ونذير: «حمَ تنزيل من الرحمن الرحيم. كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون. بشيراً ونذيراً فاعرض أكثرهم فهم لا يسمعون».

ــ القرآن نوع من الكلام يخلقه الله في غيره فتصل إلى النبي عن طريق الوحي أو غيره وإنما سمي كلام الله لأنه خلق الله مباشرة «وما كان لبشر أن يكلمه الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي باذنه ما يشاء» و «كلم الله موسى تكليماً».

ــ القرآن يذكر بعض الأسماء والوقائع المعاصرة للنزول «تبت يدا ابي لهب وتب ما أغنى عنه ماله وما كسب» مما يدل على أنه محدث وليس قديم.

ــ وقوع النسخ والتبديل في آيات القرآن يدل على خلق القرآن لأن كلام الله الأزلي لا

ينسخ ولا يبدل. «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير» «وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم مما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون».

- القرآن معجزة النبي : الجميع متفقون على اعجاز القرآن فصاحة ونظماً والمعتزلة ترى أن المعجزة لا تكون قديمة بل محدثة والا لكانت معجزة سابقة على الدعوى فالقرآن معجز والمعجز محدث فالقرآن محدث.

وقد وصلت محنة خلق القرآن الكريم، إلى حد إراقة الدماء. وكان قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد يقف وراء ذلك مع جماعته المعتزلة، حيث التمسوا سطوة الدولة في سبيل فرض الاعتقاد بخلق القرآن عقيدة رسمية وحتى عن طريق القوة، فسجنوا وعذبوا كل من عارض موقفهم من أن القرآن مخلوق. وقد تصدى الحنابلة وغيرهم من أهل السنة للمعتزلة، وتبنوا الرأي أن القرآن كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، وهذا يعني معارضتهم حق الدولة في فرض مذهب عقائدي على الناس.

وهنا أخطأ ابن أبي دؤاد والمعتزلة في إشراك العامة في مسألة خلق القرآن وهم أبعد الناس عن فهم علم الكلام، كما أخطأوا في حمل الحكومة على التدخل بسلطانها وسيوفها وجنودها وولاتها في هذه المسألة، ونسوا أن الإسلام لم ينتشر بالتعذيب بل بالإقناع والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. والإسلام عماده «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، ومن قالها عصم دمه وحسابه على الله. لذلك فإن قسوة المعتزلة كرست الإمام أحمد بن حنبل زعيماً للناس، بعد أن سجن وضرب زمن المعتصم بالسياط حتى سال منه الدم[1]. سنة ٢٢٠/٨٣٥، لأنه أصر على رأيه بأن القرآن كلام الله وكلام الله غير مخلوق[2].. وحرض قاضي القضاة ابن أبي دؤاد على قتله، لكن المعتصم أطلق سراحه خشية وقوع الفتنة، وبعد أن أعجب بشجاعته وثباته على ما يعتقد أنه الحق[3].

---

(١) التميمي : المحن ص ٤٤٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٣٩.

(٣) ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٠ ص ص ٣٢٥ - ٣٤٢.
التميمي : المحن ص ٤٣٨ - ٤٤٤.

٥ ـ محاكمة أحمد بن نصر سنة ٢٣١/٨٤٥ :

كان أحمد بن نصر الخزاعي[١] ، من أئمة السنة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وكان ممن يدعو إلى القول بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق. وكان الواثق من أشد الناس في القول بخلق القرآن[٢]، فالتف الألوف من أهل بغداد حول أحمد بن نصر للخروج على الخليفة. لكن نائب السلطنة محمد بن ابراهيم بن مصعب قبض عليه وجماعة من رؤوس أصحابه، وأرسل بهم إلى الخليفة في سامراء أواخر شعبان سنة ٢٣١/٨٤٥[٣]، فأحضر له جماعة من الأعيان وقاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي، وقال الواثق مخاطباً أحمد بن نصر: ما تقول في القرآن؟ فقال؛ هو كلام الله. قال؛ أمخلوق هو؟ فقال :هو كلام الله. فقال له: فما تقول في ربك، أتراه يوم القيامة؟ فقال: يا أمير المؤمنين قد جاء القرآن والأخبار بذلك، قال الله تعالى :﴿وجوه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ وقال رسول الله ﷺ :«إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته». فنحن على الخبر. فقال الواثق: ويحك! أيرى كما يرى المحدود المتجسم؟ ويحويه مكان ويحصره الناظر؟ أنا أكفر برب هذه صفته. ثم قال الواثق لمن حوله: ما تقولون في هذا الرجل؟ فقال عبدالرحمن بن إسحق وكان قاضياً على الجانب الغربي فعزل: يا أمير المؤمنين هو حلال الدم. وقال أبو عبدالله الأرمني صاحب أحمد بن أبي دؤاد : إسقني دمه يا أمير المؤمنين[٤]. فقال الواثق: لا بد أن يأتي ما تريد. وقال أحمد بن أبي دؤاد: هو كافر يستتاب لعل به عاهة أو نقص عقل. ثم نهض الواثق بالسيف فضربه على

---

(١) أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي (ت ٢٣١/٨٤٥) : كان جده مالك من أكبر الدعاة لدولة بني العباس. وكان أحمد من أهل العلم والديانة والعمل الصالح والاجتهاد في الخير. جمع الحديث من حماد بن زيد وسفيان بن عيينة، وهاشم بن بشير، وسمع من الإمام مالك بن أنس الحديث الجيد، وحدث عنه أحمد بن إبراهيم الدورقي وأخوه يعقوب ويحيى بن معين. وكان يناهض المعتزلة ويقول بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق مما أدى إلى محاكمته زين الواثق وضرب عنقه سنة ٢٣١/٨٤٥، فحمل رأسه إلى بغداد. ثم جمع بين رأسه وجثته ودفن بالجانب الشرقي من بغداد بالمقبرة المعروفة بالمالكية وذلك بأمر المتوكل. ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣٠٣ ـ ٣٠٦.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣٠٣.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣٠٤.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣٠٥.

عاتقه وهو مربوط بحبل، ثم ضربه على رأسه ثم طعنه في بطنه فسقط صريعاً. ثم انتضى سيما الدمشقي سيفه فضرب عنقه وحزَّ رأسه. وحمل رأسه إلى بغداد. ثم أمر الواثق بتتبع رؤوس أصحابه فأخذ منهم نحواً من تسع وعشرين رجلاً، فأودعوا في السجون، وقيدوا في الحديد، ومنعوا أن يزورهم أحد[1]. وهكذا استولى أحمد بن أبي دؤاد على الواثق وحمله على التشديد في المحنة ودعا الناس إلى القول بخلق القرآن[2].

وقد استمرت محنة خلق القرآن الكريم حتى سنة ٢٣٤/٨٤٨، وشملت العراق ومصر والشام وفارس. ومن أشهر من تعرض لبطش المعتزلة اضافة للامام أحمد بن حنبل، وأحمد بن نصر ثلاثة هم: محمد بن نوح بن ميمون الجنديسابوري الذي مات في الطريق، ونعيم بن حماد الخزاعي، وقد مات في السجن، وأبو يعقوب البويطي وقد مات في سجن الواثق[3].

٦ ـ نكبة المعتزلة وأحمد بن أبي دؤاد (٢٣٤ ـ ٢٤٠/٨٤٨ ـ ٨٥٤):

عندما تولى المتوكل الخلافة، ابتعد عن المعتزلة وحرم القول بخلق القرآن الكريم، وتقرب من أهل السنة. وهكذا بدأت النكبة التي حلت بالمعتزلة وبقاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد خاصة وأن الحكام المتسلطين يدعون أنهم جاؤوا إلى الحكم بتقدير من الله وليس لأحد أن يعترض سلطتهم لأنه بذلك يعارض رب العالمين، فلما ظهر المعتزلة وكان ابن أبي دؤاد منهم، خشي الحكام مغبة ذلك فحاولوا استئصالهم واتهموا بالزندقة[4]، وهي تهمة عامة اتهم بها كل من عارض سلطة الحكام.

ومما يذكره ابن كثير أن المتوكل أحسن الصنيع لأهل السنة، بخلاف أخيه الواثق وأبيه المعتصم وعمه المأمون، فإنهم أساؤوا إلى أهل السنة وقربوا أهل البدع والضلال من المعتزلة. وكان المتوكل قد ساءه ما فعل الواثق، فعندما دخل عليه الوزير محمد بن عبدالملك بن الزيات سأله عن صحة قتل أحمد بن نصر فقال:

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣٠٥

(٢) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣٠٩

(٣) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣٣٥.

(٤) التميمي: المحن ص ٤٣٩.

يا أمير المؤمنين أحرقني الله بالنار إن قتله أمير المؤمنين الواثق إلا كافراً. ودخل عليه هرثمة فسأله أيضاً فقال: قطعني الله إرباً إرباً إن قتله إلا كافراً. ودخل عليه قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد فقال له مثل ذلك، فقال: ضربني الله بالفالج إن قتله الواثق إلا كافراً. لكن المعتصم كان في أشد المعارضين للمعتزلة، فلم يقتنع بصحة قتل أحمد بن نصر، كما كان يكرم الإمام أحمد بن حنبل إكراماً زائداً[1]. وفي سنة ٢٣٣/٨٤٧، أمر المتوكل بالقبض على الوزير ابن الزيات ثم قتله وأحرقه بالنار ودفعت جثته إلى أولاده فدفنوه، فنبشت عليه الكلاب فأكلت ما بقي من لحمه وجلده[2]. أما هرثمة فقد هرب واجتاز بقبيلة خزاعة فعرفه رجل من الحي فقال: يا معشر خزاعة هذا الرجل قتل ابن عمكم أحمد بن نصر فقطعوه إرباً إرباً[3].

وأما قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد فقد أصيب بالفالج في جمادي الأولى سنة ٢٣٣/٨٤٧[4]. وهذا يعني أن كلاً منهم أصيب كما دعا على نفسه حين سألهم المتوكل عن قتل أحمد بن نصر.

وعلى هذا الأساس أخذ ابن أبي دؤاد وأصحابه من المعتزلة يتعرضون لبطش المتوكل الذي عزل عبيدالله بن أحمد بن غالب[5] عن القضاء سنة ٢٣٤/٨٤٨، وكذلك عزل عبدالله بن محمد بن أبي يزيد الخلنجي[6]. عن القضاء سنة

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣٠٦.

(٢) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣١١.

(٣) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣٠٦.

(٤) المصدر نفسه جـ ١٠ ص ٣١١.

(٥) عبيد الله بن أحمد بن غالب: كان فقيهاً عالماً على مذهب أهل العراق، وكان من أصحاب قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد. ولد سنة ١٨٠ هـ وتقلد قضاء الشرقية، ٢٢٨ هـ، ثم عزله المتوكل سنة ٢٣٤ هـ.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٦ ص١٤٦ و١٦٩. الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد جـ١٠ ص١١٩ وجـ١١ ص٥٢.

(٦) عبد الله بن محمد بن أبي يزيد الخلنجي: أحد أصحاب الرأي، وكان حاذقاً بالفقه على مذهب أبي حنيفة، واسع العلم وقد ساعده قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد بتقلد القضاء زمن المعتصم، فولاه قضاء همذان لمدة عشرين سنة، ثم ولاه الواثق قضاء الشرقية ببغداد، وفي سنة ٢٣٧ هـ عزله المتوكل وأمر أن يكشف ليفضحه بسبب ما امتحن الناس في خلق القرآن، فقد كان متجرداً للقول بخلق القرآن.

التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٦ ص١٣١ ـ ١٣٢. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ١٠ ص٧٣.

٨٥١/٢٣٧، وهما من أصحاب ابن أبي دؤاد وذلك بعد أن ضجر أهل بغداد منهم بسبب تجردهم للقول بخلق القرآن الكريم[١] :

كما ان أبا الحجاج الاعرابي هجا ابن أبي دؤاد بسبب ارتباطه بالمعتزلة، وقال فيه قصيدة[٢] :

نكست الدين يا ابن أبي داؤد ... فأصبح من أطاعك في ارتداد
زعمت كلام ربك كان خلقاً ... أما لك عند ربك من معاد
كلام الله أنزله بعلم ... وأنزله على خير العباد
ومن أمسى ببابك مستضيفاً ... كمن حلّ الغلاة بغير زاد
لقد أطرفت يا ابن أبي دؤاد ... بقولك إنّني رجل أيادي

وهذا يدل على مدى انقسام الناس بين مؤيد للمعتزلة ومعارض لها.

لم يكتف المتوكل بعزل أصحاب ابن أبي دؤاد من القضاء بل انتهى الأمر إلى عزل قاضي القضاة ابن أبي دؤاد نفسه في صفر سنة ٨٥١/٢٣٧[٣]، وولى المتوكل مكانه يحيى بن أكثم. ولم يكتف بذلك بل صادر ضياعه وضياع أولاده، وأجبرهم على الإقرار والإشهاد ببيعها، وسجن أولاد ابن أبي دؤاد ومنهم ابنه أبو الوليد محمد الذي كان يلي قضاء المظالم للمتوكل، وأمر بمصادرته فحمل مائة وعشرين ألف دينار، ومن الجواهر النفيسة ما قيمته عشرين ألف دينار، ثم صولح على ستة عشر ألف ألف درهم. وقد نفي أهل ابن أبي دؤاد من سامراء إلى بغداد مهانين فأنشد أبو العتاهية[٤] :

لو كنت في الرأي منسوباً إلى رشدٍ ... وكان عزمكَ عزماً فيه توفيقُ
لكان في الفقهِ شغلٌ لو قنعت بهِ ... عن أن تقول كتابُ الله مخلوقُ
ماذا عليكَ وأصلُ الدينِ يجمعهمْ ... ما كان في الفرع لولا الجهلُ والموقُ

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٦٩.
(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٢٠.،
الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٤ ص ١٥٣.
(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ١٠١.
(٤) ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣١٦.

وفي عيد الفطر سنة ٨٥٢/٢٣٧، أمر المتوكل بانزال جثة أحمد بن نصر الخزاعي والجمع بين رأسه وجسده، بعد أن ظل رأسه منصوباً من يوم الخميس ٢٨ شعبان سنة ٨٤٥/٢٣١، واجتمع في جنازته خلق كثير[١] ثم أظهر المتوكل إكرام الامام أحمد بن حنبل واستدعاه من بغداد إليه.

أما ابن أبي دؤاد فلم يسجنه المتوكل لأنه كان مشلولاً طريح الفراش فتوفي ابنه ابو الوليد محمد سنة ٨٥٣/٢٣٩، ثم توفي قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد بعد وفاة ابنه بثلاثة أسابيع في شهر محرم سنة ٨٥٤/٢٤٠[٢]. وقال بعضهم: رأيت في المنام قائلاً يقول: هلك الليلة أحمد بن أبي دؤاد فسئل عن السبب، فقال: إنه أغضب الله عليه فغضب عليه من فوق سبع سموات. وقال غيره: رأيت ليلة مات ابن أبي دؤاد كان النار زفرت زفرة عظيمة فخرج منها لهب، فقلت؛ ما هذا؟ فقيل هذا أنجزت لابن أبي دؤاد[٣].

وهكذا انتهى الأمر إلى عزل ابن أبي دؤاد عن القضاء وسجن أفراد عائلته ونفيهم ومصادرة أملاكهم، ثم موت ابنه وموته دون أن يجد من يقف إلى جانبه لينقذه من هذه النهاية المأساوية.

على أن التدابير التي اتخذها المتوكل لم تزل المعتزلة من الوجود، بل ظلت مذهباً قائماً، إلا أنهم انقسموا إلى فرق مختلفة، وضعف نفوذهم بعد أن كان الاعتزال المذهب الرسمي للدولة العباسية في خلافة المأمون. وقد ضعف المعتزلة بسبب حرب المتوكل عليهم، بالإضافة إلى الحرب التي شنها علماء السنة أنفسهم مستخدمين أدلة المعتزلة للدفاع عن عقائد السنة، وهؤلاء هم علماء الكلام. وهكذا تسربت العقائد الفلسفية إلى السنّة الإسلامية وبرز مذهب التصوف الذي أصبح له فلسفته الخاصة.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٠ ص٣٠٦ و٣١٦.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ١ ص ٦٣.

ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣١٧ و ٣٢٢.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٣٢٢.

الفصل الثاني

أبو جعفر[1]
في ظل الصراع بين الوزراء حول السلطة
(٢٣١ - ٨٤٥/٣١٨ - ٩٣٠)

كانت لقاضي القضاة أبو جعفر، مواقف رجولة سواء أثناء اشتراكه في محاكمة الوزير ابن الفرات أو في محاكمة الوزير علي بن عيسى، وهو يدرك حرج الموقف في ظل الصراع بين الوزراء حول السلطة. والذي قد يؤدي إلى فقدانه المنصب، فلم يخش في الحق لومة لائم وتصدى حتى للسيدة شغب أم الخليفة المقتدر.

١ - نشأته وتقلده منصب قاضي القضاة سنة ٢٩٦/٩٠٨:

أبو جعفر أحمد بن إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان، ينتمي إلى القبيلة العربية تنوخ وأصلها من قوم قضاعة وهو لقب والإسم عمرو بن مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن عابر، ويقال أنه النبي هود عليه السلام[2].

---

(١) له ترجمة في:
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ١ ص٨٢؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ٦ ص٣٩٢؛
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ١ ص ٢٧٨، ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٦٥؛
الزركلي: الأعلام جـ ١ ص ٩١؛ عصام شبارو: القضاء والقضاة ص ٢٥٣ - ٢٦٦.
وأخباره منثورة في:
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٤٧ و١٦٢ - ١٦٤ و٢٤٢ - ٢٤٤ و ٢٥٥ - ٢٦١، وجـ ٢ ص ٥٨ و ٩٥ - ٩٦ و ١٦٧ - ١٦٨، جـ ٣ ص ١٣٦ - ١٣٨ و ٢٢٢، جـ ٤ ص ١٥ - ٣٤ و ٢٣٢، جـ ٥ ص ٢١٢ - ٢١٦. الفرج بعد الشدة جـ٥ ص٥٩.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٦ ص٤٥. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ٧ ص١٠٩.
المسعودي: مروج الذهب جـ ٢ ص ٥٥٨.

ولـد أبو جعفـر في الأنبار[1] في شهـر محرم سنـة ٢٣١/٨٤٥[2]، وكان لأبيـه اسحاق مسند كبير حسن، وكان ثقة[3] استدعاه الخليفة المتوكل إلى بلاطه، وسمـع منه الحديث في سامراء حيث نصب له منبراً يحدث عليه في المسجد الجامع[4] فيها وفي رحبة زيرك[5]، وأقطعه إقطاعاً في كل سنة إثنا عشر ألفاً، ورسم له صلة خمسة آلاف درهم في السنة، فكان يأخذها. وكان يحدث في بغداد من حفظه بخمسين ألف حديث[6] لم يخطىء في شيء منها. ولم يكن اسحاق المحدث الوحيد في عائلتـه، فقد كان والده البهلول بن حسان محدثاً[7] قبله، كما أصبح ولداه البهلول بن اسحاق (ت ٢٩٨/٩١٠)[8] وأبو جعفر أحمد بن إسحاق محدثين[9]، وكذلك حفيده داود بن

(١) الأنبار: مدينة على الفرات غربي بغداد بناها سابور ذو الأكتاف، وجددها أبو العباس السفاح وأقام فيها حتى مات. وسميت الأنبار لأنها موضع أنابير الحنطة والشعير والتبن. فتحها خالد بن الوليد سنة ١٢ هـ.
ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ١ ص ٣٦٧. حلت محل الأنبار الآن البلدة المسماة الفلُّوجة.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٤ وجـ ٦ ص ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢١٢.

(٤) لم يبق من جامع سامراء الآن إلا سوره، ومنارته المسماة الملوية وتقع خارج سور الجامع قريباً من بـابه، ولولا عناية مديرية الآثار القديمة تداركته لزال هذا الباقي.
المصدر نفسه جـ ٦ ص ٣٤.

(٥) رحبة زيرك، هي ساحة واسعة قرب باب المراغنة في سامراء (والفراغنة جماعة من الترك ينسبون إلى فرغانة وهي ولاية وراء الشاش من بلاد المشرق وراء نهر جيحون وسيحـون)، ورحبة جـامع القصـر تقع خـارج الجامع الذي كان الخلفاء العباسيون يقيمون فيه ببغداد صلاة الجمعة، يفدون إليه من قصر الخلافـة عبر ممرات تحت الأرض، وما تزال إلى الآن رحبة جامع القصر، وهي رحبة يحتلها القصابـون الذين يبيعـون لحم البقر.
المصدر نفسه جـ ٦ ص ٣٥.

(٦) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٣٥، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٦٨.

(٧) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٣٣، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٦٧.

(٨) البهلول بن اسحاق (ت ٢٩٨/٩١٠): ولد في الأنبار سنة ٢٠٤ هـ، وتقلد القضاء والخطبة على المنابر مدة طويلة، وكان حسن البلاغة كثير الحديث، ثقة فيه ضابطاً لما يرويه، وحدث بالأنبار.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٤٦، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٧ ص ١١٠.

(٩) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٢ ـ ٢١٣، جـ ٦ ص ٤٦.
الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٣١، جـ ٧ ص ١١٠.

الهيثم (ت ٩٢٨/٣١٦)[1]، وهـذا ما قـرب أبا جعفـر من الخلفاء، فـدعاه الخليفـة الموفق (ت ٨٩١/٢٧٨) ليشارك في إعادة تنظيم قانون القبائل[2]. وبعد أن استقرت له أحوال البلاد بقضائه على فتنة صاحب الزنـج[3]. سنة ٨٨٣/٢٧٠، أخـذ الخليفة الموفق ينطر في كيفيـة تنظيم أحـوال البلدان التي يحكمها، فـأمر بتقليـد القضاة في البلدان التي ينتمون إليها[4]. وعندما وصل الأمر إلى قضاء الأنبار سمي له أبو جعفـر أحمد بن إسحاق، فأمر بإحضاره وتقليده القضاء فيها[5]. ولم يكن أبو جعفر يريد أن يصبح قاضياً، فقد كان يسكن بغداد ويعيش في بحبوحة مادية وأحـواله طيبـة، و «لا حاجة بي إلى تقلد القضـاء»[6] كما يقـول. لكن أحد أصـدقائـه نصحه بعـدم رفض منصب قضاء الأنبار حتى لا يقال «طلب للقضاء فلما شوهد وجد لا يصلح فـردّ»[7]. وهكذا أخذه القاضي اسماعيل بن إسحاق (ت ٨٩٥/٢٨٢)، إلى الوزر اسماعيل بن بلبـل[8]، الذي كتب لـه عهداً[9] عن الخليفـة الموفق على قضـاء الأنبار وهيت[10]،

(١) أبو سعد داود بن الهيثم بن اسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان التنوخي (ت ٩٢٨/٣١٦). كان فصيحاً نحوياً لغوياً، حسن العلم بـالعروض صنف كتبـاً في اللغة والنحـو، وله كتـاب في خلق الانسان (أسمـاء الأعضاء). وكان كثير الحديث كثير الحفظ للأخبار والآداب. ولد بالأنبار سنة ٢٢٩ هـ ومات بها.
التنوخي: نشوار المحاضر جـ ٦ ص ١٠٤ ـ ١٠٥، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٨ ص ٣٧٩.

(٢) MASSIGNON : LA Passion T1 P 485

(٣) صاحب الزنج، علي بن محمد الورزنيني العلوي.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٥.

(٥) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٥٥ وجـ ٤ ص ٢٣.

(٦) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٥٦.

(٧) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٥٦.

(٨) إسماعيل بن بلبل: استوزره الموفق طلحة لأخيه المعتمد، وبلغ من الوزارة مبلغاً عظيماً، وجمع له السيف والقلم، ومـدحه الشعـراء كالبحتـري وابن الرومي وهجـوه، فلما ولي المعتضـد الخـلافـة حبسـه ثم قتله واستصفى أمواله.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٥١.
ابن الطقطقي: الفخري ص ٢٥٢، المسعودي: مروج الذهب جـ ٢ ص ٤٩٣.

(٩) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٧.

(١٠) هيت: مدينة على الفرات فوق الأنبار وقرب عانة مجاورة للبرية، ذات نخل كثير وخيرات واسعة.
ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ٤ ص ٩٩٧.

والرحبة[1]، وقرقيسيا[2]، وأعمال ذلك، سنة ٨٨٩/٢٧٦[3]. واستمر في القضاء أربعين سنة (٢٧٦ - ٨٨٩/٣١٦ - ٩٢٨)، فقد تقلد القضاء زمن المعتضد (ت ٩٠٢/٢٨٩)، كما تقلد سنة ٩٠٤/٢٩٢، قضاء بعض كور الجبل، وذلك زمن المكتفي (ت ٩٠٧/٢٩٥)[4]. ثم قضاء طسوجي فطربل[5] ومسكن[6] والأنبار، وهيت، وطريق الفرات. ثم أضاف له بعد ذلك بسنين القضاء بكور الأهواز[7] عندما مات قاضيها إذ ذاك وكيع (ت ٩١٨/٣٠٦) [8]، وأصبح قاضياً للأهواز[9].

• لم يكن أبو جعفر الوحيد الذي تولى القضاء في عائلته، فقد كان أخوه الأكبر بهلول بن إسحاق التنوخي قاضياً على الأنبار[10] قبله، ثم أصبح ابنه أبو طالب محمد

---

(١) الرحبة : قرية بحذاء القادسية على مرحلة من الكوفة، وقد خربت بكثرة حروب العرب لأنها في ضفة البرية ليس بعدها عمارة.
ياقوت الحموي : معجم البلدان جـ٢ ص٧٦٢.

(٢) قرقيسيا : بلد على الخابور قرب رحبة مالك بن طوق وعندها مصب الخابور في الفرات.
المصدر نفسه جـ ٤ ص ٦٥.

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٤) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢١٥.

(٥) قطربل : قرية بين بغداد وعكبرا، وهي متنزه البطالين وحانة الخمارين
ياقوت الحموي : معجم البلدان جـ ٤ ص ١٣٣.

(٦) مسكن : موضع قريب من أوانا على نهر دجيل عند دير الجاثليق، به كانت الوقعة بين عبد الملك بن مروان ومصعب بن الزبير سنة ٧٢ هـ، وقتل مصعب وقبره هناك معروف.
المصدر نفسه جـ ٤ ص ٥٢٩.

(٧) كور الأهواز : كور بين البصرة وفارس لكل كورة اسم يجمعهن الأهواز، وهي سوق الأهواز، رامهرمز، إيذج، عسكر مكرم، تستر، جنديسابور، سوس، سرق، نهرتيري، مناذ.
المصدر نفسه جـ ١ ص ٤١١.

(٨) وكيع القاضي (ت ٩١٨/٣٠٦) : أبو بكر محمد بن خلف بن حيان الضبي : كان عالماً فاضلاً فقيهاً، قارئاً نحوياً، تقلد القضاء بالأهواز، وله مصنفات منها أخبار القضاة.
ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ١٥٢.

(٩) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٦.

(١٠) MASSIGNON :La Passion T1 P 485

(ت ٣٤٨/٩٥٩) [١]، قاضياً للأنبار والأهواز سنة ٣١٦/٩٢٨، كما أصبح حفيده علي بن محمد (ت ٣٥٤/٩٦٥) [٢] قاضياً للأنبار. وكان لأبي جعفر ابن أخ يدعى أبو بكر الأزرق (ت ٣٢٩/٩٤٠) [٣]، وهو الذي أوصى لعمه أبي جعفر عند الموفق سنة ٢٧٦/٨٨٩، حتى جعله قاضياً على الأنبار [٤].

وقد أناب عنه القاضي أبا القاسم علي بن محمد التنوخي [٥] في قضاء الأهواز

---

(١) أبو طالب محمد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول التنوخي · كان يخلف والده قاضي القضاة أبو جعفر أحمد بن اسحاق بن البهلول على القضاء بمدينة المنصور إذا اعتلّ، وكان جميل الأمر، حسن المذهب، شديد التصوف، توفي سنة ٣٤٨ هـ.

ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٩٢

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول التنوخي (ت ٣٥٤/٩٦٥) : ولد ببغداد في شوال سنة ٣٠١ هـ وتوفي بها. كان حافظاً للقرآن، وتفقه على مذهب أبي حنيفة، وحمل من النحو واللغة والأشعار عن جده القاضي أبي جعفر بن البهلول وغيره، وقال الشعر، وتقلد القضاء بالأنبار وهيت.

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ٧ ص٤٦ ـ ٤٧ . ابن الجوزي : المنتظم جـ٧ ص٣٠

الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ٨٢.

(٣) أبوبكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول التنوخي الأنباري (ت٣٢٩/٩٤٠)· ولد بالأنبار سنة ٢٣٨ هـ، فكتب كثيراً من النحو واللغة والأخبار، وكان أزرق العينين لذلك لقب بالأزرق، وكان متخشناً في دينه كثير الصدقة أماراً بالمعروف.

التنوخي نشوار المحاضرة جـ ٧ ص ١٤ ـ ١٥، ابن الجوزي . المنتظم جـ ٦ ص ٣٢٥.

الخطيب البغدادي · تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ٣٢١.

(٤) MASSIGNON · La Passion T1 P 485

(٥) أبو القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم التنوخي (٢٧٨ ـ ٣٤٢/٨٩١ ـ ٩٥٣) : ولد في أنطاكية ونشأ بها، ثم أتم دروسه في بغداد، وكان ذكياً قوي الذاكرة. تولى القضاء في الأهواز. وهو والد القاضي المحسن التنوخي صاحب نشوار المحاضرة، والفرج بعد الشدة والمستجاد في فعلات الأجواد.

أخباره في :

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ١ ص١٧ ـ ٢٠ و١٠٠ و٢١١ ـ ٢٢٠ و٢٨٢، جـ٢ ص١٤٠ ـ ١٤٢ و٢٠٣ و٢٢٤ و٢٤٨ ـ ٢٥١ و٢٧٠ ـ ٢٧١ و٣٢٩ ـ ٣٣٠ و٣٤٣ و٣٤٩، جـ٣ ص١٧ و١٣٦ ـ ١٣٨، جـ٤ ص١٣ و٦٤ و٧٥ ـ ٧٧ و١٠٢ ـ ١٠٤، جـ ٧ ص٢٠٣. الفرج بعد الشدة جـ١ ص٢٩ ـ ٣٣ و١٠٩، جـ٤ ص١٠٨ و٢٣٤ ـ ٢٣٧.

وله ترجمة في ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ٥ ص ٣٣٢، والثعالبي · يتيمة الدهر جـ ٢ ص ٣٣٦ والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ٧٧.

سنة ٩٢٣/٣١١، وكانت تجمعهما صلة النسب[١]، وبذلك قلده القضاء بعسكر مكرم، وتستر، وجنديسابور[٢]، والسوس[٣]، وكان في الثانية والثلاثين من عمره. وعندما سلمه أبو جعفر عهد القضاء «أوصاه بتقوى الله عز وجل وبأشياء من أمور العمل، وسياسته في الدنيا والدين، وبأمر جاريه (راتبه) يتنجزه (يحصل عليه) من العامل هناك»، كما نصحه بأن لا يبوح للناس عن حقيقة عمره، حتى يكون بمنأى عن شر الحساد الذين يستطيعون النيل منه، «بنسبته إلى الحداثة وقلة حنكتها»[٤]، أي أنه ما زال صغيراً على تولي القضاء وقليل الخبرة والتجربة. وفي طريقه إلى الأهواز لتسلم منصبه وجد شعرة بيضاء في لحيته، فلما دخل الأهواز عمل على إخراجها بالمشط ليبدو عليه الوقار والسن. وعندما وصل استقبله محمد بن جعفر بن معدان الشاهد، وكان يخلف قاضي القضاة أبا جعفر على الوقوف، فسأله عن حقيقة عمره، فأجاب كما أوصاه أبو جعفر[٥].

ثم أصبح أبو جعفر قاضي قضاة بغداد بسنة ٩٠٨/٢٩٦، واستمر في منصبه عشرين سنة[٦] حتى سنة ٩٢٨/٣١٦، وهي الفترة التي كان فيها المقتدر (ت ٩٣٢/٣٢٠) خليفة، مما يعني أن مكانة القاضي أبي جعفر قد ارتفعت كثيراً في دولة المقتدر، ففي جنازة واثق مولى المعتضد التي حضرها وجوه الدولة من القواد والكتاب والأشراف والقضاة وغيرهم، تقدم أبو جعفر جميع المصلين، ولما انقضت الصلاة غضب القاضي أبو عمر محمد بن يوسف الأزدي لتقديم أبي جعفر عليه، بينما فرح[٧] هذا الأخير لأن الأمر يدل على ارتفاع مكانته في الدولة. وهذا يدل على مدى

---

(١) التنوخي · نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٣

(٢) جنديسابور . مدينة بخوستان منسوبة إلى سابور بن أردشير
ياقوت الحموي . معجم البلدان جـ ٢ ص ١٣٠ .

(٣) السوس : بلدة بخوستان فيها قبر النبي دانيال.
المصدر نفسه جـ ٣ ص ١٨٨

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٣ ص ١٣٧ .

(٥) المصدر نفسه جـ ٣ ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٣٢ و جـ ٥ ص ٢١٣؛ ياقوت الحموي · معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٢؛ اس الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٩٢؛ الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٣١.

(٧) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

التنافس بين القضاة وخاصة فيما يتعلق بأعلى منصب وهو قاضي القضاة.

وفي ظل الصراع بين الوزراء على الحكم كان موقف القضاة حرجاً، فهم يخافون نقمة الوزراء عليهم إذا ما تسلموا الحكم ولم يكونوا راضين عنهم، ومع ذلك وقف أبو جعفر مواقف جريئة في الدفاع عن الوزير ابن الفرات عهد الوزير حامد بن العباس عندما اتهم بالسعي لتدبير مؤامرة ضد الدولة، ثم في عهد وزارة ابن الفرات الثالثة عندما وقف يدافع عن الوزير علي بن عيسى، الذي اتهم بمساعدة القرامطة، وقال الحق فيه كما قاله في ابن الفرات عندما كان متهماً.

٢ ـ محاكمة الوزير ابن الفرات سنة ٩١٨/٣٠٦[1]:

اعتقل الوزير ابن الفرات[2] سنة ٩١٨/٣٠٦، بتهمة تدبير مؤامرة ضد الخليفة المقتدر. وقد جرت محاكمته بحضور الخليفة وقاضي القضاة أبي جعفر والقاضي أبو

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٨ ـ ٣٤.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٧ ـ ٩١.

(٢) الوزير أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات (ت٣١٢ / ٩٢٤) تولى الوزارة ثلاث مرات للخليفة المقتدر، المرة الأولى سنة ٢٩٦ هـ والثانية سنة ٣٠٤ هـ، ووزر للمرة الثالثة سنة ٣١١ هـ، واستغل ولده المحسن سلطة أبيه فآذى وعذب الناس، فقبض المقتدر عليه وعلى ولده وقتلهما.
إبن الأثير: الكامل جـ٨ ص١٤٩؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ٦ ص١٩٢، إبن الطقطقي: الفخري ص٢٦٥.
وله أخبار كثيرة في:
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص ٢٢، ٣٠، ٣٣، ٤٢، ٤٣، ٤٩، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٦٥، ٦٦، ٩٣، ١١٧، ١٦٤، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٣. جـ ٢ ص ٢٩ ـ ٣٩، ٦٣، ١٠٥، ١٢٠، ١٥٢، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٨١، ٢٨٣. جـ ٣ ص ٤٠، ٤١، ١١٥، ١٧٨، ١٩٣، ٢٧٣. جـ ٤ ص ١٩ ـ ٣٣، ٤٢، ٥٤. جـ ٥ ص ٣٥ ـ ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٥٩ ـ ٨٠، ٢٠٩. جـ ٦ ص ٨٩، ٢٠٠ جـ ٧ ص ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٧٥. جـ ٨ ص ٩، ١٢، ٢٣ ـ ٢٩، ٣٨ ـ ٤٠، ٦٠، ٧٨، ٨٥، ٨٩ ـ ٩٣، ١٠٦ ـ ١١٥، ١٢١ ـ ١٢٤، ١٣٣، ١٤٧، ١٥٦، ١٨١، ١٨٢، ١٩١ ـ ١٩٣.
الفرج بعد الشدة: جـ١ ص١٨٦، ٢٠٧، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٨٤، ٣٢٢ ـ ٣٢٥. جـ٢ ص٤٣ ـ ٥١، ١٠٠، ١١٤، ١٣١، ١٣٦، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٢، ١٧٢، ١٧٤، ٢١٦، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣٦٤. جـ ٣ ص ٢٣، ١٩٤، ٣٦٥. جـ ٤ ص ١١٢، ٣٧٠. جـ ٥ ص ٥٨.

عمر والوزير علي بن عيسى . فضلاً عن الوزير حامد بن العباس[1] الذي وجه التهمة إلى ابن الفرات .

وقد ادعى الوزير حامد أن أحد الجنود العائدين من أردبيل[2]، إلى قزوين ثم إلى أصبهان، ثم إلى البصرة. اعترف له من دون إرهاب ولا تعذيب، أنه رسول ابن الفرات، إلى ابن أبي الساج (ت ٣١٥/٩٢٧)[3]، في عقد الإمامة لرجل من الطالبيين المقيمين بطبرستان، ليقوّيه ابن أبي الساج، ويسيّره إلى بغداد، ويعاونه ابن الفرات بها. وقد اعترف هذا الرجل بذلك أمام الخليفة، وذكر أيضاً أن موسى بن خلف، كان يتجسس لابن الفرات لأنه من الدعاة الذين يدعون إلى الطالبيين، وأنه كان يتردد إلى ابن أبي الساج، وبذلك اعتقل موسى بن خلف مع ابن الفرات، وسئل عن ودائع ابن الفرات، فأنكر معرفته بشيء منها، وادعى أنه كان يشرف على نفقات دار الوزير فقط، وشدد الوزير حامد بن العباس في المسألة، وضربه حتى مات تحت الضرب، وهو شيخ تجاوز التسعين[4] .

---

(١) أبو محمد حامد بن العباس، وزير المقتدر· كان يتولى أعمال السواد، وكان كريماً، سريع الطيش والحدة، وزر للمقتدر سنة ٣٠٦هـ، ولما بانت قلة خبرته ضم إليه علي بن عيسى ليديره، ثم عزله المقتدر، وأعاد الوزير ابن الفرات، وسلم اليه حامد فقتله سراً.

ابن الطقطقي : الفخري ص ٢٦٨ ؛ ابن الحوزي : المنتظم جـ ٦ ص ١٨٠ وله أخبار كثيرة في :

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٢ ـ ٢٤، ٤١، ٤٣، ١٢٢ ١٥٩، ١٦٢. جـ ٢ ص ٣٢ ـ ٣٥، ٨٩، ٢١٣. جـ ٣ ص ٤٣، ١٨٤ ـ ١٨٦، ١٩٣ جـ ٤ ص ٢٢، ٢٨ ـ ٣٤، ٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣. جـ ٥ ص ٤٥، ٥٠. حـ ٦ ص ٧٩ ـ ٩٠، ١٧٢، جـ ٧ ص ١٢٦، ١٢٧. جـ ٨ ص ١٧، ٤٨، ٦٣، ٧٤، ٨٥ـ ٨٨، ١٠١، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١٥٣، ١٥٥، ١٨١.

الفرج بعد الشدة· جـ١ ص١٧٦، ٢٠٧، ٣٢١. جـ٢ ص٤٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧. جـ٣ ص١٩٤.

(٢) أردبيل . من أشهر مدن أدربيجان، كبيرة المساحة، كثيرة المياه، بينها وبين بحر الخزر مسيرة يومين، وبينها وبين تبريز مسيرة سبعة أيام.

ياقوت الحموي : معجم البلدان جـ ١ ص ١٩٧.

(٣) الأمير يوسف بن أبي الساج (ت ٣١٥/٩٢٧) : من كبار رجال الدولة العباسية، قلده المقتدر سنة ٣١٤ هـ نواحي المشرق، وأمره بمحاربة أبي طاهر القرمطي، فقتله القرمطي. وكان ممدوح السيرة، مشهور بالدين والكرم.

ابن الأثير : الكامل جـ ٨ ص ٣٥٤ ـ ٣٨٥.

(٤) ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ١ ص ٦٥.

وعندما سمع الخليفة كلام الرجل الجندي، اغتاظ غيظاً شديداً، وسأل أبا عمر عن رأيـه، فقال: لئن كـان فعل ذلـك، لقد أتى أمـراً فظيعـاً، وأقدم على أمـر يضر بالمسلمين جميعاً، واستحق كذا. . .

ثم سأل الخليفة قاضي القضاة أبا جعفر عن رأيه، فقال: إن رأى أمير المؤمنين، أن يعفيني، لأن الجواب ربما أغضبت به من أنا محتاج إلى رضاه، أو خالف ما يوافقه من ذلك ويهواه، ويضر بي[1]. لكن الخليفة أصر على الجواب، فقـال أبو جعفـر: الجواب، ما قال الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تُصيبوا قوماً بجهالةٍ فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾**[2]، ومثل هذا يا أمير المؤمنين لا يقبل فيه خبر واحد، والتمييز يمنع من قبول مثل هذا على ابن الفرات، أتراه يظن بين أنه رضي أن يكون تابعاً لابن أبي الساج، ولعله ما كان يرضى، وهو وزيـر، أن يتخذ حـاجباً. ثم وجه أبو جعفر كلامه إلى الرجل الجندي وقال له: صف لي أردبيل، عليها سور أم لا؟ فإنك على ما تدعيه من دخولها، لا بد أن تكون عارفاً بها، واذكـر لنا صفـة باب دار الإمارة، هل هو حديد أم خشب؟ فاضطرب الرجل ولم يجب، فسأله أبو جعفر: كاتب ابن أبي الساج، ابن محمود، ما اسمه، وما كنيته؟. فلم يعرف ذلك ثم سأله أبو جعفر: فأين الكتب التي معك؟. فقال: لما أحسست بأني قد وقعت في أيديهم، رميت بها خوفاً من أن توجد معي فأعاقب. وعندها اتجه قاضي القضاة أبو جعفر نحو الخليفة، وقال: يا أمير المؤمنين، هذا جاهل، متكسِّب، مدسوس من قبل عدو. وتدخل علي بن عيسى مؤيداً كلام أبي جعفر قائلاً: قد قلت هذا للوزير، فلم يقبل قولي، وليس يهدِّد هذا، ففضلاً عن أن ينزل به مكروه، إلا أقرّ بالصورة[3]. وعندها طلب الخليفة المقتدر من نذير الحرمي[4] أن يضرب الرجل مائة مقرعة ـ وهي العصا أو الخشبة يضرب بها ـ

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٣١.

(٢) سورة الحجرات، آية ٤٩.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٣٢.

(٤) نذير الحرمي: يدل لقبه على أنه كان مختصاً بخدمة الحرم في قصر الخليفة، وتدل القصة أنه كـان يقوم بتنفيذ أوامر الخليفة في عقاب من يأمر معاقبته. وقـد قبض نذيـر الحرمي عـلى الوزيـر ابن الفرات في نهايـة وزارته الأولى سنة ٢٩٩ هـ.
الصابي: الوزراء ص ٢٩١. ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ٢٩٥.

حتى يعترف بالحقيقة. وضُرب الرجل بحضرة الخليفة، دون العشرة، فصرخ قائلاً: غُررت، وضمنت لي الضمانات، وكذبت، والله، ما دخلت أردبيل قط[1]. وبعد اعترافه، أمر الخليفة صاحب الشرطة نزار بن محمد الضبي[2]، بأن يضرب الرجل، مائة سوط، ويكبله بالحديد، ويسجنه في المطبق، أي السجن تحت الأرض. وهنا كاد الوزير حامد بن العباس أن يسقط، انخذالاً، وانكساراً، وصار من أعدى الناس لقاضي القضاة أبي جعفر، الذي كشف التهمة التي كاد أن يلبسها لابن الفرات. لكن أبا جعفر، تدخل لتخفيف العقوبة عن الرجل، خوفاً من أن يكون هو السبب في شدة العقوبة. وقد خففت العقوبة إلى خمسين مقرعة[3]، وأعفي من السياط[4].

ومع ذلك فقد قامت العداوة بين الوزير حامد بن العباس وقاضي القضاة أبي جعفر الذي تعرّض منه لكل بليّة، وكان خائفاً منه، وعندما تفرد علي بن عيسى بالأمور[5]! واشتغل حامد بن العباس بالضمان[6]، ارتاح أبو جعفر. وزاد ارتياحه عندما عزل المقتدر حامد بن العباس عن الوزارة وأعاد إليها ابن الفرات سنة ٩٢٣/٣١١.

٣ ـ محاكمة الوزير علي بن عيسى سنة ٩٢٣/٣١١[7]:

رغم أن الوزير علي بن عيسى (ت ٩٤٥/٣٣٤)[8]، وقف إلى جانب الوزير ابن

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٣٣.

(٢) أبو معد نزار بن محمد الضبيّ: من عمال الدولة العباسية. كان عاملاً على البصرة سنة ٢٩٢ هـ وعلى الكوفة سنة ٢٩٤ هـ. ثم ولي شرطة بغداد، وعزل عنها سنة ٣٠٦ هـ.
الطبري: تاريخ الرسل جـ ١ ص ٨٥ و١١٨ و١٣٥.
ابن الأثير: الكامل جـ ٧ ص ٥١٠، وجـ ٨ ص ١١٣.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٣٤.

(٤) السوط ما يضرب به من جلد مضفور أو نحوه، وسمي سوطاً لأنه يسوط اللحم بالدم أو يخلطهما

(٥) ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ٥٩.

(٦) المصدر نفسه جـ ١ ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٧) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٩ ـ ٢٢.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٥.

(٨) أبو الحسن علي بن عيسى الجراح (ت ٩٤٥/٣٣٤): وزير المقتدر، شيخ من شيوخ الكتاب، كان محمود السيرة، زاهداً، عفيفاً. توفي سنة ٣٣٤ هـ في أيام معز الدولة
ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ٥٩.

الفرات ومؤيداً قول قاضي القضاة أبا جعفر أثناء محاكمته على يد الوزير حامد بن العباس، فإن ابن الفرات أثناء وزارته الثالثة قد انقلب وحاكم علي بن عيسى بتهمة التعاون مع القرامطة[1]. وقد اجتمع في دار الخليفة المقتدر، يوم الخميس من أواخر شهر جمادي الثانية سنة ٩٢٣/٣١١، كل من الوزير ابن الفرات. وقاضي القضاة أبي جعفر والقاضي أبي عمر، واستحضر ابن قليجة، رسول علي بن عيسى إلى القرامطة في وزارته الأولى (٣٠٠ - ٩١٢/٣٠٤ - ٩١٦)، فواجه علي بن عيسى في المجلس، بأنه وجَّهه إلى القرامطة، فطلبوا منه بعض الحاجات، فأرسلها إليهم. ثم أحضر ابن الفرات رسالة كتبها ابن ثوابه، إلى القرامطة، جواباً على كتابهم، وقد أصلح علي بن عيسى فيها بخطِّه، ولم يقل إنكم خارجون عن ملَّة الإسلام بعصيانكم

= الزركلي . الأعلام جـ ٥ ص ١٣٣.
وله أخبار كثيرة في :

التنوخي : نشوار المحاضرة: جـ١ ص٢٢، ٢٥ ، ٤٢ - ٥٥، ٨٤، ٨٥، ١٠٠، ١١٧، ٢١٦، ٢٥٨، ٢٥٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ . جـ٢ ص٢٩ - ٣٥، ٥٨، ٨٩، ١٣٤، ١٤٨ - ١٥١، ٢٤٣ - ٢٤٥. حـ٣ ص٣٥، ٤٠ - ٤١، ٧٢، ٩٥، ٩٦، ١٧٨. جـ٤ ص١٩ - ٢٢، ٢٩ - ٣٤، ٤١، ٤٧، ٥٤، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٨٣، ١٠٧، ١٧٥، ١٧٩، ٢٢٢، ٢٢٣. جـ٥ ص٥٠، ٥٤، ٧٨ - ٨٤، ٢٠٩. جـ٦ ص٨٠، ٨١. جـ٧ ص٤٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٥. جـ٨ ص١٠، ٢٥، ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٤، ٦٠، ٨٥ - ٨٨، ٩٣، ٩٦، ١٠٣، ١١٠، ١١١، ١٢١ - ١٣٣، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٧، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ١٩٦.

الفرج بعد الشدة: جـ١ ص١٧٦، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٢، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥

جـ ٢ ص ٤٥، ٤٨، ٥١ - ٥٦، ٦٣، ٧٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٤١، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٢٤، ٣٥٤، ٣٧٨، ٣٧٩. جـ٣ ص١٨٩، ١٩١، ١٩٤، ١٩٧. جـ٤ ص٣٥٢، ٣٦٤، ٣٧٠

(١) القرامطة : اختلف المؤرخون في القرامطة، فقال قوم إنهم باطنية، وقال آخرون إنهم من أتباع الفاطميين، وقال غيرهم، غير ذلك، وقالوا هم عن أنفسهم : إنهم مسلمون، وإنما أخرجهم اعتداء العمال عليهم، وقد عاث القرامطة في جزيرة العرب والعراق والشام والحجاز عبثاً شديداً.

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ١ ص١٩٩ - ٢٠٠، جـ٤ ص١٦٦ - ١٧١. جـ٨ ص١٧٨ - ١٧٩.

الفرج بعد الشدة جـ٢ ص١٠٤ - ١٠٧.

ابن الأثير: الكامل جـ٧ ص٤٤٤ - ٥٥٣، جـ٨ ص٦٦٥ - ٦٨٨

أمير المؤمنين، ومخالفتكم إجماع المسلمين، وشقكم العصا، ولكنكم خارجون عن جملة أهل الرشاد والسداد، وداخلون في جملة أهل العناد والفساد[1].

وقد اتهم الوزير ابن الفرات؛ بهذا الكلام، علي بن عيسى قائلاً: ويحك، تقول القرامطة مسلمون، والإجماع قد وقع على أنهم أهل ردّة لا يصلّون، ولا يصومون، وتوجه إليهم الطلق[2]، وهو الذي إذا طلي به البدن أو غيره لم تعمل فيه النار.

فأجاب علي بن عيسى: أردت بهذا المصلحة، واستعادتهم إلى الطاعة بالرفق، وبغير حرب. فقال ابن ابن الفرات لأبي عمر القاضي: ما عندك في هذا يا أبا عمر؟ اكتب به. فاتجه أبو عمر نحو علي بن عيسى قائلاً: يا هذا لقد أقررت بما لو أقرّ به إمام لما وسع الناس طاعته. ثم قال أبو عمر لابن الفرات: قد غلط غلطاً، وما عندي غير ذلك فأخذ خطّه بالشهادة عليه، بأن هذا كتابه.

ثم سأل ابن الفرات قاضي القضاة أبا جعفر: ما عندك في هذا؟ فقال أبو جعفر: صحّ عندي عن هذا الرجل - وأومأ الى علي بن عيسى - أنه افتدى بكتابين كتبهما إلى القرامطة، في وزارته الأولى ابتداء، وجواباً، ثلاثة آلاف رجل من المسلمين، كانوا مستبعدين، وهم أهل نعم وأموال، فرجعوا إلى أوطانهم ونعمهم. فإذا فعل الإنسان مثل هذا الكتاب على جهة طلب الصلح، والمغالطة للعدو، لم يجب عليه بشيء. وسأله ابن الفرات: فماعندك فيما أقر به، إن القرامطة مسلمون؟. فقال أبو جعفر: إذا لم يصح عنده كفرهم، وكاتبوه بالتسمية بالله، ثم الصلاة على رسول الله محمد ﷺ، وانتسبوا إلى أنهم مسلمون، وإنما ينازعون في

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٠.
ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٥.

(٢) الطلق: حجر براق يتحلل إذا دق إلى طاقات صغار دقاق، ويعمل منه مضاويء للحمامات فيقوم مقام الزجاج.
ابن البيطار: مفردات الأدوية جـ ٣ ص ١٠٣.

الإمامة فقط، لم يطلق عليهم الكفر[1]. وهنا صاح ابن الفرات على أبي جعفر قائلا : فما عندك في الطلق، ينفذ إلى أعداء الإمام، فإذا طلي به البدن أو غيره، لم تعمل فيه النـار؟ التفت أبو جعفـر إلى علي بن عيسى قائـلاً : أنفذت الـذي هذا صفتـه إلى القرامطة. فقال علي بن عيسى : لا. فقال ابن الفرات لأبي جعفر : احفظ إقـراره، بأن ابن قليجة ثقته ورسوله، وقد أقر عليه بذلك. فقال أبو جعفـر : أيها الـوزير، لا يسمى هذا مقراً، هذا مدعي، وعليه البيِّنة، إنما وثقه في حمل كتاب، فلا يقبل قوله عليه في غيره فقال ابن الفرات : يا أبا جعفر أنت وكيله، ومحتج عنه، لست حاكماً. وهنا قال أبو جعفر جملتـه المشهورة لابن الفـرات : لا، ولكني أقول الحق في هـذا الرجل، كما قلته في حق الوزير، أيـده الله، لما أراد حـامد بن العبـاس في وزارته، الحيلة على الوزير أعزَّه الله، بما هو أعظم في هذا الباب، فإن كنت لم أصب حينئذٍ، فلسبت مصيباً في هذا الوقت[2].

وهكذا وقف قاضي القضاة أبو جعفر إلى جانب الحق، فـوقف إلى جانب ابن الفرات عندما كان متهماً سنة ٩١٨/٣٠٦ وهو خارج الـوزارة، كما وقف إلى جـانب علي بن عيسى، وهو خارج الوزارة أيضاً، سنة ٩٢٣/٣١١، عندما اتهمه ابن الفرات نفسه. ويبدو أن ابن الفـرات وابنه المحسن، قـد تعرضـا للناس بـالأذى والتعذيب، فكانت نهايتهما السجن والقتل سنـة ٩٢٤/٣١٢ على يد الخليفـة المقتدر[3]. وعلى كل يعتبر هذا من مواقف الرجولة لقاضي القضاة أبي جعفر دافع فيه عن الوزير علي بن عيسى، رغم أن هناك خلافاً بينهما،[4] لأنه لا يخشى في الحق لوم لائم[5]، ولعـل

---

(١) التنوخي . نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢١.
ياقوت الحموي . معجم الأديان جـ ١ ص ٨٥.
(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٢.
ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٥.
(٣) ابن الأثير : الكامل جـ ٨ ص ١٤٩.
ابن الطقطقي : الفخري ص ٢٦٥.
(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٩.
(٥) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٤٤.

موقفه هذا رد على موقف سابق لعلي بن عيسى، الذي قدم أبا جعفر مكانه في الصلاة[1] في جنازة واثق مولى المعتضد، فكأنه ساعده في تدعيم مكانته القضائية في دولة المقتدر. وهذا يدل على ورع أبي جعفر وتخشنه في الحكم[2]. وله موقف آخر في مساعدة الوزير الحسين بن القاسم[3] الذي كثرت ديونه، ودعاه غرماؤه عند القاضي أبي عمر[4]، فالتجأ الوزير إلى أبي جعفر الذي احتال له بأن يثبت الوزير بأنه استدان المال من غير حاجة إليه وبذره، وهذا دليل على «السفه»، فيحجر القاضي عليه ويمنعه من التصرف في ماله ويتصرف في المدخول لإيفاء الدين دون أن يبيع أملاك الوزير، وبذلك صلحت حال الوزير[5]، ولم يصبح فقيراً.

٤ ـ مواجهة السيدة شغب أم المقتدر :

وبلغت ذروة مواقفه الرجولية في مواجهة السيدة شغب أم المقتدر، التي كانت تسيطر على أمور الدولة زمن ولدها المقتدر، فقد أرادت السيدة شغب تزوير كتاب وقف لضيعة كانت قد ابتاعتها[6]، وكان الكتاب عند أبي جعفر في ديوان القضاء، وعندما علم من أم موسى القهرمانة أن السيدة تريد أن تحتفظ بالكتاب رفض تسليمها الكتاب، وقال لأم موسى : «تقولين للسيدة أعزها الله، هذا والله ما لا طريق إليه أبداً، أنا خازن المسلمين على ديوان الحكم، فإما مكنتموني من خزنه كما يجب وإلا فاصرفوني وتسلموا الديوان دفعة، فاعملوا به ما شئتم وخذوا منه ما أردتم، ودعوا ما أردتم، أما أن يفعل شيء منه على يدي، فوالله لا كان هذا ولو عرضت على السيف»[7]. فشكته السيدة شغب إلى ولدها الخليفة المقتدر الذي سأله عن الأمر،

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة: جـ١ ص٢٥٨.

(٢) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢١٤.

(٣) الوزير الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب: وزير المقتدر. كان أبوه القاسم وزير المعتضد والمكتفي. ولم يكن مشكور السيرة في وزارته ولم تطل مدته حتى عجز واختلت الأحوال عليه، ولما ظهر للمقتدر عجزه ونقصه قبض عليه وصادره، فلما تولى ابن مقلة الوزارة تقدم بقتله، وأرسل إليه مع قطع رأسه وحمله إلى دار الخلافة.

ابن الطقطقي : الفخري ص ٢٧٤، ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ١ ص ٢٠٤ ـ ٢٦٦.

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٦٠.

(٥) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٦١.

(٦) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٤٢.

(٧) المصدر نفسه جـ١ ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

فأوضح له ما حدث، فقال له المقتدر: «مثلك يا أحمد يقلد القضاء، أقم على ما أنت عليه، بارك الله فيك ولا تخف أن يثلم ذلك عرضك عندنا»[١]، فاقتنعت السيدة بموقفه وفسخت شراء الضيعة، واسترجعت المال، وشكرت القاضي أبا جعفر[٢].

وهكذا كان أبو جعفر لا يفرق بين صغير وكبير في سبيل تحقيق العدالة في أحكامه، فعندما تقدم إليه بتيم (كان في حجر أمين من أمناء القاضي ثم بلغ وفك حجره)، يشكو إليه أن الأمين أنفق عليه أكثر مما كان يحتاج إليه مما أدى إلى ضياع أموال هو بحاجة إليها الان، استدعى أبو جعفر هذا الأمين الدي اعترف بذلك، فألزمه بدفع هذا المال لليتيم[٣]. وهكذا كان أبو جعفر يدافع عن حقوق اليتامى[٤].

كان أبو جعفر ثبتا في الحديث، ثقة، مأموناً، جيد الضبط لما حدّث به، وكان متفنناً في علوم شتى منها الفقه على مذهب أبي حنيفة، مذهب أهل العراق[٥]، وكان تام العلم باللغة وله كتاب ألفه في النحو[٦].

تولى أبو جعفر منصب قاضي القضاة مدة عشرين سنة، حتى كبر به العمر وحل به الضعف وقد بلغ السادسة والثمانين من عمره. فطلب إعفاءه من القضاء سنة ٣١٦/٩٢٨[٧]. وقال أبو جعفر في مناسبة تخليه عن القضاء هذا البيت[٨]:

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٤٣.

(٢) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه جـ ٣ ص ٢٢٢.

(٤) MASSIGNON : La PASSION T I P 486

(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٢ و٢١٤.

(٦) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٢١٤.

(٧) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٣ ـ ٢٥ و٢٣٢، جـ ٥ص ٢٢٣ و٢١٦.

ابن الجوزي: المنتظم جـ٦ ص٣٩٢، ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ١ ص٨٢؛

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٣١.

(٨) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٩، الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ١٣١،

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٤٠١. ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ١٩٤ و٢٠١

ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٢.

أحب أن يكون بين الصدر والقبر فرجة
ولا أنزل من القلنسوة إلى الحفرة

ويقصد بالقلنسوة هنا، تولي القضاء، ومعنى ذلك أنه لا يريد أن يموت وهو يمارس مهنة القضاء، وقد تحقق له ما أراد فمات في بغداد في شهر ربيع الثاني سنة ٣١٨/ ٩٣٠[١]. وقد خلفه ابنه أبو طالب محمد في مهنة القضاء فتولى قضاء الأنبار والأهواز[٢]. وبذلك توفي أبو جعفر في الثامنة والثمانين من عمره بعد أن خدم القضاء طيلة أربعين عاماً دون أن يعتاش منه بل من تجارته الخاصة[٣].

---

(١) التنوخي: نشوار المحاصرة جـ ٥ ص ٢١٤، ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٢. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٣١.

(٢) MASSIGNON .La Passion T1 P 485

(٣) التنوحي: نشوار المحاصرة جـ ٢ ص ٩٥ ـ ٩٦.

الفصل الثالث

أبو عمر[1]
من مؤامرة خلع المقتدر إلى محاكمة الحلاج
(٢٤٣ - ٣٢٠/٨٥٧ - ٩٣٢)

كان منصب قاضي القضاة هدفاً يسعى إليه أبو عمر منذ أن تقلد القضاء،فاشترك في مؤامرة خلع الخليفة المقتدر عله يصل إلى مبتغاه، لكن المؤامرة فشلت ودخل السجن. وبعد العفو عنه عاد إلى القضاء وأخذ يتقرب من الوزراء واشترك في محاكمة الحلاج حيث أفتى بالقتل إكراماً لأصحاب النفوذ، وفي النهاية حصل على منصب قاضي القضاة.

١ ـ نشأته وتقلده القضاء سنة ٢٨٤/٨٩٧:

أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل، ينتمي إلى عائلة «حماد» التي كانت من موالي جرير بن هزيم الجعدي «الأزدي»، (ت ١٧٠/٧٨٦)، وهو محدث معتزلي، كانت عائلة حماد تحت حمايته، ومن هنا تسميتها بالأزدي[2].

---

(١) له ترحمة في .

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٨ ـ ٢١٠، ابن الحوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٢٤٦.

الحطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٤٠١، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٥٩، ١٦٠، ١٧١، ١٧٢، ٢٣١ MASSIGNON: La Passion TIP 482 – 485. عصام شبارو' القضاء والقضاة ص٢٦٧ ـ ٢٨٨. وأخباره منثورة في:

التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٣٦ و ٥١ و٦٠ ـ ٦٢و ٨٢ و١٦٢ ـ ١٦٤ و ٢٣٨ و ٢٤٠ ـ ٢٤١ و ٢٤٥ و٢٥٨ ـ ٢٦١، حـ ٢ ص ٥٥ ـ ٥٨ و ٨٣ ـ ٨٩ و ١٧٠ ـ ١٧١ ، جـ ٣ ص ٥٧ و ٩٦ و ١٢٩ و ٢٢١ ـ ٢٢٢ و ٢٥١، حـ ٤ ص ١٥ ـ ١٦ و ١٩ ـ ٢٢ و ٢٨ ـ ٤٣ و ١٧٤ و ٢٠٨ ـ ٢٠٩، حـ ٥ ص ٢٠٨ ـ ٢١١، ـ٦ ص ٧٩ ـ ٩٢، جـ ٨ ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ١٣١ ـ ١٣٦ و ٢٦٨ ـ ٢٦٩ و جـ ٣ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) MASSIGNON : La Passion T 1 P 482

ولد أبو عمر في البصرة في أول رجب سنة ٢٤٣/٨٥٧[1]، وقد اشتغل الكثير من أفراد عائلته بالقضاء مما مهد له تولي القضاء، فجده يعقوب بن إسماعيل بن حماد (ت ٢٤٦/٨٦٠)[2] كان قاضياً على فارس، وعم أبيه إسحاق بن إسماعيل بن حماد له ولدين توليا القضاء في بغداد، وتبوءا المركز الأول فيها، وهما حماد وإسماعيل (ت ٢٨٢/٨٩٥)، وقد حظيا بثقة الخليفة الموفق. وكذلك تقلد شقيقه أبو يعلى الحسن بن يوسف القضاء بالأردن[3].

وعندما بلغ أبو عمر الثلاثين من عمره، كان لا يزال حاجباً عند ابن عم أبيه القاضي إسماعيل بن إسحاق، مما مهد له أن يتولى قضاء مدينة المنصور سنة ٢٨٤/٨٩٧ وحتى سنة ٢٩٢/٩٠٤[4].

أما والده يوسف بن يعقوب (ت ٢٩٧/٩٠٩)[5]، فقد كان قاضياً أيضاً وقد جعل منه خليفته على قضاء بغداد الشرقية سنة ٢٩٢/٩٠٤، حيث كان «يحكم بين أهل مدينة المنصور رياسة وبين أهل الجانب الشرقي خلافة»[6]. وعندما توفي القاضي أبو

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٢٤٦.

(٢) يعقوب بن إسماعيل بن حماد الأزدي (ت ٢٤٦/٨٦٠) : كان قاضي المدينة ثم أقام في مدينة سامراء وأصبح قاضي فارس حيث مات.

MASSIGNON : La Passion T 1 P 482

(٣) ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٢٩

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٩

ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٢٤٦

(٥) يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد الأزدي (ت٢٩٧/٩٠٩) : ولد سنة ٢٠٨ هـ، من أكابر العلماء وأعيانهم. كان ثقة ولي قضاء البصرة وواسط والجانب الشرقي من بغداد، كان عفيفاً شديد الحرمة نزهاً، وله قصة مشهورة مع أحد مماليك المعتضد الذي أجلسه مع خصمه وهدده ببيعه للنخاس(بائع الرقيق) إن لم يمتثل لأمر القضاء، وعندما شكى المملوك أمام المعتضد يشكوه حالة وقف المعتضد بجانب القاضي، كما استشار المعتضد القاضي يوسف بن يعقوب في قتل وزيره إسماعيل بن بلبل فأخبره أنه رآه ولم يشاهده يصلي ثم قتل الوزير.

التنوخي . نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٤٥ وجـ ٣ ص ٩٧، ٩٨.

ابن كثير البداية والنهاية : جـ ١١ ص ١١٢

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٨ و٢٠٩؛ ابن الجوزي. المنتظم جـ ٦ ص ٢٤٦

خازم عبد الحميد بن عبد العزيز سنة ٢٩٢/٩٠٤، وكان قاضياً على الكرخ[١] (الشرقية)، نقل أبو عمر عن مدينة المنصور إلى قضاء الشرقية فبقي فيها حتى سنة ٢٩٦/٩٠٨[٢].

٢ ـ إشتراكه في مؤامرة خلع المقتدر ودخوله السجن سنة ٢٩٦/٩٠٨:

صرف أبو عمر ووالده يوسف عن جميع ما كان إليهما من أمور القضاء لإشتراكهما في مبايعة ابن المعتز وخلع المقتدر، ففي سنة ٢٩٦/٩٠٨ اجتمع القواد والقضاة والكتاب مع الوزير العباس بن الحسن على خلع المقتدر والبيعة لابن المعتز، وراسلوا ابن المعتز في ذلك، فأجابهم على أن لا يكون فيه سفك دماء ولا حرب، فأخبروه باجتماعهم عليه وأنه ليس له منازع ولا محارب. ثم إن الوزير بدا له في ذلك فوثب به الآخرون فقتلوه، وخلع المقتدر، وبايع الناس لابن المعتز ولقب بالمرتضى بالله. واستوزر محمد بن داود الجراح، وقلد علي بن عيسى الدواوين، وكتب بذلك إلى البلاد، ووجه إلى المقتدر يأمره بالإنتقال إلى دار ابن طاهر التي كان مقيماً فيها لينتقل هو إلى دار الخلافة. ثم أجمع رأي القواد الذين صبروا مع المقتدر على أن يقاتلوا ابن المعتز، وصعدوا إليه فهرب ابن المعتز وأتباعه، والتجأ هو إلى دار أبي عبد الله بن الجصاص الجوهري، ثم إن خادماً لابن الجصاص أخبر بأن ابن المعتز عند سيده، فكبست الدار وأخذ ابن المعتز منها، وحبس إلى الليل ثم قتل. وصودر ابن الجصاص على مال كثير، وفشلت المؤامرة[٣]. وعزل أبو عمر ووالده عن القضاء، ونصب مكانه على قضاء الشرقية أبو جعفر بن البهلول، في حين أدخل أبو عمر إلى السجن[٤].

---

(١) الكرخ: هناك أماكن عدة تسمى الكرخ وكرخ بغداد هو المقصود، وهو منطقة ضمن الجانب الغربي من بغداد، وكان وقت عمران بغداد وسط البلد، ثم حرب ما حولها وبقيت مفردة وسط الخراب.
ويسمى الشرقية أيضاً، وقيل لها الشرقية لأنها شرق مدينة المنصور.

ياقوت الحموي معجم البلدان جـ ٣ ص ٢٧٩ وجـ ٤ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٧

أما الآن فان اسم الكرخ يشمل الجزء العربي من بعداد بكامله، ويفصله عن الجزء الشرقي نهر دجلة.

(٢) التنوخي نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٩.

(٣) ابن الأثير: الكامل جـ ٨ ص ١٤.

(٤) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ١٣١.

ويروي أبو عمر لصهره أبي الحسين عبد الله بن عياش الخرزي، قصة سجنه[1] مع زعماء المؤامرة محمد بن داود الجراح[2] وأبو المثنى القاضي[3]، و«ما في لحيته طاقة بيضاء»[4]. كما يروى له مشاهدته تنفيذ حكم الإعدام ذبحاً فيهما من وراء شق الباب، ففي حين خاف ابن الجراح من الموت وطالب بأن يفتدي نفسه بالمال فقد تم ذبحه كما تذبح الشاة[5]، أما القاضي أبو المثنى فقد أصر على موقفه من خلع المقتدر «لعلمه أنه لا يصلح للإمامة»[6]، وواجه الموت بشجاعة فذبح أيضاً، وطرحت جثته في البئر، وأيقن أبو عمر أن مصيره الذبح مثلهما و«أقبل على البكاء والدعاء والتضرع إلى الله عز وجلّ»[7]، وكاد أبو عمر أن يقتل لولا أن تداركه الوزير ابن الفرات، وأنقذه من الموت[8]، بعد أن أقر بخطأه وتوبته إلى الله من هذا الذنب، وهو واقف أمام الوزير في داره داخل دار الخلافة. وقد افتداه الوزير على مائة

---

(١) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ٢ ص١٣١ - ١٣٦.

(٢) أبو عبد الله محمد بن داود بن الجراح الكاتب: عم الوزير علي بن عيسى بن الجراح، قال عنه صاحب شذرات الذهب: «كان أوحد أهل زمانه في معرفة أيام الناس، وكان صديقاً لابن المعتز وتزعم المؤامرة التي قامت لاستخلافه وخلع المقتدر، واستوزره ابن المعتز فلما فشلت المؤامرة اعتقل وقتل».
التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ٢ ص١٣٢. ابن العماد: شذرات الذهب جـ٢ ص٢٢٥.
ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ١ ص٥ و٦ و٩ و١٠. الصابىء: الوزراء ص٢٩ - ٣١ و١٠٠ و١٠٩ و١٤٣ و١٤٥ و١٤٨ - ١٥٠ و١٥٤ و١٥٥ و١٦٦ و١٨٥ و١٩١ و٢٤٢ و٢٤٤ و٢٥٢ و٢٥٦ - ٢٥٧ و٢٧٨ و٢٨٤ و٢٨٦ - ٢٨٧. الزركلي: الأعلام جـ٦ ص٣٥٥.

(٣) أبو المثنى أحمد بن يعقوب القاضي، اشترك في السنة ٢٩٦ هـ في خلع المقتدر وبايع ابن المعتز بالخلافة، ولما فشلت المؤامرة اعتقل، وأرادوه أن يقر على نفسه بأنه أخطأ فأبى، وأدى إصراره إلى قتله.
قال عنه صاحب شذرات الذهب: «إنه أحد من قام في خلع المقتدر تديناً وذبح صبراً، وهو أول قاض قتل صبراً في الإسلام».
التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣، ابن العماد: شذرات الذهب جـ٢ ص ٢٢٤.

(٤) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ٢ ص ١٣١.

(٥) المصدر نفسه جـ٢ ص ١٣٢.

(٦) المصدر نفسه جـ٢ ص ١٣٣.

(٧) المصدر نفسه جـ٢ ص ١٣٣.

(٨) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ٢ ص ١٣٤ - ١٣٦؛
ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ١ ص ٧

ألف دينار أدى منها أبو عمر ثلاثة وثلاثين ألف دينار[1]. وبعد نجاته نظر أبو عمر في المرآة «فإذا طاقات شعر قد ابيضت في مقدم لحيته، فإذا هو قد شاب في تلك الليلة الواحدة.[2] ثم توسط له ابن الفرات فلم يدفع أبو عمر باقي الغرامة.

٣ ـ عودته إلى القضاء سنة ٩١٣/٣٠١:

شعر أبو عمر بضائقة مالية شديدة، فقد أقام في داره في الفترة (٢٩٦/٣٠١/٩٠٨ ـ ٩١٣)[3]، و«بابه مسدود لا يرى أحداً إلا في الشاذ»[4]، كما أنه «أصبح يوماً وما عنده درهم فما فوق وكان الوقت شتاء والمطر يجيء»[5]. وزاد الأمر سوءاً زيارة صديق له ليقيم عنده، فاحتار كيف يقوم بواجب الزيارة أمامه حتى جاءه الفرج بشكل صرة فيها مائة دينار[6] أعطاه إياها أبو الأغر خليفة بن المبارك السلمي[7]، فخفف ذلك من ضائقته. كما انصرف في تلك الفترة إلى «دراسة الفقه والنظر في العلم»[8]، إلى أن تقلد الوزير علي بن عيسى وزارة المقتدر سنة ٣٠١/٩١٣[9]، فكلم المقتدر في شأنه حتى رضي عنه وقلده[10] الجانب الشرقي، والكرخ (الشرقية)، والكوفة، في شهر جمادي الأولى سنة ٣٠١/٩١٣، كما قلده عدة نواح من الشام، والحرمين (مكة والمدينة)، واليمن سنة ٣٠٥/٩١٧، ثم ترشح

---

(١) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ١٣٦

وجاء في ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ١٤: «أنه أدى من المال تسعين ألف دينار».

(٢) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ١٣٥.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٩.

(٤) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ١٣٦.

(٥) المصدر نفسه جـ ٣ ص٢٢٨.

(٦) المصدر نفسه جـ ٣ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٧) أبو الأغر خليفة بن المبارك السلمي: أحد الأمراء القواد في دولة المعتضد والمكتفي، وكان مظفراً في كثير من المعارك التي شارك فيها.

الطبري: تاريخ الرسل جـ ١٠ ص ٧٤ و٨٠ و٩٤ و٩٧ و١٠٤ و١٤٣.

(٨) التنوخي: الفرج بعد الشدة جـ ٢ ص ١٣٦.

(٩) التنوخي. نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٩، ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ ١ ص ٢٦، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٤٠١.

(١٠) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٩، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٤٠١.

لمنصب الوزارة سنة ٩١٨/٣٠٦[1] . واشترك في محاكمة الحلاج سنة ٩٢١/٣٠٩.

٤ ـ محاكمة الحلاج [2] سنة ٩٢١/٣٠٩:

كان للصوفية الفضل في إبراز ظاهرة الحلاج، فقد كان القاضي أبو الحسن محمد بن عبيد الله المعروف بابن نصروية، صغيراً ويذهب برفقة خاله إلى جامع البصرة حيث يشاهد الحلاج وهو يتعبد ويتصوف ويقريء ولم يكن مشهوراً بعد[3]، وكانت الصوفية تدّعي له المعجزات من طرائق التصوف، وكان القاضي ابن نصرويه يستمع إلى الحديث بين خاله والحلاج الذي تجتمع حوله الصوفية، وعندما يخرجون يقولون: «الحلاج مجاب الدعوة وله معونات قد تمت على يده وألطاف وإذا ضرب يده إلى التراب صار في يده دراهم»[4] . وكان الحلاج في البصرة يُظهر أنه متضايق من هذه الأقوال، ويقول: من أنا حتى يكون لي هذا؟. ولكن بعد خروجه من البصرة انتشرت أخباره، مما يعني أنه كان يعرف كيف يشق طريقه بين الناس، فيخاطب كلاً منهم حسب فهمه وعقله[5] . وكان القصري غلام الحلاج قد تزوج من أخت أبي الفرج بن روحان الصوفي، مما يدل على الرابطة بينه وبين الصوفية[6] . وعندما وضع كتبه المصنفة في مذاهبه سلك في كلامه فيها مذاهب الصوفية في الهوس[7]. وكان

---

(١) MASSIGNON La Passion T I P 483

(٢) أبو المغيث الحسين بن منصور الحلّاج (ت ٩٢١/٣٠٩) : من أهل فارس، نشأ بتستر ثم قدم بغداد، وكثر شغف الناس به وميلهم إليه حتى كانت العامة تستشفي ببوله، فأمر المقتدر وزيره حامد بن العباس بإحصاره ومناظرته، فأحضره الوزير وجمع له القضاة والأئمة وناظروه، فأفتى أحد القضاة باحلال دمه، فضرب ألف سوط، ثم بترت يداه ورجلاه وحزّ رأسه وأحرقت جثته وكان ذلك سنة ٣٠٩ هـ، ودفن في الجانب الغربي من بعداد.

التنوحي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٥٩ ـ ١٦٩ و ١٧٢ ـ ١٧٦، جـ ٢ ص ٢٩٠ و٢٩١؛ جـ ٦ ص ٧٦ ـ ٧٩. ابن الطقطقي : الفخري ص ٢٦٠.

ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٣٢ ـ ١٤٤.

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٢٩٠.

(٤) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٢٩١.

(٥) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٣.

(٦) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٥٩.

(٧) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٩.

الحلاَّج يدعو الناس على أنه نائب الإمام أو الإمام أو النبي أو الله تعالى [1]، وذلك حسب ما يستبله طائفة طائفة، مما يدل على ذكائه المفرط في علاقته بالناس ليستغويهم إليه.

وقد استطاع الحلاج أن يجمع حوله كثيراً من الناس والرؤساء في بغداد [2] والأهواز [3] وغيرها، وذلك بواسطة انتشار أصحابه وتفرق دعاته في مختلف المناطق [4]. وكان يرسل إليهم الكتب ويردون عليه بمثلها، فقد كتب إلى أحد دعاته يقول له: «وقد آن الآن أوانك، للدولة الغرّاء، الفاطمية الزهراء، المحفوفة بأهل الأرض والسماء. وأذن للفئة الظاهرة، مع قوة ضعفها في الخروج إلى خراسان، ليكشف الحق قناعه، ويبسط العدل باعه» [5]. كما كتب إليه بعض دعاته يقولون: «وقد بذرنا في كلّ أرض ما يزكو فيها، وأجاب قوم إلى أنّك الباب (يعنون الإمام)، وآخرون أنك صاحب الزمان (يعنون الإمام الذي تنتظره الإمامية)، وقوم إلى أنك صاحب الناموس الأكبر (يعنون النبي ﷺ)، وقوم إلى أنك أنت هو هو (يعنون الله عزّ وجلّ)» [6]. وقد وضع لدعاته مرتبة ينتقلون منها إلى مرتبة أعلى حتى يبلغوا الغاية القصوى [7]. واستطاع الحلاج أن يستغوي نصر القشوري (ت٣١٦/٩٢٨) [8]، حاجب الخليفة المقتدر، الذي كان يسميه «العبد الصالح» [9]. وعندما أصيب المقتدر

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص١٦١ و١٦٢.

(٢) المصدر نفسه: جـ١ ص١٦١ وجـ٦ ص٨٠

(٣) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٧٢.

(٤) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٢ وجـ ٦ ص ٧٩.

(٥) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٩.

(٦) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٢.

(٧) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٣.

(٨) نصر القشوري (ت ٣١٦/٩٢٨): حاجب المقتدر، وكان عظيم التأثير عليه، واشتهر بأنه دافع دفاعاً عنيفاً عن الحلاَّج لما أريد قتله، وكانت خصومته لابن الفرات السبب الأقوى في قتل ابن الفرات وقتل ولده، كما أنه هو الذي توسط لابن مقلة في الوزارة ولما اشتدت وطأة القرامطة على الدولة خرج للقائهم وأنفق على الحملة من ماله مائة ألف دينار إضافة إلى ما أعطاه السلطان، فاعتل في الطريق وتوفي
ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٢٢٠.

(٩) التنوخي نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٨٠.

بعلة في معدته جاء الحاجب بالحلاج الذي وضع يده على الموضع الذي كانت فيه العلة وقرأ عليه فاتفق أن زالت العلة[1]. وكذلك لحق بالسيدة شغب أم المقتدر مثل تلك العلة، وفعل بها مثل ذلك فزال ما وجدته، وارتفعت مكانة الحلاج عند الخليفة ووالدته والخدم والحاشية، وذلك بفضل الحاجب نصر.

وقد سخر القاضي أبو علي المحسن التنوخي من الحلاج، ووصف معجزاته بأنها «مخاريق[2] يستغوي بها جهلة الناس»[3]، ويغلب عليها طابع الحيلة، ومنها أن الحلاج اتفق مع أحد أصحابه فبعث به إلى بلد حيث أقام يظهر النسك والعبادة وقراءة القرآن والصوم حتى عرف به أهل البلد، ثم ظهر لهم أنه قد عمي وأصابه مرض مزمن[4]. فمضت سنة ثم قال لهم أنه شاهد النبي في منامه يخبره بقدوم عبد صالح يكون شفاؤه على يده، ثم قدم الحلاج إلى البلد حسب الإتفاق، وحمل الناس الأعمى إليه فمسح يده عليه ودعا له، فقام من مرضه وشفي من عماه وأصبح مبصراً[5]. ثم خرج الحلاج من البلد بعد أن كثر أتباعه، وبعد أشهر لحق به صاحبه بعد أن أعطاه الناس ألوف الدنانير والدراهم، فتقاسمها مع الحلاج[6].

كما اشتهر الحلاج بصبره على الجوع وأنه لا يأكل شيئاً نحو الشهر[7]، وقد كشف هذه الحيلة القصريّ غلام الحلاج الذي كان يصبر على الجوع خمسة عشر يوماً، وحتى يصمد هذه الفترة الطويلة يتفق مع أحد أصحابه فيدس له ورقة فيها مسحوق الزبيب واللوز فيأكله سراً ويشرب الماء وهو يتمضمض لصلاة الظهر[8].

ومن مخاريق الحلاج إظهار الأطعمة والأشربة في غير أوانها، وكذلك إخراج

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٦ ص٨٠.

(٢) مخاريق: جمع مخرقة وهي التمويه والكذب والتخرق الكذب والاختراف والاختلاق والافتراء بمعنى واحد. (ابن منظور: لسان العرب).

وعامة بغداد يكنون عن المخرقة بأنها بهلوانيات أو حنقبازيات وعن المخرق بأنه بهلوان أو حنقباز.

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص ١٦٥.

(٤) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٧٦.

(٥) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٧٧.

(٦) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٧٨.

(٧) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٥٩.

(٨) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٠.

الدراهم التي سماها دراهم القدرة[1]، وكان يخدع الناس بهذه الحيل، ففي بيته باب سرّي يطل على دار كبيرة فيها «بستان عظيم فيه صنوف الأشجار والثمار والنوّار والريحان التي هي في وقتها وما ليس هو في وقته مما قد عتق وغطي واحتيل في بقائه، وخزائن مليحة فيها أنواع الأطعمة المفروغ منها، والحوائج لما يعمل في الحال إذا طلب، وبركة كبيرة في الدار مملوءة سمكاً كباراً وصغاراً»[2]. وكان الحلاج يضع مالاً تحت الحصر المصنوعة من القصب، وعندما يجتمع حوله الناس يخرج الدراهم ويعطيهم إياها[3]، فيقال إن التراب يصير في يده دراهم.

وهذه الأعمال التي يقوم بها الحلاج انطلت على الكثير من الناس فصدقوها وافتتنوا بها، ولكن من كان فطناً وحاذقاً لا تنطلي عليه مثل هذه الحيل فيكشفها، ويُحرج الحلاج فيضطر إلى ترك هذا المكان. ففي الأهواز افتتن الناس بالحلاج فكشفه أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣/٩١٥)[4] الذي قال: «إن هذه الأشياء محفوظة في منازل يمكن الحيل فيها، ولكن ادخلوه بيتاً من بيوتكم لا منزله هو وكلفوه أن يخرج منه خرزتين سوداء وحمراء فإن فعل فصدقوه»، فبلغ الحلاج قوله فخرج عن الأهواز[5].

وكذلك كشف أحدهم، وكان مشهوراً «بالحذق والفراهة»، كيف يخرج الحلاج السمك وفيه حياة في أماكن جبلية لا توجد فيها أنهار»[6]، فعلم أنه يخفي في داره بركة مملوءة سمكاً[7]، وهدده بالقتل إن أفشى هذا السر[8]. وقد حاول الحلاج استغواء الرافضة، ولكنه كان يفشل في استغواء المثقفين والأذكياء منهم،

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٧٢

(٢) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٧.

(٣) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٢٩١ وجـ ٦ ص ٨٢.

(٤) أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣/٩١٥)، محمد بن عبد الوهاب بن سلام، المتكلم إمام المعتزلة ولد سنة ٢٣٥ هـ. كان إماماً في علم الكلام، وجبى مدينة في خوزستان.

ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٥٧٩

(٥) التنوخي نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٧٢.

(٦) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٥.

(٧) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٧.

(٨) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٨.

فعندما حاول استغواء اسماعيل النوبختي[1]، وكان هذا مبتلياً بالصلع ويصبغ لحيته بالسواد ليخفي الشيب، اشترط عليه أن يعيد له شعر رأسه، ويرد له لحيته سوداء حتى يؤمن بدعوته، فلما سمع الحلاج ذلك ابتعد عنه ويأس من انضمامه إليه[2].

وأخذ أمر الحلاج يفتضح يوماً بعد يوم، حتى كشف أمره أحد الذين آمنوا بدعوته ويعرف بالدبّاس[3]، بعد أن تبين له مخاريق الحلاج. وكذلك فضحه أبو علي هارون بن عبد العزيز الأوراجي، وهو كاتب أنباري ألف كتاباً ذكر فيه مخاريق الحلاج وحيله فيها[4]. وانتشر كلام الدباس وأبي علي الأوراجي في الحلاج، فأمر الخليفة المقتدر وزيره حامداً بن العباس بإحضار الحلاج ومناظرته[5]، فقبض الوزير على الحلاج كما قبض على بعض أصحابه مثل حيدرة، والسمري، ومحمد بن علي القنائي المعروف بأبي المغيث الهاشمي. وهرب المعروف بابن حماد[6]، وقد اقتحم منزله وأخذت منه «دفاتر كثيرة في ورق صيني، وبعضها مكتوب بماء الذهب، مبطنة بالديباج والحرير، مجلّدة بالأديم الجيد»[7]. وهكذا بدأت محاكمة الحلاج[8]، التي استمرت أياماً، وكانت برئاسة الوزير حامد بن العباس وحضور قاضي القضاة أبي جعفر أحمد بن إسحاق بن البهلول التنوخي[9]، والقاضي أبي عمر محمد بن يوسف الأزدي[10]. والقاضي أبي الحسين عمر بن الحسن بن علي بن مالك الشيباني المعروف بابن

---

(١) أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي. من الكتاب المعروفين في الدولة العباسية. من كبار الشيعة وكان فاضلاً عالماً متكلماً وله مجلس يحضره جماعة من المتكلمين، وله رأي في القائم من آل محمد

ابن النديم: الفهرست ص ١٧٦

(٢) التنوخي: نشور المحاضرة جـ ١ ص ١٦١.

(٣) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٧٩.

(٤) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٠.

(٥) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٠ ـ ٨١.

(٦) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٢.

(٧) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٣.

(٨) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٢ ـ ١٦٤ وجـ ٦ ص ٧٩ ـ ٩٢

(٩) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٣.

(١٠) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٣ وجـ ٦ ص ٨٧.

الاشناني[1]. وكانت التهم الموجهة إليه موجودة ضمن الكتب والدفاتر التي عثروا عليها في منازل أصحابه، وفيها أنه الإمام المهدي المنتظر، والنبي، وإدعاء الألوهية [2]. وقد تم استجواب أصحابه، ومنهم السمريّ، الذي ذكر للوزير أنه كان مع الحلاج في يوم ممطر فاشتهى خياراً، فأدخل الحلاج يده في سفح جبل ثلج، وأخرج منه خيارة خضراء فأكلها. فقال له الوزير: كذبت يا ابن مائة ألف زانية في مائة ألف زانية[3]. ثم جيء بقدر وقوارير اعترف السمري بأن فيها رجيع وبول الحلاج وكان يستشفي به[4]، وأنكر الحلاج معرفته بهذا الأمر[5].

ثم وجهت إليه تهمة أخرى وهي أن الإنسان إذا أراد الحج ولم يتمكن منه فإنه يستغني عنه بأن يعمد إلى غرفة في داره فيعمل فيها محراباً ويغتسل ويحرم، فإذا حضرت أيام الحج طاف حوله طوافه حول البيت الحرام في مكة[6]، ثم يجمع ثلاثين يتيماً يحضرهم إلى هذه الغرفة ويطعمهم ويكسوهم ويعطي كل منهم سبعة دراهم[7]، فإن فعل ذلك فقد سقط عنه الحج إلى بيت الله الحرام[8]، وقام له مقام الحج[9]. وهذا شيء معروف عند الحلاجية، وعندما سئل الحلاج عنه أقر به، فالتفت إليه القاضي أبو عمر وقال له: من أين لك هذا؟، فقال الحلاج: من كتاب الإخلاص للحسن البصري. فقال له أبو عمر: كذبت يا حلال الدم، قد سمعنا كتاب الإخلاص للحسن البصري بمكة وليس فيه شيء مما ذكرته[10] هذه زندقة، يجب عليه القتل بها، لأن الزنديق لا يستتاب[11]. وهنا تدخل قاضي القضاة أبو جعفر وقال: لا يجب عليه

---

(1) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٦ ص٨٧.
(2) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٢ و ٨٣.
(3) المصدر نفسه جـ٦ ص٨٤.
(4) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٥.
(5) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٥.
(6) المصدر نفسه جـ١ ص ١٦٢ وجـ٦ ص ٨٧.
(7) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٧.
(8) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٣.
(9) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٧.
(10) المصدر نفسه جـ٦ ص ٨٧.
(11) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٣.

القتل إلا أن يقر بأنه يعتقد هذا، لأن الناس قد يروون الكفر ولا يعتقدونه، فإن أخبر أن هذا شيء رواه وهو يكذّب به فلا شيء عليه، وإن أخبر أنه يعتقده، استتيب منه فإن تاب فلا شيء عليه وإن لم يتب وجب عليه القتل[1].

ثم عمل على فتوى القاضي أبي عمر الذي كتب بإحلال دم الحلاج[2]، ووقع بعده على الكتاب كل من حضر المجلس، والحلاج يقول: ظهري حمى ودمي حرام وما يحلّ لكم أن تتأولوا عليّ بما يبيحه، واعتقادي الإسلام ومذهبي السنّة وتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبي عبيدة بن الجراح (هم العشرة المبشرة)، ولي كتب في السنّة موجودة في الورّاقين، فالله الله من دمي[3].

ويعتبر ابن كثير أن فتوى أبا عمر بقتل الحلاج هي من أكبر صواب أحكامه[4]. وصدر الحكم عن المقتدر بالله بتسليم الحلاج إلى صاحب الشرطة محمد بن عبد الصمد «أبو طاهر» وضربه ألف سوط، فإن لم يمت يضرب عنقه وذلك بعد أن أفتى القضاة قتله وأباحو دمه[5]. وكان الحلاج أثناء المحاكمة وقبل صدور الحكم بإعدامه يقول دائماً: «سبحانك، لا إله إلا أنت، عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»[6]. وفي يوم الثلاثاء الأخير من شهر ذي القعدة سنة ٩٢١/٣٠٩ أخرج الحلاج إلى مجلس الشرطة في الجانب الغربي من بغداد، واجتمع من العامة خلق كثير لا يحصى عددهم، فضرب ألف سوط ثم قطعت يداه ورجلاه وحزّ رأسه وأحرقت جثته ولما صارت رماداً ألقيت في نهر دجلة[7]. ونصب رأسه يومين في بغداد على الجسر، ثم حمل إلى خراسان وطيف به في مختلف النواحي. وزعم بعض أصحاب

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٦٣.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٨٧؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٨ ص ١٣٣

(٣) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٨٨.

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٧٢.

(٥) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٨٩.

(٦) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٨٥.

(٧) التنوخي: نشوار المحاضرة، جـ ٦ ص ٩١؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ ٨ ص ١٣٣.

الحلاج أن الذي قتل هو عدو الحلاج ألقي شبهه عليه[1]، وقال البعض الآخر أن الذي قتل هو دابّة حوّلت في صورته[2]، وهو يعود إلينا بعد مدة، فصارت هذه الجهالة مقالاً لطائفة منهم[3].

٥ ـ تقلده منصب قاضي القضاة سنة ٩٢٩/٣١٧:

خلال ستة عشر عاماً (٣٠١/٣١٦/٩١٣ ـ ٩٢٨) كان أبو عمر يتضايق في كونه في المرتبة الثانية في ترتيب القضاة بعد أبي جعفر قاضي القضاة الذي استقال من القضاء سنة ٩٢٨/٣١٦، فمهد بذلك الطريق لأبي عمر بأن يحقق أمنيته الرئيسية وهي الحصول على منصب قاضي القضاة، وكان له ذلك سنة ٩٢٩/٣١٧[4]. وإذا علمنا أن أبا جعفر حصل على هذا المنصب سنة ٩٠٨/٢٩٦، وهي السنة التي اشترك فيها أبو عمر في المؤامرة ضد المقتدر، ندرك أنه كان يطمع في الحصول على منصب قاضي القضاة في حال نجاح المؤامرة، لكن فشل المؤامرة عزز موقف قاضي القضاة أبي جعفر الذي بقي في منصبه عشرين عاماً[5]، ولم يفسح المجال لأبي عمر إلا عندما استقال هو من منصبه. ولعل أيضاً هذا التنافس على المنصب هو الذي جعل أبا عمر يختلف مع أبي جعفر في كثير من المواقف[6]، أبرزها موقف كل منهما من محاكمة الحلاج. ومن مظاهر الخلاف بين أبي جعفر وأبي عمر ظهور الغضب على أبي عمر في جنازة واثق مولى المعتضد، فبعد انقضاء الصلاة «اسود وجهه غماً بتقديمهم أبا جعفر عليه»[7]. وقد صاح أبو جعفر ذات مرة صيحة

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٩١

(٢) المصدر نفسه جـ ٦ ص ٩٢.

(٣) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٦٤.

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٩، ابن الجوزي، : جـ ٦ ص ٢٤٦، ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ١ ص ١٩٤ و ٢٠١، الخطيب البغدادي . تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٤٠١.

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٢٣٢ وجـ ٥ ص ٢١٣، ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ١ ص ٨٢، ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٣٩٢، الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٤ ص ٣١.

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ١٦٢ ـ ١٦٤ و ٢٥٨ ـ ٢٦١، جـ ٤ ص ١٥ ـ ١٦ و ١٩ ـ ٢٢ و ٢٨ ـ ٣٤، جـ٦ ص٧٩ ـ ٩٢، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد جـ٨ ص١٣١. ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ١ ص٨٣ و٨٥ و٨٧ ـ ٩١.

(٧) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥٩.

عـظيمـة على أبي عمـر الـذي علق على بيت أنشـده بـأنـه يحفظ هـذا البيت بخلاف رواية أبو جعفر له[1] . كما ظهر التباين في موقفهما من الوزير ابن الفرات عند اتهامه بتدبير مؤامرة ضد الخلافة، فقد كشف أبو جعفر عن براءة الوزير[2]، في حين كان أبو عمر قد اعتبره «أتى أمراً فظيعاً وأقدم على أمر يضر بالمسلمين جميعاً»[3] .

كل هذه الأمور تثبت أن منصب قاضي القضاة كان هدفاً يسعى إليه أبو عمر، وكان أبو جعفر هو العقبة الوحيدة أمامه، وهذا ما يبرز المنافسة بين أبناء المهنة الواحدة وما يدخلها من مكر وخبث[4] حتى يحصل المرء على غايته. وقد حقق أبو عمر هدفه في الحصول على منصب قاضي القضاة سنة ٣١٧/٩٢٩، عندما خلع المقتدر وبويع القاهر بالخلافة، وقد ألزم المقتدر بأن يكتب على نفسه كتاباً بـالخلع من الخلافـة، وسلم الكتاب إلى أبي عمر الذي قال لولده أبي الحسين: احتفظ بهذا الكتاب فلا يرينه أحد من خلق الله. ولما أعيد المقتدر إلى الخلافة بعد يومين رده إليه، فشكره على ذلك وولاه قضاء القضاة[5].

وقد وصف طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد (ت٣٨٠/ ٩٩٠) أبا عمر بقوله[6] : «أبو عمر محمد بن يوسف، من تصفح أخبار الناس لم يخف عليه موضعه، وإذا بالغنا في وصفه كنا إلى التقصير فيما نذكره من ذلـك أقرب، ومن سعـادة جدّه، أن المثـل ضرب بعقله وحلمه، وانتشر على لسان الخطير والحقير ذكر فضله، حتى إن الإنسان كان إذا بالغ في وصف رجل، قال: كأنه أبو عمر القاضي، وإذا امتلأ الإنسان غيـظاً قال: لو أني أبو عمر القـاضي ما صبـرت. سوى مـا انضاف إلى ذلـك من الجلالـة والرياسة، والصبر على المكاره، واحتمال كل جريرة إن لحقته من عـدوّه، وغلط إن جرى من صديقه، وتعطفه بالإحسان إلى الكبير والصغير، واصـطناع المعـروف عند

---

(١) التنـوخي: نشـوار المحـاضره جـ٤ ص١٥ - ١٦، يـاقـوت الحمـوي: معجـم الأدبـاء جـ١ ص٨٣.

(٢) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ٣٢ - ٣٣

(٣) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٣١

(٤) MASSIGNON . La PASSION T I P 484

(٥) ابن كثير. البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٥٩ و ١٦٠.

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٨، الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٤٠١.

ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٢٤٦.

الداني والقاصي، ومداراته للنظير وللتابع، ولم يزل على طول الزمان يزداد جلالة ونبلاً».

وكذلك مدح التنوخي قاضي القضاة أبا عمر بقوله[1]: «حمل الناس عنه علماً واسعاً من الحديث. . . وعمل مسنداً كبيراً قرأ أكثره على الناس. ولم ير الناس في بغداد أحسن من مجلسه لما حدث، وذلك إن العلماء وأصحاب الحديث، كانوا يتجملون بحضور مجلسه، حتى إنه كان يجلس للحديث وعن يمينه أبو القاسم عبيد الله بن بنت منيع (ت ٣١٧/ ٩٢٩) وأبو محمد يحيى بن صاعد (ت ٣١٨/ ٩٣٠) عن يساره، وأبو بكر عبد الله بن محمد النيسابوري (ت ٣٢٤/ ٩٣٥) بين يديه وسائر الحفاظ حول سريره». ففي حين أثنى طلحة الشاهد والتنوخي على أبي عمر ثناء بالغاً نجد أن معاصريه أظهروا فساد أخلاقه، فكان أبو خازم القاضي يقول: «إن القاضي أبو عمر ليس عفيفاً»[2]، كما قال قاضي القضاة أبو جعفر سنة ٣٠٥/ ٩١٨ أن «أبا عمر حمل نفسه كثيراً في صدقه وشرفه»[3]. فأين الحقيقة من مديح طلحة والتنوخي لأبي عمر، ومن فساد أخلاقه كما أظهره بعض معاصريه؟.

كان أبو عمر وعائلته على المذهب المالكي[4]، في حين كان المذهب الحنفي مذهب أهل العراق. ومع ذلك كان أبو عمر لا يعرف سوى الشيء القليل عن المذهب المالكي، ولكنه كان يخفي بذكاء هذا النقص[5]. وكان يظهر نفسه بمظهر المحدث ويجبر نفسه على القراءة في مجالسه وهو مستند إلى مسند كبير. لقد نجح أبو عمر في تحليل القضايا الصعبة ليأخذ منها الأشياء التي يريدها بدون إثارة أي شك، فقد كان أقدر الناس على أن يتكلم دائماً في الأمور بما يحتمل معنيين، ويحتاج إلى تفسير للمقصد توقياً منه ودهاء[6]. وعلى هذا الأساس عزل القاضي سعد بن أحمد بن حنبل، وكان قد عينه خليفته على قضاء الكوفة، وقد عزله دون أن يتهمه أو يعتبره مذنباً

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢٠٨

(٢) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٣٩

(٣) MASSIGNON : La Passion T I P 485

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٦ ص ٦١

(٥) MASSIGNON . La Passion T I P 484

(٦) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٦١

ولكن لأن البعض قال فيه شناعات افتراء وكذباً. ولما عوتب أبو عمر على عزله قال[1] : «أليس قد احتمل عرضه أن يقال فيه مثل هذا، وتشبهت صورته بصورة من إذا رمي بهذا جاز أن يتشكك فيه، والقضاء أرق من هذا».

واعترف أبو عمر بصحة رقعة زورها أحدهم بتوقيع أبي عمر إلى أبي القاسم علي بن محمد المعروف بابن الحواري، يسأله المساعدة لحامل الرقعة. وقد اعترف بذلك حتى لا يقال إن إسمه زور ببساطة ومع ذلك عندما ضبط أبو عمر الرجل قال له: ويلك أتزور علي خطي وأنا حاكم وخطي ينفذ في الأموال والفروج والدماء، ما كان يؤمنك أن أعرِّف أبا القاسم أمرك فتصير نكالاً، فبكى الرجل وعلل فعلته بالفقر والثقة بكرم أبي عمر. فبكى أبو عمر وأعطاه صرة فيها مائة دينار وبعض الثياب[2]. وقد تحسنت حال هذا الرجل وكان دائماً يدعو لأبي عمر.

وقبل أبو عمر بإعلان الوزير الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب غير مسؤولاً (الحجر)، وذلك لتهريبه من دفع ديونه ودون أن يبيع أملاكه[3]، والقاضي لا يحجر على شخص إلا إذا ثبت سفهه وتبذيره للمال مما يعني أنه كان يستدين المال من غير حاجة به إليه، وبذلك حافظ الوزير على أملاكه. كما قبل بعرقلة وكيل دعاوي لقضية إرث شهراً حتى دفع الورثة أجرة الوكيل كاملة[4].

كانت غريزة أبو عمر القوية تساعده لمعرفة أسرار الرجال ليأخذ منهم الكثير من وراء معرفته بأسرارهم، فالوزير أبو الحسن علي بن عيسى كان يحب أن يبين فضله على كل أحد، وعندما دخل عليه أبو عمر ذات يوم وكان يرتدي قميصاً فاخراً سأله الوزير عن ثمنه، فأجابه بمائتي دينار، فقال الوزير أنه قد اشترى القميص الذي يلبسه بعشرين ديناراً فرد أبو عمر جملته المشهورة: «الوزير أعزه الله يجمّل الثياب ولا يحتاج إلى المبالغة فيها، ونحن نتجمل بالثياب فنحتاج إلى المبالغة فيها لأنا نلابس العوام ومن نحتاج إلى التفخم عليه وإقامة الهيبة في نفسه بها، والوزير أيده الله يخدمه

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ١ ص٢٣٨.
(٢) المصدر نفسه جـ١ ص٦١ ـ ٦٢.
(٣) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.
(٤) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

الخواص، أكثر من خدمة العوام ونعلم أنه يدع هذا عن قدرة»[1] وهكذا بـدل من أن ينجح الوزير في إحراج أبي عمر نجد أن جواب القاضي قد أسكت الوزير. وعندمـا تسلم أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقله الوزارة دخل أبـو عمر عليـه وكان الوزير السابق علي بن عيسى جالساً عنده، فـطلب ابن مقلة من أبي عمر أن يجلس متقدماً عن ابن عيسى، فامتنع وجلس دونه وبعد أن انصرف الحاضرون أرسل الوزير يسـأل أبا عمـر عن سبب مخالفتـه أمره وجلوسـه دون ابن عيسى، فكان جـواب أبـو عمـر[2] : «هذا رجـل رأس علي، ثم أدال الزمـان منـه، فكـرهت أن ارتفـع عليـه، فيتصورني الوزير بصورة من يرتفع على رؤسـائه، ومـا فعلت ذلك إلا لـك وإعظامـاً للرياسات»، فسر الوزير من ذلك.

وكان رئيس خدم الخليفة المقتدر غاضباً من القاضي أبي عمر لأنه توسط لديه في قضية ولم يجبه إليها[3] ، فكان أبو عمر كلما دخل دار الخلافة يقف له جماعة من الخدم يشتمونه بأقبح الألفاظ ويقـولون لـه: «يا ظـالم، يا مـرتشي، وهو مـطرق إلى الأرض»[4]، وعندما يخرج من الدار يخاطبه أولئك الخدم بـأقبح من المـرة الأولى. وفي الحال أرسل القاضي أبو عمر ثياباً فاخرة وطيباً بقيمـة خمسمائـة دينار إلى رئيس الخدم، وأرسل كذلك يعتذر منه عن القضية السابقة. وعندما قصد دار الخـلافة في المرة الثانية كان الخدم أنفسهم يدعون له ويشكرونه ويقولون[5] : «يا عفيف يا نظيف، يا مأمون يا ثقة، يا جمال الإسلام، يا تأريخ القضاة». وحتى يستميل رئيس الخدم أكثر لم يكتف أبو عمر بالهدية، فاتفق مع أحد خدمه بأن يلتجأ إلى رئيس الخدم ويبكي بين يديه، ويطلب منه أن يشفعه عند القاضي أبي عمر في أمر وصايتـه على أخ له تـوفي ويعطيه مقابل ذلك مائتي دينار[6]، وهكذا توسط رئيس الخدم عند أبي عمر في قضية

---

(١) التنوخي · نشوار المحاضرة حـ ١ ص ٥١.
الثعالبي . لطائف اللطف ص ٨٦.

(٢) التنوحي : نشوار المحاضرة : جـ٣ ص ٩٦.

(٣) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٨٤.

(٤) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٨٣

(٥) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٨٤.

(٦) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٨٧.

لا يعرف أنها من تدبير القاضي الذي أوهمه أنه استجاب لطلبه. فسر رئيس الخدم وأصبح صديقاً لأبي عمر[1]. وهذه الأمور تدل على حكمة أبي عمر ووفور عقله من جهة، فهو يعرف كيف يستميل الوزير أو الخادم حتى لا يكثر أعداءه و «تخرق هيبته ويبطل جاهه ويطمع كل أحد فيه ويجر عليه ذلك أموراً كباراً»[2]، كما تدل من جهة ثانية على خداع ورياء أبي عمر حتى يصل إلى مبتغاه، حتى إن الطبري كانت له الشجاعة أن يكتب سنة ٣٠٢/٩١٤، مبيناً خداع ورياء أبي عمر في شهر رمضان سنة ٢٨٩/٩٠٢، عندما قبل أن يحمل للأمير بدر صاحب شرطة المعتضد كتاب الأمان، حتى يجذبه إلى كمين حيث أقدم الخليفة على قتله[3]. وأثناء محاكمة الوزير علي بن عيسى[4] في شهر جمادي الثانية سنة ٣١١/٩٢٣، اعتبر أبو عمر أن الوزير «قد غلط غلطاً»[5]، و«قد أقر بما لو أقر به إمام لما سمع الناس طاعته»[6]، في حين دافع قاضي القضاة أبو جعفر عنه حتى أنقذه. ومن الأدلة على فطنة القاضي أبي عمر وتلطفه في الجواب أنه كان في طريقه إلى الجامع عندما اعترضه أحدهم وكان له حاجة عنده لم يجبه إليها، فأخذ يعرض به وبموقفه من مبايعة ابن المعتز، فقال له أبو عمر[7]: «يا هذا إن أمير المؤمنين أعزه الله قد عفا عن هذا الذنب، فإن رأيت أن تعفو فعلت» وبذلك خجل الرجل.

كما كان أبو عمر يظهر الكرم لشهوده وخلفائه، فقد كان بعضهم في مجلسه فأحضر ثوباً جميلاً من القماش الفاخر ثمنه خمسون ديناراً وقد استحسنه جميع الحاضرين، فقال لهم أبو عمر[8]: «إنكم استحسنتموه بأجمعكم ولو استحسنه واحد لوهبته له فلما اشتركتم في استحسانه لم أجد طريقاً إلا أن يحصل لكل واحد منكم

---

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٢ ص٨٨.

(٢) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٨٥.

(٣) ابن الجوزي: المنتظم جـ ٦ ص ٣٦.

(٤) راجع بشأن المحاكمة. التنوخي: نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٩ - ٢٢.

(٥) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢١

(٦) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢٠.

(٧) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٨٩.

(٨) المصدر نفسه جـ٣ ص١٢٩

واحدة منها»، وهكذا أمر القلانسي بقطع الثوب وصنع قلنسوة لكل واحد من الحاضرين.

وقد أنقذ أبو عمر شخصاً من الغرق عند شاطىء نهر عيسى[1]، وهو في طريقه إلى ضيعته الصالحية، فنزل عن حماره وخلع عمامته ورمى بها إلى الرجل وأخذ طرفها بيده وأمسك بيده الأخرى شجرة كانت هناك حتى جذب الرجل إلى الشاطىء فنجا[2]. وكان يخدمه أيضاً أبو الربيع سليمان بن داود البغدادي ومعه جدته سمسمة القهرمانة، وقد أنقذه أبو عمر من السلطان[3]. وكان أبو عمر قد وطد علاقاته مع التجار والأمراء إضافة إلى الخليفة والوزراء والخدم، فكان أبو عمر يزور أبا عبد الله بن الجصّاص (ت ٩٢٧/٣١٥)، وهو من أكبر تجار بغداد وأغناهم[4]، وكان يدافع عنه في مجالسه[5]، وكانت صداقته وطيدة بالأمير أبو محمد جعفر بن ورقاء الشيباني (ت ٩٦٣/٣٥٢)، وتجلت هذه الصداقة بمعاتبة الأمير له بعد عودته من الحج وتأخر أبو عمر عن قدومه لتهنئته بالعودة فكان العتاب شعراً[6] والجواب بالشعر أيضاً[7].

كما أن أبا عمر قام بعقد زواج ابن الأمير أبو بكر محمد بن رائق (ت ٩٤١/٣٣٠) على ابنة قيصر الكبرى بحضور الخليفة المقتدر، وكان اليوم حاراً، فلما انتهى طلب منه عقد زواج الابن الآخر على البنت الأخرى فقرأ آية من القرآن وأسرع في عقد الزواج حتى لا يضجر الخليفة، وكان أبو عمر يريد التقرب منه، فنهض المقتدر بسرعة لشدة الحر وقد استحسن إيجاز أبي عمر في عقد الزواج، وأمر

---

(١) نهر عيسى : مأخذه من نهر الفرات عند قنطرة دمجا حتى إذا بلغ المحول تفرع إلى عدة أنهار تخترق مدينة السلام، ثم يصب في دجلة عند قصر عيسى بن عبد الله العباسي.
ياقوت الحموي : معجم البلدان جـ ٤ ص ٨٤٢.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٣ ص ٥٧.

(٣) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٢٦٨.

(٤) ابن الأثير : الكامل جـ ٨ ص ١٤.
التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٢٥ ـ ٣٧ وجـ ٢ ص ٣١٢ ـ ٣١٧.

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ١ ص ٣٦.

(٦) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢٠٨.

(٧) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢٠٩.

بأن يكرم أبو عمر في رزقه وعمله[1]. وهذا يدل على فطنة أبي عمر الذي يعرف كيف يوظف الأمور لصالحه.

وكان أبو عمر يعرف القليل من الأمور الفقهية ومع ذلك كان لا يخطىء في الأحكام فيحكم بما يفتي به الفقهاء[2]، ولعل تبرير ذلك أن أبا عمر اشتهر بمجالسه التي يرتادها العلماء وأصحاب الحديث، مثل المناظرة بين أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري (ت ٢٩٧/٩٠٩) وأبو العباس أحمد بن عمر بن سريج في مجلس أبي عمر حول بعض الأمور الفقهية[3] . كما كان أبو عمر يناظر قاضي أبا جعفر في الشعر والأدب والعلم[4] في دار الخليفة المقتدر.

وبعد هذا العرض كله لشخصية أبي عمر، هل استغل ذكاءه وغريزته القوية وتملقه وتزلفه للأمراء والوزراء من أجل الحصول على منصب قاضي القضاة الذي ناله سنة ٣١٧/٩٢٩؟. ولكن أبا عمر لم يبق في منصبه طويلاً فقد توفي في ٢٥ من شهر رمضان سنة ٣٢٠/٩٣٢[5] وله ثمانية وسبعون سنة، تاركاً منصب قاضي القضاة لابنه أبي الحسين عمر الذي بقي فيه مثل أبيه إلى حين وفاته.

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٢ ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٤ ص ١٧٤، ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٢٤٧.

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٨ ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

(٤) المصدر نفسه جـ ٤ ص ١٥ ـ ١٦.

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة جـ ٥ ص ٢١٠، ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٢٤٦.
ابن مسكويه : تجارب الأمم جـ ١ ص ٢٢٩. الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٤٠١.

الفصل الرابع

النعمان بن محمد (ت٣٦٣/٩٧٤)[(١)]
ودعم الخلافة الفاطمية «الشيعية»

يعتبر النعمان بن محمد أحد دعاة الدولة الفاطمية، وقد عاصر أربعة خلفاء، المهدي والقائم، ثم المنصور الذي قلده القضاء، فالمعز الذي قامت معه الخلافة الفاطمية في القاهرة وقد عينه قاضي قضاته فوضع الكتب الكثيرة في الفقه والتاريخ والسير، حتى اعتبر مؤسس النظام القضائي الفاطمي.

١ ـ نشأته وتقلده القضاء:

النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي، أحد الأئمة الفضلاء، من أهل العلم والفقه والدين والتاريخ. كان على المذهب الحنفي لأن المغرب الإسلامي كان يغلب عليه مذهب أبي حنيفة إلى أن تحول إلى مذهب مالك، فأصبح النعمان على المذهب المالكي[(٢)]، ثم كان التحول الكبير عندما ابتعد عن المذهب السني ليصبح من أبرز دعاة الدعوة الفاطمية القائمة على أساس المذهب الشيعي الإسماعيلي، والتي تدعو إلى قيام خلافة فاطمية جديدة تحل مكان الخلافة العباسية. ومن أجل ذلك عمل في خدمة المهدي بالله (٢٩٧ ـ ٣٢٢/٩٠٩ ـ ٩٣٤)،

---

(١) ترجمته في:

النعمان: المجالس والمسرات ص ٦٩، ٧٠، ٣٤٨، ٣٤٩

ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧.

ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ١٠٦، ١٠٧.

الكندي: الولاة والقضاة ص ٢٨٦، المقريزي: اتعاظ الخنفاص ١٤٩.

ابن العماد: شذرات الذهب جـ٣ ص٤٧؛ ادريس عمادالدين. تاريخ الخلفاء الفاطميين ص. ٤٩٠ ـ ٤٩٥، ٥٢٦، ٥٥٦ ـ ٥٧٠، ٧٣٥

(٢) النعمان: المجالس والمسايرات ص ٣٤٨.

ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ١٠٦، ١٠٧.

لكنه لم يقلده القضاء عندما أسس عاصمته المهدية. بل عين أحد دعاته ويدعى أفلح بن هارون الملوسي[1] للنظر في القضاء في المهدية ورقادة وغيرها من الأعمال، فكأن المهدي سماه قاضي القضاة.

ثم عمل النعمان في خدمة القائم بأمر الله (٣٢٢ - ٩٣٤/٣٣٤ - ٩٤٦)[2] حتى تقلد القضاء زمن المنصور بالله (٣٣٤ - ٩٤٦/٣٤١ - ٩٥٣)، وقد استقضاه المنصور على مدينة طرابلس الغرب، وفي سنة ٩٤٨/٣٣٧ طلبه للقضاء في عاصمته الجديدة «المنصورية»[3] فوصل إليها غداة يوم جمعة فخلع عليه وقلده القضاء، وأمره بالسير في نفس اليوم إلى المسجد الجامع بالقيروان لإقامة صلاة الجمعة والخطبة إذ لم يكن يومئذٍ بالمنصورية جامع، وأمر المنصور جماعة من حراسه ومعهم السلاح بمرافقه النعمان حتى إقامة الصلاة والخطبة[4]. وفي اليوم التالي خرج توقيع المنصور بالله الفاطمي إلى ديوان الرسائل بأن يكتب عهد القاضي النعمان بالقضاء بمدن المنصورية والمهدية والقيروان وسائر مدن افريقية وأعمالها، وذلك لإقامة الحق على الشريف والمشروف والعدل بين القوي والضعيف[5]. فكان بمثابة قاضي جميع المناطق التي سيطرت عليها الدعوة الفاطمية، وأصبح القضاة في هذه المناطق تابعين له[6].

وكان النعمان قاضي الدولة الفاطمية يجلس للنظر بين الناس في سقيفة قصر المنصور بالله وذلك تكريماً له. لكن هذا الأمر جعل النساء والضعفاء ومن يتهيب

---

(١) القاضي أفلح بن هارون الملوسي: كان تقياً ورعاً عفيفاً، فيه حسن صوت وجودة قراءة. تقلد قضاء طرابلس الغرب قبل ثورتها على المهدي. ثم تقلد قضاء المهدية ورقادة وغيرها. وكان من دعاة المهدي ينظم مجالس لدعوة النساء. وقد نسخ الكثير من كتب الفقه والآثار والفضائل وخطب الإمام علي
ادريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ١٩٢ و ٢١١ - ٢١٣

(٢) المصدر نفسه ص ٣٤٤.

(٣) المنصورية: مدينة بالغرب الإسلامي أمر ببنائها المنصور الفاطمي في صفر سنة ٩٤٧/٣٣٥ وجعلها عاصمة جديدة له ليستقر فيها في شوال ٩٤٩/٣٣٧. وهي حسنة عجيبة الأبنية، واسعة الأفنية.
ابن حوقل: صورة الأرض ص ٧٤.

(٤) إدريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٤٩٢ - ٤٩٣.

(٥) المصدر نفسه ص ٤٩٣.

(٦) المصدر نفسه ص ٤٩٠.

الدخول من باب قصر المنصور لا يمثلون أمام القضاء، مما جعل المنصور يوقع له ببناء موضع خاص يجلس فيه للقضاء، ويصل إليه كل الخصوم[1].

وأثناء تقلده القضاء للمنصور، ازدادت علاقة النعمان بالمعز لدين الله ولي العهد والخليفة من بعد المنصور، والذي كان يقف دائماً إلى جانبه. وخاصة عندما تعرض النعمان لحملة شنيعة من الحساد الذين يطمعون في الرئاسة مكانه، فضاق صدره بها وكتب رقعة إلى المعز يشكوه فيها، فكتب المعز في ظهرها كلمات عطف وتأييد:

«. . . ولقد كان الواجب عليك أن تسأل الله الزيادة لك من هذا الحسد، فإنك لا تزداد بقربنا رفعة إلا زدت من كثرة الحاسد وكيد الكائد. فإن كنت تسأل الله رفع ذلك عنك في حين ضيق صدرك فاستقل الآن! فقد كان بعض الحكماء إذا دعا الله لنفسه قال: رب اجعلني محسوداً ولا تجعلني مرحوماً! . .»[2]

٢ ـ قاضي قضاة المعز لدين الله:

ارتفعت مكانة النعمان زمن المعز لدين الله (٣٤١/٣٦٥/ ٩٥٣ ـ ٩٧٦)، فكان يرافقه في أسفاره[3]، وقد جعله قاضي قضاته، وجعل إليه إزالة المظالم، وأمضى حكمه على كل حاكم[4]. وقد رافقه أثناء دخوله مصر سنة ٩٧٣/٣٦٢. كما دخل الفاطميون دمشق سنة ٩٧٤/٣٦٣، وبذلك تأسست الخلافة الفاطمية في القاهرة مع المعز لدين الله. وكان النعمان أول قاضي قضاة فيها وأبرز الدعاة الفاطميين. ويعتبر بحق مؤسس النظام القضائي الفاطمي على أساس المذهب الشيعي الإسماعيلي، وقد أغنى القضاء ودعم الخلافة الفاطمية «الشيعية» التي اتخذت مظهر العداء للخلافة العباسية «السنية» بواسطة كتبه الكثيرة في الفقه والتاريخ والسير. . .

---

(١) النعمان: المجالس والمسايرات ص ٦٩ ـ ٧٠
إدريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٢) النعمان: المجالس والمسايرات ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.
إدريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥.

(٣) ادريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٥٢٦.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٥٦.

٣ ـ دور كتبه في دعم الخلافة الفاطمية :

أضاف المعز لدين الله الدعوة الفاطمية إلى قاضي القضاة النعمان، وأسماه في مراتب الدعوة إلى أسمى ذروة. وأمره «بقراءة كتب الأئمة من آبائه، ونشر علومهم على أتباعه وأوليائه»[١]. فكان النعمان يقرأ كتباً في علم الباطن، كل يوم جمعة، في مجلس في قصر المعز، حيث يكثر ازدحام الناس على اختلاف عقولهم ومقدار فهمهم للدعوة التي يعمل على نشرها[٢].

وقد لعبت الكتب الكثيرة التي وضعها دوراً بارزاً في نشر الدعوة، فقد كان النعمان من أهل العلم والفضل، وقد اعترف الذين لا يوافقونه في الدعوة بفضله واتساع علمه في الفقه والتاريخ والسير.

(أ) في الفقه :

تكثر التآليف التي وضعها النعمان في الفقه على المذهب الإسماعيلي وأشهرها[٣] :

- الإيضاح : وهو في إيضاح ما أجمع عليه الرواة في الفقه، وهو مفقود.
- مختصر الإيضاح : وهو مفقود أيضاً، وقد بدأ في تأليفه زمن المهدي بالله.
- الاتفاق والافتراق : فيما اختلف فيه الفقهاء ووافق قول أهل البيت.
- المقتصر : وقد اختصره عن الإتفاق والإفتراق.
- دعائم الإسلام في الحلال والحرام والقضايا والأحكام : وسبب تأليف هذا الكتاب أن المعز لدين الله اجتمع بالنعمان وجماعة من الدعاة، فذكروا الأقاويل التي اخترعت والمذاهب والآراء التي افترقت بها فرق الإسلام وما اجتمعت، ثم نظر المعز إلى النعمان وطلب منه تأليف الكتاب تحت إشرافه فكان يعرضه عليه فصلاً فصلاً وباباً باباً حتى أتمه. وفيه أن الإسلام بني على سبع دعائم هي : الولاية والطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد.
- اختصار الآثار فيما روي عن الأئمة الأطهار : وضعه بناء لرغبة بعض القضاة

(١) إدريس عمادالدين : تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٥٥٦.
(٢) المصدر نفسه ص ٥٥٧.
(٣) المصدر نفسه ص ٥٥٩ ـ ٥٦٥.

والحكام والطلبة في بسط كتاب مختصر من قول أهل البيت يقرب معناه ويسهل حفظه بسعر زهيد لا يزيد عن الدينار الواحد، لذلك سماه «كتاب الدينار»، ثم طلب منه المعز تسميته بكتاب الاختصار لصحيح الآثار عن الأئمة الأطهار.

هذا فضلاً عن الكتب الأخرى وهي كثيرة، مثل كتاب «يوم وليلة» في الصلاة و«الطهارة والصلاة وفروضها وسننها» و«الأخبار» و«التقريع والتصنيف لمن لم يعلم العلم فتعاطى التصنيف» و«الرسالة المصرية» في الرد على الشافعي و«الرد على ابن سريج البغدادي» و«رسالة البيان» في الرد على ابن قتيبة و«الأرجوزة المختارة» في الإمامة الحجة فيمن يستحقها ومن ادعاها وليست له.

(ب) في التاريخ والسير:

وكذلك تكثر الكتب التي وضعها النعمان في الأخبار وتتعلق بالتاريخ والسير وأشهرها[1]:

- شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار.
- افتتاح الدعوة وابتداء الدولة[2]: وقد وضعه بناء لأمر أمير المؤمنين بجمع أخبار الدولة ومن قام فيها وسعىٰ في إقامتها من الدعاة، حتى يعرف ذلك أعقابهم من بعدهم. وهو محاولة تأريخ الدعوة الفاطمية، وابتداء الدولة الفاطمية ذاتها في اليمن وشمال افريقية حتى تأسيس الخلافة.
- مناقب بني هاشم ومثالب بني أمية.
- التوحيد والإمامة: وهو من خطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.
- أساس التأويل: وفيه تأويل الولاية وقصص الأنبياء.
- رسالة إلى مرشد: الداعي في مصر، في تربية المؤمنين.
- الأرجوزة الموسومة بـ «ذات المنن» في سيرة المعز.
- الأرجوزة الموسومة بـ «ذات المحن» في سيرة مخلد بن كيداد المارق الدجال.
- المجالس والمسايرات[3] مع المعز لدين الله.

(١) إدريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٥٦٦ - ٥٦٨.

(٢) نشرة الكتاب باسم «رسالة افتتاح الدعوة» تحقيق وداد القاضي عن دار الثقافة - بيروت سنة ١٩٧٠.

(٣) نشرت كلية الآداب بتونس هذا الكتاب سنة ١٩٧٨.

ويضاف إليها كثير من الرسائل إلى القضاة وكثير من الكتب مثل «تأويل الدعائم» و «الشروط» و «الحلي والثياب» و «الهمة في اتباع الأئمة» و «اثبات الحقائق في معرفة توحيد الخالق» و «الدعاء» و «تأويل الرؤيا» و «منامات الأئمة» و «معالم المهدي» و «الموجز في الرد على العتقي» و «التعقب والانتقاه».

وكثير من هذه الكتب لا يزال مفقوداً، ولكنها وضعت جميعاً في خدمة نشر الدعوة الفاطمية، حتى قال المعز لدين الله: «من أتى بعشر عشير ما أتى به النعمان، ضمنت له على الله الجنة، وأما جعفر فلنا فيه قول آخر» [١]. ويقصد جعفر بن الحسن منصور اليمن [٢]، الذي بلغ منزلة رفيعة لدى المعز لدين الله جعلته وحده متقدماً على النعمان، بدليل أن النعمان مرض ذات يوم فزاره جميع الدعاة وأولياء الدولة وقوادها ما عدا جعفر. وكان النعمان لا يعرف مقدار منزلة جعفر إلا عندما قرأ له كتاب «سر النطقاء» عند المعز، فقصده على الفور ليخرج إليه جعفر مرحباً به إجلالاً، لكن النعمان وقع على رجليه يقبلهما، اعترافاً بالفضل وتواضعاً [٣].

وكانت وفاة النعمان بمصر في جمادي الثانية سنة ٣٦٣/ آذار ٩٧٤ [٤]، بعد أن لعب دوراً بارزاً في دعم الخلافة الفاطمية «الشيعية» التي قامت في القاهرة مهددة بالقضاء على الخلافة العباسية «السنية» في بغداد والتي تعرضت لخطر آخر تمثل بالنفوذ البويهي داخل بغداد نفسها، وهذا ما دعا أقضى القضاة «الماوردي» للدفاع عن الخلافة العباسية، فوضع الكتب المختلفة في السياسة والفقه والدين واللغة والأدب، وكأنه يرد بذلك على النعمان وجميع الخصوم.

---

(١) إدريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين ص ٥٦٩.

(٢) جعفر بن الحسن منصور اليمن: كان أبوه من أكبر الدعاة وأفضلهم، وقد هجر مملكة أبيه وترك حطام الدنيا وهاجر إلى المهدي بالله في أفريقية حتى بلغ مع المعز لدين الله مبلغاً عظيماً، وصار في الفضل والزهد علماً مفرداً. وله كتب كثيرة في علم أهل البيت وقصص الأنبياء، وعلم الملائكة، وذكر فرائض الشريعة، وله سيرة في ذكر أبيه المنصور وافتتاحه اليمن.
المصدر نفسه ص ٧٨ و٥٧٠ و٥٧١.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٧٠

(٤) المصدر نفسه ص ٧٣٥.

الفصل الخامس

الماوردي[1]
والدفاع عن الخلافة العباسية «السنية»
(٣٦٤ - ٤٥٠/ ٩٧٤ - ١٠٥٨)

استحدث لقب «أقضى القضاة» سنة ١٠٣٨/٤٢٩، ويكون صاحبه دون منزلة قاضي القضاة وينوب عنه. وإذا كان أبو يوسف أول قاضي قضاة في الإسلام، فإن الماوردي كان أول أقضى قضاة في الإسلام[2]. ورغم أن موضوع البحث هو قاضي القضاة، فقد ارتأيت الحديث عن الماوردي نظراً لأهمية منصبه من جهة، وللدور السياسي والديني الذي لعبه من جهة ثانية، حيث نشأ والنفوذ البويهي في أوج قوته في بغداد، في حين اتخذ النفوذ الفاطمي شكل خلافة جديدة في القاهرة، فنصب نفسه للدفاع عن الخلافة العباسية ضد الدعوات التي حاولت القضاء عليها.

١ - نشأته وتقلده القضاء في ظل النفوذ البويهي:

ولد أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب في البصرة سنة ٩٧٤/٣٦٤ وعرف

---

(١) ترجمته في:
ابن حلكان: وفيات الأعيان جـ٣ ص٢٨٢ - ٢٨٤، السبكي· طبقات الشافعية جـ٣ ص٣٠٣ - ٣٠٤؛ ابن الجوزي: المنتظم جـ٩ ص١٩٩.
ابن العماد. شذرات الذهب جـ ٣ ص ٢٨٥؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: جـ ١ ص ٥٣ - ٥٤ وجـ١٢ ص١٠٢؛ محمد بن علي الداوودي المالكي: طبقات المفسرين جـ١ ص٤٢٣ - ٤٢٥، ابن كثير: البداية والنهاية جـ١٢ ص٣٣ و٤٠ و٨٠؛ عصام شارو: القضاء والقضاة ص٣٢٣ - ٣٣٣.

(٢) في بغداد، تقلد أبو الفضل عبد الرحمن اللمعاني الحنفي (ت ١٢٥١/٦٤٩) منصب أقضى القضاة سنة ١٢٣٥/٦٣٣. وفي دمشق تقلد هذا المنصب كل من ولي الدين بن بهاء الدين السبكي الشافعي وشمس الدين العزي وبدر الدين بن وهيبة.
ابن كثير. البداية والنهاية جـ١٣ ص ١٨١ - ١٨٢ وجـ ١٤ ص ٣١١.
ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٣ ص ٢٨٤.

بالماوردي نسبة إلى صنع ماء الورد وبيعه.

درس الماوردي الفقه عن أبي القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري بالبصرة، ثم عن الشيخ أبي حامد أحمد بن أبي طاهر محمد الإسفرائيني وعن الشيخ أبي محمد عبدالله البافي ببغداد، وهذا ما ساعده في تقلد القضاء في بلدان كثيرة.

وعندما عاد إلى بغداد سكن في درب الزعفراني[2]، وأخذ يدرس بها ويروي الحديث عن شيوخه، أمثال الحسن بن علي بن محمد الجبلي ومحمد بن عدي بن زحر البصري ومحمد بن المعلي الأزدي وجعفر بن محمد بن الفضل البغدادي وغيرهم.

وقد تفقه الكثيرون على الماوردي، وبرز من تلامذته الخطيب البغدادي صاحب كتاب تاريخ بغداد، وابن خيرون، وعبد الملك بن إبراهيم أبو الفضل الهمذاني المعروف بالمقدسي، وأبو الفضائل محمد بن أحمد الربعي الموصلي.

وفي تلك الأثناء كان النفوذ البويهي في أوج قوته بعد أن تولى الحكم عز الدولة بختيار[3]، منذ سنة ٣٥٦/٩٦٧، ثم ما لبث وأن قبض على وزيره أبي الفضل[4] وقتله أواخر سنة ٣٦٢/٩٧٣[5]، فتولى الوزارة ابن بقية[6]، الذي استبد في وزارته فقتل

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٣ ص٢٨٤.

(٢) المصدر نفسه جـ٣ ص٢٨٢.

(٣) عز الدولة بختيار بن معز الدولة أبي الحسين أحمد بن بويه (ت ٣٦٧/٩٧٧): ولي الملك بعد وفاة والده معز الدولة في السنة ٣٥٦ هـ، وهو ابن خمس وعشرين سنة، وكان جميل الصورة قوي البدن، إلا أنه ضعيف الرأي، وكان مثالاً في سوء التصرف وقلة الوفاء، حاربه ابن عمه عضد الدولة وانتصر عليه وقتله وعمره ٣٦ سنة.
ابن الجوزي: المنتظم جـ٧ ص ٨٩، ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ٢ ص ٢٥٩ و٣٠٧؛
الزركلي. الاعلام جـ٢ ص ١١.

(٤) أبو الفضل العباس بن الحسين الشيرازي (ت ٣٦٢/ ٩٧٣): وهو زوج زينة ابنة الوزير أبي محمد الحسن ابن محمد المهلبي، تولى الوزارة سنة ٣٥٧ هـ، ثم اعتقل سنة ٣٥٩ هـ، وعزل عن الورارة ثم أعيد سنة ٣٦٠ هـ، ثم قبض عليه في نهاية سنة ٣٦٢ هـ، وقتل بالسم.
التنوخي: نشوار المحاضرة جـ٢ ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.
ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ٢ ص ٢٣٨ و ٢٤١ و٢٦٩ و٢٨٣ و٣١٣.

(٥) ابن مسكويه: تجارب الأمم جـ٢ ص ٣١٣.

(٦) أبو طاهر محمد بن محمد بن بقية بن علي (ت ٣٦٧/٩٧٧). الوزير الناصح، نصير الدولة، خدم معز الدولة، ولما خلفه ولده عز الدولة بختيار استوزره سنة ٣٦٢ هـ، ثم نقم عليه، فاعتقله سنة ٣٦٦ هـ، وسلمه لعضد الدولة فطرحه تحت أرجل الفيلة، ثم صلبه.
الزركلي. الاعلام جـ٧ ص ٢٤٤.

وصـادر ونفي وشـرد، حتى أصبحت البـطيحـة [١] ملجـأ لكـل خـائف ومـأوى لكـل مطرود [٢].

ثم استولى عضد الدولة [٣] على العراق سنة ٩٧٦/٣٦٦، ودخـل بغداد فـاتحاً سنة ٩٧٧/٣٦٧، وقتل ابن عمه عز الدولة بختيار، وطرح وزيره ابن بقية تحت أرجل الفيلة.

واستطاع عضد الدولة نشر النفوذ البويهي، وإقامة إمبراطورية تشمل ثلثي فارس وبـلاد مـا بين النهـرين، واتخـذ لقب شـاهنشـاه ـ أي ملك الملوك ـ لأول مـرة في الإسلام، وظل هذا اللقب لمن جاء بعده من ملوك بني بويه. وفقد الخليفة العباسي كل سلطان حتى وصل الأمر إلى خلع الطائع لله (ت ١٠٠٢/٣٩٣) على يد بهاء الدولة بن عضد الدولة في سنة ٩٩١/٣٨١ وسلمه إلى خلفه القادر بالله، فأقام عنده إلى حين وفاته [٤].

٢ ـ قيامه بمهام سياسية دعماً للخلافة العباسية:

عاصر الماوردي الخليفة القادر بالله (٣٨١/٤٢٢/٩٩١ ـ ١٠٣١) الذي دامت خلافته ٤١ سنة، ثم الخليفة القـائم بأمـر الله (٤٢٢ ـ ١٠٣١/٤٦٧ ـ ١٠٧٤) الذي حكم ٤٥ سنة، وعمل في خدمتهما في فترة حرجة من تاريخ الخلافة العباسية اتسمت

---

(١) البطيحة · جمعها بطائح، وهي أرض واسعة بين واسط والبصرة كانت قديماً قـرى متصلة وأراضي عامرة، فاتفق أيام كسرى أبرويـز أن زاد دجلة والفرات بخـلاف العادة، وتبـطح الماء في تلك الـديار والعمـارات والمزارع، فطرد أهلها منها.

ياقوت الحموي: معجم البلدان جـ ١ ص ٦٦٨

(٢) المصدر نفسه جـ ٣ ص ٤١٥.

(٣) عضد الدولة، أبو شجاع فناخسرو بن أبي علي الحسن ركن الدولة بن بويه (ت ٩٨٢/٣٧٢) أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية، تولى ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة ودخل بغداد فاتحاً ٣٦٧ هـ فاستقبله الخليفة الطائع وطوقه وسـوره ولقب بـ شاهنشـاه وعضد الـدولة وتـاج الملّة توفي بعلة الصرع ببغداد.

ابن الجوزي: المنتظم جـ٧ ص١١٣. ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ٣ ص٢١٨.

الزركلي · الاعلام جـ ٥ ص ٣٦٤ وجـ ٧ ص ٢٤٤.

(٤) ابن الجوري · المنتظم جـ ٧ ص ٢٢٤.

بالنفوذ البويهي، ومع ذلك استمر الماوردي على ولائه للخلافة العباسية ونصب نفسه للدفاع عنها ضد الدعوة الإمامية التي أيدها البويهيون من داخل بغداد نفسها، وضد الدعوة الإسماعيلية التي قامت على أساسها الخلافة الفاطمية في القاهرة والتي تحاول القضاء على الخلافة العباسية. وهكذا كانت للماوردي مكانة خاصة عند القادر بالله الذي كان واسع الإطلاع في فقه المذاهب الأربعة عند أهل السنّة. كما ازدادت مكانته زمن القائم بأمر الله العباسي[1]، لذلك لم ينقطع الماوردي عن الخليفة القائم حتى في أواخر أيامه. وقد عهد الخليفة إليه مهمات سياسية للتوسط بينه وبين ملوك بني بويه، فازدادت مكانته، مثبتاً قدرة في الوقوف بشجاعة أمام الخليفة العباسي أو الملك البويهي، وإبداء النصح وقول الحق حتى لو أدى ذلك إلى إغضاب أحدهما. وقد شارك الماوردي في المفاوضات مع السلطان أبي كاليجار في الأهواز سنة ١٠٣٢/٤٢٣، والتي انتهت بموافقة الخليفة القائم على منح السلطان لقب ملك الدولة مقابل مبلغ كبير من المال. وكذلك شارك في فض الخلاف بين الخليفة العباسي والسلطان البويهي جلال الدولة في عكبرا في نفس العام دون جدوى. وعندما طلب جلال الدولة بن بويه في سنة ١٠٣٨/٤٢٩ من الخليفة القائم لقب «شاهنشاه الأعظم»، أي ملك الملوك، أجابه إلى طلبه، وأفتى بعض الفقهاء بجواز هذا اللقب الجديد حرصاً على إسترضاء البويهيين. في حين أثار هذا اللقب إعتراض البعض الآخر، ومنهم الماوردي، الذي أفتى بالمنع رغم أنه من المقربين إلى جلال الدين بن بويه، ولم يكتف بذلك بل انقطع الماوردي عن زيارة الملك البويهي الذي سرعان ما استدعاه إليه شاكراً له موقفه وإيثاره الحق[2]، وارتفعت بذلك مكانة الماوردي عند جلال الدولة بن بويه. وهذا ما يوضح أن النفوذ البويهي على الخلفاء العباسيين، قد أخذ يتزعزع منذ بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي بسبب

---

(١) أبو جعفر عبد الله بن أحمد القائم بالله (ت ١٠٧٤/٤٦٧). بويع بالخلافة بمدينة السلام يوم ١٣ ذي الحجة سنة ٤٢٢ هـ، وأمه بدر الدجى الأرمنية، وقيل اسمها قطر الندى. وفي أيامه انقرضت دولة البويهيين من بغداد وقامت دولة السلاجقة بعد أن دخل طغرل بك السلجوقي بغداد وقبض على الملك الرحيم آخر ملوك بني بويه، وانقذ القائم بالله من السجن وتوفي القائم يوم الخميس ١٣ شعبان سنة ٤٦٧ هـ، ودفن في داره بالقصر الحسني بعد أن حكم ٤٥ سنة، وبويع بعده المقتدي بالله.
الصفدي: الوافي بالوفيات جـ ١٧ ص ٢٠ ـ ٢٣.

(٢) ياقوت الحموي: معجم الأدباء جـ ٥ ص ٤٠٧.

الخلافات الداخلية وثورات الجند، إضافة إلى محاولات الخليفة العباسي القادر ثم إبنه القائم في إستعادة الحكم العباسي، وقيامهما بخطوات تجريبية لتأكيد مطالبهما[1].

٣ ـ أول «أقضى قضاة» في الاسلام سنة ١٠٣٨/٤٢٩ :

وهكذا تبوأ الماوردي مكانة عالية زمن القادر والقائم، فلعب دوراً سياسياً حيث كان بمثابة سفير الخليفة في المفاوضات، فضلاً عن وضع الكتب المختلفة دعماً للخلافة العباسية، مما جعل الخليفة القائم بأمر الله يكرمه بلقب «أقضى القضاة» لأول مرة في الإسلام وذلك سنة ١٠٣٨/٤٢٩.

وكانت للماوردي، بسبب تقلده القضاء في أماكن مختلفة إضافة إلى لقب «أقضى القضاة»، نظرة خاصة في القضاء نابعة من العلم والثقافة الغزيرة ومن التجربة العملية في ميدان القضاء[2]. وقد اعتبر القضاة طبقة أساسية لا يستغني عنها الملك في حكمه لأنهم موازين العدل وحراس السنّة[3] باتباعها في أحكامهم، وبهم ينتصف المظلوم من الظالم في رد ظلامته، والضعيف من القوي في استيفاء حقه.

٤ ـ دور كتبه في الدفاع عن الخلافة العباسية :

امتاز الماوردي بغزارة الانتاج، فله تصانيف كثيرة ضاع معظمها[4] ولا يعرف

(١) هاملتون جب : حضارة الإسلام ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٦٥ ـ ٦٦. أدب القاضي حـ١ ص٦١٨ ـ ٦٤٣.

(٣) الماوردي : تسهيل النظر ص ٢٠٤.

(٤) قيل أن الماوردي لم يظهر شيئاً من تصانيفه في حياته، ويذكر ابن خلكان : أن الماوردي جمع تصانيفه كلها في موضع، ولما دنت وفاته قال لمن يثق به : الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نية خالصة، فإذا عاينت الموت ووقعت في النزاع، فاجعل يدك في يدي فان قبضت عليها وعصرتها فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها، فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة، وإن بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قد قبلت، وإني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية قال ذلك الشخص : فلما قارب الموت وضعت يدي في يده، فبسطها ولم يقبض على يدي، فعلمت أنها علامة القبول، فأظهرت كتبه بعده وعليها خطه. وينفي السبكي هذه الرواية.

ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ٣ ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

السبكي : طبقات الشافعية جـ٣ ص ٣٠٣.

منها إلا نحواً من إثني عشر مؤلفاً هي أربعة في السياسة وخمسة في الدين وثلاثة في اللغة والأدب.

(أ) في السياسة:

تعتبر كتبه في السياسة: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر، وأدب الوزير، ونصيحة الملوك، ذات أهمية خاصة ميزت الماوردي عن غيره من المؤلفين، فلكل كتاب موضوعه المستقل عن الآخر، وإن كانت هناك بعض الأمور المشتركة وهو ما يتصل بالأمور الدستورية والإقتصادية والإجتماعية. كما أن الماوردي بحكم تقربه من الخليفة العباسي والملك البويهي، وبذل النصح لهما بسبب الوضع السياسي المضطرب، لم يكن نظرياً كما هو شأن الفقهاء بل كان تجريبياً أغنى التشريعات بما إستنبطه من أحكام للحوادث التي طرأت، كما كان واسع الثقافة وظهر أثر ذلك في تصانيفه. وهنا لا بد من وقفة أمام كتبه السياسية لارتباطها بالواقع السياسي الذي عاشه الماوردي.

ـ الأحكام السلطانية والولايات الدينية:

بالنسبة لكتابه الأحكام السلطانية[1]، فقد أشار في مقدمته بعد الفاتحة المألوفة إلى السبب الذي من أجله وضع هذا الكتاب بقوله: «ولما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحق، وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء، فيما له منها فيستوفيه، وما عليها منها فيوفيه، توخياً للعدل في تنفيذه وقضائه، وتحرياً للنصفة في أخذه وعطائه[2].

وهكذا أشار الماوردي إلى أنه أفرد كتاب الأحكام السلطانية بالتأليف امتثالاً لأمر من لزمت طاعته، ولكنه لم يبين ذلك الذي لزمت طاعته، والمعروف أن الماوردي كان سفير الخليفة العباسي القادر ثم إبنه القائم، والناطق بإسميهما في المفاوضات الجارية بينهما وبين البويهيين، لذلك يبدو أن كتابه الأحكام السلطانية قد وضع

---

(١) تعتبر طبعة الأحكام السلطانية التي نشرها انجر Enger في بون ١٨٥٣ من أفضل الطبعات لأنها تقترب من حدود الصحة أما الطبعات الأخرى فقد شوهتها كثرة الأخطاء المطبعية والحذف.

(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٣.

تلبية لرغبة أحدهما[1]، وإن كان من المحتمل أنه وضعه بناء لرغبة القادر[2].
خاصة وأن هذا الخليفة كان يأمل في استعادة مجد الخلافة العباسية بعد أن تزعزعت أوضاعها بدخول البويهيين وقيام الإمارات المستقلة في أرجائها، والماوردي رأى بعينه الأوضاع السياسية السيئة التي مرت بها الدولة العباسية، والتمزق الذي أصابها، والصراع الكبير على السلطة بين تلك الإمارات، فرأى أن يضع كتبه السياسية ليبين لكل شخص مسؤول حدوده التي يقف عندها، فلا يتجاوزها، وليعيد الحق إلى نصابه بعد الضياع. وكان في تقلده منصب أقضى القضاة ومنصب السفارة بين الدول ما جعله يطلع على أحوال الملوك وسيرهم إطلاعاً عميقاً، فجاء كتابه مستخرجاً مما خبره ورآه. وعلى هذا الأساس قسم الماوردي كتابه الأحكام السلطانية إلى عشرين باباً[3]، دون أن يترك جانباً من جوانب الحكم ولا ركناً من أركان نظام الدولة إلا عالجه، وقرر قواعده وحدد أصوله ووضح شروطه وفصل حقوقه وواجباته.

وهكذا نجد أن الباب الأول من الأحكام السلطانية يتعلق بنظرية الماوردي في الخلافة[4]، وقد وضعت أساساً لتدعيم الخليفة العباسي، كما تعتبر أفضل عرض معتمد للنظرية السنيَّة السياسية، أي رأي أهل السنّة في الخلافة، فاعتبر الماوردي أن الخلافة تنعقد باختيار أهل العقد والحل وللخليفة أن يحدد هذا الاختيار فيحصره بعد وفاته في بضعة نفر، كما له أن يسمي أهل الشورى الذين يختارون، وهذا ما فعله عمر بن الخطاب. وأصر الماوردي على عدم شرعية قيام خليفتين، مما يصور رفض العباسيين وأتباعهم التسليم بدعوى الفاطميين منافسيهم الخطرين، وإخراج أمويي

---

(١) هاملتون جب : حضارة الاسلام ص ٢٠٠.

(٢) الماوردي تسهيل النظر ص ٣١

(٣) الباب الأول في عقد الأمامة، والثاني في تقليد الوزارة، والثالث في تقليد الامارة على البلاد، والرابع في تقليد الامارة في الجهاد، والخامس في الولاية على الحروب والمصالح، والسادس في ولاية القضاء، والسابع في ولاية المظالم، والثامن في ولاية النقابة على ذوي الأنساب، والتاسع في الولاية على إمامة الصلوات، والعاشر في الولاية على الحج، والحادي عشر في ولاية الصدقات، والثاني عشر في قسم الفيء والغنيمة، والثالث عشر في وضع الجزية والخراج، والرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد، والخامس عشر في أحياء الموات واستخراج المياه، والسادس عشر في الحمى والافاق، والسابع عشر في أحكام الاقطاع، والثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه، والتاسع عشر في أحكامه الجرائم، والعشرون في أحكامه الحسبة.

(٤) راجع في نظرية الماوردي في الخلافة: ـ محمد جلال شرف: نشأة الفكر السياسي ص ٢١٨ ـ ٢٢٧، هاملتون جب : حضارة الاسلام ص ١٩٨ ـ ٢١٢.

الأندلس من هذا الحق. ورغم أنه حدد شروطاً تؤدي إلى فقدان الخليفة لخلافته، مثل الجرح في عدالته أو النقص في العقل والجسم مما يحول دون القيام بواجباته الدينية والقضائية والإدارية، فإن الماوردي يبرر عجز الخلفاء العباسيين من القيام بواجباتهم إلى الحجر والقهر اللذين عاشوا فيهما طوال قرن أو نحوه، بعد أن سيطر عليهم أعوانهم وإستبدوا بتنفيذ الأمور من غير تظاهر بمعصية وخاصة الأمراء البويهيين، واعتبر أن الحجر أو القهر لا يؤديان إلى فقدان الخليفة خلافته مادامت أفعال المستبدين على الحكم جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل، أما إذا خرجت أفعالهم عن حكم الدين ومقتضى العدل لزم الخليفة أن يستنظر من يقبض يد المستولي عليه ويزيل تغلبه. وهذا يعني في النهاية دعم موقف الخليفة العباسي في صراعه ضد البويهيين وغيرهم، كما يعني الوعيد للبويهيين إذا ظلت أعمالهم تثير الاعتراض.

وبذلك نلاحظ أن الخليفة العباسي كان يمثل رمز السلطة الرسمية، في حين كانت السلطة الفعلية بيد البويهيين، وقبلهم الفرس والأتراك، مما أدى لظهور دعوة تنادي بتنصيب خليفة من أصل غير عربي، ومن هنا ظهرت دعوة الماوردي المناقضة والتي تشترط في الخليفة أن يكون عربياً قرشياً، وهذا يعتبر سنداً رئيسياً لتدعيم مركز الخليفة العباسي.

ـ تسهيل النظر وتعجيل الظفر :

يعتبر كتاب «تسهيل النظر وتعجيل الظفر»[1] كتاب تبصير ونصح في وقت عزَّ فيه

---

(١) ورد ذكر كتاب تسهيل النظر في كثير من المؤلفات، وقد اختلفت في تسميته، فقد ذكره ياقوت الحموي والصفدي باسم «تعجيل النصر وتسهيل الظفر»، وذكره حاجي خليفة باسم «تسهيل النصر وتعجيل الظفر»، أما إسماعيل باشا البغدادي فقد ذكره باسم «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» وتابعه على هذه التسمية سائر المحدثين، واكتفى الزركلي باسم «تسهيل النظر» فقط.

ولكتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر نسختان خطيتان، الأولى مودعة في مكتبة مدينة «غوتا» في المانيا الغربية وهي نسخة كاملة للكتاب تقع في ٦٥ ورقة بخط نسخ جميل في كل صفحة ١٩ سطراً بمعدل ١٣ كلمة في السطر، والثانية مودعة في مكتبة كلية الآداب في طهران وهي مختصرة من الكتاب اختصاراً شديداً إلا أنها شملت أغلب مواضيعه وتقع في ١٢ صفحة بمعدل ٣٢ سطراً في الصفحة، وبمعدل ١٦ كلمة في السطر الواحد وبخط فارسي.

ياقوت الحموي : معجم الأدباء جـ ١٥ ص ٥٢؛ الصفدي . الوافي بالوفيات جـ ١٢ ص ١٥٤؛ حاجي خليفة : كشف الظنون جـ ١ ص ٤٠٨؛ إسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين جـ ١ ص ٦٨٩؛ الزركلي : الأعلام جـ ٥ ص ١٤٦.

الماوردي . تسهيل النظر،مقدمة المحقق ص ٣٥ ـ ٣٧.

الناصحون وكثر فيه المتملقون واضطرمت فيه نار الفتنة بين أجزاء الدولة العباسية التي تحولت إلى دويلات صغيرة متنافرة ومتنافسة، فكان كتابه خير ناصح ومعين ليصلح ما فسد، وكلماته أقوالاً حكيمة وتجارب نافعة تصلح ما إعوج من سير الملوك والأمراء. ويعتبر الكتاب أيضاً تأليف أديب شغفه الأدب، فكان كثيراً ما يستشهد بالأبيات ذات التعبير الجميل والكلام الغزلي الرقيق ولو كان المقام مقام فقه وأحكام. ولقد دفعه حب الأدب إلى أن يدون نصوصاً شعرية ونثرية ذات قيمة في تاريخ الأدب. ولم يشر الماوردي إلى سبب تأليفه الكتاب الذي تبدو قيمته وأهميته في كونه تأليف رجل واسع الثقافة غزير المادة، فقد استشهد بالآيات القرآنيةوالكثير من الحديث النبوي، وبأقوال بعض الأنبياء السابقين كسليمان وعيسى، واقتبس كثيراً من الآثار والأخبار الموقوفة على الصحابة والتابعين، وذكر الكثير من الأبيات الشعرية وأقوال الحكماء والفلاسفة من العرب والفرس واليونان.

وبذلك ضم الكتاب ٣٧٨ حكمة، و١١٤ بيتاً من الشعر، و٥٦ حديثاً مرفوعاً إلى النبي، و١٤ قولاً من أقوال الصحابة، و١٣ قولاً للتابعين، و٢ من الأمثال نسبها إلى العرب، وقد جمعها كلها ورتبها وبوَّبها في بابين[١]، الأول في أخلاق الملك والثاني في سياسة الملك، وهو بذلك يمثل لنا مقدرة الفكر العربي الإسلامي على هضم المادة الحضارية وإظهارها بقالب جديد بعد نقدها ومعرفة حقيقتها.

وقد استهل الماوردي كتابه بالبسملة وحمد الله والصلاة على النبي ثم ختمه بحمد الله[٢].

وله كتاب «قوانين الوزارة وسياسة الملك»، وكتاب «نصيحة الملوك».

---

(١) الباب الأول في أخلاق الملك، ويتحدث في ثمانية عشر فصلاً عن أخلاق الذات - أوائل الفضائل وأواخرها - أفعال الارادة - الكرم والمروءة - السجايا والأخلاق - الأفعال الشريفة بالأخلاق الشريفة - شواهد الفضل - الصدق - توقي الغضب - الصبر - كتمان السر - المشورة - الأخلاق المتقابلة في الملوك - الوفاء بالعهد - الحسد - تصفح الأعمال - الطيرة والفأل - الملوك قدوة للناس أما الباب الثاني ففي سياسة الملك، ويتحدث في ثمانية فصول عن: أن يكون الملك أفضل الناس ديناً - قواعد الملك - سياسة الملك - أصل ما تبنى عليه السياسة العادلة - تهذيب الأعوان والحاشية - أشد ما يمني به الملك في سياسة الملك - سياسة الملك وأحواله - دوام تفقد الملك الأحوال العامة.

(٢) الماوردي: تسهيل النظر ص ٣٥ - ٣٦.

(ب) في الفقه والدين:

كـان الماوردي على مـذهب الشافعي، وعنـدما ارتفعت مكـانته وحمـل لقب «أقضى القضاة» كانت زعامة الشافعية في عهده، ونظر إليه الفقهاء نظرة إجلال فأغنى المذهب الشافعي بالكثير من اجتهاده وعلمه وآرائه الكثيرة على أساس تحكيم العقل، وهذا ما جعل البعض يوجه إليه تهمة الإعتزال، وقد دافع السبكي عن الماوردي ونفى عنه هذه التهمة في كتابه طبقات الشافعية[1].

أمـا كتبه الـدينية فهي: تفسيـر القرآن ويسمى «النكت والعيـون»، و «الحـاوي الكبير في الفقه الشافعي»، ويعتبر الحاوي الكبير موسوعة ضخمة في فقه الشافعية تقع في ثلاثين جزءاً، ومازال مخطوطاً، طبع منه كتاب «أدب القاضي». وله أيضـاً كتاب «الإقنـاع في الفقه الشـافعي»، وهو مختصـر لكتاب الحـاوي الكبير ومـازال مفقوداً، وسبب تأليف كتاب الاقناع أن الخليفة القـادر عهد إلى أربعـة من أئمة المسلمين في المـذاهب الأربعة بـأن يصنف له كـل واحد منهم مختصـراً على مـذهبـه فصنف لـه الماوردي الاقناع وعندما عرضت الكتب الأربعة على الخليفة قال للماوردي: «حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا» وله أيضاً كتـاب «البيوع» وهـو مفقود أيضـاً، و«أعلام النبوة».

(جـ) في اللغة والأدب:

أما كتبه في اللغة والأدب فهي كتاب «النحو»، وكتاب «الأمثال والحكم» الذي يضم ثلاثماية حديث وثلاثماية حكمة وثلاثمايـة بيت شعر، والكتـابان مفقـودان. وله كتـاب «أدب الدين والـدنيا» الـذي يعتبر من أهم مؤلفـات المـاوردي الأدبيـة، ففيـه يستخرج ما في القرآن الكريم من آيات وما في السنّة من حديث تحث على الفضائل وتنهي عن الرذائل.

وهكذا يمكن القول أن الخليفة القادر بالله ومن بعده القائم بالله، حـاولا إعادة عظمة ومجد الخلافة العباسية عن طريق التخلص من النفوذ البويهي، وقد ساعدهما أقضى القضاة الماوردي في هـذه المحاولـة بسبب ولائه لهـذه الخلافـة، فشارك في المفاوضات بين الخليفة العباسي والسلطان البويهي، كما شارك بواسطة كتبه السياسية

(١) السبكي: طبقات الشافعية جـ٣ ص٣٠٣.

والفقهية في نصرة الخلافة والدفاع عنها. وبتزايد النفوذ السلجوقي كان الماوردي أيضا رسول الخليفة العباسي إلى السلطان طغرل بك سنتي ٤٣٥ ـ ٤٣٦/١٠٤٣ ـ ١٠٤٤، حيث عمل جاهداً لتأمين الخليفة والرعية على أرواحهم وممتلكاتهم.

ومنذ سنة ٤٣٧/١٠٤٥ توقف الماوردي عن العمل السياسي دفاعاً عن الخلافة العباسية، حيث انتقل هذا الدور إلى ابن المسلمة (٣٩٧ ـ ٤٥٠/١٠٠٧ ـ ١٠٥٨) وهو وزير الخليفة، ومع ذلك لم يعتزل الماوردي المشاركة في الحياة العامة والكتابة، وقد وضع لهذا الوزير كتاب «قوانين الوزارة وسياسة الملك» ويعرف أيضاً باسم «أدب الوزير».

وكان من حسن حظ الماوردي أن يشاهد نهاية النفوذ البويهي على يد السلاجقة. فعندما سجن الخليفة القائم بأمر الله العباسي على يد الملك الرحيم البويهي، دخل طغرل بك السلجوقي بغداد سنة ٤٤٧/١٠٥٥، وقبض على الملك الرحيم الذي يعتبر آخر ملوك بني بويه. وبذلك انقذ الخليفة العباسي من السجن ليعيش في ظل النفوذ السلجوقي.

وهكذا كان الماوردي فقيهاً، مفسراً، أصولياً، أديباً، شاعراً، لغوياً، مؤرخاً، مربياً، قاضياً، سياسياً، جغرافياً، فيلسوفاً، محدثاً، كما كان أول من لقب بأقضى القضاة. وقد توفي يوم الثلاثاء ٣٠ ربيع الأول سنة ٤٥٠/٢٧ حزيران ١٠٥٨، ودفن في مقبرة باب حرب ببغداد[1].

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان جـ ٣ ص ٢٨٤.

الخَاتِمَة

يمكن القـول أن نشـوء منصب قـاصي القـضـاة في الـنصـف الثـاني من القرن الثاني للهجرة/ النصف الثاني من القرن التامن للميلاد، كان البداية الحقيقية لظهور السلطة القضائية المستقلة عن السلطة التنفيذية، رغم أن جذور هدا الاستقلال تعود إلى الخليفة عمر بن الخطاب الذي عين أول قضاة في الإسلام. وقد توج هارون الرشيد هـذا الاستقلال عنـدما عين أول قـاضي قضاة في الإسـلام ليستقل في أمـور القضاء والقضاة بعد تنظيم السلطة القضائية، فكانت محاولة جديدة ذات أهمية كبرى في الفصل بين السلطين القضائية والتنفيذية.

وكانت سلطة قاضي القضـاة تتسع أو تنكمش حسب قـوة أو ضعف شخصيته، فـامتد نفـوذ بعض قضاة القضـاة أحيانـاً إلى الحسبة والنـظر في المـظالم والشـرطـة وغيرها. . . حتى تقلد البعض الآخر الوزارة. . ومع ذلك فإن سلطة قاضي القضاة لم تشمل السلطة التنفيذية مما يؤكد محاولة الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية.

منـذ نشأتـه، لم يستطع منصب قـاضي القضاة الإفـلات من المـذاهـب. فقـد ظهرت المذاهب الأربعة عند أهل السنّة وهي مذاهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل، كما ظهر المذهب الشيعي الإسماعيلي مع قيام الخلافة الفاطمية في القاهرة.

وهكذا أصبح القضاء تابعاً للمذاهب المدونة، ولم يعد لقاضي القضـاة حاجـة للعودة إلى المصادر الأصلية واكتفى بما قدمه مدونو المـذهب من أدله تقنـع الباحث والقاضي. وقد أغنت هذه المذاهب، رغم الفوارق بينها، التشـريع الإسـلامي الذي يعتبر بمثابة القوانين والأحكام التي تتقيد بها السلطة القضائية سواء في بغداد، حيث نجح أبو يوسف، (ت ١٨٢/٧٩٨) وهـو أول قـاضي قضاة في الإسـلام، في جعل مذهب استاذه أبي حنيفة مذهب أهل العراق في العصر العباسي، أو في القاهرة حيث يعتبـر قاضي القضـاة النعمـان بن محمـد (ت ٣٦٣/٩٧٤) مؤسس النـظام القضـائي الفاطمي على أساس المذهب الشيعي الإسماعيلي، أو في قرطبة مقر قاضي الجماعة الأموي على أساس المذهب المالكي. . .

ولم يغب قاضي القضاة عن الصراع السياسي الدائر داخل الخلافة العباسية في

بغداد، فقد نجح قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد (ت ٢٤٠/٨٥٤) في جعل الإعتزال عقيدة رسمية للدولة العباسية زمن الخلفاء المأمون والمعتصم والواثق، واختلط القضاء بالفكر الفلسفي للمعتزلة، وبذلك أخطأ ابن أبي دؤاد في استغلال نفوذه الكبير لدى هؤلاء الخلفاء في حمل الناس على الإعتزال وإكراههم على القول بخلق القرآن الكريم فكانت المحنة (٢١٨ - ٢٣٤/٨٣٣ - ٨٤٩) حينما تعرض للإضطهاد كل من خالف المعتزلة وخاصة الإمام أحمد بن حنبل الذي تزعم أهل السنة، ووقف بجرأة وشجاعة في وجه المعتزلة وقاضي القضاة احمد بن أبي دؤاد، ممهداً بذلك الطريق أمام الخليفة المتوكل للقضاء عليهما (٢٣٤ - ٢٣٧/ ٨٤٩ - ٨٥٢)، فانقلبت المحنة على الإعتزال نفسه حيث أبعد كل معتزلي عن القضاء، وغابت المعتزلة عن المسرح السياسي.

وشارك قاضي القضاة في الصراع بين الوزراء حول السلطة والنفوذ، فقاضي القضاة أبو جعفر (ت ٣١٨/ ٩٣٠) لم يخشى في الحق لومة لائم أثناء محاكمة الوزير ابن الفرات سنة ٣٠٦/٩١٨ أو محاكمة الوزير علي بن عيسى سنة ٣١١/٩٢٣، في حين اتخذ أبو عمر (ت ٣٢٠/٩٣٢) الموقف الذي تقتضيه المصلحة من أجل الحصول على منصب قاضي القضاة، فلم يتورع عن الإشتراك في مؤامرة خلع المقتدر سنة ٢٩٦/٩٠٨، ثم في محاكمة الحلاج سنة ٣٠٩/٩٢١ حتى أفتى بقتله إرضاء لذوي السلطة والنفوذ. ولم يجد قاضي القضاة أبو السائب (ت ٣٥٠/٩٦١) ما يمنعه من محاكمة المتصوفة، رغم ميله إليهم، وذلك إكراماً للوزير أبو محمد المهلبي الذي تقلد الوزارة سنة ٣٣٩/ ٩٥٠.

ويبدو أن المكانة العالية التي وصل إليها قاضي القضاة، جعلته معرضاً لحملات الإفتراء والتشويه من قبل الحساد والطامعين في منصبه. فهو قاضي الخليفة وقاضي الدولة، يلازم الخليفة والوزراء ويتوسط لديهم ويعين القضاة ويعزلهم، ولا تعقد بيعة وخلع الخلفاء من دونه. نجده في المواكب الرسمية وأثناء عقد خطبة وزواج الخلفاء والأمراء، ويستعان به في محاكمة الوزراء والأشخاص الذين يهددون الحكم. فلا غرو أن يتعرض لمثل هذه الحملات التي وصلت إلى حد إنهام قاضي القضاة يحيى بن أكثم (ت ٢٤٢/٨٥٧) بشرب الخمر واللواط في بغداد، وقاضي القضاة ابن خلكان (ت٦٨١/١٢٨٢) بالولع بالغلمان في دمشق والقاهرة، وقد اشتكى قاضي القضاة.

النعمان بن محمد (ت٣٦٣/٩٧٤).نفسه إلى الخليفة الفاطمي من لسان الحساد في المنصورية. . .
والواقع، أن هناك قلة قليلة من القضاة تأثرت بمجالس اللهو والشرب والرقص، وهي إستثناء، وقاضي القضاة كان يبتعد عن مثل هذه المجالس ويحافظ على تعاليم القرآن الكريم، وآداب المنصب الذي تقلده من هيبة ووقار وأخلاق رفيعة، فكان يحضر مجالس الشعر والأدب، ويميل إلى أهل العلم والتأليف حتى وضعت على يديه أشهر الكتب في القضاء والتشريع مثل «الخراج» و «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» لقاضي القضاة أبي يوسف، و «الفرج بعد الشدة» لقاضي القضاة أبي الحسين عمر (ت ٣٢٨/٩٤٠)، و «دعائم الإسلام في الحلال والحرام والقضايا والأحكام» و «افتتاح الدعوة وابتداء الدولة» و «المجالس والمسايرات» لقاضي القضاة النعمان بن محمد و «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» و «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» و «قوانين الوزارة وسياسة الملك» و «الحاوي الكبير» لأقضى القضاة الماوردي (ت٤٥٠/١٠٥٨)، و«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لقاضي القضاة ابن خلكان ورغم هذا كله، لم يتمتع قاضي القضاة بحصانة معينة، فهو غير معصوم من الخطأ، لذلك كان يتعرض للإهانة والضرب والمحاكمة والعزل وحتى السجن. وهو في أكثر الأحيان يدفع في ذلك ثمن عداوة أصحاب السلطة والنفوذ، أو ثمن الصراع فيما بينهم.

والحقيقة أن منصب قاضي القضاة عرف عصره الذهبي في النصف الثاني من القرن الثاني حتى الثلث الأول من القرن الرابع للهجرة/النصف الثاني من القرن الثامن حتى النصف الأول من القرن العاشر للميلاد. لكن هذا العصر لم يدم طويلاً، فبدأ منصب قاضي القضاة في الإنحدار في الفترة (٣٣٣ ـ ٣٥٢/٩٤٤ ـ ٩٦٣) حيث تقلده أناس غير جديرين به أمثال الشقيقان أبو الحسن وأبو العباس بن أبي الشوارب الأموي وأبو السائب عتبة بن عبيد الله الهمذاني. وقد تميزت هذه الفترة بالرشوة والفساد وإدخال نظام الإلتزام في القضاء الذي يعني الحصول على منصب قاضي القضاة مقابل مبلغ معين من المال وصل إلى مائتي ألف درهم سنوياً في سنة ٣٥٠/٩٦١. كما تميزت هذه الفترة بسيطرة النفوذ البويهي على الخلافة العباسية داخل بغداد نفسها، وبالتالي على القضاء ومنصب قاضي القضاة الذي جعل القضاة يتنافسون في التودد إلى

البويهيين من أجل الحصول عليه، فقد شهد أبو السائب بداية هذا النفوذ عندما خرج إلى البصرة مهنئاً الأمير معز الدولة البويهي مما فتح له الطريق أمام تقلد منصب قاضي القضاة سنة ٣٣٨/٩٤٩.

وكان لقيام قاضي قضاة آخر في القاهرة، مع قيام الخلافة الفاطمية في مصر والشام (٣٦٢ ـ ٥٦٧/٩٧٣ ـ ١١٧١)، دور في تقليص نفوذ قاضي قضاة بغداد، خاصة وأن التباين واضح بين مذهب وسياسة الخلافة التي يتبعها كل منهما. لذلك لم يغب قاضي القضاة عن الصراع المذهبي والسياسي بين الخلافة العباسية في بغداد والخلافة الفاطمية في القاهرة، فقد وضع قاضي القضاة النعمان بن محمد، كتبه الكثيرة من أجل تأسيس النظام القضائي الفاطمي على أساس المذهب الشيعي الإسماعيلي، مما أخذ يهدد النظام القضائي العباسي القائم على مذاهب أهل السنّة، هذا فضلاً عن تهديد الخلافة العباسية نفسها التي حاول الفاطميون القضاء عليها.

وإزاء النفوذ البويهي والخطر الفاطمي على الخلافة العباسية داخل بغداد وخارجها، انبرى أقضى القضاة الماوردي في النصف الأول من القرن الخامس للهجرة/ النصف الأول من القرن الحادي عشر للميلاد، يعمل ويضع كتبه الكثيرة للدفاع عن الخلافة العباسية «السنيَّة» ضد الخلافة الفاطمية «الشيعية»، وضد النفوذ البويهي الذي شهد خلاصها منه على يد السلاجقة، لكنه لم يشهد خلاصها من خطر الخلافة الفاطمية التي قضى عليها فيما بعد صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧/١١٧١، حيث أقام الدولة الأيوبية، (٥٦٧ ـ ٦٤٨/١١٧١ ـ ١٢٥٠) ولم يعد هناك قاضي قضاة فاطمي في القاهرة. فأعاد الوحدة المذهبية في الخلافة والقضاء، وأصبح المذهب الشافعي هو مذهب قاضي القضاة في الدولة الأيوبية يعاونه نائب قاضي قضاة على المذهب الحنبلي.

وكان أهم تطور لمنصب قاضي القضاة، في زمن المماليك (٦٤٨ ـ ٩٢٢/١٢٥٠ ـ ١٥١٦)، عندما أوجد الظاهر بيبرس قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة عند أهل السنّة، سواء في القاهرة سنة ٦٦٣/١٢٦٥ حيث عين تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز للشافعية وشرف الدين السبكي للمالكية وشمس الدين سليمان للحنفية وشمس الدين محمد المقدسي للحنابلة، أو في دمشق سنة ٦٦٤/١٢٦٦، حيث عين شمس الدين ابن خلكان للشافعية وزين الدين عبد السلام

الزواوي للمالكية وشمس الدين عبد الله بن محمد بن عطاء للحنفية وشمس الدين عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر للحنابلة. ثم أصبح لكل نيابة من نيابات مصر والشام أربعة قضاة يمثلون هذه المذاهب، مع الإشارة بأنه لا تقبل شهادة أحد ولا يرشح لوظائف القضاة أو الخطابة أو الإمارة أو التدريس والحسبة والمظالم وغيرها، إلا إذا كان من أتباع أحد هذه المذاهب الأربعة.

بالرغم من ذلك، لم يسترجع قاضي القضاة الهالة والسلطة التي كانت له في العصر الذهبي للتشريع والقضاء، فبعد أن كان قاضي قضاة الدولة العباسية بأسرها، أصبح هناك قاصي قضاة في بغداد والقاهرة ودمشق، فضلاً عن قاضي الجماعة في قرطبة، وغيرها من العواصم العربية الإسلامية، حتى انحصر نفوذه في مذهب معين مع المماليك.

وبسيطرة الأتراك المسلمين على الخلافة العربية الإسلامية (١٥١٦ ـ ١٩١٨)، استرد المذهب الحنفي مكانته ليصبح المذهب الرسمي مع استمرار المذهبين المالكي والشافعي. ثم وحد محمد علي باشا (١٨٠٧ ـ ١٨٤٠) القضاء في مصر على المذهب الحنفي.

وكانت الضربة القاضية من المستعمر الأوروبي، الذي حمل معه القوانين الأجنبية وأنشأ محاكم جديدة زاحمت المحاكم الشرعية لتسلبها الصلاحيات الرئيسية، حتى اقتصر دورها على الأحوال الشخصية من خطبة وزواج وطلاق ونفقة وحضانة وحجر ووقف... فتحولت إلى محاكم الأحوال الشخصية التي تفصل في القضايا العائلية، بعد أن كانت تفصل في كل القضايا. وورثت البلاد العربية المنسلخة من دولة الأتراك المسلمين هذا الواقع الجديد المتنكر للتراث الإسلامي، فضيقت الخناق بدورها على المحاكم الشرعية. وهكذا كان تطور مؤسسة قاضي القضاة إلى مؤسسة مشيخة الإسلام. وأصبحت المحاكم الشرعية برئاسة المفتي، وعلى المذهب الحنفي في معظم الدول العربية، في حين اقتصر المذهب الجعفري على الشيعة أينما وجدوا وخاصة في لبنان. ولم يعد لمنصب قاضي القضاة من وجود، فقد توزعت مهامه الصغيرة على المفتي والمحاكم التابعة له، في حين تولى وزير العدل والمحاكم التابعة له المهام الرئيسية والأساسية التي كان يضطلع بها قاضي القضاة، والتي كانت أساس السلطة القضائية في الإسلام.

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِع

المصادر العربية

١ ـ ابن أبي أصيبعة أبو العباس موفق الدين أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي المعروف بـ ابن أبي أصيبعة.
*** عيون الأنباء في طبقات الأطباء.**
شرح وتحقيق نزار رضا.
مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٦٥.

٢ ـ ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت٦٣٠/١٢٣٣).
*** الكامل في التاريخ ١٣ جـ**
عن طبعة المستشرق تورنبرغ ـ دار صادر بيروت ١٩٦٦.

٣ ـ ابن تغري بردى جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٥/ ١٤٧٠)
*** النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٦ جـ**
الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٢٩ ـ ١٩٧٢.

٤ ـ ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧/١٢٠١)
*** المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٠ جـ**
الطبعة الأولى ـ حيدر آباد الدكن ـ دائرة المعارف العثمانية (١٣٥٧ ـ ١٣٥٨ هـ).
***أخبار الحمقى والمغفلين**
بيروت (لا.ت).

٥ ـ ابن حجرالعسقلاني احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢/١٤٤٨).
*** تهذيب التهذيب ١٢ جـ**
دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن.
الهند(١٣٢٥ ـ ١٣٢٧/ ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩)

* **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٤ جـ**
دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن
الهند (١٣٤٨ ـ ١٣٥٠/١٩٢٩ ـ ١٩٣١).

٦ ـ ابن حنبل — الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي (ت٢٣١/٨٥٥).
* **الزهد ٢ جـ**
تحقيق محمد جلال شرف. بيروت ١٩٨١.

٧ ـ ابن خلدون — ***المقدمة**
بيروت (لا. ت).

٨ ـ ابن خلكان — شمس الدين أبو العباس أحمد (ت٦٨١/١٢٨٢)
* **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٨ جـ**
تحقيق إحسان عباس
بيروت (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢)

٩ ـ ابن شاكر الكتبي — محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر الملقب بصلاح الدين.
***فوات الوفيات ٥ جـ**
تحقيق إحسان عباس
دار صادر ـ بيروت ١٩٧٣.

١٠ ـ ابن طاووس — رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى ابن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني (ت٦٦٥/١٢٦٦).
***فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم**
النجف ـ المطبعة الحيدرية (١٣٦٨ هـ)

١١ ـ ابن الطقطقي — أبو جعفر محمد بن علي بن محمد بن طباطبا العلوي المعروف بابن الطقطقي (ت٧٠٩/١٣٠٩)
* **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**.
دار صادر ـ بيروت (لا. ت).

١٢ ـ ابن طولون — ***قضاة دمشق «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام»**

تحقيق صلاح الدين المنجد.
دمشق ١٩٥٦.

١٣ ـ ابن طيفور أبو الفضل أحمد بن علي بن ثابت (ت٢٨٠/٨٩٣)
* **تاريخ بغداد ١٤ جـ**
بيروت (لا. ت).

١٤ ـ ابن عبد ربه أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨/٩٣٩)
* **العقد الفريد ٨ جـ**
تحقيق محمد سعيد العريان
الطبعة الثانية ـ القاهرة سنة ١٩٥٣.

١٥ ـ ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت١٠٨٩/١٦٧٩)
* **شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ جـ**
مكتبة القدس ـ القاهرة ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ.

١٦ ـ ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦/٨٨٩)
* **عيون الأخبار ٤ جـ**

١٧ ـ ابن كثير عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ١٣٧٢/٧٧٤)
* **البداية والنهاية ١٤ جـ**
القاهرة (١٣٥١ ـ ١٣٥٨/١٩٣٢ ـ ١٩٣٩)
ومكتبة المعارف ـ بيروت طبعة رابعة (١٤٠١/١٩٨١).

١٨ ـ ابن مسكويه أبو علي أحمد بن محمد بن مسكويه (ت ٤٢١/١٠٣٠)
* **تجارب الأمم** جـ ١ و ٢
تحقيق آمدروز ـ مصر ١٩١٤.

١٩ ـ ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري (ت ١٣١١/٧١١)
* **لسان العرب** ١٥ جـ
دار صادر بيروت (١٣٧٤ ـ ١٣٧٦/١٩٥٥ ـ ١٩٥٦).

٢٠ ـ ابن النديم	أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق (ت ٩٩٢/٣٨٣)
*** الفهرست**
تحقيق رضا تجدد ـ طبع طهران (لا. ت)

٢١ ـ أبو شامة	المقدسي الشافعي الدمشقي (ت ١٢٦١/٦٦٠)
*** تراجم رجال القرنين السادس والسابع**
(المعروف بالذيل على الروضتين)
عني بنشره عزت العطار الحسيني.
القاهرة ١٩٤٧.

٢٢ ـ ادريس	عماد الدين (ت ١٤٦٨/٨٧٢)
*** تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب**
القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار
تحقيق محمد اليعلاوي
دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٨٥.

٢٣ ـ الأصفهاني	أبو الفرج علي بن الحسين الأموي (ت ٩٦٧/٣٥٦)
*** الأغاني ٢٠ جـ**
طبعة بولاق ـ مصر (١٨٦٩/١٢٨٥)

٢٤ ـ الأفسسي	أرطا ميدورس
*** كتاب تعبير الرؤيا**
دمشق ١٩٦٤.

٢٥ ـ البغدادي	أبو منصور
*** الفرق بين الفرق**
القاهرة (١٩١٠/١٣٢٨).

٢٦ ـ التميمي	أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت ٩٤٥/٣٣٣)
*** كتاب المحن.**
تحقيق يحيى وهيب الجبوري
بيروت ١٩٨٣/١٤٠٣.

٢٧ ـ التنوخي القـاضي أبـو علي المحسن بن علي .ن محمـد التنـوخي (ت٣٨٤/٩٩٤).

* **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ٨ جـ**
تحقيق المحامي عبود الشالجي
دار صادر بيروت (١٩٧١ ـ ١٩٧٣).

* **الفرج بعد الشدة ٥ جـ**
تحقيق المحامي عبود الشالجي
دار صادر بيروت (١٩٧٨).

* **المستجاد من فعلات الأجواد.**
نشر وتحقيق محمد كرد علي
دمشق ١٣٦٥/١٩٤٦.

٢٨ ـ الثعالبي أبـو منصور عبـد الملك بن محمد بن إسمـاعيل النيسـابوري (ت٤٣٠/١٠٣٨).

* **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ٤ جـ**
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
القاهرة ١٩٥٦.

* **لطائف اللطف**
تحقيق عمر الأسعد
دار المسيرة ـ بيروت. طبعة أولى ١٤٠٠/١٩٨٠.

* **ثمار القلوب**
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
مصر ١٩٦٥.

٢٩ ـ حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله (ت ١٠٦٧/١٦٥٧)

* **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون جـ ٢**
تحقيق محمد شرف بـالتقايـا ورفعت بليكه الـطليسي
استانبول ١٩٤١ ـ ١٩٤٣.

٣٠ ـ الحصري
أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني (ت ٤٥٣/١٠٦١)
* **جمع الجواهر في الملح والنوادر.**
القاهرة ١٣٥٣ هـ.

٣١ ـ الخطيب البغدادي
أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣/١٠٧١)
* **تاريخ بغداد أو مدينة السلام ١٤ جـ**
الطبعة الأولى القاهرة ١٣٤٩/١٩٣١.

٣٢ ـ الذهبي
شمس الدين
* **العبر في خبر من غبر ٥ جـ**
تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد سيد.
الكويت ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦.

٣٣ ـ السبكي
تاج الدين
* **طبقات الشافعية الكبرى ٦ جـ**
تحقيق محمود محمد الطامي وعبد الفتاح الحلو
القاهرة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨.

٣٤ ـ السخاوي
(ت ٩٠٢/١٤٩٦).
* **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**

٣٥ ـ السمعاني
أبو المظفر عبد الكريم بن منصور (ت ٦١٥/١٢١٨).
* **الأنساب**
نشر المستشرق د. س. مرجليوت ـ لندن ١٩١٣

٣٦ ـ السيد الشريف الجرجاني
علي بن محمد بن علي (ت٨١٦/١٤١٣)
* **التعريفات**
طبعة اسطنبول (١٢٨٣ ـ ١٨٦٦)

٣٧ ـ السيوطي
جلال الدين
* **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢ جـ**
القاهرة (لا. ت).

٣٨ ـ الشافعي الإمام محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع (ت ٢٠٤/٨٢٠)

* **الأم**

مطبعة دار الشعب (١٣٨٨/١٩٦٨).

٣٩ ـ الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد

* **الملل والنحل** (هامش على الملل والنحل لابن حزم)

طبعة الخانجي ـ القاهرة ١٣٢١ هـ.

٤٠ ـ الصابي أبو الحسن هلال بن المحسن (ت ٤٤٨/١٠٥٦)

* **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** (الوزراء)

تحقيق عبد الستار أحمد فراج

القاهرة ١٩٥٨.

٤١ ـ الصابي (غرس النعمة) أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابي (ت ٤٨٠/١٠٨٧)

* **الهفوات النادرة**

تحقيق صالح الأشتر ـ

دمشق ١٩٦٧.

٤٢ ـ الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك

* **الوافي بالوفيات ٢٢ جـ**

فيسبادن (١٣٨٢ ـ ١٤٠٤/١٩٦٢ ـ ١٩٨٤)

٤٣ ـ صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي

* **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٣ جـ**

القاهرة ١٩٥٤.

٤٤ ـ الضبي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة

* **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**

مكتبة المثنى بغداد

(وهي صورة لطبعة روخس، مجريط ١٨٨٤).

٤٥ ـ الطبري الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠/٩٢٣)
* **تاريخ الرسل والملوك** ١٠ جـ
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
دار المعارف بمصر (١٩٦٠ ـ ١٩٦٨).

٤٦ ـ العمري شهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري (ت ٧٤٩/١٣٤٩)
* **التعريف بالمصطلح الشريف.**
مصر ١٣١٢/١٨٩٤.

٤٧ ـ الغزولي علاء الدين علي بن عبد الله البهائي (ت ٨١٥/١٤١٢)
* **مطالع البدور في منازل السرور** ٢ جـ.
مصر (١٢٩٩/١٨٨١).

٤٨ ـ الغزي الشيخ نجم الدين
* **الكواكب السائرة بمناقب أعيان المئة العاشرة.**
تحقيق جبرائيل جبور
بيروت (لا. ت).

٤٩ ـ القرطبي عريب بن سعد القرطبي
* **صلة تاريخ الطبري** (ضمن كتاب ذيول تاريخ الطبري)
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.
دار المعارف. مصر ١٩٧٧.

٥٠ ـ القلقشندي أبو العباس أحمد (ت ٨٢١/١٤١٨)
* **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ١٤ جـ
القاهرة ١٩١٣ ـ ١٩١٩.

٥١ ـ الكندي أبو عمر محمد بن يوسف الكندي (ت ٣٥٠/٩٦١)
* **الولاة والقضاة**
تحقيق رفن كست
بيروت ١٩٨٠.

٥٢ ـ مالك الإمام مالك بن أنس الحميري الأصبحي (ت ١٧٩/٧٩٥)

* **الموطأ**
مطبعة السعادة (١٣٣٢/١٩١٣).

٥٣ ـ **الماوردي** أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت ٤٥٠/١٠٥٨)
* **الأحكام السلطانية والولايات الدينية.**
تصحيح محمد بدر الدين النفساني
القاهرة ١٩٠٩ م.
* **تسهيل النظر وتعجيل الظفر.**
تحقيق محي هلال السرحان
دار النهضة بيروت ١٩٨١.

٥٤ ـ **المبرد** أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر التماليّ الأزدي
* **الكامل في اللغة والأدب ٢ جـ**
مطبعة التقدم بالقاهرة ـ مصر (١٣٢٣/١٩٠٥)

٥٥ ـ **مجهول** * **الف ليلة وليلة ٤ م**
طبعة ثانية ـ بيروت ١٩٨١.

٥٦ ـ **المحبي** محمد أمين (ت ١١١١/١٦٩٩)
* **خلاصة الأثر في تراجم أهل القرن الحادي عشر**
مكتبة خياط ـ بيروت (لا. ت)

٥٧ ـ **المرادي** محمد خليل
* **سلك الدور في أعيان القرن الثاني عشر**
مكتبة المثنى ـ بغداد (لا. ت)

٥٨ ـ **المسعودي** أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦/٩٥٧)
* **مروج الذهب ٤ جـ**
تحقيق محي الدين عبد الحميد ـ
القاهرة ١٩٦٦

٥٩ ـ **المقريزي** تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥/١٤٤١)
* **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٢ جـ**

طبعة بولاق ـ القاهرة ١٢٧٠ هـ

*** السلوك لمعرفة دول الملوك**

تحقيق محمد مصطفى زيادة ـ القاهرة ١٩٣٤ .

*** اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ٣ جـ**

تحقيق جمال الدين الشيال ومحمد حلمي محمد أحمد

القاهرة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ .

٦٠ ـ المنذري *** التكملة لوفيات النقلة ٤ جـ**

تحقيق بشارة عواد معروف

بيروت ١٩٨١ .

٦١ ـ النباهي ابن الحسن

*** المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**

(تاريخ قضاة الأندلس)

نشر ليفي بروفنسال القاهرة ١٩٤٨ .

٦٢ ـ النعمان قاضي القضاة النعمان بن محمد بن منصور بن احمد بن حيون

التميمي (ت ٣٦٣/٩٧٤)

*** رسالة افتتاح الدعوة**

تحقيق وداد القاضي

دار الثقافة ـ بيروت ١٩٧٠ .

*** المجالس والمسايرات**

نشر كلية الآداب ـ تونس ١٩٧٨ .

٦٣ النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب

(ت٧٣٢/١٣٣١)

*** نهاية الأرب في فنون الأدب**

دار الكتب ـ القاهرة .

٦٤ ـ الهمذاني عبد الجبار (قاضي القضاة)

*** شرح الأصول الخمسة**

تحقيق عبد الكريم نعمان
القاهرة ١٩٦٥ .

٦٥ ـ وكيع القاضي
أبو بكر محمد بن خلف بن حيان الضبي (ت ٣٠٦/٩١٨)
* **أخبار القضاة ٣ جـ**
صححه عبد العزيز مصطفى المراغي
القاهرة ١٩٤٧ .

٦٦ ـ ياقوت الحموي
شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦/١٢٢٩)
* **معجم البلدان ٦ جـ** .
تحقيق فرديناند وستنفلد ـ ليبزيغ بروكهاوس (١٨٦٦ ـ ١٨٧٣)
* **معجم الأدباء ٧ جـ**
(يعرف أيضاً بـ «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» وبـ «طبقات الأدباء»)
تحقيق د. س. مرجليوت ـ القاهرة (١٩٢٣ ـ ١٩٢٦)

٦٧ ـ اليونيني
قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد.
* **ذيل مرآة الزمان**
حيدر آباد الدكن. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٤ .

المراجع العربية

١ ـ ابن الأخوة
محمد بن محمد بن أحمد القرشي
* **معالم القربة في أحكام الحسبة**
تحقيق لوبن ليوي ـ طبع دار الفنون بكمبرج ١٩٣٧ .

٢ ـ ابن البيطار
ضياء الدين عبد الله بن أحمد الأندلسي المالقي.
* **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ٤ جـ**
طبعة بولاق ـ مصر ١٢٩١ هـ

٣ ـ **أبو زهرة** محمد
*** ابن حنبل حياته وعصره**
دار الفكر ـ القاهرة (لا . ت)

٤ ـ **أمين** أحمد
*** ضحي الإسلام ٣ جـ**
طبعة رابعة ـ القاهرة ١٩٤٩

٥ ـ **الأنباري** عبد الرزاق علي
*** منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته حتى نهاية العهد السلجوقي .**
رسالة ماجستير ـ جامعة بغداد ـ كلية الآداب ١٩٧١ .

٦ ـ **البغدادي** إسماعيل باشا
*** هدية العارفين، أسماء المؤلفين، وآثار المصنفين**
طبعة اسطنبول ١٩٥٥ .

٧ ـ **البهنسي** أحمد فتحي
*** العقوبة في الفقه الإسلامي**
طبعة رابعة ـ بيروت ١٩٨٠

*** الجرائم في الفقه الإسلامي**
طبعة رابعة ـ بيروت ١٩٨١

٨ ـ **الزركلي** خير الدين
*** الأعلام (قاموس تراجم) ١٤ جـ**
طبعة ثانية القاهرة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩ .

٩ ـ **الزيات** حبيب نقولا
*** الخزانة الشرقية ٤ م**
(أبحاث وأمالي في تاريخ الشرق وآدابه وحضارته في عهد العباسيين بالاستناد إلى الأصول العربية المخطوطة) .
بيروت ١٩٣٧ .

١٠ ـ سركيس يوسف إليان.
* **معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢ جـ**
القاهرة ١٩٢٨.

١١ ـ شبارو عصام محمد
* **القضاء والقضاة في الإسلام «العصر العباسي».**
دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٨٣
* **تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين.**
دار مصباح الفكر ـ بيروت ١٩٨٧

١٢ ـ الشطي محمد جميل
* **مختصر طبقات الحنابلة**
دمشق ١٣٣٩ هـ.

١٣ ـ العسلي كامل جميل
* **مخطوطات فضائل بيت المقدس**
طبعة أولى ـ عمان ١٩٨١.

١٤ ـ كحالة عمر رضا
* **معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) ١٥ جـ**
دمشق ١٩٥٧ ـ ١٩٦١.

١٥ ـ مختار باشا اللواء محمد (ت ١٣١٥/١٨٩٧)
* **التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية (من سنة ١ إلى سنة ١٥٠٠هجرية)٢م.**
دراسة وتحقيق محمد عمارة.
المؤسسة العربية للدراسات والنشر طبعة أولى ١٤٠٠/١٩٨٠.

المراجع المعربة

١ ـ جب هاملتون
* **دراسات في حضارة الإسلام**
تعريب إحسان عباس ومحمد نجم ومحمود زايد.
بيروت ١٩٦٤.

٢ ـ دوزي　　رينهارت
* المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب
تعريب أكرم فاصل ١٩٧١.

٣ ـ دي بور　　ت. ج.
* تاريخ الفلسفة في الإسلام
تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة.
طبعة خامسة ـ بيروت ١٩٨١.

٤ ـ لويس　　برنارد
* أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية
تعريب حكمت تلحوق عن كتاب Bernard Lewis:
The Origins of Ismaillism A Study of Historical Background of the Fatimia Caliphate Cambridje 1940.
دار الحداثة ـ بيروت ١٩٧٩.

٥ ـ متز　　آدم
* الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ جـ
تعريب محمد عبد الهادي أبو ريده.
طبعة رابعة بيروت ١٣٨٧/١٩٦٧.

المراجع الأجنبية

1 - **MASSIGNON; LOUIS**

^**La Passion de Husayn Ibn Mansûr Hallaj**
T I GALLIMARD 1975.

^**Salman Pak et les Prémices**
Spirituelles de l'Islam Iranien
Paris 1934.

2 - **Sourdel, Dominique:**

^**Visirat Abbaside** 2 T.
Damas 1959.

3 - **K. V Zettersteen et Ch. Pellat.**
Encyclopédie de L' Islam[2]
Leyde, 1960.

فِهْرِسُ الأَعْلامِ وَالأماكِن

١ - أعلام القضاة

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(ق)

(ك)

(م)

٢ ـ أعلام غير قضاة:

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ن)

٣ ـ الأماكن

٤ ـ الجوامع

٥ ـ المدارس

٦ ـ دول وحركات ومذاهب

٧ ـ الحيوان

٨ ـ النبات

فهرس الكتاب

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الباب الثالث

الصفحة

الصفحة